شؤون فلسطينية

١٧٩ شباط (فبراير) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٧٩ شباط (فبراير) ١٩٨٨

شَهـريَّـة فِكـريَّـة لمعَـالجـة أحـدَاث القضيَّـة الفِلسطينية وشؤونهَا المختَلفة
تَصـدُر عَـن مَـركَـز الأبحـاث فـي منـظمَـة التحْـريـر الفلسـطينيَّـة

المحتويات

٣ رؤى وسياسات الاحزاب الصهيونية تجاه العرب في فلسطين المحتلة ..... عماد جاد

٢٨ السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ..... عوّاد الأسطل

٤٤ البعد السياسي للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل ..... د. السيد عليوه

٥٦ قدرات اسرائيل العسكرية والسياسية؛ المعنى والمتطلبات ..... د. محمد ربيع

٦٧ العالم النووي بارنابي لـ شؤون فلسطينية : اسرائيل تنتج أسلحة هيدروجينية ..... حاوره: يزيد الصايغ

تقارير

٧٥ عجز الاسرائيليين يعمّق قلقهم: الانتفاضة ليست «موجة عابرة» ..... هاني العبدالله

مراجعات

٨١ الفهم الاميركي للشرق الاوسط ..... د. نبيل حيدري

شهادات

٨٨ صليبا خميس: تجربتي في «راكح» ..... اعداد: وليد الجعفري

شهريات

٩٨ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً: الانتفاضة؛ واقع متميّز ..... سميح شبيب

١٠٤ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً: دعم عربي للانتفاضة ومبادرة مصرية ..... أحمد شاهين

١٠٨ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً: اسلوب جديد أميركي ..... ن. ح.

١١٣ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً: الانتفاضة المقاتلة ..... ي. ص.

١١٩ اسرائيليات:
خلافات داخل الليكود والمعراخ ..... خليل السعدي
١٢٤ المناطق المحتلة:
المرحلة الثانية توحيد القوى ..... ربعي المدهون

وثائق

١٣٢ **مجلس الامن يطالب اسرائيل باعادة المبعدين؛**
تقرير دي كويلار الى مجلس الامن حول الاوضاع في الاراضي المحتلة
١٤٣ **قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة**

يوميات

١٤٦ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/١٢/١٩٨٧ الى ١٥/١/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا

١٧٠ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **حلمي التوني**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات
Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي
[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

رؤى وسياسات الاحزاب الصهيونية تجاه العرب في فلسطين المحتلة

عماد جاد

يوجد حالياً نحو ٧٧١ ألف نسمة من العرب يعيشون داخل اسرائيل ويشكّلون نحو ١٦,٧ بالمئة من سكانها، بالاضافة الى ما يقرب من ١,٥ مليون نسمة يعيشون تحت الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وفي هذه الدراسة، سوف نحاول ان نتعرّف على المجتمع العربي في اسرائيل والظروف المعيشية التي يحياها العرب هناك، وطبيعة الارتباطات القائمة بينهم وبين اسرائيل كـ «دولة»، ورؤية الاحزاب الاسرائيلية الى العرب ومستقبلهم؛ هذا بجانب التركيز على سكان المناطق المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ورؤية الاحزاب الصهيونية لمستقبل هذه المناطق وسكانها مع التعرض لردود فعل عرب اسرائيل والمناطق المحتلة على هذه الرؤى، ومدى استعدادهم للتعايش معها.

وفي تناولنا لرؤى الاحزاب الاسرائيلية، سوف نقصر التناول على التكتلات الثلاثة الكبرى، وهي الاحزاب العمالية (العمل ومبام)، والاحزب اليمينية (تكتل الليكود)، ثم الاحزاب الدينية، وهي المفدال (الحزب القومي الديني)، وتامي، وشاس، وموراشاه، واغودات يسرائيل. ويرجع هذا القصر الى أسباب عدة منها:

١ ـ انها أقوى التكتلات السياسية في اسرائيل منذ ظهورها حتى الآن، اذ انها تستحوذ على معظم مقاعد الكنيست، منذ أول انتخابات (١٩٤٩) له وحتى الانتخابات الأخيرة (١٩٨٤).

٢ ـ ان تشكيل الحكومات الاسرائيلية منذ قيام دولة اسرائيل وحتى الآن، كان يعتمد على هذه التكتلات، العمالية والدينية في الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٧٧، ثم اليمينية ـ الليكود ـ والدينية في الفترة من ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤، ثم الثلاثة معاً في الانتخابات الأخيرة.

٣ ـ ان الخارطة السياسية الاسرائيلية تشير الى استمرار هيمنة هذه التكتلات الثلاثة على الحياة السياسية الاسرائيلية لفترة طويلة مقبلة. فاذا كان هناك تغير، فهو محصور في لعبة «الكراسي الموسيقية» بين الليكود والمعراخ، الأمر الذي يعني قيام احدهما بالاستعانة بالاحزاب الدينية لتشكيل الحكومة، ويلعب الآخر دور المعارضة ـ أو ان التكتلات الثلاثة تأتلف، معاً، لتشكل حكومة ائتلاف قومي، كما هو الحال في ظل انتخابات الكنيست الحادي عشر، ١٩٨٤.

تطور المجتمع العربي في اسرائيل

يجدر بنا، قبل التعرض لرؤية هذه الاحزاب الى مستقبل العرب في اسرائيل، ان نتعرض لتطور المجتمع العربي في اسرائيل. فالنظرة الى وضع فلسطين قبيل الانتداب البريطاني عليها سنة

١٩١٨ تشير الى ان العرب كانوا يشكلون أغلبية السكان؛ اذ كان عددهم في العام المذكور نحو ٧٠٠ ألف نسمة، بينهم ٥٧٤ ألفاً مسلمين، بنسبة ٨٢ بالمئة من مجموع السكان، و ٧٠ ألفاً مسيحيين (١٠ بالمئة)، بينما كان عدد اليهود لا يزيد على ٥٦ ألفاً (٨ بالمئة). وفي أيار (مايو) ١٩٤٨، قبل قيام اسرائيل، بلغ عدد سكان فلسطين ١,٨٧٠,٠٠٠ مليون نسمة، منهم ١,١٣٨,٠٠٠ مليون من العرب (٦٠ بالمئة) و ٧٠٠ ألف يهودي (٣٧,٤ بالمئة) من اجمالي السكان، ونحو ٣٢ ألفاً من عناصر أخرى.

وابتداءً من قيام دولة اسرائيل، بدأ الانقلاب الجذري في الخارطة الديمغرافية في فلسطين. ففي مطلع العام ١٩٥٠، لم يكن في فلسطين من السكان العرب سوى ١٧٠ ألف نسمة (أي ١٤,٩ بالمئة من عدد العرب سنة ١٩٤٨)، وكانوا يتوزعون كالتالي: ١١٩ ألف مسلم (٧٠ بالمئة) و ٣٥ ألف مسيحي (٢٠ بالمئة) و ١٦ ألف درزي وبهائي وشركسي (١٠ بالمئة)[١].

ونظراً الى الزيادة الطبيعية بين السكان العرب في اسرائيل، وصل عدد العرب في اسرائيل العام ١٩٦٢ الى ٢٤٥ ألفاً، منهم ١٩٥ ألف مسلم و ٥٠ ألف مسيحي؛ ثم بلغ عددهم ٢٧٤ ألفاً في العام ١٩٦٤؛ ثم ٣٠٠ ألف في العام ١٩٦٦؛ لكن عدد العرب في اسرائيل عاد وانخفض بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، الى ٢٩٧ ألفاً[٢]. ثم استمر المجتمع العربي في التكاثر حتى بلغ عدد العرب في اسرائيل سنة ١٩٧٧ الى ٤٧٦ نسمة، ثم الى ٥٩٠ ألفاً مع نهاية العام ١٩٧٨[٣] ثم الى ٧١٠ آلاف مع نهاية العام ١٩٨٣[٤].

ومع نهاية عام ١٩٨٦، وصل عدد سكان اسرائيل الى ٤,٣٣٣,٠٠٠ ملاين نسمة، منهم ٣,٥٦٢,٠٠٠ ملايين من اليهود (٨٢,٢ بالمئة)، و ٧٧١ ألف عربي (١٧,٦ بالمئة) توزعوا على النحو التالي: ٥٩٧ ألف مسلم (٧٧,٦ بالمئة من مجموع العرب و ١٣,٨ بالمئة من مجموع سكان اسرائيل)، ومئة ألف مسيحي (١٢,٩ بالمئة من العرب و ٢,١ بالمئة من سكان اسرائيل)، و ٧٤ ألف درزي (٩,٥ بالمئة من العرب و ١,٧ من سكان اسرائيل)؛ أي ان عرب اسرائيل شكلوا، في نهاية العام ١٩٨٦، نحو ١٧,٦ بالمئة من سكان اسرائيل. ويلاحظ ان سكان اسرائيل قد ازدادوا، خلال العام ١٩٨٦، بنحو ٦٧ ألف نسمة، منهم ٤٥ ألف يهودي (٦٧ بالمئة من الزيادة) والعرب بقدر ٢٢ ألف نسمة (٣٣ بالمئة من الزيادة)، وهو ما يشير الى تفوق نسبة الزيادة العربية (٣٣ بالمئة من الزيادة ككل)، في الوقت الذي يشكلون فيه ١٧,٦ بالمئة من السكان. ويرجع ذلك الى اختلاف معدل الخصوبة بين المرأة العربية والمرأة اليهودية في اسرائيل (٣,٢ للمرأة العربية مقابل ١,٩ للمرأة اليهودية).

واذا نظرنا الى المجتمع العربي في اسرائيل، فاننا نجده يتركز في ١٠٥ مدن وقرى عربية، بالاضافة الى سبع مدن عربية/يهودية مختلطة. وهم يتركزون، في الأساس، في مناطق أربع، هي: منطقة الجليل، حيث يعيش نحو ٥٧ بالمئة من عرب اسرائيل؛ منطقة المثلث، نحو ٢١ بالمئة؛ بدو صحراء النقب، ويشكلون نحو تسعة بالمئة من عرب اسرائيل؛ منطقة حيفا، ويعيش فيها نحو سبعة بالمئة[٥].

رؤى الاحزاب الصهيونية

نظراً الى ان هؤلاء العرب يقطنون اراضي اجدادهم في فلسطين المحتلة (اسرائيل بحدود ١٩٤٨)، فقد بلورت الاحزاب الاسرائيلية رؤى متشابهة بصددهم، ولا تختلف فيما بينها على شيء يذكر؛

حيث اتفقت على:

- ضرورة التحكم في الأقلية العربية في اسرائيل، أو، على الأقل، ابقاؤها أقلية قزمية متخلفة.
- ان تواجد هذه الأقلية يكون من خلال شروط عدم بلورة اتجاهات قومية، او هوية فلسطينية.
- عدم تشكيل هذه الأقلية لحركات سياسية، او احزاب، تعبّر عنها.
- عزل هذه الأقلية عن عرب الاراضي المحتلة (١٩٦٧) وتحريم الاتصال بهم، حتى لا تطرح القضية الفلسطينية على الساحة من جديد.

اما الاختلاف بين الاحزاب الاسرائيلة في ما يتعلق بالعلاقة مع عرب اسرائيل، فكان يتراوح بين المناورة بتحسين أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية، وهو الأمر الذي يمكن تفسيره بالجري وراء الصوت الانتخابي العربي، وبين العمل على تضييق الخناق عليهم والابقاء عليهم كمصدر للأيدي العاملة الرخيصة في مجالات العمل الدنيا، وبين تطرف بعض الأحزاب الدينية الاسرائيلية التي كانت، وما زالت، في عناصر معينة منها، تنادي بضرورة تصفية الوجود العربي في اسرائيل والمحافظة على صفاء الدولة اليهودية.

السياسات الاسرائيلية ازاء عرب اسرائيل

وهذه السياسات تنطوي على مواقف الأحزاب الصهيونية المختلفة، وذلك من خلال السياسات التي كانت تتبعها الاحزاب الحاكمة والتي مرت في مراحل ثلاث، هي: مرحلة سيطرة حزب العمل والاحزاب الدينية (١٩٤٨ ـ ١٩٧٧)؛ مرحلة سيطرة تكتل الليكود والاحزاب الدينية (١٩٧٧ ـ ١٩٨٤)؛ مرحلة اشتراك الثلاثة في الحكم، ١٩٨٤ ـ حتى الآن.

وكما سبق ذكره، فقد تلاقت رؤى هذه الاحزاب في التسليم بضرورة حصر الأقلية العربية في اسرائيل والابقاء عليها في وضع متدنٍ بالنسبة الى اليهود، فانعكس ذلك في مجالات الحياة المختلفة.

اولاً: في المجال الاجتماعي

عملت السلطات الاسرائيلية على تمزيق المجتمع العربي والقضاء على مراكز التجمع العربية، حتى يسهل تذويب (بمعنى طمس لا استيعاب) العرب في المجتمع؛ وكذلك عملت على عدم امتداد التعليم اليهم بشكل واضح، بالاضافة الى طمس الهوية العربية، من خلال مناهج تعليمية غربية، شكلية (محتوى متخلّف)، الخ.

(أ) تمزيق المجتمع العربي في اسرائيل: حيث اتجهت السلطات الاسرائيلية، في تعاملها مع عرب اسرائيل الى اتباع سياسات عدة، بحسب الفئة، أو الطائفة، التي تتعامل معها، وضرب مصالح كل فئة وطائفة بمصالح الأخرى، فعملت، في البداية، على التمييز بينها على أساس ديني، مسلمين ومسيحيين؛ كما قسمت أبناء الدين الواحد الى عدة مذاهب وجعلت تعاملها مع كل مذهب يختلف عن تعاملها مع المذهب الآخر، فقسمت المسلمين الى مسلمين ودروز، والمسيحيين الى روم كاثوليك وروم ارثوذكس ولاتين وموارنة، واتجهت الى محاباة مذاهب معينة على حساب المذاهب الأخرى.

بالنسبة الى ما أطلقت عليهم اسرائيل المسلمين، واسقطت من عدادهم الدروز، والذين يشكلون نحو ٧٠ بالمئة من سكان اسرائيل العرب، فقد تركز القمع الاسرائيلي تجاههم بشكل واضح في محاولة لتصفية وجودهم والابقاء على البقية الباقية منهم في وضع متدنٍ؛ اذ نجد ان نحو ٦٧,٤ بالمئة

منهم يعيشون في الريف، و ١٦,٩ بالمئة يعيشون في المدن، في حين يعيش نحو ١٥,٨ بالمئة حياة بداوة في الجليل والنقب[٦].

وبالنسبة الى المسيحيين، الذين يشكل الروم الكاثوليك منهم نسبة ٤٢ بالمئة، والروم الارثوذكس ٣٢ بالمئة، واللاتين ١٥ بالمئة، والموارنة ستة بالمئة، والاقباط والمذاهب الأخرى خمسة بالمئة، فقد عملت اسرائيل على التفرقة فيما بينهم على أساس مذهبي، فنظرت الى الروم الكاثوليك واللاتين على انهم ذو انتماءات غربية، في حين نظرت الى الروم الارثوذكس على انهم ذو انتماء عربي، لأن اصولهم ترجع الى القبائل العربية القديمة، كالغساسنة، وهو الأمر الذي يطرح نفسه في رؤية أبناء هذا المذهب لذاتهم على انهم عرب الدماء والانتماء. وعلى هذا الصعيد، صرّح مدير الدائرة العربية في الهستدروت، امنون لين، عقب حرب العام ١٩٦٧، بأنه يشك في «ولاء هذه الطائفة بالنسبة الى اسرائيل، نظراً الى الشعور الذي اظهرته هذه الطائفة في حرب حزيران (يونيو)». وكذلك ركز على الأمر ذاته، المستشار الأسبق لرئيس الحكومة للشؤون العربية، يهوشواع بلمون، فاعتبر المسيحيين الارثوذكس مرتبطين أكثر من المسيحيين الآخرين بالعالم الاسلامي[٧].

وقد حاولت السلطات الاسرائيلية عزل أبناء هذه الطائفة عن تيار القومية العربية واجتذابها الى صفوفها، أو، على الأقل، تحييد دورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي من طريق تقديم الاغراءات اليهم ومحاولة اثارة الفرقة بينهم وبين المسلمين، فكان العرض الاسرائيلي على زعماء هذه الطائفة بتشكيل فرقة مسيحية تعمل في الجيش الاسرائيلي على غرار الفرقة الدرزية؛ الا ان زعماء الطائفة رفضوا ذلك[٨].

وبالنسبة الى الدروز، فمن المعروف ان الطائفة الدرزية التي تعيش في اسرائيل هي امتداد لدروز لبنان وجبل العرب في سوريا. وهي طائفة اسلامية منذ أكثر من ألف عام[٩]. ويعيش أبناء هذه الطائفة في ١٧ قرية ومدينة، منها ثمان مختلطة، وتقع جميعها في جبل الجليل، باستثناء دالية الكرمل وعسفيا الواقعتين على جبل الكرمل (حيفا)[١٠]. ويعيش نحو ٩١ بالمئة منهم على الزراعة في الريف، والباقي يعمل في المدن المختلطة، كعمال وموظفين وحرّاس لمنشآت الدولة في النقب وعلى الحدود، وكذلك حرّاس في الشرطة المدنية وشرطة السجون.

ويلاحظ ان الطائفة الدرزية في اسرائيل (على الرغم من دخولها في نطاق الهدف الاستراتيجي الاسرائيلي الرامي الى تصفية الوجود العربي في اسرائيل) هي الطائفة العربية الوحيدة التي تلقى معاملة حسنة بالمقارنة مع الطوائف العربية الأخرى. فهي الطائفة العربية الوحيدة التي يخدم ابناؤها في الجيش الاسرائيلي (كمتطوعين في الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٥٥؛ ثم راح وزير الدفاع يستدعيهم، بعد ذلك، بصورة اجبارية، بموجب أنظمة خدمة العلم). ويذكر دافيد بن ـ غوريون ان هذا الأمر تم بناء على الحاح وجهاء الطائفة الدرزية، فـ «هم الذين طالبوا، وبالحاح، بتجنيد الدروز في الجيش. وبعد مراجعات عديدة وافقت السلطة»[١١].

وتعمل الحكومة الاسرائيلية على تعميق الهوّة بين الدروز والطوائف العربية الأخرى، في محاولة لفصلهم عن العرب وجعلهم طائفة مستقلة. وقد درج الكتاب السنوي الحكومي على هذا الفصل بذكره القرى الدرزية والعربية، المدارس الدرزية والعربية. كذلك، اتجهت السلطات الاسرائيلية الى بناء مدارس ثانوية مستقلة للدروز، والحاق الدروز بالدوائر الرسمية الحكومية، بعد ان كانوا تابعين للدوائر العربية الملحقة بشتى الوزارات، مثلهم مثل غيرهم من العرب.

اضـافة الى ذلك، اتجهت السلطات الاسرائيلية الى فصل الدروز عن المسلمين مذهبياً، وذلك بجعلهم مستقلين في تشريعاتهم وقوانينهم المتعلقة بالأحوال الشخصية؛ وفصلهم عن المحاكم الشرعية الاسلامية. وقد تم ذلك على ثلاث مراحل:

○ الأولى في العام ١٩٥٧، حين قام وزير الاديان الاسرائيلي، بموجب الصلاحيات المخوّلة له وفقاً لقانون المنظمات الدينية لسنة ١٩٢٦، بالاعتراف باستقلال الطائفة الدرزية، استقلالاً دينياً.

○ الثانية في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦١، حين تمّ تشكيل المجلس الديني الدرزي، الذي ضمّ الزعـامـة الروحيـة للطائفة المكوّنة من ثلاثة أشخاص، برئاسة الشيخ أمين طريف وعضوية الشيخين كمال مصري وأحمد خير.

○ الثـالثة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦١، حين سنّ الكنيست قانوناً يوافق على تشكيل محاكم درزية دينية، و اصبح المجلس الديني الدرزي (١٩٦٤) محكمة استئناف، من صلاحيته البتّ في الأمور الشخصية لابناء الطائفة. ولذلك، يتوجه الدروز، في ما يتعلق بأحوالهم الشخصية من زواج وطلاق ومـيراث، الى محـاكم دينية خاصة بهم، بعد ان كانوا يتوجهون، سابقاً، الى المحاكم الشرعية الاسلامية.

وينبغي ان لا يفهم مما تقدم ان الطائفة الدرزية يتم استيعابها في المجتمع الاسرائيلي. فهناك ظلم واضح يقع على أبناء الطائفة، بدءاً من مصادرة الأراضي، الى حصرهم في القرى، الى خفض مستوى التعليم الذي يتلقونه، وحصر تشغيلهم في العمل الجسدي الشاق الموسمي[١٢].

على ان هذا لا يعني، في الوقت عينه، ان الطائفة الدرزية في اسرائيل لا تبدي تعاطفاً مع الدولة اليهـودية، بل انها تعمل بالتنسيق مع السلطات الاسرائيلية، على نحو ما ظهر من مناشدة رئيس المحافل الصهيونية ـ الدرزية، يوسف نصر الدين، للحكومة الاسرائيلية بمساعدة المائتي عائلة درزية في هضبة الجولان بسبب الحُرم الذي فرض عليها بسبب قبولها لبطاقات الهوية الاسرائيلية. وقال ان وضـع هذه العائلات لا يُطاق على الصعيدين، الاجتماعي والاقتصادي[١٣]. وكذلك قام شيخ عقل الطائفة الدرزية في اسرائيل، أمين طريف، بمنع وتحريم التوجه الى مجدل شمس في الجولان، للمشاركة في الاحتفال بذكرى أحد الأولياء، والذي يقام سنوياً في المقام الذي يقع بالقرب من بلدة مجدل شمس. وقـد اراد الشيخ أمين طريف من هذا الحُرم التعبير عن احتجاجه وعدم رضاه على تصرفات دروز الجولان «المتطرفة» ونضالهم ضد اسرائيل؛ وتعدّ هذه المرة الأولى التي لا يشارك فيها دروز اسرائيل في هذا الاحتفال، منذ العام ١٩٦٧[١٤].

الى ذلك، تعمل السلطات الاسرائيلية على عزل البدو عن التيارات القومية العربية الأخرى. ومن المؤشرات على ذلك، ما أشار اليه شمعون بيرس، في رسالته الى زعماء البدو في النقب، حين ذكر «ان المعراخ سوف يلحق البدو، من ذوي الكفاءات، بوزارات الحكومة والهيئات البلدية، وذلك للتعبير عن ارتباطهم بحياة الدولة وبعملية صنع القرارات التي تمسّهم»[١٥].

كما تلجأ السلطات الاسرائيلية الى وسيلة أخرى لتمزيق المجتمع العربي في اسرائيل، وذلك من طريق تبنّي سياسات لضرب مصالح الطوائف العربية بعضها ببعض. وهو ما ظهر، مثلاً، في اختيار حزب العمل للشيخ حماد ابو ربيعة في قوائم الكنيست، بدلاً من الياس نخله الذي أمضى ١٨ عاماً في عضـويـة الكنيست، الأمـر الذي أدى الى استياء بالغ لدى أفراد الطائفة الكاثوليكية تجاه البدو

وأثار مصادمات فيما بينهم، تدخل فيها الدروز وانتهت بمقتل الشيخ حماد أبو ربيعة على يد أبناء الشيخ الدرزي جبر داهش معدي[١٦]؛ وذلك في اطار التنافس على عضوية الكنيست.

ثم اتجهت السلطات الاسرائيلية الى اثارة الفتن الطائفية بين العرب في اسرائيل. فمثلاً لم تعتبر املاك الاوقاف المسيحية أملاك غائبين، مثل ما فعلت بالنسبة الى الأديان الاسلامية، مما أثار استياء بالغاً لدى الطوائف الاسلامية.

وعملت السلطات الاسرائيلية على استقطاب بعض الشخصيات العربية من طريق سياسة العصا والجزرة، فاتجه بعض العرب هناك الى العمل في خدمة سلطات الاحتلال بتقديم خدمات متعددة لها، منها:

○ تزويد السلطات بالمعلومات عن الشخصيات العربية المناوئة لها، وأحياناً نجد تنافساً في الوسط القبلي والقروي على لعب هذا الدور.

○ تأييد القوانين التي تناقش في الكنيست والتي من قبيلها تثبيت شرعية السلطة بين السكان العرب. وقد وصل هذا الدور الى أقصى حدود الخيانة للقضايا القومية عندما ناقش الكنيست، في ١٠/١١/١٩٦٣، مشروع قانون بالغاء الحكم العسكري، حيث عارضه ٥٧ عضواً في مقابل تأييد ٥٦ عضواً للالغاء. وكان من بين الـ ٥٧ المعارضين عضوان عربيّان من حزب العمل.

○ الادلاء بتصريحات تؤيد سلطات الاحتلال وسياساتها وتبنّي أهدافها ومبادئها، كالتصريح الذي أدلى به بعض أعضاء الكنيست العرب، في ٣٠/٣/١٩٧٦، في ذكرى اضراب «يوم الأرض»، ومؤداه ان منظمي الاضراب قلة لا تمثل المجتمع العربي، كذلك طالب عضو عربي في الكنيست باعتبار الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح) تنظيماً غير شرعي على أساس نشاطاته «الهدّامة» وتحريضه للسكان العرب[٧].

(ب) طمس الهوية العربية: وتتبع اسرائيل في هذا طرقاً عدة تهدف، في النهاية، الى اضعاف الطابع القومي العربي في اسرائيل، بل والقضاء عليه ان أمكن. ويظهر ذلك في مجالات عدة، مثل اسقاط اللغة العربية من اللوحات الجديدة من الشوارع ومكاتب البريد وغيرها من الاماكن العامة. كذلك العمل على استمرار تخلّف القرى والمدن العربية، وعدم توفير الخدمات المختلفة لها، وهو ما يتضح من استعراض نموذج لنصيب بعض المدن العربية واليهودية من المنح والضرائب على الممتلكات (انظر الجدول الرقم ١).

ويلاحظ، هنا، ان مجال التعليم هو المجال الذي تعطيه اسرائيل الأولوية الكبرى وتركّز عليه لطمس الهوية العربية، عبر الحدّ من نسبة التعليم في القطاع العربي، وخفض مستواه، توصلاً الى منع بلورة الوعي القومي بين عرب اسرائيل. والسياسة، في هذا المجال، تقوم على ما يلي:

١ ـ خفض نسبة التعليم العربي.

٢ ـ العمل على خفض مستويات مناهج التعليم ومستويات المدرسين.

٣ ـ العمل على عدم اكمال العرب لدراستهم، أي التوقف عند الدراسة المتوسطة.

٤ ـ تفريغ المناهج من أي محتوى يمكن ان ينمي الاتجاه القومي لدى العرب.

٥ ـ عدم استيعـات العـرب في الوظائف الحكـوميـة بعـد انهـائهم لدراستهم، حيث توجـد

الجدول الرقم ١ [١٨]

المدينة	الطابع	عدد السكان (بالألف)	منحة الفرد (بالليرة)	ضريبة الفرد (بالليرة)
اور يهودا	يهودية	١٣,٢	١٢٣	٢٣
ام الفحم	عربية	١٣,٣	٧	١١
بيسان	يهودية	١١,٣	١٩٤	١٠
الطيبه	عربية	١١,٧	٧	١٧
كريات غات	يهودية	١٩,٢	١٧٨	٢١
عرّابه	عربية	٦,٠	٢	٨

تفرقة صارخة في مجال العمل وفرصه المتاحة بين العرب واليهود؛ اذ نجد انه، على الرغم من ارتفاع نسبة العرب الذين يلتحقون بالمدارس في اسرائيل، الا ان حجم التسرب من المدارس الابتدائية ـ أي ترك الدراسة ـ مرتفع للغاية، خاصة بين الفتيات، بالمقارنة باليهود. ونجد، مثلاً، ان نسبة الطلبة العرب في سن التعليم الالزامي (من ٥ ـ ١٥ سنة) كانت، بالاجمال، على النحو المبيّن في الجدول الرقم ٢. وفي العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥، بلغ عدد من يتلقون تعليماً الزامياً من فئة ١٣ سنة ١٤,٢ بالمئة من السكان اليهود مقابل ٨,٢ بالمئة من السكان العرب[٢٠]. ومن فئة ١٤ ـ ١٧ سنة، كانت نسبة العرب الذين يتلقون تعليماً ١٩٢,١ بالألف مقابل ٥٨٨,٤ بالألف لليهود. وفي العام الدراسي ذاته (٨٤/٨٥) كان عدد الذين يتلقـون تعليمـاً من اليهود ١,٣٢٤,١٠٠ مليون طالب (٣٨ بالمئة من مجمـوع السكـان اليهـود)، في مقـابـل ٢٠٤٢٠٠ طالب عربي (٢٨ بالمئـة من مجموع السكان العرب)[٢١]. وتظهر التفرقة، بشكل سافر، في مرحلة الدراسة الثانوية العامة (انظر الجدول الرقم ٣)، علماً بأن النسبة بين العرب استمرت في التدني. ففي خلال العام ١٩٨٤، بلغ عدد العرب الملتحقين بالثانوية العامّة ٢٩١٠٠ طالب من مجموع ٢٠٤٢٠٠ طالب عربي في مراحل التعليم المختلفة، أي ان نسبة طلبة الثانوية العامة العرب تدنّت الى حوالى ١٤,٢ بالمئة من اجمالي عدد الطلبة بالمقارنة بعدد اليهود الملتحقين بالتعليم الثانوي والذين بلغوا ١٦٦٥٠٠ سنة ١٩٨٤ من بين ٢٤٣٣٠٠ طالب يهودي في مراحل التعليم المختلفة (٦٨,٤ بالمئة)[٢٣].

الجدول الرقم ٢ [١٩]

السنة	يهود	عرب
٥٤/٥٥	٩١,٤	٦٣,٠
٦٠/٦١	٩٤,٣	٧٥,٣
٦٦/٦٧	٩٧,٨	٧٨,٣
٧٠/٧١	٩٥,٠	٧٥,٦

ثانياً: في المجال الاقتصادي

تتبع السلطات الاسرائيلية سياسات تتناول جوانب مختلفة لتضييق الخناق على السكان العرب وجعلهم في وضع اقتصادي متدنٍ، بالمقارنة باليهود.

ومن هذه السيـاسـات مصادرة الأراضي العربية؛ حيث صادرت اسرائيل وضمّت، منذ قيامها حتى الآن، مساحات شاسعة مملوكة للعرب. ولهذا الغرض، تسن العـديد من القوانين التي أباحت لها مصادرة مايقرب

من مليون دونم من اراضي العرب الذين ظلوا في البلاد بعد قيام اسرائيل، وذلك خلال الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨[٢٤]. وتعددت هذه القوانين حتى بلغت ٣٤ قانوناً، منها قانون املاك الغائبين، وقانون انظمة الطوارىء لزراعة الاراضي البور، وقانون استملاك الارض، وقانون الاراضي المهجورة، وقانون نظام الطوارىء، وقانون طوارىء مصادرة الأراضي. وتمكّنت اسرائيل بهذه القوانين من مصادرة نحو ٢,٢ مليون دونم من المزارعين العرب حتى العام ١٩٦٠؛ ثم ارتفع الرقم الى نحو ٧٥ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية المملوكة للعرب حتى العام ١٩٧٢[٢٥].

الجدول الرقم ٣ [٢٢]

السنة	عدد السكان		حملة الثانوية العامة	
	يهود	عرب	يهود	عرب
١٩٥٥/١٩٥٤	١٢٥٢٦٠٩	١٩١٨٠٠	٢٥٢٠	٣٨
١٩٥٦/١٩٥٥	١٥٩٠٥٠٠	١٩٨٥٥٦	٢٧٢٣	٩٦
١٩٥٧/١٩٥٦	١٦٦٧٤٤٥	٢٠٤٩٣٥	٢٩٠٤	٧٧
١٩٥٨/١٩٥٧	١٧٦٢٧٤١	٢١٣٢١٣	٢٦٩٨	٦٠
١٩٥٩/١٩٥٨	١٨١٠١٤٨	٢٢١٥٢٤	٢٢٦٤	٢٨
١٩٦٠/١٩٥٩	١٨٥٨٨٤١	٢٢٩٨٤٤	٢٦٨٥	٥٣
١٩٦١/١٩٦٠	١٩١١١٨٩	٢٣٩١٦٩	٣٤٦٤	٩٤
١٩٦٢/١٩٦١	١٩٣٢٣٥٧	٢٤٧١٣٤	٤٣٥٦	٧٥
١٩٦٣/١٩٦٢	٢٠٦٨٨٨٢	٢٦٢٩١٩	٥٧٠٢	٧٦

الى جانب هذا، تعرّض العرب لمضايقات كثيرة على صعيد استغلالهم لأراضيهم، سواء في مجال الزراعة او السكن. في مجال الزراعة، هناك، الى جانب المصادرة، عملية التحكم في ريّ الاراضي العربية بالمياه؛ اذ خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ ـ ١٩٧٥، لم تكن الاراضي العربية المرويّة بالمياه في القطاع العربي تزيد على تسعة بالمئة من اجمالي مساحة الاراضي الزراعية العربية، مقابل ٥٠ بالمئة من مساحة الاراضي الزراعية اليهودية[٢٦]. اما في مجال السكن، فالوسائل مختلفة، مثل عرقلة الحصول على ترخيص التخطيط، وفرض مبالغ ضخمة كغرامات على البناء العربي المخالف، بالاضافة الى هدم المباني العربية[٢٧].

كذلك، قامت السلطات الاسرائيلية بتحويل المرازع العربي الى عامل أجير، حتى يسهل التحكم في مصدر رزقه، بالاضافة الى انخفاض معدلات الأجور العربية. ففي العام ١٩٦٧، كان متوسط الاجر السنوي للعربي في المراكز الحضرية سبعة آلاف ليرة، مقابل ٩٤٠٠ ليرة لليهودي بصفة عامة، أي ان أجر العربي يمثل ٧٤ بالمئة من أجر اليهودي. وفي العام ١٩٧٣، وصل أجر العربي الى ٨٤ بالمئة من أجر اليهودي[٢٨]. وعلاوة على هذا التمييز في الاجور، فان العامل العربي يعاني من التمييز في مجال التأمين الاجتماعي؛ فهو لا يحصل على أكثر من عشرة بالمئة من حقه، علماً بأن السلطات المختصة تقتطع نحو ٢٠,٧ بالمئة من أجره لهذا الغرض. وعلى هذا علّق عضو الكنيست يائير

تسبان (مبام) بأنه اذا استمرت الحكومة في انتهاج مثل هذه السياسة، فان عليها ان تدعو سفير جنوب افريقيا لكي يعلّمها كيفية ممارسة سياسة التفرقة العنصرية[٢٩].

ثالثاً: في المجال السياسي

لكي تتضح لنا صورة الممارسات الاسرائيلية على الصعيد السياسي، ينبغي التطرق الى نقطتين: الاولى، موقف اسرائيل من محاولات العرب تشكيل هيئات وأحزاب سياسية؛ والثانية العمل على جذب الصوت العربي لصالح الأحزاب الحاكمة.

في ما يتعلق بالاولى، نجد ان السلطات الاسرائيلية عملت، منذ قيام اسرائيل، على احباط كل المحاولات التي يقوم بها العرب، من أجل انشاء حزب أو هيئة تمثلهم تمثيلاً مباشراً، دون الارتباط بالاحزاب الصهيونية. ففي العام ١٩٥٥، فشل المحامي الياس كوسا، من حيفا، في انشاء الحزب العربي. وفي العام ١٩٥٨، وعلى اثر اشتداد الاحتجاجات العربية ضد الاجراءات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية ضد العرب، أُجريت مشاورات بين بعض الوطنيين وأعضاء من الحزب الشيوعي الاسرائيلي وعقدوا مؤتمراً في عكا، في ١٩٥٨/٧/٦، أعلنوا خلاله عن اقامة الجبهة العربية، التي اضطرت الى تغيير اسمها، فيما بعد، الى الجبهة الشعبية، وأعلنت برنامج عمل من خمسة نقاط، هي: الغاء الحكم العسكري؛ وضع حد لمصادرة الأراضي العربية؛ اعادة الأراضي العربية المصادرة؛ تعميم اللغة العربية في الدوائر الحكومية؛ العمل على اعادة اللاجئين الى ديارهم. غير ان الحكومة الاسرائيلية حاربت هذه الجبهة بوسائل مختلفة وصلت حدّ فرض الاقامة الجبرية على أعضائها. ومما ساعد أيضاً على شل نشاط الجبهة حصول خلاف حاد في الدول العربية بين الاحزاب القومية العربية، من جهة، والاحزاب الشيوعية، من جهة اخرى، انعكست بشكل مباشر عليها، فانشقت الى فئتين؛ الاولى استمرت في التعاون مع الحزب الشيوعي الاسرائيلي مع البقاء داخل الجبهة؛ والثانية شكلت تنظيماً قومياً عربياً سُمي في البداية «أسرة الأرض». ثم أصبحت، بعد ذلك، تعرف باسم «حركة الأرض» نسبة الى الصحيفة التي أصدرت الحركة بعض اعدادها؛ ولكن السلطات الاسرائيلية أوقفت هذه الصحيفة، ثم أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي أمراً عسكرياً، سنة ١٩٦٤، باعتبار هذه الحركة خارجة على القانون[٣٠].

بعد ذلك، اتجه عرب اسرائيل الى استخدام أساليب أخرى، تمثلت في نمطين من العمل، للتعبير عن مطالبهم السياسية والحصول على حقوقهم المدنية والوطنية ومقاومة الأساليب الاكراهية التي تمارس ضدهم. الاول، انشاء هيئات لاغراض محدودة مثل:

- اللجنة الوطنية للدفاع عن الاراضي العربية، التي أُنشئت في خريف العام ١٩٧٥، وذلك من أجل حماية ما تبقى من الاراضي العربية، لا سيما في الجليل، حيث يعيش معظم عرب اسرائيل. وقد دعت هذه اللجنة الى الاضراب العام الأول الذي وضع تحت شعار «يوم الارض»، فلقي ذلك استجابة من كل العرب، الأمر الذي أدى الى قيام السلطات الاسرائيلية بالتصدي له بمنتهى العنف، مما أسفر عن سقوط ستة شهداء. ومنذ ذلك اليوم، واللجنة تحيي ذكرى هذا اليوم سنوياً، كما تحييه الجماهير العربية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين.
- اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية التي أُنشئت العام ١٩٧٥، من أجل مكافحة التمييز بين المجالس المحلية العربية والمجالس اليهودية لتحقيق المساواة بينهما.

الثاني، هو انشاء هيئات وطنية ذات انتماءات سياسية وايديولوجية، مثل:

○ حركة أبناء البلد، التي أُنشئت سنة ١٩٧٢ من التنظيمات التي ظهرت كامتداد لحركة الارض، سواء من حيث النهج الفكري، او من حيث القيادة؛ اذ ان بعض قادتها كانوا من أعضاء حركة الارض السابقة. وأهم ما جاء في برنامج هذه الحركة، العمل على «المحافظة على الهوية الوطنية الفلسطينية» واعتبار «منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»[٣١].

○ مؤتمر الجماهير العربية، وهو مؤتمر عام عُقد بتاريخ ٦/٩/١٩٨٠ في شفاعمرو، وصادق على الميثاق الوطني للعرب في اسرائيل، ووقعته أكثر من مئة شخصية عربية من مختلف الاتجاهات. وقد جاء في هذا الميثاق ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني؛ وان الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل الحكم الاسرائيلي منذ العام ١٩٤٨، هم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني؛ كما رفض الميثاق الاحتلال الاسرائيلي وضم المناطق المحتلة والاستيطان فيها؛ وكذلك رفض العقوبات الجماعية والتفرقة العنصرية التي تمارس ضد عرب اسرائيل؛ ودعا الى الاعتراف بـ م.ت.ف. واقامة دولة فلسطينية مستقلة الى جانب دولة اسرائيل.

○ الحركة الوطنية التقدمية، وقد شكلتها مجموعة من الطلبة الحزبيين بعد انسحابهم من حركة أبناء البلد، وهي قريبة منها في خطها العام.

○ الحركة التقدمية العربية في اسرائيل، وقد أعلن عن قيامها في مدينة الناصرة بتاريخ ٣٠/١/١٩٨٢. وجاء في ميثاقها ان عرب اسرائيل هم جزء من الشعب الفلسطيني الذي يناضل في سبيل المحافظة على وجوده. وترى الحركة ان المشكلة الفلسطينية يمكن حلّها بتنفيذ قرارات الامم المتحدة وانسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق المحتلة[٣٢].

ويمكن ملاحظة ان هذه الحركات جميعها تعرّضت للقمع من جانب السلطات الاسرائيلية، لأنها كانت تنظر اليها على أنها تشكل نواة لبلورة هوية قومية فلسطينية، الأمر الذي ترى فيه تهديداً لمستقبل اسرائيل.

واذا كان العرب قد فشلوا في تشكيل هيئات واحزاب سياسية عربية مستقلة، فقد ظهرت احزاب تشكل مزيجاً يهودياً ـ عربياً، مثل:

○ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة (حداش)؛ وتأسست العام ١٩٧٧، وتتكون من الفئات التالية: القائمة الشيوعية الجديدة ـ راكح؛ منظمة الفهود السود التي ظهرت خلال السبعينات في ضوء الصراع الطائفي بين يهود الشرق (السفاراديم) ويهود الغرب (الاشكيناز) في اسرائيل؛ جبهة الناصرة الديمقراطية؛ مجالس عربية محلية؛ لجنة المبادرة الدرزية التي تأسست سنة ١٩٧٣ للعمل من أجل الغاء التجنيد الاجباري المفروض على أبناء الطائفة الدرزية في اسرائيل؛ شخصيات يهودية وعربية مستقلة[٣٣]. ووضعت حداش مبادىء لحل المشكلة الفلسطينية، هي:

١ ـ انسحاب اسرائيل من جميع المناطق التي احتلتها سنة ١٩٦٧ والعودة الى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، التي هي الحدود الآمنة والمعترف بها بين اسرائيل والدول العربية.

٢ ـ الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولة مستقلة في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وقطاع غزة الى جانب دولة اسرائيل، والاعتراف بالقدس الغربية عاصمة لاسرائيل والشرقية عاصمة لفلسطين العربية.

٣ ـ حل مشكلة اللاجئين، في ضوء قرارات الامم المتحدة.

٤ ـ احترام حق اسرائيل والدول العربية في السيادة والتطور في ظروف سلام وطمأنينة.

٥ ـ ايقاف عمليات الاضطهاد في المناطق المحتلة.

٦ ـ الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية.

٧ ـ الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة والغاء سياسات التمييز والاضطهاد القومي ضد العرب في اسرائيل في المجالات كافة.

وقد سمحت السلطات الاسرائيلة لهذه الجبهة بدخول انتخابات الكنيست.

○ القائمة التقدمية للسلام؛ وقد تشكلت عشية انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) من عناصر عربية مثقفة، بزعامة المحامي محمد ميعاري احد أعضاء حركة الأرض السابقين، ومجموعة من الاكاديميين العرب في الناصرة انشقت عن «حداش»، وعناصر يهودية تنتمي الى حركة الترنتيفا (البديل) التي يتزعّمها ماتي بيليد وأوري افنيري والتي انشقت عن حركة شيلي في أعقاب غزو لبنان. وترأس هذه القائمة ميعاري، يليه في المسؤولية بيليد. ومن هنا، نجد ان زعيم هذه الحركة عربي، في حين ان زعيم حداش يهودي، هو مئير فيلنر. ومن مبادىء القائمة التقدمية للسلام: رفض كامب ديفيد بشأن الحكم الذاتي والخيار الاردني؛ رفض مشروع ريغان؛ اقامة دولة فلسطينية مستقلة بجانب اسرائيل؛ م.ت.ف. هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني خارج حدود دولة اسرائيل؛ حل مشكلة فلسطين في اطار قرارات الامم المتحدة[٣٤]. ويلاحظ ان هذه القائمة تنادي بآراء ومبادىء أكثر تحرراً من مبادىء «حداش». وقد دخلت انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) وفازت بمقعدين، أحدهما لمحمد ميعاري والآخر لماتي بيليد.

أما النقطة الثانية، فهي العمل على جذب الصوت العربي لصالح الاحزاب الحاكمة في اسرائيل. ويلاحظ، في هذا الصدد، انه عند قيام دولة اسرائيل، وجد العرب انفسهم، فجأة، أقلية معزولة تفتقر الى القيادة الفكرية والسياسية. كما ان معظم العرب الذين بقوا في فلسطين المحتلة في ظل الحكم الاسرائيلي، كانوا من الفلاحين التقليديين، ويغلب عليهم الطابع العشائري، مما أدى الى خلو الساحة للاحزاب الصهيونية لاستقطاب الصوت العربي لصالحها. وقد استغلت اسرائيل هذا الفراغ السياسي بالتوجه نحو زعماء العشائر التقليديين وبقايا كبار الملاك وأصحاب المصالح النفعية وبعض قادة الطوائف الذين كانوا ينظمون أنفسهم في قوائم انتخابية خاصة بهم، ولكنها مرتبطة بالاحزاب الصهيونية. وقد استطاعت الاحزاب الصهيونية، بواسطة قوائمها العربية، الاستحواذ على أغلبية الصوت العربي في اسرائيل. ونظراً الى ان هذا النشاط هو الوحيد الذي كان مسموحاً به في البداية وحتى منتصف السبعينات، اضطر المواطن العربي في اسرائيل، تحت الضغط السياسي والاجتماعي، الى اعطاء صوته للحزب الذي يضطهده ويصادر اراضيه ويحرمه من ممارسة الحد الأدنى من حقوقه المدنية؛ وقد استمر ذلك الحال من انتخابات الكنيست الاول (١٩٤٩) حتى الكنيست العاشر (١٩٨١). وفي الاجمال، لقد مرّ التصويت العربي في ثلاث مراحل، هي: مرحلة التصويت للحزب الحاكم ـ مباي (من ١٩٤٩ ـ ١٩٦١)؛ مرحلة التراجع عن التصويت لمباي (١٩٦١ ـ ١٩٨١)؛ مرحلة التصويت للاحزاب غير الصهيونية.

التصويت للحزب الحاكم ـ مباي

نظر عرب فلسطين المحتلة الى انتخابات الكنيست الاول العام ١٩٤٩، على أنها انتخابات

تحت وطأة احتلال أجنبي قد لا يدوم طويلاً. وفي ظل غياب القيادة الفكرية والثقافية العربية آنذاك، لم تتبلور مطالب عربيـة على الصعيـد السياسي. فكل ما طالبوا به، على لسان بعض الشخصيات المحلية، هو تخفيف وطأة الاحكام العسكرية ومساعدتهم في بيع وتسويق منتجاتهم الزراعية.

في الوقت ذاته، اتجه مباي الى تشكيل قوائم عربية ملتصقة به، ترأسها شخصيات عربية من أبناء العائلات والطوائف ذات الارتباطات به. من ناحية أخرى، حاول حزب مبام تشكيل قوائم عربية، ايضـاً، على غرار قوائم مباي في محاولة لجذب الصوت العربي. كذلك سعت الاحزاب الدينية الى الصوت العربي بتقديم وعود بمنافع مادية للعرب، في حالة تصويتهم لها. أما حيروت، فكان ماضيها يثير اشمئزاز العرب، فلم تكلف نفسها عناء جذب الصوت العربي.

وقـد اشتـرك في هذه الانتخـابـات الاولى نحـو ٣٣ ألف عربي (٧٩,٣ بالمئة ممن يحق لهم الانتخـاب)، وتـوزعت الأصوات المقبولة على النحو التالي: ٥٠,٧ بالمئة من أصوات العرب للقوائم العربية المرتبطة بمباي؛ ٩,٦ بالمئة لمباي مباشرة؛ ٠,٦ بالمئة للاحزاب الدينية؛ ٠,٤ بالمئة لحيروت؛ ٠,٢ بالمئة لمبام[٣٥]. أي حصل مباي والقوائم العربية المرتبطة به على ٦٠,٣ بالمئة من مجموع أصوات العرب.

اما في انتخابات الكنيست الثاني سنة ١٩٥١، فقد ازداد عدد العرب بنحو ٣٢ ألف نسمة في اسرائيل، بسبب اتفاقية رودس التي الحقت اراضي عربية جديدة بمواطنيها الى اسرائيل، مما أضاف ألفي نسمة في منطقة القدس و ٣٠ ألفاً في منطقة المثلث. وبلغت نسبة المشاركين العرب في الانتخابات ٨٥,٥ بالمئة ممن لهم حق التصويت (٧٠ ألفاً)، فجاءت النتائج كما يلي: مباي ـ ١١,٧ بالمئة؛ قوائم مباي العربية ـ ٥٤,٨ بالمئة؛ الاحزاب الدينية ـ ٠,٧ بالمئة. أي حصل مباي وقوائمه العربية الثلاث ٦٦,٥ بالمئة من الأصوات العربية.

وفي انتخابات الكنيست الثالث سنة ١٩٥٥، كان عدد من يحق لهم التصويت من العرب ٨٦٧٢٣ شخصاً، ادلى ٧٧٧٥٠ شخصاً منهم (٨٩,٦ بالمئة) بأصواتهم، فجاءت النتائج: مباي ـ ٢٠,٣ بالمئة (حضر) ١١,٧ بالمئة (بدو)؛ القوائم العربية ـ ٣٧,٢ بالمئة (حضر) ٥٧,٩ (بدو)؛ مبام ـ ٣,٦ بالمئة (حضر) ٧,٣ بالمئة (بدو)؛ الاحزاب الدينية ـ ٠,٩ بالمئة (حضر) ٢,٣ بالمئة (بدو)[٣٦].

وفي انتخابات الكنيست الرابع سنة ١٩٥٩، اتجه مباي، قبيل الانتخابات الى تكثيف دعايته الموجهة الى عرب اسرائيل، فأصدر برنامج عمل أطلق عليه «برنامج دمج العرب في اسرائيل» مرفقاً بوعـود بتحقيق التقـدم في الوسـط العـربي؛ وفي الانتخابات، سعى مباي الى التخلص من بعض الشخصيات العربية من قوائمه، نظراً الى نزعتها الاستقلالية او تمتعها بشعبية عربية، الأمر الذي خشي عنده مباي من ان تبرز كتل عربية مستقلة، على نحو ما فعل سعد قسيس سنة ١٩٥٩. واذا استعرضنا آراء مباي في تلك الفترة، لوجدنا انها كانت تدعو الى تبنّي خطة لتحييد المنطقة وتجريدها من السلاح واجراء مفاوضات مباشرة مع الدول العربية حول السلام.

أما في ما يتعلق بنشاطات الاحزاب الأخرى في تلك الانتخابات، فيمكن ايجازها في التالي:

حزب احدوت هعفوداه ركب موجة وضع مرشح عربي في قوائمه وأصدر صحيفة عربية بعنوان «العمل»، الا انه لم يستطع جذب الصوت العربي، بسبب ايديولوجيته القائمة على قضايا الأمن. الاحـزاب الدينيـة الاسرائيليـة لم تقـدم سوى الوعـد بتحسـين الوضـع الاقتصـادي للعرب في

اسرائيل. حيروت حاولت جذب الصوت العربي اليها، الا ان سلوكها وماضيها وضعا حاجزاً بينها وبين اصوات العرب.

وقد أسفرت تلك الانتخابات عن حصول مباي وقوائمه العربية على ٥٢ بالمئة من أصوات العرب؛ ومبام على ١٤ بالمئة؛ واحدوت هعفوداه على ٥,٢ بالمئة؛ والاحزاب الدينية على ٣,٦ بالمئة؛ وحيروت على ٢,٢ بالمئة[٣٧]. ويلاحظ، هنا، ان النسبة لصالح مباي انخفضت من ٦٦,٥ بالمئة العام ١٩٥١ الى ٥٢ بالمئة العام ١٩٥٩؛ في حين ارتفعت النسبة لصالح مبام واحدوت هعفوداه. ويعود السبب في الانخفاض آنف الذكر، الى يأس العرب من وعود مباي والى اتجاهه نحو التطرف في سياساته.

التراجع عن التصويت لمباي وقوائمه العربية

في انتخابات الكنيست الخامس سنة ١٩٦١، حدثت تغيرات في نمط التصويت العربي وقلّت القوائم العربية الملحقة بمباي الى قائمتين، واتجهت الاحزاب الدينية الاسرائيلية الى تشكيل قائمة عربية ملحقة بها رأسها صالح خنيفس. وكان عدد العرب الذين حق لهم التصويت ١٠٥١٥٤، صوت منهم ٨٥,٦ بالمئة توزعت الى: مباي وقائمتيه ٥٠,٨ بالمئة؛ مبام ١١ بالمئة؛ الاحزاب الدينية ٣,٧ بالمئة[٣٨]. وهنا، أيضاً، انخفض نصيب مباي من ٥٢ بالمئة سنة ١٩٥٩ الى ٥٠,٨ بالمئة سنة ١٩٦١، بسبب استمرار سياسة التشدد ازاء العرب واصداره قانون تركيز الارض؛ وارتفع نصيب الاحزاب الدينية من ٣,٦ بالمئة سنة ١٩٥٩ الى ٣,٧ بالمئة سنة ١٩٦١.

وفي انتخابات الكنيست السادس العام ١٩٦٥ تميزت الخارطة السياسية الاسرائيلية بتشكيلات جديدة. فقد انقسم حزب مباي على نفسه وخرج منه زعيمه التاريخي دافيد بن ـ غوريون، ليشكل قائمة مستقلة هي رافي. وظهر الى العمل السياسي التجمع العمالي ـ المعراخ (مباي واحدوت هعفوداه). وكثفت الاحزاب الدينية الاسرائيلية حملاتها الدعائية الموجهة الى العرب بالعزف على وتر الوحدة الوطنية، مستشهدة في ذلك بمقتطفات من التوراة والقرآن.

بلغ عدد العرب الذين يحق لهم التصويت في هذه الانتخابات ١٢٩٩٠٢، شارك منهم ١١٠٩٧٨ (٨٥,٤ بالمئة)، فحصل حزب العمل على ١٣٣٥٣ صوتاً (١٠,٢ بالمئة) وقوائمه على ٣٩٨٩٤ صوتاً (٣٠,٧ بالمئة)؛ وبهذا يكون التجمع العمالي ـ المعراخ حصل على ٤٠,٩ بالمئة من اصوات العرب، مقابل ٩,٢ بالمئة لمبام[٣٩].

وفي انتخابات الكنيست السابع سنة ١٩٦٩، وبعد اقامة حزب العمل الاسرائيلي (انضم رافي الى مباي وأحدوت هعفوداه ودخل مبام معهم في ائتلاف انتخابي) تغيرت وتيرة التصويت العربي، فحصل حزب العمل وقوائمه العربية على ٤٧٩٨٩ صوتاً من أصل ١٤٥ ألف[٤٠] صوت عربي (٣٣ بالمئة). ويعود السبب في ذلك الى نشوب حرب العام ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة الذي أثار الاستياء في أوساط عرب اسرائيل. يضاف الى ذلك احتكاك عرب اسرائيل بعرب الضفة الغربية والقطاع، الأمر الذي ادى الى ايقاظ الوعي القومي لدى عرب اسرائيل. وقد علّق احد الزعماء الصهيونيين، وهو شموئيل طوليدانو، على الصحوة القومية التي برزت بين عرب اسرائيل بعد حرب العام ١٩٦٧، بقوله ان تطوراً سلبياً ومعادياً قد طرأ على صعيد اخلاص السكان العرب في اسرائيل تجاه الدولة؛ اذ انه في النصف الأخير من العام ١٩٦٧، تحوّلت العواطف وتبدّلت، فبدلاً من ان يؤثر عرب اسرائيل على عرب المناطق المحتلة للتعاون مع اسرائيل وقع عرب اسرائيل تحت تأثير عرب تلك المناطق[٤١]. وقد أدى ذلك الى قيام اسرائيل باضافة بند جديد في ميزانية وزارة الشرطة تحت

عنوان «الاعتقال والطرد»[٤٢]، لمواجهة الصحوة القومية العربية في اسرائيل التي اشتملت على تبنّي اسلوب العصيان وحمل راية الكفاح المسلح، بعد تيقن عرب اسرائيل من فشل سياسة الاستيعاب الاسرائيلية وازدياد السياسة العنصرية المتمثلة في تضييق الخناق عليهم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وازاء هذا، انقسم المسؤولون الاسرائيليون الى معسكرين: الأول نادى باتباع سياسة الشدة والقمع واعادة الاحكام العسكرية؛ والثاني دعا الى التروي وعدم التعسف، حتى لا تتسع دائرة العصيان المسلح[٤٣].

وأبرز ما افرزه الواقع الجديد هو تراجع التيار العربي الموالي للسلطة، وتأثير ذلك في العملية الانتخابية وعلى القوائم العربية التي درجت على تشكيلها الاحزاب الصهيونية. فقد تراجعت نسبة اصوات العرب التي كانت تحصل عليها هذه القوائم الى ٣٥ بالمئة في انتخابات الكنيست الثامن سنة ١٩٧٣؛ ثم الى ٢١ بالمئة في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)؛ ثم ١٢ بالمئة في انتخابات الكنست العاشر (١٩٨١). واختفت هذه القوائم سنة ١٩٨٤، مما دفع الاحزاب الصهيونية الى ايجاد بديل، تمثل في ضمّ أقلية من العرب اليها.

وفي مقابل تراجع القوائم العربية الملحقة بالاحزاب الصهيونية، ارتفعت أسهم قوائم واحزاب أخرى معتدلة، مثل القائمة الشيوعية الجديدة ـ راكاح التي حصلت على ٤٠ بالمئة من أصوات العرب سنة ١٩٧٧ (انتخابات الكنيست التاسع) ثم ٥٠ بالمئة في انتخابات الكنيست العاشر[٤٤].

التصويت لصالح الاحزاب غير الصهيونية

حازت القوائم غير الصهيونية (حداش، والتقدمية للسلام) في انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) على ١١٠ آلاف صوت من أصوات العرب المشاركين في التصويت وعددهم ١٩٨٧٧٢ عربياً (٥١ بالمئة من الاصوات العربية المنتخبة). أما مجموع الأصوات التي حصلت عليها كل من الفئات المتنافسة على حده، فكانت ٣٧٧٥٠ صوتاً للقائمة التقدمية منها ٣٥ ألف صوت عربي و ٢٧٥٠ صوتاً يهودياً؛ في حين حصلت حداش على ٦٤٧٠٠ صوت عربي؛ وحصل المعراخ على ٤٦٩٥٨ صوتاً عربياً (٢٤ بالمئة من الاصوات العربية)؛ وحصل الليكود على ٨٠٥٥ صوتاً (اربعة بالمئة من الاصوات العربية) في مقابل ٩٩٥٠ صوتاً (٧ بالمئة) في انتخابات سنة ١٩٨١؛ وحصل المفدال على ٧٩٣٨ صوتاً (حوالى أربعة بالمئة من الاصوات العربية)[٤٥]. ولوحظ في تلك الانتخابات:

١ ـ بروز «حداش» الأقوى في القطاع العربي على الاطلاق.

٢ ـ ظهور الحركة التقدمية للسلام كأول حركة سياسية، برئاسة عربي، يصرّح لها بدخول الانتخابات.

٣ ـ تراجع نصيب الاحزاب الصهيونية من الاصوات العربية، على الرغم من اتجاهها الى ضم عرب الى قوائمها الانتخابية.

٤ ـ استمرار قطاع كبير من عرب اسرائيل في التصويت للاحزاب الصهيونية؛ اذ حصلت هذه الاحزاب على نحو ٤٩ بالمئة من الأصوات العربية، منها ٢٤ بالمئة للمعراخ وأربعة بالمئة لكل من الليكود والمفدال وشينوي. وتفسير هذا عند بعض المحللين انقسام المجتمع العربي في اسرائيل الى ثلاثة أقسام:

- قسم برغماتي ـ انتهازي يصوّت دائماً لصالح الاحزاب الصهيونية. ومع ان هذا القسم

أخذ في التناقص منذ حرب العام ١٩٦٧، الا انه لا يزال موجوداً وذا ثقل مؤثر، وهو مكوّن، أصلاً، من بعض رؤساء القبائل وكبار الملاك والعمد المنتفعين، ويشمل، ايضاً، غالبية الدروز (للارتباط الخاص القائم بين الدروز والسلطات الاسرائيلية).

○ قسم وطني ـ قومي، يأخذ في اعتباره القومية والهوية الفلسطينية.

○ قسم يرى ان الاندماج في الدولة اليهودية يعني خيانة للهوية الفلسطينية. وهذا التيار يشمل غالبية الممتنعين عن التصويت، وليس جميعهم. وقد ازداد هؤلاء من عشرة بالمئة العام ١٩٥٥ الى ١٦ بالمئة العام ١٩٦٩، ثم الى ٢٤ بالمئة العام ١٩٧٧، والى ٣١ بالمئة العام ١٩٨١. وعادت النسبة الى الانخفاض الى ٢٣ بالمئة العام ١٩٨٤[٤٦].

ويلاحظ ان التقسيم السياسي هذا للمجتمع العربي في اسرائيل يتفق مع تقسيم بيرس لعرب اسرائيل: ١ ـ قسم مذعن لامبال (الانتهازي)؛ ٢ ـ قسم مذعن معاد (الوطني ـ القومي)[٤٧]؛ ٣ ـ قسم معاد نشط (رافض الاندماج). ويمكن ان نضيف الى هذا بروز اتجاه قومي متصاعد لدى الشباب الفلسطيني في اسرائيل، وصفه احد المعلقين الاسرائيليين بـ «بروز اتجاه نحو التطرف منذ العام ١٩٦٧»[٤٨].

الضفة الغربية وقطاع غزة

نظراً الى اننا نتناول المشكلة الفلسطينية، سوف نتناول، هنا، الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين منذ العام ١٩٦٧، لأن اسرائيل تأخذهما في الحسبان عند صوغها لسياستها ازاء عرب ١٩٤٨، فضلاً عن الارتباطات القائمة بين عرب ١٩٤٨ وعرب الضفة والقطاع، فكلهم فلسطينيون فرّقت فيما بينهم حرب العام ١٩٤٨، ثم جاءت حرب العام ١٩٦٧ فأتاحت لاسرائيل احتلال بقية الاراضي الفلسطينية.

ان الضفة والقطاع هما القسمان من فلسطين زمن الانتداب البريطاني اللذان بقيا تحت السيطرة العربية بعد حرب العام ١٩٤٨، حيث ضُمّت الضفة الغربية الى الاردن، وخضع قطاع غزة لاشراف مصر[٥٠]. وقبل حرب العام ١٩٦٧، يمكن تصنيف سكان المنطقتين في فئتين: السكان الاصليون؛ والفلسطينيون الذين نزحوا اليهما من مدنهم وقراهم بعد حرب ١٩٤٨.

المساحة: تبلغ مساحة الضفة الغربية ٥٥٠٠ كيلومتر مربع (٥,٥ مليون دونم)، وتشكل القسم الأكبر من كتلة فلسطين الوسطى مشتملة على جبال الخليل والقدس ونابلس، وتمتد من الخليل جنوباً الى جنين شمالاً، ويبلغ متوسط ارتفاع جبالها ١٦٥٠ قدماً. أما قطاع غزة، فتبلغ مساحته ٣٧٠ كيلومتراً مربعاً (٣٧٠ ألف دونم)، بطول ٤٥ كيلومتراً وعرض يتراوح ما بين ٥ ـ ١٣ كيلومتراً. ويتميز القطاع باحتوائه على رمال في الغرب، وتربة الطمي الرسوبية في الوسط، وسلاسل الصخور الرملية في الشرق[٥١].

السكان: بلغ عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة قبيل حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ نحو ١,٤٣٦,٠٠٠ مليون نسمة، منهم ٩٨١ ألفاً في الضفة الغربية و ٤٥٥ ألفاً في القطاع[٥٢]. وبعد الحرب مباشرة، نزح نحو ٣٨٢ ألفاً من الضفة الغربية (نحو ٣٨,٩ بالمئة)، كما نزح نحو مئة ألف (٢١,٩ بالمئة) من القطاع. أي ان المنطقتين فقدتا نحو ٤٨٢ ألفاً من سكانهما عقب الحرب (٣٣,٦ بالمئة). لكن عدد السكان فيهما عاد فارتفع مجدداً، نتيجة لعوامل الزيادة الطبيعية، ليصل، في

العام ١٩٧٨، الى ١,١١٣,٠٠٠ مليون نسمة، منهم ٦٧٣ الفاً في الضفة و ٤٤٠ ألفاً في القطاع[٥٣]. وفي العام ١٩٨٦، بلغ عدد السكان في المنطقتين نحو ١,٥٠٠,٠٠٠ مليون نسمة.

السياسة الاسرائيلية تجاه المنطقتين

اتبعت اسرائيل تجاه المنطقتين سياسة تقوم على ثلاثة محاور أساسية، في محاولة منها للقضاء على الطابع العربي واخماد الاتجاهات القومية فيهما. وهذه المحاور هي: مصادرة وضم الاراضي؛ ممارسة الارهاب والقمع؛ الاستيطان اليهودي.

مصادرة وضمّ الأراضي

على صعيد مصادرة وضم الاراضي اتجهت اسرائيل، منذ احتلالها للضفة والقطاع، الى استصدار العديد من القوانين التي تبيح لها مصادرة الاراضي العربية. وبموجب تلك القوانين، صادرت السلطات الاسرائيلية نحو ٣٦٧٩١٤ دونماً في الفترة من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٩ في الضفة الغربية وحدها. وفي الفترة الممتدة من ١٩٧٩ الى ١٩٨٦، ازداد عدد الدونمات المصادرة، فبلغ في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦ مليونين وسبعمئة ألف دونم (٤٩ بالمئة من مساحة الضفة).

أما في ما يتعلق بقطاع غزة، فقد صودر نحو ٣٠ بالمئة من مساحته خلال الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٦؛ ولا تزال عمليات المصادرة مستمرة.

سياسة الارهاب والقمع

تتألف هذه السياسة من شقين:

الأول، هو الارهاب والقمع الحكومي، وذلك من طريق قيام سلطات الاحتلال الاسرائيلي بممارسة أساليب لاانسانية ازاء عرب هذه المناطق، في محاولة لاجبارهم على الخضوع لسياسة الأمر الواقع واحباطهم، بما يؤدي الى تحقيق هدف اسرائيل النهائي، وهو اجبار العرب على ترك ديارهم وأراضيهم والهجرة الى البلاد العربية والدول الاخرى. وتتذرع اسرائيل في تطبيق سياستها الارهابية بشتى الحجج الواهية لتبرّر شن حملات الاعتقال وفرض العقوبات الجماعية ضد العرب.

وفي تحقيق لصحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية، حول هذه الاساليب، جاء ان التعذيب في اسرائيل هو اجراء منهجي مقرر يمارس ضد من يوصفون بـ «الامنيين» داخل السجون. وتتضمن الاساليب المستخدمة الصدمات الكهربائية، والماء المغلي، والضرب المبرح على جميع اعضاء الجسم، والتعليق من الارجل والايدي، ونزع أظافر اليدين والرجلين، وتعريض السجناء لعض الكلاب الكبيرة، وغير ذلك. علاوة على هذا، تقوم الشرطة الاسرائيلية بتعذيب الأطفال والمسنّين العرب. ففي قطاع غزة، مثلاً، وجّهت تهمة التنكيل بالمعتقلين الى عشرة مسؤولين اسرائيليين لممارستهم أساليب لاانسانية، بينها ركل الأطفال العرب بالأرجل كأنهم كرات يتقاذفها الجنود فيما بينهم[٥٤].

كذلك تقوم سلطات الاحتلال الاسرائيلي باتباع أسلوب فرض العقوبات الجماعية، كمعاقبة حي بأكمله، او قرية، أو مدينة، بسبب حادث فردي. ومن الأمثلة على ذلك، فرض حظر التجول الكامل على بلدة حلحول، خلال الفترة من ١٥ ـ ١٩٧٩/٣/٣٠، رداً على حادث رشق سيارة بالحجارة؛ ثم الاجراء ذاته على قرية بيرزيت بسبب الاضطرابات التي وقعت في جامعتها في آذار (مارس) ١٩٧٩؛ وكذلك محاصرة واقتحام مخيم نور شمس، بالقرب من طولكرم، في الثامن من كانون الثاني

(يناير) ١٩٨٧ واعتقال عدد من المواطنين، في أعقاب مهاجمة باص اسرائيلي بقنابل حارقة[٥٥]. الى ذلك، تقوم السلطات الاسرائيلية بطرد السكان العرب الى الخارج، كاجراء لثني الفلسطينيين عن عصيان أوامر سلطات الاحتلال. ففي الفترة من ١٩٦٧ الى ١٩٨٦، تم طرد ١٠٢٣ مواطناً فلسطينياً من الضفة الغربية، بناء على قرارات رسمية صادرة من سلطات الاحتلال[٥٦].

ومن الأساليب القمعية التي تتخذ اسلوباً روتينياً، تصدي السلطات الاسرائيلية، بمنتهى القسوة، للتظاهرات التي يقوم بها الطلبة العرب في الأراضي المحتلة، وغلق المدارس والجامعات العربية.

والثاني، هو الارهاب غير الحكومي، الذي يمارس من قبل جماعات يهودية متطرفة. وهذه الجماعات تقوم بضرب السكان العرب، وتجرف أراضيهم، وتحرق محاصيلهم، وتقتلع أشجارهم؛ وأكثر من ذلك تنفذ عمليات اغتيال ضدهم. وأبرز مثال، قيام المستوطنين اليهود بطعن أربعة عرب من مواطني القدس في حي المصرارة[٥٧] بتاريخ ١٧/١/١٩٨٧؛ وتوزيع منشور في القدس يدعو الى طعن كل العرب في الاحياء اليهودية[٥٨].

الاستيطان اليهودي

يرتبط الاستيطان بعملية مصادرة الاراضي العربية؛ اذ تستخدم سلطات الاحتلال الاسرائيلي غالبية الاراضي العربية المصادرة لبناء مستوطنات يهودية عليها، بهدف استيعاب المهاجرين اليهود الذين تعمل اسرائيل على استقدامهم من مختلف انحاء العالم. ومن طريق الهجرة، بلغ عدد يهود اسرائيل ٣,٥٦٢,٠٠٠ ملايين نسمة سنة ١٩٨٦ (نحو ٢٧ بالمئة من اجمالي يهود العالم)[٥٩]. ولغرض الاستيطان، هدمت السلطات الاسرائيلية قرى عربية بأكملها وأقامت مستوطنات يهودية على انقاضها. ففي خلال الفترة من ١٩٤٨ الى ١٩٧٩ هدمت اسرائيل ٣٨٥ قرية عربية، ضمنها ٤٦ قرية في قطاع غزة، و ٦٨ قرية في صفد، و ٢٩ قرية في القدس، و ٢٨ قرية في بيسان، و ٢١ قرية في طولكرم، وسبع قرى في بيت لحم وأربع قرى في جنين.

وفي ما يتعلق بالمستوطنات اليهودية في الضفة والقطاع، نجد انها بدأت في أعقاب الاحتلال مباشرة (حزيران ـ يونيو ١٩٦٧) بتدشين كيبوتس كفار عتسيون عند منتصف الطريق بين الخليل والقدس؛ ثم تواصلت حتى بلغت ١٦ مستوطنة مع نهاية ١٩٧٠؛ و ٢١ في العام ١٩٧٦، و ٣١ في العام ١٩٧٧[٦٠]. وفي العام ١٩٧٩، اصبح عدد المستوطنات في الضفة الغربية ٩٤، وفي قطاع غزة ١٥ مستوطنة[٦١].

وتضمنت الخطة الخمسية الاسرائيلية (١٩٧٩ ـ ١٩٨٣) بناء ٤٦ مستوطنة جديدة بتكلفة ١٠٨ مليارات ليرة اسرائيلية (٢,٥ مليار دولار)[٦٢].

وتنشط سلطات الاحتلال الاسرائيلي في وضع خطط مستقبلية للاستيطان اليهودي في المناطق المحتلة. فهناك خطة «مشروع القدس الكبرى» التي وضعت، اصلاً، لمنع أي امكانية لاعادة تقسيم المدينة، ولجعل عدد سكانها، في جهاتها الأربع، سنة ٢٠٠٢، في حدود ١,٢٧٤,٠٠٠ مليون نسمة، منهم ٩٢٠ ألف يهودي و ٣٥٤ ألف عربي. وهناك خطة أخرى للاستيطان في الضفة تتضمن انشاء ١٦٥ مستوطنة جديدة حتى العام ٢٠١٠ يقطنها ١,٣٠٠,٠٠٠ يهودي[٦٣].

سياسات مستقبلية

سوف نتناول في ما يلي رؤى الاحزاب الصهيونية التي ورد ذكرها آنفاً، في ما يختص بالعرب مستقبلاً. وهذه الاحزاب هي الاحزاب اليمينية (الليكود)، ثم تجمع المعراخ، وأخيراً الاحزاب الدينية (مفدال، شاس، تامي، موراشاه، اغودات يسرائيل).

(أ) الاحزاب اليمينية المتمثلة الآن في تكتل الليكود وتمتد جذورها الى حركة حيروت والتي ترى ان الضفة الغربية وقطاع غزة هما جزء من «أرض ـ اسرائيل» التاريخية، وملكيتها هي للشعب اليهودي. وقد عبر مناحم بيغن عن هذه الفكرة في خطابه في الكنيست الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٢٧، بقوله: «لقد قلت على مسمع من الرئيس الاميركي [جيمي] كارتر والرئيس المصري أنور السادات، ان لنا حق المطالبة بالسيادة على هذه المناطق من 'أرض ـ اسرائيل'. انها أرضنا، وهي، بالحق، ملك للشعب اليهودي[٦٤]. وانطلاقاً من هذا، يصر الليكود على أمرين:

١ ـ مشروعية عمليات الاستيطان في الضفة والقطاع.

٢ ـ ضرورة تواجد قوات الجيش الاسرائيلي في الضفة والقطاع، «لأنها تمثل تجسيداً للسيادة الاسرائيلية الفعلية». وليس لدى التكتل أدنى استعداد لأن يقبل بانسحاب الجيش الاسرائيلي في اطار أية تسوية. وقد أكد بيغن هذا الاصرار في خطابه آنف الذكر في الكنيست، اذ قال: «اريد ان اعلن من على منصة الكنيست ان تواجد قوات جيش الدفاع الاسرائيلي في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة أمر بديهي. لذا، فانه من المعروف ان من يريد اتفاقاً معنا عليه ان يقبل باعلاننا ان جيش الدفاع الاسرائيلي سوف يبقى مرابطاً في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وقطاع غزة»[٦٥].

ومن هنا، فان الليكود ليس لديه أي استعداد للتخلي عن الضفة الغربية وقطاع غزة. ويرى ان حدوث شيء من هذا القبيل من شأنه ان يمهّد لقيام دولة فلسطينية مستقلة، وهو ما يرفضه الليكود انطلاقاً من المبررات التالية:

١ ـ ان قيام دولة فلسطينية مستقلة يعني قيام دولة تسيطر عليها منظمة التحرير الفلسطينية، الأمر الذي يشكل خطورة قصوى على وجود اسرائيل.

٢ ـ ان هذه الدولة سوف تكون قاعدة سوفياتية في قلب الشرق الاوسط.

٣ ـ ان التصدي لاقامة دولة فلسطينية مستقلة هي مصلحة اسرائيلية ـ عربية مشتركة، وضرورة لكبح مسار التوسع السوفياتي في المنطقة.

ويلاحظ، هنا، ان التكتل ـ انطلاقاً من ايديولوجيته القائمة على «فكرة الحق التاريخي لليهود في أرض فلسطين» ـ يحاول صوغ مبررات دعائية موجهة الى الرأي العام اليهودي في الداخل والخارج (كما في التبرير ١) وموجهة، أيضاً، الى الرأي العام الغربي (التبريران ٢ و ٣).

واذا كان هذا هو موقف التكتل بصفة عامة، والذي هو، في جوهره، موقف حيروت، فان هناك اطرافاً أخرى، مثل الاحرار المستقلين، في التكتل لديها رؤى مختلفة، الى حد ما، من الرؤية العامة للتكتل. فموقف الاحرار المستقلين يقوم على: الاقرار بضرورة قبول مبدأ الحلول الاقليمية؛ والاقرار بوجود هوية قومية فلسطينية؛ والاقرار بأهمية حل المشكلة الفلسطينية في أية محاولة لتسوية سلمية للصراع[٦٦]. وقد اقر هذا الحزب، في جلسته التي عقدت في آذار (مارس) ١٩٧٦، وفي مؤتمره

العاشر بمبادىء أساس حل المشكلة الفلسطينية، وهي:

○ ان يتم حل المشكلة على أساس قرارات الامم المتحدة ٢٤٢ و ٣٣٨ وفي مفاوضات يشارك فيها الاردن ووفد فلسطيني مخوّل يعترف بدولة اسرائيل ويكون مستعداً لاحلال السلام ضمن حدود متفق عليها ومعترف بها.

○ ان حل المشكلة يكمن في قيام دولة اردنية ـ فلسطينية.

○ ان الحزب ضد قيام دولة ثالثة فلسطينية بين اسرائيل والاردن، وقد اعاد موشي كول، زعيم الحزب، تأكيد هذه المبادىء وهو بصدد التعليق على موقف الحزب من مشروع بيغن للحكم الذاتي في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧.

اما حزب لاعام، وهو الطرف الثالث في تكتل الليكود، فقد تبنّى مبادىء مماثلة لمبادىء حيروت، تنحصر في: عدم اقامة دولة فلسطينية؛ استمرار حق الاستيطان وتوسيعه؛ استمرار وجود جيش الدفاع الاسرائيلي في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وقطاع غزة؛ منح عرب «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) قدراً من الحكم الذاتي المحلي[٦٧].

تطور موقف الليكود بعد المعاهدة مع مصر

استمرت رؤية تكتل الليكود قائمة على المبادىء التي سبق ذكرها في ما يتعلق بحيروت. فقد جاء في البرنامج الانتخابي للتكتل سنة ١٩٨٤ الاستمرار في اتباع سياسة عدم التنازل ولو عن شبر واحد من الارض، لأن أي شيء من هذا القبيل سوف يفتح المجال لاقامة دولة فلسطينية، مما يعرض دولة اسرائيل للخطر؛ كذلك الاصرار على ان لاسرائيل الحق في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والاستمرار في تكثيف عمليات الاستيطان اليهودي في مختلف انحاء هذه المناطق، لا سيما مناطق الكثافة العربية المرتفعة لتفتيتها. وفي ما يتعلق بمستقبل عرب هذه المناطق، أشار الليكود الى ترتيبات الادارة الذاتية، وفقاً لمقررات كامب ديفيد، كضمان وحيد لعدم اعادة تقسيم «أرض ـ اسرائيل» الغربية، ولعدم قيام دولة فلسطينية فيها، لأن الادارة الذاتية ليست دولة، ولا سيادة، ولا تقرير مصير[٦٨].

موقف المعراخ

نشير، في البداية، الى ان المعراخ ـ في احد مكوّناته مباي ـ ظل مسيطراً على مقاليد السلطة في اسرائيل منذ قيامها وحتى العام ١٩٧٧، منفرداً في الهيمنة على الحكومة الاسرائيلية، باستثناء الفترة التي تم فيها تشكيل حكومة الحرب (حزيران ـ يونيو ١٩٦٧) والتي اشتركت فيها حركة حيروت لأول مرة في تاريخها.

ويلاحظ ان الأساس الذي ينطلق منه المعراخ في الرؤية الى مستقبل الاراضي المحتلة هو الأساس نفسه الذي ينطلق منه الليكود، مع اختلافات هامشية طفيفة. فهو يقرّ بما يقرّ به الليكود من ان الضفة الغربية وقطاع غزة يمثلان جزءاً من «أرض ـ اسرائيل» التاريخية؛ ومن ثم، فهي ملك للشعب اليهودي. وقد ظهر هذا الموقف في رفض قيادة الحزب ومؤتمره، سنة ١٩٧١، للاقتراح الذي تقدمت به اللجنة المركزية لمنظمات الشباب في الحزب، والذي كان يطالب بالسعي نحو السلام من طريق «التنازل عن قسم من الحقوق التاريخية لاسرائيل» والاعتراف بحق العرب في اسرائيل بالاستقلال على جزء من «أرض ـ اسرائيل التاريخية»، على أساس علاقات حسن الجوار المشترك. كما رفض الحزب اقتراحاً آخر تقدمت به اللجنة الفكرية التابعة للحزب، وينص على ان الحركة

الصهيونية الاشتراكية تعترف بحق العرب في الاستقلال السياسي، في اطار «ارض ـ اسرائيل التاريخية»، على أساس متبادل، وهي مستعدة للتنازل عن جزء «من حق الشعب اليهودي في بلاده» بمقدار ما يبديه العرب من استعداد مماثل[٦٩].

وقد بلور الحزب موقفه من المشكلة الفلسطينية على المبادىء التالية:

○ اتفاق سلام مع الاردن يترتب عليه وجود دولتين مستقلتين، اسرائيل وعاصمتها القدس الموحّدة، ودولة عربية شرق اسرائيل، وهي دولة اردنية ـ فلسطينية يستطيع العرب الفلسطينيون، في اطارها، ان يعبّروا عن الهوية المستقلة بشكل عام.

○ رفض اقامة دولة عربية فلسطينية مستقلة غرب نهر الاردن[٧٠].

ويلاحظ ان الائتلاف يطرح حل المشكلة في اطار الاتحاد الكونفيدرالي مع الاردن، ويرفض، في الوقت عينه، بشكل قاطع، أن تكون م.ت.ف. طرفاً في المفاوضات، وانما يكون تمثيل الفلسطينيين في المفاوضات بوفد فلسطيني في اطار الوفد الاردني[٧١]. وعلى غرار نهج الليكود لتقديم مبررات رفض الدولة الفلسطينية المستقلة، درج المعراخ على اعلان ان هذه الدولة، في حال قيامها، سوف تكون عبارة عن كيان موال للسوفيات بين الاردن واسرائيل، وان وجودها سوف يحوّل «الخط الأخضر»، أو أي خط آخر موازٍ له، الى ستار حديدي وحقل ألغام وجدار تتم من ورائه أعمال الارهاب[٧٢].

ويرمي المعراخ، في الأساس، من وراء تقديم تنازلات في الضفة واعطاء الملك حسين موطىء قدم فيها، توجيه ضربة الى م.ت.ف. وتصفيتها كقيادة للفلسطينيين.

أما مبام، المتحالف انتخابياً مع العمل في اطار المعراخ، فهو يولي المشكلة الفلسطينية أهمية كبرى في برنامجه، ويرى أن حلّها ينبغي ان يتم حسب مبادىء ثلاثة، هي:

١ ـ تقسيم فلسطين الى دولتين مستقلتين، احداهما عربية والأخرى يهودية.

٢ ـ المطالبة بمساواة مدنية وثقافية كاملة من أجل الأقلية العربية في دولة اسرائيل.

٣ ـ التطلع الى انشاء وحدة الاراضي الفلسطينية بكاملها بالطرق السلمية وعلى أساس الاتفاق بين الشعوب والدول التي تشكل جزءاً من هذه الارض[٧٣].

وفي حزيران (يونيو) ١٩٦٨ نشرت مجلة مقربة من الحزب، هي *New Outlook*، مشروعاً تقدم به زالمان شن يتضمن حلاً للمشكلة يكمن في اقامة دولة ثنائية القومية بين اسرائيل والاردن على أسس دستورية يمكن الاتفاق عليها، وتتضمن مبادىء، أبرزها ان تكون الدولة اتحاداً للمناطق اليهودية والعربية مع ضمان الحكم الذاتي لكل منها في شؤون الثقافة والتعليم والمسائل الدينية، وتكون الدولة ملكية دستورية يرأسها ملك الاردن الحالي والذي يستمر في منصبه هذا طوال حياته. وتضمن المشروع مقولة «ان نجاح الاتحاد اليهودي ـ العربي يعتمد، الى حد كبير، على الحل العادل لمشكلة اللاجئين العرب واليهود»[٧٤].

ثم عاد مبام، في اجتماعه السابع والعشرين في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٧، الى الاقتراب من رؤى ومبادىء حزب العمل (شريكه في التحالف الانتخابي، المعراخ)؛ والتي تدور حول الحل الوسط الاقليمي، فأصدر بياناً تضمن:

١ ـ ان تسويات السلام غير ممكنة بدون سياسة واضحة تقوم على الحل الاقليمي الوسط

والجوهري في القطاعات كافة، وعلى أساس حدود آمنة ومعترف بها لدولة اسرائيل، وحل القضية الفلسطينية.

٢ ـ ان اسرائيل سوف تكون مستعدة لأن تشرك في المفاوضات كل جهة فلسطينية تعترف بوجود اسرائيل وسيادتها.

٣ ـ ان الاردن والفلسطينيين يشكلون، معاً، عنصراً عظيم الأهمية في التوصل الى تسوية للصراع.

وفي هذا الصدد، ينبغي الاشارة الى انه اذا كان لمبام، في لحظة ما، موقف معتدل من المشكلة الفلسطينية، فمرجع ذلك الى انه كان الحزب الأكثر يسارية من مباي، ولذلك لم يتجه الى العزف على وتر ان أي كيان فلسطيني (على الرغم من انه يرفض قيام كيان فلسطيني مستقل) سوف يكون موالياً للسوفيات؛ هذا بالاضافة الى اتجاهه الى الاعلان عن استعداده للتفاوض مع أي جهة فلسطينية تقبل بالاعتراف بدولة اسرائيل. ولكن مبام سرعان ما تراجع عن مبادئه هذه، وأصبح موقف «العمل» هو الغالب على اتجاهات ائتلاف المعراخ.

موقف المعراخ بعد المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية

ينادي المعراخ، منذ ابرام المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية، بجدوى فكرة الحل الوسط الاقليمي. فهو يعرض تقديم تنازلات اقليمية في الضفة والقطاع، توصلاً الى الحل السلمي؛ وفي الوقت عينه، ينادي بالتوسع في عمليات الاستيطان اليهودي، ولكن في المناطق الاستراتيجية وذات الكثافة العربية المنخفضة، لا سيما مناطق غور الاردن وغوش عتسيون وضواحي القدس وجنوب قطاع غزة ومرتفعات الجولان؛ ويرفض الاستيطان في المناطق ذات الكثافة العربية العالية، مثل قلب الضفة الغربية[٧٥].

وعن موقف التجمع من امكان قيام دولة فلسطينية مستقلة، نجده يرفض ذلك رفضاً قاطعاً. ويقول ان من شأن قيام دولة فلسطينية في المنطقة الواقعة بين اسرائيل ونهر الاردن تخليد النزاع وتضخيم ميراث العداء واثارة النزاعات، الأمر الذي يعرض سلام اسرائيل والمنطقة كلها للخطر[٧٦].

مواقف الاحزاب الدينية

تنطلق رؤى الاحزاب الدينية الصهيونية ازاء المشكلة الفلسطينية من المنطلقات التوراتية التي تدخل في نطاق ما تطلق عليه «أرض ـ اسرائيل الكبرى». ومن هنا، فمسألة ملكية اسرائيلية لهذه الاراضي مسألة مسلّم بها لدى هذه الاحزاب؛ واقامة المستوطنات بديهية مسلّم بها أيضاً. فهذه الاحزاب ترى ان اقامة المستوطنات في الضفة والقطاع تمثل حزام أمن لاسرائيل، ويجب ان تبقى كذلك. وفي هذا السياق، صرح رئيس كتلة المفدال في الكنيست، يهودا بن مائير، بأن كتلة المفدال البرلمانية كلها تقف بجانب المستوطنين في مطالبهم لتدعيم المستوطنات وتأمين مستقبلها[٧٧]. ويلتقي المفدال والاحزاب الدينية الأخرى مع حيروت في «تأكيد الحق التاريخي لليهود في ملكية الضفة والقطاع»، فترفض مجرد مناقشة قيام كيان فلسطيني؛ كما ترفض التفاوض مع أي ممثلين فلسطينيين بصورة مستقلة[٧٨].

ويمكن، هنا، ان نستعرض رؤى هذه الاحزاب على نحو ما وردت في برامجها الانتخابية لسنة ١٩٨٤.

المفدال: ١ ـ لن تقوم بين البحر ونهر الاردن سوى دولة واحدة هي دولة اسرائيل؛ ٢ ـ لن

يسلّم أي جزء من «أرض ـ اسرائيل» لسلطة أجنبية أو لسيادة غريبة؛ ٣ ـ لن تقتلع مستوطنة يهودية واحدة؛ ٤ ـ استمرار وتكثيف الاستيطان في المدن والقرى في «أرض ـ اسرائيل» كافة؛ ٥ ـ ضرورة اصدار تشريع لتطبيق القانون والادارة الاسرائيلية على السكان اليهود في «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وقطاع غزة.

اغـودات يسرائيل: مبادئه شبيهة بمبادىء المفدال، حيث التشدد في تأكيد «حق اسرائيل التاريخي» في هذه المناطق و «الوعد الالهي لآباء الامة بوراثة البلد، والايمان بخلود الوجود اليهودي في أرض ـ اسرائيل التاريخية». وتنص مبادىء الحزب على أن «لا مكان لقيام دولة فلسطينية في أرض ـ اسرائيل التاريخية».

تامي: تقوم مبادئه على تأييد الاستيطان الاسرائيلي في «أرض ـ اسرائيل»؛ وعلى ان كل تغيير في وضع «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) الراهن يجب ان يتم باستفتاء الشعب اليهودي؛ وعلى الرفض المطلق لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة.

موراشاه: ١ ـ ان «يهودا والسامرة» (الضفة الغربية) وقطاع غزة لن يسلّما الى حكم أجنبي، والمستوطنات التي أقيمت فيها لن تقتلع؛ ٢ ـ تأكيد تطبيق السيادة الكاملة لدولة اسرائيل في جميع أجزاء «أرض ـ اسرائيل» من طريق التأهب وايجاد طرق للتصدي للمشكلات الديمغرافية والقانونية والتوراتية المترتبة على ذلك؛ ٣ ـ الرفض التام لفكرة قيام دولة فلسطينية مستقلة: «فليس هناك مكان لأي كيان قومي في منطقة أرض ـ اسرائيل، الا للكيان القومي اليهودي».

شاس: ١ ـ ان «أرض ـ اسرائيل» كلها تابعة لشعب اسرائيل بحكم وعد التوراة؛ ٢ ـ يجب عدم اعادة أي منطقة للعدو؛ ٣ ـ مواصلة وتعزيز المستوطنات في مختلف أجزاء «أرض ـ اسرائيل» كافة؛ ٤ ـ اذا كان هناك امكان للسلام الفعلي، فان جهات أمنية معتمدة وكبار مشرعي التوراة في اسرائيل هم الذين يقررون ذلك، وما اذا كان من الممكن التخلي عن أية منطقة من أجل السلام ام لا؛ ٥ ـ الرفض القاطع لقيام دولة فلسطينية مستقلة، اذ ان هذه الدولة سوف تشكل خطراً شديداً على وجود دولة اسرائيل(٧٩).

نخلص مما تقدم الى ان الكتل الحزبية الثلاث الكبرى في اسرائيل متفقة فيما بينها على قضية رفض اقامة دولة فلسطينية منفصلة، وهو أمر يعتبر من قبيل «المسلّمات القومية العليا»، وترفض، بشكل قاطع، مجرّد مناقشة هذه الفكرة. كما ان هناك، بشكل عام، اتفاقاً فيما بين هذه الكتل على «الحق التاريخي» لليهود في المناطق العربية المحتلة. اما هامش الاختلاف فيما بين طروحات هذه الكتل، فينحصر في ان الليكود والاحزاب الدينية ترفض مجرّد مناقشة فكرة التخلّي عن شبر واحد من الارض العربية المحتلة، وعدم الاستعداد لتقديم أية تنازلات في الضفة والقطاع مع المناداة بضرورة ضمّها الى السيادة الاسرائيلية وابقاء الجيش الاسرائيلي فيها وتكثيف عمليات الاستيطان؛ في حين يدعو المعراخ الى تشجيع الاستيطان اليهودي، ولكن ليس في مناطق الكثافة العربية المرتفعة، بل في المناطق ذات الكثافة العربية المنخفضة والمناطق ذات الأهمية الحيوية من الناحية الأمنية والاستراتيجية، وكذلك يبدي استعداداً لتقديم تنازلات معيّنة في الضفة والقطاع، في اطار فكرة الحل الوسط الاقليمي. ولكن هذه التنازلات تكون في اطار الخيار الاردني ـ الفلسطيني.

موقف الاحزاب الصهيونية من م.ت.ف.

تلتقي الكتل الثلاث في موقف ثابت ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا الموقف قوامه رفض التعامل مع م.ت.ف. وتجنّبها عند أي طرح أو حديث حول التسوية في المنطقة، فضلاً عن عدم الاعتراف بها، حتى لو اعترفت هي باسرائيل.

فاسرائيل تريد حلاً للقضية الفلسطينية، فقط من طريق التفاوض بشأنها مع الاردن، وذلك للأسباب التالية:

١ ـ ان الاردن، في حال التوصل معه الى اتفاق، يقبل بأقل مما تطالب به م.ت.ف.

٢ ـ ان الاعتراف بـ م.ت.ف. سوف يؤدي ـ حسب الرؤية الاسرائيلية ـ الى:

(أ) فتح ملف القضية بأكملها، وبالتالي طرحها على بساط البحث من جذورها.

(ب) مطالبة م.ت.ف. بكل الضفة الغربية وقطاع غزة في أي مفاوضات معها حول تسوية في المنطقة.

(ج) الاعتراف بالهوية القومية للفلسطينيين. وهذا الأمر على قدر بالغ من الخطورة، لأنه يسقط، تلقائياً، النظرية الاسرائيلية القائلة بالتعامل مع الفلسطينيين في حدود ١٩٤٨ على انهم «عرب اسرائيل».

---

(١) سامي هداوي و د. يوسف صايغ، **ملف القضية الفلسطينية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨. ص ٧٥.

(٢) حبيب قهوجي، **العرب في ظل الاحتلال الاسرائيلي منذ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٢، ص ١٠.

(٣) **يديعوت احرونوت**، ١٩٧٨/٢/٤.

(٤) د. فاروق رياض مبروك، «عرب اسرائيل وخرافة الديمقراطية الاسرائيلية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٨٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٩٦.

(٥) **المصدر نفسه**، ص ٩٧؛ وقهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(٦) قهوجي، **المصدر نفسه**، ص ١٦ ـ ١٧.

(٧) **المصدر نفسه**، ص ٣٩.

(٨) **المصدر نفسه**، ص ٤٠.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٢.

(١٠) **ملحق جيروزاليم بوست**، ١٩٧١/٣/٣٠.

(١١) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣.

(١٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٨.

(١٣) **هآرتس**، ١٩٨٤/٨/٢١.

(١٤) **دافار**، ١٩٨٤/٨/٢٧.

(١٥) **هآرتس**، ١٩٨٤/٦/٢٢.

(١٦ مبروك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٧.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٩٨.

(١٨) ايليا رزيق، **الفلسطينيون في اسرائيل**، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، بلا تاريخ نشر، ص ١٧٤.

(١٩) **المصدر نفسه**، ص ٢٠٦.

(٢٠) *Statistical Abstract of Israel, No 36, 1985*, p. 3.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٦.

(٢٢) صبري جريس، **العرب في اسرائيل**، الجزء

الاول، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٧، ص ١٢١.

(٢٣) سمير جبور، **انتخابات الكنيست الحادي عشر: الابعاد الاجتماعية والسياسية**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٥، ص ٢٢٤.

(٢٤) جريس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠.

(٢٥) خالد عايد (وآخرون)، **سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، دراسات في اساليب التهويد والضم**، نيقوسيا، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤، ص ١١٤.

(٢٦) **المصدر نفسه**، ص ١٢٥.

(٢٧) **المصدر نفسه**، ص ١٢٢.

(٢٨) رزيق، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٦٤.

(٢٩) **الرأي** (عمان)، ١٠/١/١٩٨٧.

(٣٠) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣.

(٣١) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٥.

(٣٢) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٦.

(٣٣) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٨.

(٣٤) **المصدر نفسه**، ص ٢٢٩.

(٣٥) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٩.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٦.

(٣٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٩٩.

(٣٨) **المصدر نفسه**، ص ٥٠٤.

(٣٩) **المصدر نفسه**، ص ٥١٢.

(٤٠) **المصدر نفسه**، ص ٥٣٥.

(٤١) **هآرتس**، ١٥/١/١٩٦٨.

(٤٢) قهوجي، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٦٠.

(٤٣) **المصدر نفسه**، ص ٥٦٦.

(٤٤) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٤.

(٤٥) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٤.

(٤٦) مبروك، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨ ـ ١٠٠.

(٤٧) Bendorg, "Electoral Politics and Ethnic Polarization: Israel Arabs in the 1977 Elections", in Arian, *The Elections in Israel (1977)*, Jerusalem: Academic Press, 1980, pp. 173 - 174.

(٤٨) Smooha; *The Orientation and Politicization of the Arab Minority in Israel*, Monograph series, Haifa: Haifa University, 1984, p. 161.

(٤٩) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

(٥٠) عايد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٩؛ وأيضاً *The Significance of Some West Bank Resources to Israel*, (Amman: Royal Scientific Society, 1977), p. 4.

(٥١) Efrat, Elisha; "Changes in the Set-tlement Pattern of Judia and Samaria, During the Jurdanian Rule", *Middle East Studies*, Vol. 13, 1977, p. 91.

(٥٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٤٩.

(٥٣) "The Significance of Some West Bank Resources...", ***op. cit.***, p. 11.

(٥٤) **الرأي**، ٢٧/١/١٩٨٧.

(٥٥) **الدستور** (عمان)، ١٩/١/١٩٨٧.

(٥٦) **الرأي**، ٢٨/١/١٩٨٧.

(٥٧) **الدستور**، ١٩/١/١٩٨٧.

(٥٨) **الرأي**، ٢٧/١/١٩٨٧.

(٥٩) "Statistical Absrtact of Israel...", ***op. cit.***, p. 3.

(٦٠) عايد (وآخرون)، **مصدر سبق ذكره**، هامش ص ٣٤.

(٦١) كمال حسن علي، **محاربون ومفاوضون**، القاهرة: مؤسسة «الأهرام»، الطبعة الأولى، ١٩٨٦، ص ٢٥٦.

(٦٢) **المجتمع الاسرائيلي: التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، الكتاب الدوري الرقم ٢، ١٩٨٠، ص ٩٦.

(٦٣) **هآرتس**، ١٠/٩/١٩٨٦.

(٦٤) السيد يسين، **الدولة الفلسطينية: رؤية مستقبلية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، الكتاب الرقم ٤٤، ١٩٨٠، ص ٤٩.

(٦٥) **المصدر نفسه**، ص ٥٠.

(٦٦) **المصدر نفسه**.

(٦٧) **المصدر نفسه**، ص ٥١.

(٦٨) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٦٩) د. علي الدين هلال، **مشروعات الدولة الفلسطينية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٧٨، ص ٨١.

(٧٠) يسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(٧١) **المصدر نفسه**، ص ٥٣.

(٧٢) **المصدر نفسه**، ص ٥٤.

(٧٣) لمياء جميل مجاعص، **مبام ـ حزب العمال الموحد في اسرائيل**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٨، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٧٤) يسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٥.

(٧٥) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤٩.

(٧٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٧٧) يسين، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٢.

(٧٨) جبور، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٣.

(٧٩) **المصدر نفسه**.

السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة

عوّاد الأسطل

منذ بداية الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، نفّذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في المنطقتين ، سياسة اقتصادية، كان أحد اهدافها الرئيسة العمل على احداث تغييرات في البنيـة الاقتصـادية ـ الاجتماعية لمواطني المنطقتين، بكل ما يعنيه ذلك من أحداث تغييرات في موقفهم الاقتصادي، والاجتماعي، وادخال انماط حياة جديدة، وترسيخ علاقات اقتصادية جديدة، وتغيير في الجماعات المرجعية، وذلك كجزء من استراتيجية شاملة للتاثير في اتجاهاتهم السياسية، وتغيير قيمهم ومعتقداتهم *.

ومن أجل ذلك، ارتكزت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في سياستها الاقتصادية تجاه، وفي، الضفة والقطاع، على أمرين اساسيين متكاملين. الاول، العمل لازالة الآثار الاقتصادية السيئة التي خلّفتها حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وتحسين الاوضاع الاقتصادية، بصفة عامة، على أمل أن يساعد ذلك في ارضاء المواطنين العرب، وربما الهائهم عن الاشتراك في مقاومة الاحتلال ، بغية ارساء اللبنات الاولى في عملية التأثير في بنيتهم الاقتصادية ـ الاجتماعية، أي انها اتجهت إلى ضرب أحد الاسس المساعدة في تبلور «موقف ثوري»[١]، وذلك بالقيام بعملية تطبيع للحياة الاقتصادية من طريق اتباع سياسة انعاش اقتصادي، واجتماعي. أما الامر الثاني، فهو العمل على ربط اقتصاد الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي، واحداث تغييرات هيكلية في بنيته الاساسية، وضرب الأسس الضرورية لامكانية نموه المستقل، بما يكفل خلق حالة من التبعية الدائمة، ويستكمل عملية التغيير في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية؛ أي انها اتجهت إلى ضرب الاسس المادية المساعدة على التبلور «الكياني» في الضفة والقطاع، من طريق القيام بعملية خنق[٢] (strangulation) للاقتصاد.

وعلى الرغم من ان سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي ارتكزت على هذين الامرين، منذ بداية الاحتـلال، الا ان التركيز، في البداية، كان على الامر الاول، حتى اذا ما تم ذلك بدأت في التركيز

* تشتمل الاستراتيجية الاسرائيلية، في هذا المجال، على بعدين آخرين، اضافة إلى هذا البعد الاقتصادي، هما البعد النفسي الذي يدور حول القيام بعملية تحطيم نفسي لمواطني الضفة والقطاع (راجع للكاتب «سياسة التحطيم النـفسي الاسرائـيليـة في الضفـة وقـطاع غزة المحتلين»، شؤون فلسطينية ، العـدد ١٦٠ ـ ١٦١، تمـوز / آب ـ يوليو / أغسطس ١٩٦٨، ص ٥٣ ـ ٧٢)؛ والبعد السياسي الذي يتعلق بعملية الاحتواء السياسي لمواطني الضفة والقطاع (راجع للكاتب، أيضاً، «عملية ' الاحتواء السياسي ' الاسرائيلية لمواطني الضفة والقطاع المحتلين»، المصدر نفسه، العدد ١٧٤ ـ ١٧٥، أيلول / تشرين الاول ـ سبتمبر / أكتوبر، ١٩٨٧، ص ١٢ ـ ٣٤).

على الامر الثاني.

الانعاش الاقتصادي والاجتماعي

جاء الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة ليزيد من حدة الازمة الاقتصادية، التي كانت تعاني منها المنطقتان قبل الاحتلال ، مما أثار خشية سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، من أن يؤدي سوء الاحوال الاقتصادية إلى «أزمة سياسية» تهيىء الشروط الموضوعية لنمو وتصاعد المقاومة الشعبية[٣]. لذا، كان الهدف الاول للحكم العسكري الاسرائيلي يتمثل في ارجاع الحياة إلى مجراها الطبيعي، ثم ادخال تحسينات إلى مختلف نواحي الحياة، ومن ثم بادر إلى تنشيط التوجهات الاقتصادية، وترتيب الاوضاع الادارية، لتأمين احتياجات السكان المعيشية، والاستمرار في تقديم الخدمات[٤] وتحسين القائم منها.

وتستند الفلسفة الاسرائيلية، من وراء تحسين مستوى المعيشة، إلى نظرية مؤداها«ان التعايش الاقتصادي ـ الاجتماعي» يؤدي، بالضرورة، إلى الرضوخ للنظام الاقتصادي والسياسي القائم، ويعمل على تخفيض، أو الغاء، الشعور بالاضطهاد السياسي، والاستغلال الاقتصادي،أي تمييع الشعور الوطني، والوعي الطبقي[٥]؛ ومن ثم، ولمواجهة الوضع الجديد، المتدهور اقتصادياً بعد الحرب، وفي اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي، اتخذت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، ثلاثة اجراءات، هي: استئناف التجارة وحركة النقل بين الضفة الغربية (وفيما بعد قطاع غزة) وبين الضفة الشرقية، لمواجهة الركود الاقتصادي؛ وتشغيل العمال العرب، للقضاء على البطالة، وللحؤول دون انخراط العمال في نشاط المقاومة؛ واحداث تغييرات في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية، استكمالاً لسياسة رفع المستوى المعيشي للمواطنين، بما يضمن الهاءهم عن التفكير في أوضاعهم السياسية والمستقبلية.

أولاً: سياسة الجسور المفتوحة

بعد ايام قليلة من انتهاء معارك حزيران (يونيو) ١٩٦٧، أقدمت كل من اسرائيل والاردن، كل من ناحيتها، ومن منطلقات مختلفة، على بناء الجسور على نهر الاردن، التي دمرتها الحرب. ويعتبر انتهاج اسرائيل لهذه السياسة أول اجراء اقتصادي لارجاع الحياة إلى مجراها الطبيعي. فقد كان أحد الاوجه الاساسية للتطبيع، أو «العمل كالمعتاد»، هو تنشيط التجارة، وإلى مدى أقل السفر بين الضفتين، وفيما بعد بين قطاع غزة والاردن[٦]. فمن ناحية، جاءت هذه السياسة للتغلب على أبرز متغيرات الازمة الاقتصادية التي شهدتها الارض المحتلة بعد الاحتلال مباشرة، والمتمثل في تراكم فائض الانتاج الزراعي، وبصفة خاصة في الضفة الغربية، حيث ان تصدير هذا الفائض، عبر الجسور، يؤدي وظيفة هامة في تطبيع الحياة الاقتصادية في الارض المحتلة، اضافة إلى القاء عبء هذا الفائض عن كاهل الاحتلال سياسياً، اذا ما بقي دون تصريف، واقتصادياً، اذا ما فتحت الاسواق الاسرائيلية في وجهه[٧]. ومن ناحية أخرى، فان استمرار محافظة سكان المناطق المحتلة على الاحتكاك باخوانهم عبر نهر الاردن يقلل، إلى حد ما، من شعورهم بكارثة الاحتلال، وهذا ما يؤدي إلى تطبيع الحياة اليومية للمواطنين تحت الاحتلال[٨].

شجعت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، سياسة الجسور المفتوحة إلى أبعد حد، ابتداء من تقديم مكافآت تشجيعية لصادرات الارض المحتلة، عبر الجسور، وخاصة الصناعية[٩]، وانتهاء بالسماح لرؤساء الغرف التجارية في الضفة الغربية ورؤساء بلدياتها بتنظيم حملة ضغط على

الدول العربية، عندما أرادت هذه الاخيرة اتخاذ قرار بمنع تصريف منتجات الارض المحتلة في اسواقها، للحؤول دون تسرب البضائع الاسرائيلية ضمنها. وقد وصلت هذه الحملة ذروتها بذهاب وفود من الارض المحتلة إلى بعض العواصم العربية[١٠].

صبّت سياسة الجسور المفتوحة في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي الاسرائيلية، حيث انها لم تساهم فقط في تخفيض حدة الركود الاقتصادي، واعادة الحياة، في الارض المحتلة، وخاصة الضفة الغربية، إلى مجاريها الطبيعية، في السنوات الاولى للاحتلال[١١]، بل أنها ساهمت في التخفيف من حدة الضغوط الاقتصادية، التي ازدادت بمرور سني الاحتلال. فالموارد المالية، التي تدفقت عبر الجسور إلى الارض المحتلة، ساعدت في سد العجز في الميزان التجاري، الذي نتج عن تجارتها مع اسرائيل؛ كما أن فتح الجسور مكّن الكثير من العمال، وخاصة من الضفة الغربية، من ايجاد فرص عمل لهم، في الدول العربية، وخاصة الاردن، خلال فترة الركود الاقتصادي التي اصابت الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣[١٢].

كان لسياسة الجسور المفتوحة آثار سلبية «سيكولوجية» على مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. فهذه السياسة، كما رسمتها اسرائيل، واستجابت لها الاردن، أشاعت، في ظل ظروف الهزيمة، وغياب المقاومة عن الساحة الاردنية، مناخاً ملائماً ومشجعاً للاتجاهات الاستسلامية كافة الداعية إلى التعايش مع اسرائيل والقبول بها[١٣]؛ كما أدت هذه السياسة إلى تغييرات «بنيوية» تمثلت في ربط فئات المصدرين والتجار الكبار بالوضع «الكولنيالي» الوسيط، في الارض المحتلة، والذي تبلور تحت الاحتلال الاسرائيلي، من خلال تلقيهم مبالغ ليست بالقليلة، لقاء عمليات التصدير إلى الاردن[١٤].

ثانياً: تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي

عانت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وطوال الفترة التي سبقت الاحتلال الاسرائيلي، من ارتفاع مطرد في معدل البطالة، نتيجة لضعف التكوينات الرأسمالية وعجزها عن استيعاب قوة العمل، مما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة الاقتصادية، التي لازمت المنطقتين، منذ العام ١٩٤٨[١٥]. وما ان حلّ الاحتلال حتى ازدادت نسبة البطالة، ووصلت إلى أكثر من ثلث القوى العاملة في الشهور الاولى للاحتلال[١٦]، مما أثار قلقاً لدى أوساط الحكم العسكري الاسرائيلي، مبعثه الخشية من ان تنجذب قوة العمل العاطلة إلى العمل الفدائي. ومن ثم، ظهرت الرغبة في تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي، على أمل ان يؤدي ذلك إلى تحسين أحوال المواطنين، ويزيد في مقدرتهم الشرائية، الامر الذي ينعكس على الامن، ويمنع انتشار الاعمال المناهضة للاحتلال[١٧]. وعلى ذلك، فمنذ أواخر العام ١٩٦٨، سمح، رسمياً، لأهالي الضفة الغربية بالعمل في اسرائيل؛ وفي نيسان (ابريل) ١٩٦٩ سمح لأهالي قطاع غزة بذلك[١٨]. ومنذ ذلك الحين، فتحت مكاتب عمل في الارض المحتلة لتنظيم العمال، ومراكز تدريب مهني لتأهيلهم للعمل في اسرائيل.

أسفر تشغيل العمال العرب في الاقتصاد الاسرائيلي عن نتيجتين خدمتا المفهوم الاسرائيلي لسياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي:

تمثلت النتيجة الاولى في انخفاض نسبة البطالة، تدريجياً، في الضفة الغربية، بشكل أكبر منه في قطاع غزة بسبب نشاط المقاومة الفلسطينية في السنوات الاولى من الاحتلال، ومنعها أية بادرة للتعاون معه[١٩]. ولم يشهد القطاع، انخفاضاً ملحوظاً في نسبة البطالة، الا بعد ان تمكّنت القوات الاسرائيلية من محاصرة النشاط الفدائي في القطاع، في مستهل السبعينات؛ وفي العام ١٩٧٤،

على سبيل المثال، وصلت نسبة البطالة في قطاع غزة (وشمال سيناء) إلى ٠,٧ بالمئة[٢٠]، بينما كانت هذه النسبة في الضفة الغربية، في السنة ذاتها، ١,١ بالمئة[٢١].

أما النتيجة الثانية، فتمثلت في مساهمة مداخيل العمال العرب في اسرائيل، في زيادة الدخل القومي الاجمالي (G N P) للضفة الغربية وقطاع غزة[٢٢]. وقد ساهمت مداخيل العمال هذه، جنباً إلى جنب، مع الفائض الذي تحققه الارض المحتلة في تجارتها مع الاردن، في تقليص العجز في الحساب الجاري لتجارتها مع اسرائيل[٢٣].

اهتمت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بالمحافظة على استمرار تشغيل العمال العرب، والقضاء على أية بادرة لبطالة محتملة. فعلى أثر الازمة الاقتصادية، التي عانى منها الاقتصاد الاسرائيلي بعد حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣، تخوفت اسرائيل من أن تنعكس هذه الازمة على سوق العمل، بما يؤدي إلى الاستغناء عن عشرات الآلاف من العمال العرب[٢٤]. لذلك، قامت لجنة من الخبراء الاسرائيليين، اشتركت فيها دوائر الامن والوزارات الاقتصادية، باعداد خطط لتلافي حدوث بطالة في الارض المحتلة، مركزة على تشجيع الاستثمار داخل الارض المحتلة[٢٥]. وعلى الرغم من ذلك، ومن عدم قيام مشاريع استثمارية ذات شأن في الارض المحتلة، ظلت نسبة العمال المطرودين ضئيلة، وذلك لتركزهم في فرعي البناء والزراعة، حيث لا توجد بطالة مرتفعة فيهما[٢٦]، وتفضيل اصحاب الاعمال الاسرائيليين لاستخدام العمال العرب، لعدم تكلفتهم المالية، خاصة من ناحية التأمينات، وتمكين العديد من العمال والمهنيين من ايجاد عمل لهم في الدول العربية.

ثالثاً: احداث تغييرات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية

في اطار سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي، واستكمالاً لجهودها الهادفة إلى تحسين المستوى المعيشي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يضمن ابعادهم عن التفكير في حياتهم السياسية والمستقبلية، عملت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي على احداث تغييرات في بعض النواحي الاقتصادية والاجتماعية. ومما ساعدها في ذلك، انفرادها بادارة عملية التنمية (ان جاز لنا ان نستخدم هذا التعبير) في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال تحكمها في الاطار القانوني، والتنظيمي، لمختلف الانشطة[٢٧]. ومن المجالات التي ركزت على احداث تغييرات فيها، لهذا الغرض، الزراعة والصناعة، كنواح اقتصادية ، والخدمات وحياة مخيمات اللاجئين، كنواح اجتماعية.

(أ) الزراعة: اهتمت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بتطوير الزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بحيث تفي بخدمة عوامل الانتاج الأخرى، من جانب، وتقوم بخدمة الخطط الاسرائيلية في الاسواق، وخاصة الخارجية، من جانب آخر، بهدف احداث نوع من الانتعاش النسبي للمزارعين. ولذلك، تركزت جهود وزارة الزراعة الاسرائيلية، بالتنسيق مع سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، في السنة الاولى للاحتلال، على تنشيط الدوائر المحلية للوزارات الاردنية في الضفة الغربية، وللادارات المصرية في قطاع غزة. وبعد ذلك، اهتمت الوزارة بمجموعة من الموضوعات، مثل التقليل من الاعتماد على تجارة المنتوجات الزراعية للارض المحتلة، عبر نهر الاردن، والتركيز على المحاصيل التصديرية، وتحسين طرق الري، ومسح التربة ومصادر المياه، والتوسع في تقديم الخدمات الى المزارعين[٢٨]. وقد جاء هذا الاهتمام الاسرائيلي، المبكر، تحسباً من امكان غلق الجسور مع الاردن، مما قد يؤدي إلى احداث هزة اقتصادية، تهدد ما تسعى اليه سلطات الاحتلال، في اطار سياسة الانعاش، ولهذا الغرض، وضعت خطة خمسية للاعوام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٤[٢٩].

اعتمدت سلطات الحكم الاسرائيلي، في تنفيذ سياستها الزراعية هذه، على عدد من الاجراءات؛ منهـا تشكيل ما سمي بالمجالس الزراعية في الارض المحتلة، من بعض الوجهاء والمزارعين الكبار (القادة الزراعيين)، لتقوم بدور الوسيط بينهما وبين الفلاحين، ولتعالج قضايا الانتاج والتسويق؛ ومنها انشاء العديد من المزارع التجريبية لاغراء الفلاحين بزراعة محاصيل جديدة تصديرية إلى اسرائيل وإلى الاسواق الاوروبية[٣٠]؛ ومنها، كذلك، منح قروض مسهلة، بفائدة من ٩ ـ ١٠ بالمئة للفلاحين[٣١].

ساهمت السياسة الزراعية الاسرائيلية هذه، إلى حد ما، في الانعاش الاقتصادي والاجتماعي لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة؛ اذ ظل الناتج الزراعي يساهم بحوالى ٣٠ بالمئة من الناتج القومي الاجمالي (G N P)[٣٢]. وارتفع الدخل من الزراعة، على الرغم من انخفاض نسبة العاملين فيها، من ٤٤,٨ بالمئة العام ١٩٦٩ إلى ٢٨,٧ بالمئة العام ١٩٧٨، من مجمل القوى العاملة في الضفة الغربية، ومن ٣٣,١ بالمئة إلى ٢٤ بالمئة للفترة عينها، في قطاع غزة، نتيجة استخدام المكننة والتكنولوجيا الزراعية[٣٣].

(ب) الصنـاعة: لم تركز السياسة الاسرائيلية، في مجال تطوير الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة، على بناء الهياكل الاساسية لها (طرق، مصارف، مراكز تدريب)[٣٤]، بل عملت، منذ بداية الاحتلال، على تشجيع المستثمرين الاسرائيليين للعمل في الضفة والقطاع، من أجل توفير فرص عمل اضافية، بما يحقق عمالة كاملة فيهما، ويعمل على تهدئة السكان، ويضع الصعوبات أمام اعمال المقاومة[٣٥]. ولكن رجال الاعمال الاسرائيليين لم يقبلوا على الاستثمار في الضفة والقطاع، واكتفوا بابـرام عقود العمل الوسيطة (sub - contracts) مع رجال الاعمال العرب فيهما. وبمقتضى هذه العقود يتم انجاز بعض الخدمات، التي تتطلب أيدي عاملة رخيصة، في بعض المواد شبه المصنعة من المؤسسات الاسرائيلية. وبعد ذلك يعاد تسليمها اليها بمقتضى تسعيرة متفق عليها. وقد نما هذا النوع في مجال صناعة الملابس أساساً، ولكن، نظراً لاعتماد هذا النوع من الاستثمار على العمل الرخيص (عمل النساء، أو الذين لا عمل لهم)، فقد ظلت مساهمته في «التنمية» الصناعية محدودة جداً[٣٦]، على الرغم من ازدهاره في السنوات الاولى للاحتلال، لصغر ورش الانتاج الخاصة به، من جانب، وللمقـاومـة في الارض المحتلة ووجـود حسـاسيـة مفرطة لدى رجال الاعمال العرب ازاء الاقاويل والشائعات التي يمكن ان تنسب اليهم تهماً بالتعاون مع الاسرائيليين، من جانب آخر[٣٧].

ويعود لهذا النوع من الاستثمار الصناعي ارتفاع نصيب الصناعة في الناتج القومي الاجمالي في قطاع غزة وشمال سيناء من ٣,٧ بالمئة العام ١٩٦٨ إلى ٥,٧ بالمئة العام ١٩٧٥، في الوقت الذي انخفض هذا النصيب في الضفة من ٧,٩ بالمئة إلى ٦,٤ بالمئة في الفترة عينها[٣٨].

(ج) تحسين مستوى الخدمات: نظراً لأن ارتفاع المستوى المعيشي يتطلب أن يواكبه تطوير للمرافق العامة، فقد أولت سلطات الحكم العسكري هذا الجانب اهتماماً، منذ البداية، لما قد يؤدي اليه ذلك من اقناع العرب في الارض المحتلة بتقدمية وحضارة اسرائيل، ومن ثم يعزلهم عن النشاطات المعادية للاحتلال. لذلك، سارعت سلطات الحكم العسكري إلى تقديم القروض إلى السلطات المحلية، لمسـاعـدتهـا في التغلب على ضائقتها المالية التي عانت منها بعد الاحتلال مباشرة، ولتمكينها من الاستمـرار في تقـديم خدمـاتها إلى المواطنين[٣٩]، ووضعت خططاً لرفع مستوى الخدمات ودخول المستخدمين[٤٠]، وقامت بشق الطرقات وتعبيدها[٤١].

وتجدر الاشارة إلى أن عملية تحسين الخدمات وتطويرها لم تأخذ، منذ البداية، شكلاً واحداً في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي الوقت الذي توجه الحكم العسكري في الضفة الغربية، إلى انشاء قيادات عسكرية تولي اهتمامها بالاعتناء بالسكان والاقتصاد إلى جانب وجود قيادات أخرى ألقيت عليها مهمة المحافظة على الامن من الناحية العسكرية، ظل الحكم العسكري في القطاع كما هو لم يغير من مناهجه تقريباً[٤٢] حتى اصدار قرار ضم القطاع إلى قيادة المنطقة الوسطى، بعد ان كان تابعاً لقيادة المنطقة الجنوبية في نهاية شباط (فبراير) العام ١٩٧٢[٤٣]. وبذلك، أصبحت الضفة والقطاع في يد قيادة واحدة؛ ووصف ذلك القرار، في حينه، بأنه سوف يساعد على الاعتناء بسكان القطاع[٤٤]. ومما يذكر، ان ارهاصات الاهتمام بتحسين مستوى الخدمات في القطاع سبقت ذلك بحوالى عام، عندما حل العميد اسحق فوندق على رأس الحكم العسكري فيه، محل العميد مناحيم افيرام، في أواخر آذار (مارس) ١٩٧١، وما رافق ذلك من اعادة تنظيم الحكم العسكري فيه، على غرار التنظيم القائم في الضفة الغربية منذ حرب العام ١٩٦٧[٤٥].

ظلت سلطات الحكم العسكري تولي اهتمامها بتحسين الخدمات في الضفة والقطاع. وعندما وجدت نفسها في مأزق اقتصادي، بعد حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، شجعت أصحاب رؤوس الاموال العرب على سحب مدخراتهم من المصارف العربية، وفرضت قيوداً على خروج الاموال من المناطق المحتلة[٤٦]، كما سمحت بتوجه بعض رؤساء البلديات، بعد ذلك، إلى الدول العربية النفطية، من أجل الحصول على قروض مالية، لدعم أوضاع البلديات، وتمويل المشاريع الخدمية[٤٧]. ومنذ ذلك الحين، نسّقت سلطات الحكم العسكري مع برامج المساعدات الاميركية للمناطق المحتلة، التي أولت اهتماماً كبيراً بتحسين أحوال المواطنين في الضفة والقطاع منذ العام ١٩٨٣، ونجحت في تحويل التركيز من التطوير الاقتصادي إلى المشاريع العامة، مثل مياه الشرب والطرق والكهرباء[٤٨]. وفي هذا الاطار، يجب ان نتفهم الاسباب التي حدت برئيس الوزراء الاسرائيلي، شمعون بيرس، بعد وصوله للحكم العام ١٩٨٤، إلى طرح مشاريعه الخاصة بتحسين الحياة في الضفة والقطاع[٤٩].

(د) تصفية أوضاع لاجئي المخيمات: انطلاقاً من أن تركيب المخيم، وتنظيمه، وظروف الحياة فيه، تجعل من مشكلة اللاجئين مشكلة دائمة تذكر دائماً بنكبة ١٩٤٨، وتحمل، في طياتها، امكانية التفاف سكان المخيم حول العمل الفدائي، رأت سلطات الحكم العسكري ضرورة تطوير حياة لاجئي المخيمات، ودمجهم في مناطق تشمل السكان الاصليين. ولتحقيق هذا الغرض، لجأ الحكم العسكري إلى عملية تنمية شاملة، تهدف إلى انهاء صورة المخيم التقليدية، وذلك بتخفيف كثافته السكانية، وتقطيع أوصاله بشق الطرقات الواسعة بين مبانيه المتلاصقة، وادخال الكهرباء ومياه الشرب اليه. وكذلك التأثير في اتجاهات ساكنيه، باقناعهم بأن لا فائدة من انتظار حل جديد يجدد ايامهم الغابرة، وبأن يعتمدوا على انفسهم، اقتصادياً، ويتخلوا عن الاتكالية والاعتماد على الآخرين (أونروا)، ويندمجوا في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، للسكان الاصليين[٥٠].

وعلى الرغم من أن السياسة الاسرائيلية، في هذا المجال، هدفت إلى التصفية الكلية لأوضاع اللاجئين في مخيمات الارض المحتلة، الا ان الجهود الاسرائيلية في ذلك اتخذت من مخيمات قطاع غزة مجال عملها الرئيس، وبدأت باستخدام أقسى درجات العنف والشدة، المتمثلة في هدم البيوت، واجلاء سكانها بالقوة، بحجة شق الطرق الامنية في المخيمات[٥١]. وقد سارت عملية الهدم وشق الطرقات على مرحلتين؛ الاولى بدأت منذ العام ١٩٦٩، واستمرت حتى النصف الثاني من العام ١٩٧١، حيث توقفت في اعقاب الضجة الدولية التي أثارتها، بعد أن تم شق طرق «أمنية» واسعة

في مخيمات القطاع كافة؛ ثم بدأت المرحلة الثانية من الهدم، في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢، واستمرت حتى حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣[٥٢].

اضافة إلى عمليات هدم بيوت المخيمات في قطاع غزة، وعلاوة على اجراءات الانعاش الاخرى، وبخاصة العمل في اسرائيل، اتخذت سلطات الحكم العسكري اجراءات عدة لتصفية أوضاع مخيمات القطاع، من أهمها:

١ ـ الترغيب والترهيب لسكان مخيمات القطاع، لكي ينتقلوا إلى مخيمات الضفة الغربية المهجورة، بعد أن تركها معظم قاطنيها بعد الحرب مباشرة[٥٣].

٢ ـ بناء وحدات سكنية، على شكل أحياء مدينية، لاسكان اللاجئين الذين تهدم بيوتهم في المخيمات، وتعطى لهم مقابل أسعار رمزية؛ وكذلك توزيع قطع أرض محددة للبناء على اللاجئين، بأسعار رمزية، ومقسمة على شكل أحياء، وفقاً للمتطلبات الامنية، وزودت بالمرافق العامة[٥٤].

٣ ـ تقطيع أوصال المخيمات، بعد تخفيف كثافتها، وتزويدها بالمرافق العامة، وتحويلها إلى احياء بلدية، أو قروية، تخضع لسلطة المجالس البلدية والقروية في قطاع غزة[٥٥].

وللمساهمة في تنفيذ المشاريع التطويرية للاجئين، أنشىء، في أيار (مايو) ١٩٧٠، «صندوق الائتمان للتنمية الاقتصادية وتوطين اللاجئين»، بمبادرة من الوزير شمعون بيرس (بلا وزارة، آنذاك) وبرئاسة حاكم بنك اسرائيل، وذلك للتنسيق بين مشاريع اسكان اللاجئين وجمع الاموال اللازمة لذلك[٥٦]. ومن نتائج مشاريع تصفية المخيمات، ما ذكره عمانوئيل ماركس من «انه، وبعد عشر سنوات من الاحتلال، مال الموسرون من سكان المخيمات (الذين لم تهدم بيوتهم، ويشملون سكان مخيمات الضفة) إلى تركها، وأن معظم سكان المخيمات تحسن وضعهم، ولم يعودوا بحاجة إلى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين»[٥٧].

وتشير آخر الاحصائيات (حزيران ـ يونيو ١٩٨٥)، إلى ان ما يقرب من ٧٤ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، في الضفة الغربية، والبالغ عددهم ٣٥٧٧٠٤ نسمة، يعيشون الآن خارج المخيمات العشرين الموجودة هناك، وان ٤٤ بالمئة من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة في قطاع غزة، والبالغ عددهم ٢٤٧٨٩٢ يعيشون خارج مخيماتهم الثمانية[٥٨].

لا شك في أن السياسة الانعاشية الاسرائيلية لاقتصاد الضفة والقطاع (جسور مفتوحة، عمل في اسرائيل، تغييرات اقتصادية) ساهمت في زيادة الناتج القومي القائم في المنطقتين (اضافة إلى شمال سيناء) بمعدل ١٣ بالمئة للفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨؛ كما ساهمت في تكوين رأس المال القائم بمعدل ٢٧ بالمئة في الفترة عينها. وقد تفاعل هذا الوضع مع الجهود الاسرائيلية لتحسين أوضاع الخدمات(طرق، مياه، كهرباء، الخ)، الامر الذي أدى إلى ظهور بعض المؤشرات الدالة على ارتفاع المستوى المعيشي، مثل زيادة متوسط الانفاق الخاص بمعدل يصل إلى ٩,٨ بالمئة سنوياً، للفترة من ١٩٦٨ ـ ١٩٧٨، وزيادة في معدل استخدام الكهرباء والغاز في الطهو، من ٧ بالمئة، في بداية الفترة، إلى ٦٢ بالمئة، في نهايتها، وزيادة في معدل امتلاك الثلاجات في البيوت من ٤ ـ ٣٨ بالمئة في الفترة ذاتها، وزيادة في معدل امتلاك اجهزة التلفزيون من ٢٨,٥ إلى ٤٣ بالمئة[٥٩].

ولكن، مما يلاحظ على هذه المؤشرات انها تمس، بالدرجة الاولى، المستوى الاستهلاكي؛ اذ ان ليس لها أي علاقة ملموسة بتطوير الانتاجية العامة لقطاعي الزراعة والصناعة؛ فلم تبق

نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي القائم (بدون مصادر خارجية) ثابتة تقريباً[٦٠]، بل انها، ومنذ أوائل الثمانينات، شهدت حالات مد وجزر[٦١].

الخنق الاقتصادي وسوسيولوجية التبعية

استكمالاً لجهودها في تغيير البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي ابتدأتها بسياسة انعاشهم الاقتصادي والاجتماعي، بما يكفل خلق الاسس المادية للتأثير في اتجاهاتهم السياسية، قامت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي بعملية خنق لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد سلكت في هذه العملية طريق التضييق على نواحي الحياة الاقتصادية المستقلة كافة، وربطها بالاقتصاد الاسرائيلي، وبمجمل الاستراتيجية الاسرائيلية في الضفة والقطاع، الأمر الذي قد يؤدي إلى احداث تغييرات في البناء الاقتصادي، يترتب عليها القضاء على الاساس المادي المساعد لعملية التبلور «الكياني» المستقل، وخلق شرائح اجتماعية مرتبطة، اقتصادياً واجتماعياً، باسرائيل، ومعتمدة عليها.

اجراءات الخنق الاقتصادي

اتبعت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي مجموعة من الاجراءات المتداخلة مع بعضها البعض لتحقيق عملية خنق الاقتصاد، مستفيدة، في ذلك، من كونها السلطة الفعلية، من جانب، ومن الوضع الاقتصادي المتخلف، من جانب آخر. وهذه الاجراءات يمكن ايجاز أهمها في الآتي:

اولاً: مصادرة الاراضي[٦٢] والتحكم في مصادر المياه[٦٣]، وذلك للتضييق على النشاط الزراعي في الضفة والقطاع، حيث انخفض عدد العاملين في الزراعة، نتيجة لذلك، من ١٥٩١٠٠ عامل العام ١٩٧٠ إلى ٣٨٧٠٠ عامل العام ١٩٧٩[٦٤]، مع ما يعنيه ذلك من تحول معظم هؤلاء إلى سوق العمل الاسرائيلي. ولم يقتصر الامر على هذا الحد، بل ان التضييق على النشاط الزراعي أثر على العاملين في قطاع الخدمات والذين يعيشون على أطراف الريف، ويكسبون رزقهم من خدمة الزراعة[٦٥]، مما دفع بهم، أيضاً، إلى سوق العمل الاسرائيلي. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فان من شأن المزيد من السيطرة الاسرائيلية على الاراضي في الضفة والقطاع، حتى وان لم تكن أراضي زراعية، مملوكة ملكية خاصة للافراد[٦٦]، ان يحرم المواطنين العرب من رقعة الاقليم اللازمة لاقامة الهياكل الاساسية المستقلة كافة ومشاريع الاسكان[٦٧]؛ ومن جانب آخر، فان من شأن مصادرة الاراضي والتحكم في مصادر المياه أن يصبا في سياسة التهويد التدريجي للضفة الغربية وقطاع غزة.

ثانياً: العمل على احداث تحولات في البنية الاقتصادية للضفة الغربية وقطاع غزة (هذه العملية بدأت منذ انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي والاجتماعي) لملاءمتها للحاجات والمصالح الاسرائيلية، ولما يمكن أن تقود اليه من خلق شرائح اجتماعية مرتبطة بالاحتلال، ومستفيدة من أوضاعه. ففي المجال الزراعي، عملت سلطات الاحتلال على تكييف القطاع الزراعي مع حاجات كل من السوق الاسرائيلية الداخلية، وحاجات التصدير الاسرائيلي الخارجية. وفي القطاع الصناعي، عملت على تشجيع المستثمرين المحليين، والاسرائيليين، على اقامة بعض الصناعات التحويلية وصناعات التصدير (عملت معظم هذه المصانع كفروع للصناعة الام في اسرائيل). أما في القطاع الخدمي، فشجعت على انشاء قطاع خدمي لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي، مثل مؤسسات اصلاح السيارات، حيث يقوم الاسرائيليون باصلاح سياراتهم في الضفة والقطاع لانخفاض الاجور[٦٨].

ثالثاً: العمل على ربط اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة باسرائيل وفكها عن المنطقة العربية، والعالم الخارجي، وذلك من خلال تقليص حجم التبادل بين الضفة والقطاع، من جانب، وبين الدول العربية، من جانب آخر، وزيادة هذا التبادل مع اسرائيل[٦٩]. وقد أدت هذه السياسة إلى أن تصبح الضفة والقطاع ثاني أكبر سوق للصادرات الاسرائيلية، خصوصاً للسلع المصنعة، بعد الولايات المتحدة، والثاني في ذلك قبل المملكة المتحدة[٧٠]؛ وفي العام ١٩٧٥، على سبيل المثال، مثلت الصادرات الاسرائيلية للمناطق المحتلة ١٩ بالمئة من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بل أن هذا الرقم يقفز إلى نسبة ٢٨,٣ بالمئة، اذا استثنيت تجارة الماس الاسرائيلية (الذي لا يصدر إلى المناطق المحتلة)، مع التذكير بأن تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل تجارة ذات بعد واحد، نتيجة للصعوبات التي توضع أمام انتقال سلع المناطق المحتلة إلى اسرائيل، بسبب الحجج الامنية، أو بسبب اجراءات الحماية الصريحة[٧١].

رابعاً: تشجيع انتقال العمال العرب إلى سوق العمل الاسرائيلي ،الامر الذي أدى إلى زيادة هؤلاء بنسبة كبيرة. ففي الوقت الذي كانوا يشكلون ١١ بالمئة من قوة العمل العربية في الارض المحتلة العام ١٩٧٠، وصل عددهم العام ١٩٨١ إلى نسبة ٣٤,٩ بالمئة[٧٢]، أي تضاعف العدد ثلاث مرات في حوالى عشر سنوات، مع الاخذ بعين الاعتبار، وكنتيجة للسياسة الاقتصادية الاسرائيلية، والامنية أيضاً، ان أعداداً كبيرة من العاملين، والمثقفين، والفنيين، من الارض المحتلة تتدفق إلى الاردن والدول العربية، وخاصة النفطية، وإلى عدد من الدول الاوروبية[٧٣]. كل هذا على حساب فروع الانتاج في الارض المحتلة، حيث تعاني هذه الفروع من نقص في الايدي العاملة، وارتفاع في الاجور، نتيجة منافسة سوق العمل الاسرائيلي[٧٤]، والهجرة الاقتصادية إلى الخارج.

خامساً: العمل على ربط البنية التحتية (infrastructure) لاقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة بالهياكل الاساسية للاقتصاد الاسرائيلي. ويتضح هذا في مجالات عدة، أهمها: ربط شبكة الكهرباء في الضفة والقطاع بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية[٧٥]، وفرض سلطة شركة ميكروت الاسرائيلية للمياه على مصادر، ومعظم شبكات، المياه في الضفة والقطاع[٧٦]؛ وتحكم المؤسسات المصرفية الاسرائيلية في النشاط المصرفي، بعد اغلاق جميع فروع المصارف العربية في الضفة والقطاع[٧٧]؛ وفرض هيمنة شركات المواصلات الاسرائيلية على المواصلات العربية المحلية[٧٨]. هذا علاوة على تحكم سلطات الاحتلال في الاطار القانوني لمختلف النشاطات.

نتائج عملية الخنق الاقتصادي

كان من أهم نتائج عملية الخنق الاقتصادي لاقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، تشغيل ما يقرب من نصف قوة العمل العربية في الاقتصاد الاسرائيلي، وظهور الضفة والقطاع كسوق رئيس لتصدير البضائع الاسرائيلية، وخاصة السلع المصنعة والتكنولوجية[٧٩]، مما أدى إلى احداث درجة من الاندماج البنائي الاقتصادي، والاجتماعي، بين الضفة والقطاع، من جانب، واسرائيل، من جانب آخر[٨٠]. وقد نجمت عن ذلك تغيرات في البنية الاقتصادية، والاجتماعية، في الضفة والقطاع، الامر الذي أدى إلى انعكاسها على النواحي الثقافية، بخاصة، والاتجاهات السياسية، بصفة عامة. ومن أهم هذه التغيرات، وانعكاساتها، ما يلي:

اولاً: اضعاف البنية التحتية لاقتصاد الضفة والقطاع، الامر الذي قد يؤدي إلى اضعاف الشخصية الوطنية بين المواطنين العرب فيها، نتيجة لما قد يقودهم إلى القبول بالامر الواقع. فتحويل الضفة والقطاع إلى سوق استهلاكية للمنتجات الاسرائيلية، يجعل من اقتصاد المنطقتين

اقتصاداً يعتمد، في حركته اليومية، على الاقتصاد الاسرائيلي ويولد قناعات لدى المواطنين العرب فيهما بأن اقتصادهم لن يتمكن من الانفصال عن الاقتصاد الاسرائيلي[٨١]. ومن جانب آخر، فان تدفق العمال العرب، وتعودهم على الذهاب اليومي والمستمر إلى المصانع الاسرائيلية، وارتباط اسر هؤلاء العمال بهم، يجعل من المصنع الاسرائيلي المجال الاقتصادي الطبيعي الذي يتوجه اليه هذا العامل بتفكيره، وبقوة عمله[٨٢].

ثانياً: قادت عملية الخنق الاقتصادي إلى حالة من التبعية الاقتصادية ـ الاجتماعية، لمواطني الضفة والقطاع لأسرائيل، إلى الحد الذي تضع فيه الصعوبات المادية أمام استقلالهما عن اسرائيل. فظهور أنماط العمالة بين الفلاحين، واللاجئين، والتوسع في تصدير السلع الاسرائيلية إلى الضفة والقطاع، قد تبدو، بالنسبة إلى المستقبل، أكثر خطورة من مسألة الاستيطان ومصادرة الارض. فالشكل الظاهري للاحتلال (المستعمرات) أقل وطأة من وجود شبكة معقدة من التبعية الاقتصادية، والاجتماعية. وحتى اذا أمكن التغلب على بعض أشكال هذه التبعية في مجالي العمالة والبضائع الاستهلاكية (بعد الاستقلال)، فان الاشكال الاخرى التي أحدثتها التبعية، مثل التغييرات في القطاع الريفي، كالضغط السكاني على الارض، وظهور انماط ومستويات معيشية مرتفعة، نتيجة لارتفاع الاجور، سوف تجعل من امكانية التغلب عليها، مستقبلاً، امراً اكثر صعوبة من قدرة الاحتلال الاسرائيلي على السيطرة على الوضع الذي كان تحت الحكم العربي[٨٣].

ثالثاً: ترتب على عملية الخنق الاقتصادي ظهور فئات اجتماعية، في الضفة الغربية وقطاع غزة، ارتبطت مصالحها بالتعايش مع الاحتلال ؛ فنظراً لكون اسرائيل متفوقة تكنولوجياً، فان الميزان التجاري لا بد وأن يكون راجحاً لصالحها في تعاملها التجاري مع الضفة والقطاع. وبناء على هذا الوضع، لا بد ان تقوم اسرائيل بتحويل الضفة والقطاع إلى سوق لتصريف انتاجها الزائد على حاجتها (وهو سوق له مميزات القرب والقدرة على التحكم). وتعني مقولة تصريف الانتاج الاسرائيلي الحصول على ربح معين لمن يقوم بعملية التصريف المذكورة. ولذا، فان قيام فئة من سكان الضفة والقطاع بالقبول بدور وكلاء الشركات الاسرائيلية كوسيط، في الفترة التي تلت حرب حزيران (يونيو) مباشرة، كان بمثابة تمهيد الطريق لفئات أخرى من السكان، للتعاون مع الاحتلال اقتصادياً، انطلاقاً من تحقيق الربح السريع، إلى الحد الذي دفعها إلى التعاون مع المستثمرين الاسرائيليين، لانشاء المشاريع المشتركة. وقد شجعت سلطات الاحتلال هذا التعاون[٨٤].

رابعاً: على الرغم من تمخض عملية الخنق الاقتصادي عن دفع الكثير من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة إلى سوق العمل الاسرائيلي، إلى الحد الذي يمكن أن يشكل طبقة عمالية ذات توجهات وطنية، الا ان عملية الخنق الاقتصادي ذاتها ساهمت في تغييب الوعي الوطني، ليس فقط عن الطبقة العمالية التي تضم العاملين العرب من الارض المحتلة في سوق العمل الاسرائيلي[٨٥]، بل، أيضاً، عن الغالبية العظمى من مواطني الارض المحتلة. هذا التغييب ناتج، اساساً، عن الارتفاع السريع والمفاجيء للاسعار. فنظراً لعلاقة التبعية الاقتصادية والاجتماعية، فان الازمات الاقتصادية التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي، ومنذ أوائل السبعينات[٨٦]، تنعكس، وبشكل مَرَضي، على الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة. وعلى الرغم من أن أزمة الاسعار، في الضفة والقطاع، هي امتداد للازمة نفسها في اسرائيل، الا ان هناك فارقاً نوعياً في الامر، بين أزمة الاسعار في الجانبين، يكمن في أن الحكومة الاسرائيلية تقوم، داخل اسرائيل، بفرض نوع من الرقابة على الاسعار، وتحاول ايجاد توازن بين الاسعار والاجور وارتفاعهما. وهي وان لم تنجح في ذلك، الا انها خففت الامر

نوعاً ما. أما في الضفة والقطاع، فان الامر يختلف كلّية. فاضافة إلى عدم وجود رقابة على الاسعار، فان سلطات الاحتلال تساعد، بدورها، في تأزيم المشكلة. فعند حصول ارتفاع متزايد في أسعار سلعة معينة، تقوم بعرقلة استيرادها من الخارج، وبذلك توفر للتاجر حماية كافية، كي يتمادى في الاستغلال. ويخلق هذا الوضع ارتباكاً مالياً لدى الناس، وخاصة العمال والفلاحين الذين يشكلون الغالبية العظمى من المواطنين. ويقوم الارتباك على الحلقة الآتية: أسعار عالية ومستمرة في الارتفاع تقابلها أجور قد تفي بالحاجات الضرورية للعامل، وقد لا تفي، وخاصة لدى العامل الذي يعيل عائلة كبيرة، أي ان الاجور تتفجر أمام أسعار ملتهبة؛ اذن، فهي عودة مباشرة إلى العمل المأجور، مهما كانت الشروط مجحفة. وازاء هذه الدوامة، لا يقوى المواطنون على أخذ وضع التوازن، وبالتالي التفكير في الوجه القومي للمشكلة، بل يبقى الكل منساقاً وراء استيفاء حاجياته، ذات الاسعار العالية[٨٧]. وتجدر الاشارة إلى انه كلما ازدادت أجور العمال العرب في اسرائيل، ازدادت، بالتالي، ميوعة الوجود الطبقي للطبقة العاملة، وأصبح هدفها المباشر هو النضال الاقتصادي فقط[٨٨].

خامساً: كان من نتيجة عملية الخنق الاقتصادي ظهور قناعات نفسية سلبية، تؤثر، في المدى الطويل، في مجمل البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية لمواطني الضفة الغربية وقطاع غزة. ولعل أهمها اثنتان: الاولى تتعلق بالارض، والاخرى تتعلق بالاستثمار الاقتصادي.

فالبنسبة إلى قضية الارض، وهي جوهر المشكلة الفلسطينية منذ بروز الحركة الصهيونية[٨٩]، فان ارتفاع أجور العمل في اسرائيل، اضافة إلى عملية المصادرة التي درجت عليها سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي، وسياسات التضييق الاقتصادي، دفع بعض المواطنين إلى قناعات نفسية تتجلى في أن الارض عاجزة، من وجهة نظرهم، عن سد حاجات الفلاح الضرورية، وبالتالي لا تستحق التخصص في العمل فيها. ولعل هذه القناعات ناجمة عن عمق الميل نحو المكاسب الاقتصادية البحتة، بغض النظر عما يمكن أن تؤدي اليه هذه المواقف في النهاية[٩٠]. ولعل هذا، أيضاً، يفسر الانخفاض في عدد المشتغلين في مجال الزراعة في الضفة والقطاع، على الرغم من ان الانتاج الزراعي هو القطاع الاساسي والمورد الانتاجي الاول في المناطق المحتلة[٩١]. وتدق مشكلة ترك الارض الزراعية، وبعنف، في الضفة الغربية ، بصفة خاصة، حيث تقع معظم الاراضي الزراعية في المنحدرات الجبلية في شكل قطع صغيرة مستوية تحيط بها الجدران (سناسل) تمنعها من الانجراف. ومن الضروري الاعتناء الدائم بهذه الجدران، والا فان الاتربة سوف تجرفها الامطار، ولا يمكن معالجة الامر بعد ذلك[٩٢].

اما بالنسبة إلى قضية الاستثمار الاقتصادي، فان الشعور بالقلق الاقتصادي والعجز عن منافسة السلع من منتوجات اسرائيل، قد أديا إلى توجيه الاستثمارات إلى القطاع غير الانتاجي في الاقتصاد، مثل البناء وشراء مركبات النقل التي يستعمل معظمها لنقل العمال يومياً إلى مراكز عملهم. وتصل بعض الدراسات إلى ان جميع الدلائل تشير، في هذا الجانب ، إلى «ان سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يتبعون تقريباً نفس الخطوات التي سارها العرب الذين عاشوا في اسرائيل منذ العام ١٩٤٨، والتي أدت إلى تحويل الاغلبية الساحقة من قوة العمل إلى عمال يشتغلون في المدن والقرى اليهودية[٩٣].

سادساً: قادت عملية الخنق الاقتصادي إلى ظاهرة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى خارج فلسطين. فتجاه اتساع الآفاق، نسبيا، لدى العاملين يدوياً، ضاقت فرص العمل لدى ذوي التعليم والثقافة النظرية، أبناء الطبقة المتوسطة عادة، وهذا دفع ابناء هذه الطبقة (مدرسين، محامين، الخ) إلى البحث عن العمل في الخارج، وقد أخل هذا النمط من الهجرة بالتركيب الطبقي في

المجتمع. فقد أخلت هذه الهجرة بنسب الجنس، مما انعكس على زواج نساء الطبقة الوسطى، مما يؤثر بالتالي، في نسب النوع؛ ومن ناحية اخرى، فان العمل في اسرائيل استهدف العمال الزراعيين في القرى والمناطق الريفية أكثر مما استهدف عمال المدن، نظراً إلى ان معظم المشروعات الاسرائيلية يحتاج إلى عمال نصف مهرة، أو غير مهرة؛ والنتيجة استمرار البطالة النسبية في المدن، مما يدفع العمال المهرة إلى الهجرة نحو الخارج(٩٤). وبهذا الخصوص، تشير الارقام إلى ان معدل الهجرة السنوي الصافي، من الضفة والقطاع، يبلغ حوالى واحد بالمئة. أي حوالى ١١ ألف شخص، وهو معدل يدعو إلى القلق الشديد(٩٥).

---

(١) تعبير «الموقف الثوري»، تعبير عام يتعلق بظاهرة المقاومة والثورة، سواء أكانت موجهة ضد سلطة محلية مستبدة، أو ضد سلطة اجنبية محتلة. وهناك، أساساً، ظرفان موضوعيان يساعدان في تبلور الموقف الثوري، هما تراكم الضغوط (الاقتصادية والسياسية والنفسية) على الشعب، من جانب، وتفسخ، أو ضعف، القوى الحاكمة، من جانب آخر. راجع د. اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٧، ص ٨ ـ ٩.

(٢) يستخدم البعض مصطلح الدمج (integration) الاقتصادي لاطلاقه على السياسة الاقتصادية في المناطق المحتلة؛ ويستخدم البعض الآخر مصطلح الالحاق (annexation) الاقتصادي. ولكننا نفضل استخدام الخنق الاقتصادي، لانه يتلافى القصور الذي يبرر عند التحدث عن الدمج، أو الالحاق، بالنسبة إلى العلاقة الاقتصادية بين اسرائيل والضفة والقطاع. فبالنسبة إلى الدمج الاقتصادي، فأن المفهوم قد يعني السير على طريق التكامل بين المنطقتين، وهذا يفترض عنصر الادارة لسكان المنطقتين؛ كما ان مفهوم الالحاق قد يعني عدم وجود ذاتية اقتصادية خاصة للمنطقة الملحقة اقتصادياً؛ وهذا ما لم يوجد في الضفة والقطاع. أما مصطلح الخنق الاقتصادي، فيشير إلى عملية تطويق، ومحاصرة، المقومات الاقتصادية لمنطقة ما، الامر الذي يوجد الاسس الموضوعية لحاجة سكان هذه المنطقة إلى التعامل مع اقتصاد البلد الذي يقوم بتطبيق تلك العملية. وعلى سبيل المثال، فان اسرائيل لم ترغم احداً من مواطني الضفة والقطاع على الذهاب إلى مصانعها ومزارعها للعمل هناك، ولكنها فرضت قيوداً اقتصادية، مما دفع ليس فقط العمال إلى الذهاب للعمل، بل، وأيضاً، غير العمال، من الفلاحين، واحياناً الطلاب والمهنيين وخريجي الجامعات.

(٣) عيسى عبد الحميد، **ست سنوات من الجسور المفتوحة**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٣، ص ١٧.

(٤) أحمد خليفة، «سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١، آذار (مارس)، ١٩٧١، ص ٨٥.

(٥) جميل هلال، **الضفة الغربية: التركيب الاقتصادي والاجتماعي (١٩٤٨ ـ ١٩٧٤)**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٢٥٤.

(٦) Raphaeli, Nimrod; "Military Government in the Occupied Territories: An Israeli View", *The Middle East Journal*, Vol. 23, No. 2, Spring 1969, p. 129.

(٧) عبد الحميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٦ ـ ٧٧.

(٨) Raphaeli, ***op. cit.***, p. 130.

(٩) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠.

(١٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧١**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية (سلسلة الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ـ ٨)، ١٩٧٥، ص ١٠٩.

(١١) خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(١٢) Sandler, Shamuel and Hillel Frisch; "Political Economy of the Administered Territories", in Daniel J. Elazar (Ed.), *Judea, Samaria, and Gaza; View on the Present*

and future, Wshington & London: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1982, p. 142.

وبخصوص المزايا الاقتصادية العائدة على الارض المحتلة من هذه السياسة، انظر عبدالمطلب أبو حجلة، «تقييم سياسة الجسور المفتوحة مع الضفة الغربية وقطاع غزة من وجهة النظر الاقتصادية»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ١٩/٢٠، أيلول/تشرين الاول (سبتمبر/أكتوبر) ١٩٨٢، ص ١٥٤ ـ ١٥٨.

(١٣) عبد الحميد، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٢.

(١٤) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢١.

(١٥) نزيه قوره، **تعليم الفلسطينيين: الواقع والمشكلات**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٥، ص ٢١ ـ ٢٢.

(١٦) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٢٥٥.

(١٨) **المصدر نفسه**، ص ٢٣٤. وللتدليل على تخوف السلطات الاسرائيلية من نسبة البطالة المرتفعة في قطاع غزة، وقبل سماحها، رسمياً، بعمل ابناء القطاع في اسرائيل، اتفقت مع «الاونروا»، بمساعدة مؤسسة CARE الاميركية، على تشغيل العاطلين عن العمل داخل القطاع، مقابل صرف مواد تموينية لهم. انظر **اليوميات الفلسطينية**، المجلد الثامن، (١/٧/١٩٦٨ إلى ٣١/١٢/١٩٦٨) بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. حزيران (يونيو) ١٩٦٩، ص ١١.

(١٩) Bruno, Mishal; "Israeli Policy in the Administered Territories", in Irving Howe and Carl Gershman (Eds), *Israel, The Arabs and The Middle East*, New York: Quadrangle Books, 1972, pp. 256 - 261.

(٢٠) أخذت هذه النسبة من *Statistical Abstract of Israel, 1975*, No. 26, Jerusalem: Central Bereau of Statistics, 1975, Table XXVI/19, p. 700.

(٢١) **المصدر نفسه**، Table XXVI/18 ، ص ٦٩٩.

(٢٢) ظلت هذه النسبة تماثل حوالى ثلث حجم النمو في الدخل القومي الاجمالي، تقريباً. انظر Tamari, Salim; "The Palestinians in the West Bank and Gaza; The Sociology of Dependancy", in Khalil Nakhla and Elia Zuriek (Eds), *The Sociology of Palestinian*, London: Croom Helm, 1980, p. 104.

(٢٣) انظر التقرير الذي اعده بنك اسرائيل عن الاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (بيروت)، المجلد الاول، ١٩٧١، ص ٥ ـ ٧.

(٢٤) ومما زاد في ذلك التخوف، تزامنه مع تصاعد مكانة م.ت.ف. عربياً ودولياً. للاطلاع على طبيعة هذا التخوف انظر **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الرابع، ١٩٧٤، ص ٧.

(٢٥) انظر توصيات اللجنة في **المصدر نفسه**، ص ٧ ـ ٨.

(٢٦) محمد عبدالرحمن، «المناطق المحتلة...»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٠١، نيسان (ابريل) ١٩٨٠، ص ١٦٦.

(٢٧) **اتجاهات الصحافة الاسرائيلية** (كانون الثاني ـ حزيران/يناير ـ يونيو ١٩٨٣)، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٨٤، ص ٧٧.

(٢٨) Israeli, Eytan; "The Agricultural Developement of the West Bank", *Public Administration in Israel and Abroad, 1970*, 1971, pp. 95 - 96.

(٢٩) خليفة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٣٠) تُنشأ المزارع التجريبية على ارض الفلاح، وتقدم اليه البذور والاسمدة الكيماوية، والارشاد الزراعي مجاناً، ويتحمل هو نفقات العمل والري، انظر هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢١٤.

(٣١) Israeli, ***op. cit.***, pp. 95 - 96.

(٣٢) Toma, Elias H. and Haim D. Drabkin, *The Economic Case for a Palestine State*, London: Croom Helm, 1978, p. 60.

(٣٣) Lavine, Avraham; "Social Services in the Administered Territories", in Daniel J. Elazar (Ed.) "Judea, Samaria, and Gaza", ***op. cit.***, pp. 146 - 147.

(٣٤) Tamari, ***op. cit.***, p. 100.

(٣٥) من قرارات اللجنة الوزارية للاراضي المحتلة

في مجال تشجيع المستثمرين الاسرائيليين (الاول من آب ـ اغسطس ١٩٦٨) في الارض المحتلة، انظر **اليوميات الفلسطينية**، المجلد العاشر (١/٧/١٩٦٩ ـ ٣١/١٢/١٩٦٩)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. حزيران (يونيو) ١٩٧٠، ص ٨٨.

(٣٦) Tamari, *op. cit.*, pp. 99 - 100.

(٣٧) د. هشام عورتاني، «أوضاع العمال في المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢٢/١٢٣، كانون الثاني/شباط (يناير/فبراير) ١٩٨٢، ص ٥١ ـ ٥٤.

(٣٨) Toma and Drabkin, *op. cit.*, p. 65.

(٣٩) من تصريح لمسؤول في القيادة العسكرية للضفة الغربية (في ٣/٤/١٩٦٨)، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد السابع (١/١/١٩٦٨ ـ ٣٠/٦/١٩٦٨)، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٨، ص ١٧٠.

(٤٠) «اليوميات الفلسطينية» المجلد الثامن، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٠.

(٤١) عن الطرق التي شقت وعبدت حتى العام ١٩٦٩، راجع **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٦٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢، ص ٣٧٧.

(٤٢) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ١٤١.

(٤٣) انتقل القطاع بذلك من مسؤولية العميد اريك شارون إلى مسؤولية العميد رحبعام زئيفي، **المصدر نفسه**.

(٤٤) **المصدر نفسه**، ص ١٤٢.

(٤٥) **المصدر نفسه**، المجلد الاول، ١٩٧١، ص ٥ ـ ٧.

(٤٦) **المصدر نفسه**، المجلد الخامس، ١٩٧٥، ص ٧ ـ ٨.

(٤٧) ناشي طه، «المناطق المحتلة»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٦٧، حزيران (يونيو) ١٩٧٧، ص ٢٥٥.

(٤٨) د. بشارة بحبح، «المساعدات الاميركية بالمناطق المحتلة» (ترجمة أحمد العلمي)، **البيادر السياسي** (القدس)، العدد ١٩١، السنة الخامسة، ٢٢/٢/١٩٨٦، ص ٣٥ ـ ٣٦.

(٤٩) راجع **البيادر السياسي**، العدد ٢١٤، السنة السادسة، ٩/٨/١٩٨٧، ص ١٧.

(٥٠) هذه المجموعة من التوصيات جاءت في دراسة عن اصلاح احوال المخيمات، أعدها خبيران من جامعة تل ـ أبيب، بتكليف من مؤسسة RAND الاميركية، انظر ملخص للدراسة في **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الاول، ١٩٧١، ص ٣٢ ـ ٣٣.

(٥١) **المصدر نفسه**، ص ٥.

(٥٢) تم تهجير قاطني البيوت التي هدمت إلى رفح المصرية والعريش والضفة الغربية، راجع مكرم يونس، «المشروعات الاسرائيلية لتوطين اللاجئين (١٩٦٧ ـ ١٩٧٨)»، **شؤون فلسطينية**، العدد ٨٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ١٠٩.

(٥٣) انظر، على سبيل المثال، **اليوميات الفلسطينية**، المجلد السادس (١/٧/١٩٦٨ ـ ٣١/١٢/١٩٦٧) بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ص ١٦٠؛ وكذلك **المصدر نفسه**، المجلد الحادي عشر (١/١/١٩٧٠ ـ ٣٠/٦/١٩٧٠)، نيسان (ابريل) ١٩٧١، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٣.

(٥٤) يونس، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٣.

(٥٥) **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، المجلد الثاني، ١٩٧٢، ص ٥٧١ ـ ٥٧٢.

(٥٦) **المصدر نفسه**، ص ٥٧٠ ـ ٥٧١.

(٥٧) **المصدر نفسه**، المجلد السابع، ١٩٧٧، ص ٤٩٧.

(٥٨) اخذت هذه النسبة من تقرير عن اعمال وكالة الغوث الدولية في الضفة والقطاع. انظر **البيادر السياسي**، السنة السادسة، ٢١ /٦/١٩٨٦، ص ٢٦ ـ ٣١.

(٥٩) Lavine, *op. cit.*, p. 146.

(٦٠) هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥٢.

(٦١) **البيادر السياسي**، العدد ١٩٥، السنة الخامسة، ٢٢/٣/١٩٨٦، ص ٢٩ ـ ٣٢؛ والعدد

٢٠٦، السنة السادسة، ٧/٦/١٩٨٦، ص ٤٢ ـ ٤٤.

(٦٢) بخصوص عملية مصادرة الاراضي، انظر Nazzal, Nafez; "Land Tenure, the Settlement and Peace", in Emile A. Nakhleh (Ed.), *A Palestinian Agenda for the West Bank and Gaza*, Washington, D. C.: American Enterprise Institute for Public Policy, 1980, pp. 113 - 124.

وكذلك احسان نزار عطية (اعداد واشراف)، **مصادرة الاراضي في المناطق العربية المحتلة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٠**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣.

(٦٣) نظراً لأن المصادر الاساسية للماء في الضفة والقطاع بصفة خاصة، وفي فلسطين بصفة عامة، تكمن في المياه الجوفية، فان للماء أهمية تماثل أهمية الارض، بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي، وللاطلاع على عملية التحكم في مصادر المياه في الارض المحتلة، انظر «سياسة اسرائيل بشأن موارد المياه في الضفة الغربية»، **صامد الاقتصادي** (عمان)، العدد ٤٥، السنة الخامسة، أيلول/تشرين الاول (سبتمبر /اكتوبر) ١٩٨٣، ص ٤٤ ـ ٥٢.

(٦٤) أبو حجلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥٦.

(٦٥) Toma and Drabkin, *op. cit.*, p. 60.

(٦٦) هذه الاراضي تسمى الاراضي الاميرية، وهي مساحات من الارض كانت تحت اشراف الحكومة الاردنية والادارة المصرية، ومن قبل ذلك المندوب السامي البريطاني. وتعتبر ملكيتها عامة للمواطنين، حيث كانوا يستخدمونها كمراع ومحاجر ومحتطب. وقد صادرتها سلطات الاحتلال باعتبار انها وريثة الحكم العربي، انظر عطية، **مصدر سبق ذكره**، ص ٦٦ ـ ٨٤.

(٦٧) حسب الدراسة التي اشرف عليها ميرون بنبنستي وقامت بها مجموعة علمية عربية ـ يهودية مشتركة، والتي تعرف بتقرير بنبنستي، فان اكثر من نصف اراضي الضفة الغربية أصبح واقعاً تحت السيطرة القانونية المباشرة، أو غير المباشرة، لسلطات الاحتلال الاسرائيلي. انظر ملخصاً للتقرير في **الاهرام** (القاهرة)، ١٧/٤/١٩٨٥. اما بخصوص قطاع غزة، والذي لا تزيد مساحته على ٣٢٦ كليومتراً مربعاً، ويسكنه أكثر من نصف مليون نسمة، فقد استولت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على اكثر من ٤٠ بالمئة من مساحة اراضيه. أورد هذه النسبة فايز ابو رحمة، في مقابلة صحفية، **البيادر السياسي**، العدد ١٧٣، السنة الخامسة، ١٩/١٠/١٩٨٥، ص ١٧.

(٦٨) د. نبيل شعث، «فلسطين الغد» **شؤون فلسطينية**، العدد ٢، أيار (مايو)، ١٩٧١، ص ٢٠.

(٦٩) لمزيد من التفاصيل، راجع هلال، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٣ ـ ٢٣٠. وعلى سبيل المثال، فان الضفة الغربية وقطاع غزة يستوردان ما يعادل ٨٩,٦ بالمئة من اجمالي وارداتهما من اسرائيل ويصدران ما يعادل ٧٩,٦ بالمئة من صادراتهما إلى اسرائيل، راجع، د. فؤاد حمدي بسيسو، «الوطن المحتل بين متطلبات دعم الصمود والتزامات المقاطعة العربية»، **شؤون عربية**، العدد ٤٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٥، ص ٢٢.

(٧٠) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام ١٩٧٣**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٧، ص ١٠٠.

(٧١) د. عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٧.

(٧٢) جمال موسى، **وقائع ومعطيات حول الاستغلال الكولينيالي الاسرائيلي ضد العمال العرب في المناطق المحتلة**، بلا مكان نشر: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، ص ٦. ومما يذكر ان الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية لحجم العماله العربية في اسرائيل يشوبها نقص كبير، حيث انها تغفل عن العمال الذين يذهبون للعمل بصورة غير رسمية، ويقدر هؤلاء بحوالى من ٢٠ ـ ٢٥ الف عامل.

(٧٣) **المصدر نفسه**، ص ١٦.

(٧٤) د. عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥٤.

(٧٥) هناك مناطق ربطت كلية بشبكة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، منذ فترة مبكرة من الاحتلال، مثل قطاع غزة وطولكرم والخليل وقلقيلية؛ كما ربطت بقية المناطق، بصورة أو بأخرى. فشركة كهرباء القدس، وهي شركة عربية، موجودة قبل الاحتلال، ويشمل امتيازها القدس ورام الله والبيره وبيت لحم وبيت ساحور وبيت جالا واريحا، والقرى المجاورة لها، تبلغ كمية الكهرباء التي تشتريها من شركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية حوالى ٧٥ بالمئة من طاقتها. انظر رايق كامل، «نحو برنامج لدعم عروبة الطاقة الكهربائية في الوطن المحتل»، **صامد الاقتصادي**، السنة السادسة، العدد ٤٩، ايار / حزيران

(مايو/يونيو)، ١٩٨٤، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٧٦) موسى، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧.

(٧٧) د. فؤاد حمدي بسيسو، «تحدي التنمية والفراغ المصرفي في الوطن المحتل»، **المصدر نفسه**، ص ١٠٨.

(٧٨) موسى، **مصدر سبق ذكره**.

(٧٩) Sandler and Frisch, ***op. cit.***, p. 135.

(٨٠) Tamari, ***op. cit.***, p. 89.

(٨١) عادل سمارة، **اقتصاد المناطق المحتلة، التخلف يعمق الالحاق**، القدس: منشورات صلاح الدين، ١٩٧٥، ص ٧.

(٨٢) **المصدر نفسه**، ص ٧.

(٨٣) Tamari, ***op. cit.***, pp. 107 - 108.

(٨٤) سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٨ ـ ٣١.

(٨٥) حظرت سلطات الحكم العسكري الاسرائيلي أي تحرك نقابي للدفاع عن حقوق العمال الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية، بحجة الاعتبارات الامنية. ومن ناحية أخرى، فان الوضع النقابي في الضفة والقطاع الذي يضم العاملين، لا يزال يعاني من عقبات تنظيمية وعقبات يضعها اصحاب المؤسسات العربية، في محاولة لالقاء اعباء سياسة الاحتلال الاقتصادية على كاهل العمال.

انظر، حول الوضع النقابي في الارض المحتلة، «ندوة قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١١٩، تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٨١ ص ٢٢ ـ ٢٥.

(٨٦) د. عورتاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦.

(٨٧) سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٤ ـ ٨٥.

(٨٨) **المصدر نفسه**، ص ١٤.

(٨٩) Nazzal, ***op. cit.***, p. 113.

(٩٠) سمارة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٤ ـ ٣٥.

(٩١) هشام الدجاني، «التحولات الاقتصادية والاجتماعية في المناطق المحتلة في ظل الاحتلال الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٠٤، تموز (يوليو) ١٩٨٠، ص ٢١ ـ ٣٢.

(٩٢) د. شريف كناعنة، **التغير والاستمرارية، دراسات في تأثير الاحتلال على المجتمع العربي الفلسطيني**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٣، ص ٤٠.

(٩٣) **المصدر نفسه**، ص ٤١ .

(٩٤) الدجاني، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٩٥) راجع د. باسم سرحان، «الخصائص الديمغرافية والاجتماعية للشعب الفلسطيني»، **العربي** (الكويت)، العدد ٢٩٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٣، ص ٥٦.

البعد السياسي للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل

د. السيد عليوه

المقصود ـ في الأصل ـ بالتوازن الاستراتيجي قدرة الدولة على اعداد قواها الشاملة، اعداداً كاملاً، بما يؤدي الى حالة الاستقرار، بحيث يضمن حماية غاياتها وقيمها الجوهرية وتأمين سيادتها وسلامة اراضيها. لكن هذا التعريف قد لا يكون دقيقاً في مناخ التسويات الدولية التي تعقب الصراعات الطويلة. فالعلاقات بين الدولتين المتعاديتين ـ بعد انهاء الحرب ـ تمرّ بعملية طويلة معقدة من الانفراج اولاً، ثم التقارب، ثم الاتفاق والتهدئة. وخلال ذلك كله، تتسم العلاقات بين البلدين بحالة من عدم الاستقرار الهادىء. لذا، قد يكون من المفيد التركيز على الحفاظ على التوازن الحركي الديناميكي، وهو حالة من التعادل الاستراتيجي ينطوي على درجات من التمايز والتباين بين كل الأطراف المعنية في المجالات العسكرية والجيوبوليتيكية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما انه توازن متعدد الطرف، أو ينبغي ان تسعى مصر الى جعله كذلك، بالعمل على مزيد من التنسيق مع الاطراف الاقليمية الاخرى، مثل الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية وسلطنة عُمان والسودان ودول البحر الاحمر وحوض النيل.

على سبيل المثال، أشارت معظم التقارير الاستراتيجية الى تفوّق التوازن العسكري لصالح اسرائيل على حساب مصر بالذات في عدد الفرق المدرّعة (١١ فرقة لاسرائيل مقابل ثلاث لمصر)[١]. وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ على الوضع العسكري المصري، حيث أصبح لها أربع فرق في العام ١٩٨٧، فان التوازن العسكري سوف يظل لصالح اسرائيل لسنوات عدة مقبلة، بسبب مجموعة من القيود الواردة على الامكانات المصرية. الا ان ذلك لا يعني ان اسرائيل تتمتع بتفوق مطلق في مجال التوازن الاستراتيجي الشامل، وبالاخص اذا أخذنا في الاعتبار الابعاد السياسية التي نفترض، هنا، انها تزود مصر ببعض عناصر القوة والمنعة.

وحتى نتمكن من تحليل أوضاع التوازن الاستراتيجي الشامل المصري/العربي ـ الاسرائيلي يلزم تحديد طبيعة الابعاد السياسية لذلك التوازن، وتتبّع التطورات الاستراتيجية في المنطقة وآثارها في التوازن، ثم رصد اشكال الخلل في التوازن السياسي الاستراتيجي، مع بيان القدرات الكامنة والمتاحة لمصر، وللدول العربية، وأخيراً التوصل الى مجموعة من التوصيات والاجراءات اللازمة لاصلاح ذلك الخلل الاستراتيجي المزدوج، حيث انه قائم بين مصر واسرائيل، وكذلك بين الدول العربية ككل، واسرائيل.

طبيعة الابعاد السياسية للتوازن

تدور السياسة، على وجه التحديد، حول ممارسة القوة ونتائجها؛ وهذا المعنى يكون أكثر وضوحاً في السياسة الخارجية عنه في السياسة الداخلية. لهذا تتكون قوة الدولة من مجموعة العناصر المتفاعلة مع بعضها، فلا تقتصر، فقط، على القوة العسكرية، ولا حتى القوة المادية التي يمكن حسابها، وذلك على الرغم من أهميتها.

القوة القومية ليست حاصل جمع عناصر معينة؛ وانما هي حاصل ضرب تلك العناصر؛ بمعنى ان القوة القومية لأمة من الامم بمثابة العناصر التي تتكون من: السكان، الجغرافيا، الاقتصاد، الحكومة، التنظيم العسكري، والمكوِّن النفسي الاجتماعي، متفاعلاً مع الاستراتيجية والارادة[٢]. ويكمن الجانب السياسي في كل تلك العناصر، وبالاخص في الثلاثة الاخيرة، في العمل في كل من المجال الداخلي، والمجال الاقليمي، والمجال الدولي؛ وبالتالي نستطيع ان نميّز الابعاد السياسية ـ في قراءة موجزة ـ للتوازن بين مصر واسرائيل، في ثلاثة، هي: القدرة السياسية الذاتية، والقوة الاقليمية، والنفوذ الدولي.

القوة السياسية الذاتية

تتحدد المكوّنات الداخلية للقدرة السياسية الذاتية، ويمكن تصنيفها، في خمسة عناصر: الشرعية الحكومية، والكفاية الادارية، والتكامل الاجتماعي، والمشاركة الشعبية، والمؤسسية السياسية.

(أ) الشرعية الحكومية: وتشمل الانتقال السلمي للسلطة (توازن مصر واسرائيل)؛ الاختيار الموضوعي للقيادات (تتفوق اسرائيل)؛ الرضى العام (تتساوى الدولتان).

(ب) الكفاية الادارية التنظيمية[٣]: وتضم القدرة التنظيمية للجهاز الاداري (تتساوى الدولتان)؛ منهج صنع القرار (تتساوى الدولتان)؛ درجة استقلالية القرار السياسي (تتساوى الدولتان)؛ درجة اللامركزية (تتفوق اسرائيل).

(ج) التكامل الاجتماعي: ويشمل الوضوح الايديولوجي (تتفوق اسرائيل)؛ التكامل القومي (تتفوق مصر)؛ تبلور الهوية الحضارية (تتفوق مصر)؛ العدالة التوزيعية (تتساوى الدولتان).

(د) المشاركة الشعبية: وتضم الحجم النسبي للهيئة الناخبة (تتفوق اسرائيل)؛ نسبة المشاركة في التصويت (تتفوق اسرائيل)؛ التعددية الحزبية (تتساوى الدولتان)؛ مستوى الحريات السياسية (حرية الصحافة، حرية التنظيم، الصحف والدوريات) (تتساوى الدولتان)؛ درجة استثارة الرأي العام (تتفوق اسرائيل).

(هـ) المؤسسية السياسية[٤]: وتضم متوسط البقاء الوزاري (تتساوى الدولتان)؛ معدل التغير البرلماني (تتساوى الدولتان)؛ غياب الانقلابات والتمرد (تتساوى الدولتان)؛ الاستقرار (قلة التظاهرات والشغب) (تتفوق مصر).

القوة الاقليمية

لا تتحدد قوة الدولة على أساس تجميع عناصر القوة الداخلية؛ ولكن القوة السياسية علاقة مع الآخرين، وبالتالي فهي تتحدد بموقع الدولة في العالم، ولا سيما في النظام الاقليمي، فلا توجد

دولة، ولا حتى الدول العظمى، قوية في حد ذاتها مكتفية بنفسها؛ اذ تعتمد كل دولة، في جانب من قوتها، على تحالفاتها في الشؤون العسكرية والدبلوماسية والاقتصادية[٥].

ويمكن، اذاً، تحليل القوة الاقليمية للدولة في اطار التوازن الاستراتيجي بالعناصر التالية: درجة التحالف واللاعداء (الحروب والصراعات، المنازعات الاقليمية، الازمات، التحالف العسكري) (تتفوق مصر)؛ مستوى التفاهم السياسي (التمثيل الدبلوماسي، المؤتمرات الدورية، المنظمات الاقليمية) (تتفوق مصر)؛ التكامل الاستراتيجي الاقليمي (الدولة المهيمنة، عدم اتساق المكانة، التفوق والقصور) (تتفوق مصر)؛ استقلال الارادة؛ أي حدة التدخل الدولي (المصالح الاجنبية، الأهمية الاستراتيجية، التواجد الدولي) (تتساوى الدولتان).

النفوذ الدولي

يتمثل النفوذ السياسي في المجال الدولي في عناصر عدة، لعل من أهمها: مستوى التمثيل الدبلوماسي؛ عضوية المنظمات الاقليمية؛ المشاركة في المنظمات الدولية؛ التواجد في مراكز صنع القرار؛ التنويع الدبلوماسي؛ اتساع العلاقات العالمية؛ تعدد المنابر في مخاطبة الرأي العام العالمي والسمعة الدولية، أي القدرة على عقد الصداقات والتحالفات[٦]. وهي على التفصيل التالي: درجة التوازن في العلاقات بالدولتين العظميين (تتفوق مصر)؛ التمثيل الدبلوماسي (عدد السفارات، مستوى التمثيل، العلاقات القنصلية) (تتفوق مصر)؛ عضوية المنظمات الاقليمية (جامعة الدول العربية، الوحدة الافريقية، المؤتمر الاسلامي، عدم الانحياز، السوق الاوروبية المشتركة، حلف الاطلسي) (تتفوق مصر)؛ المشاركة في المنظمات الدولية (الامم المتحدة، الوكالات المتخصصة) (تتفوق مصر)؛ التواجد في مراكز صنع القرار (واشنطن، نيويورك، موسكو، لندن، باريس، بون، طوكيو) (تتساوى الدولتان)؛ التنوع الدبلوماسي (الدبلوماسية الثقافية، دبلوماسية المؤتمرات، دبلوماسية القمة، النوادي الدولية) (تتفوق مصر)؛ اتساع العلاقات العالمية (المنظمات غير الحكومية، الجمعيات الاهلية والطوعية) (تتفوق اسرائيل)؛ تعدد المنابر في مخاطبة الرأي العام (الاذاعة، الصحافة، الدوريات العلمية، الخ) (تتفوق اسرائيل)؛ السمعة الدولية (القرارات الدولية بالتأييد أو الادانة، موقف واتجاهات التصويت (تتفوق مصر).

يتبين مما سبق ان مصر تتفوق بـ ١٢ نقطة مقابل ثمان نقاط لاسرائيل، في حين تتعادلان في ثلاثة عشر مجالاً من مجالات القوة السياسية.

التطورات الاستراتيجية في المنطقة وأثرها في التوازن الاستراتيجي

على امتداد الساحة الاقليمية في المنطقة وقعت، خلال العامين الأخيرين، مجموعة من التطورات كان لها أثرها المباشر، وغير المباشر، في التوازن الاستراتيجي المصري/العربي ـ الاسرائيلي. وكان في مقدم هذه التطورات: جمود اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل، وتفاقم الازمة اللبنانية، وتصاعد حرب الخليج، وتفكك التجمعات الاقليمية، وتنفيذ مخطط تفتيت المنطقة.

جمود اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل

كان للتعنّت الاسرائيلي اثره الواضح على حالة السلام البارد بين مصر واسرائيل، التي تمثلت في عزوف مصر عن تنفيذ عملية التطبيع بالكامل، فضلاً عن اهتمام كل من البلدين بمشاكله

الداخلية. وبالنسبة الى مصر، فقد وجّهت جل اهتمامها الى المشكلة الاقتصادية والتطرف الديني، فضلاً عن محاولة ازالة التهديدات الليبية، واستعادة الدور الرائد لمصر في العالم العربي، وذلك بالاضافة الى تشجيع ايجاد تسوية سياسية للمشكلة الفلسطينية، لاكساب الشرعية لاتفاقية السلام.

وجدير بالملاحظة ان هذه الاتفاقية، وما ولّدته من استقرار نسبي بين مصر واسرائيل وجمود في الوضع الدولي في المنطقة، قد ساعد اسرائيل على الاحتفاظ بوضعها المتفوق في التوازن الاقليمي، وذلك على الرغم من سعي مصر الى تحسين مركزها في المنطقة، على الرغم من القيود التي كبّلتها بها اتفاقيتا كامب ديفيد.

تفاقم الازمة اللبنانية

كان للرمال المتحركة اللبنانية، خلال العامين ١٩٨٥ و ١٩٨٦، أكبر الاثر في المراكز النسبية لاطراف التوازن الاقليمي في المنطقة: اسرائيل، سوريا؛ وكذلك الاطراف الخارجية، حيث عزف الجميع عن التدخل الحاسم في البحث غير المجدي في حل للمشكلة اللبنانية. ولا زالت سوريا تحاول ان تقوم بدور اللاعب الاساسي، على الرغم من الاحباط المتكرر(٧).

تصاعد حرب الخليج

بعد انسحاب القوات العراقية من ايران، في صيف العام ١٩٨٢، اصبح للحرب وجهان: حرب تقليدية تدور حول خط الحدود، وصراع استنزاف قومي طويل. ثم برهن سير العمليات الحربية، بعد ذلك، على حقيقة أساسية مؤداها عدم قدرة أحد الطرفين احراز نصر حاسم على الطرف الآخر، مما يجعل اللجوء الى الحل السلمي قريب الحدوث، وعلى يد الحكومة التي سوف تلي نظام خميني؛ لكن ذلك سوف يجيء بعد احداث تحوّل شامل في ميزان القوى في الخليج، من حيث الانهاك الشديد للطرفين الرئيسين، وزيادة التصاق دول الخليج النفطية بالولايات المتحدة؛ ولكن الأهم من ذلك هو تبدّد السراب العربي حول الجبهة الشرقية بسبب تأييد سوريا لايران(٨).

على الرغم من التصعيد الملحوظ في حرب الخليج، سواء من طريق تدمير المدن وحرب الناقلات وموجات الهجوم الايراني (التي وصلت الى كربلاء ٦)، وعلى الرغم من التعطيل الجزئي لتدفق امدادات النفط، فان التغيرات بعيدة المدى في السوق النفطية في الاعوام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مقارنة بعام ١٩٨٠، جعلت تعثّر هذه الامدادات لا يشكل تهديداً خطيراً للاقتصاد العالمي. ومع ذلك، تزايد خطر تدويل الحرب، بسبب تلغيم مياه الخليج وتصاعد حرب الناقلات وتدخل أساطيل القوى العظمى خلال العام ١٩٨٧.

تفكك التجمعات الاقليمية الفرعية

يعاني الهيكل السياسي للنظام الاقليمي العربي من نقاط ضعف عديدة أسفرت عن عجزه الملحوظ عن السيطرة على عوامل عدم الاستقرار داخل النظام؛ فشهدنا الازمة اللبنانية وتوتر العلاقات بين اليمن الشمالي والجنوبي وصراعات القرن الافريقي ومشكلة تشاد وحرب البوليساريو، فضلاً عن انهيار جبهة الصمود والتصدي، بسبب تفاقم الصراعات الاقليمية في منطقة شرق البحر المتوسط(٩).

لقد حاول النظام الاقليمي العربي الاستعاضة عن هذا الوضع بالتوجه نحو بناء تكتلات اقليمية فرعية، في كل من مجلس التعاون الخليجي، ودول وادي النيل العربية، ودول المغرب العربي.

بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجي، فان العلاقات العسكرية بين دول المجلس تأخذ شكل الحلف العسكري غير المتكافىء، حيث تتحمل السعودية النصيب الاكبر من نفقات الحلف؛ كما ان محاولات التنسيق في المجال الامني تتعثر بسبب التعارض مع الدستور الكويتي؛ والصعوبات ذاتها تواجه التعاون الاقتصادي. ومن ثم، فان المشاكل الداخلية (قطر والبحرين) واستمرار الحرب العراقية ـ الايرانية التي طار شررها الى تلك الدول، فضلاً عن انخفاض عائدات النفط، قد اضعفت قوة دول المجلس على دعم العراق؛ كل ذلك جعل المتغيرات الخارجية، الاقليمية والدولية، تلعب دوراً هاماً في مستقبل المجلس، واضعافه، نسبياً، مثلما أدت الى قيامه.

تنفيذ مخططات تفتيت المنطقة

من المعلوم ان هناك أكثر من مخطط معاد يستهدف تفتيت (fragmentation) المنطقة بغرض بلقنتها واقامة حزام من الدويلات الطائفية يحمي اسرائيل. ويكون ذلك بتقسيم لبنان الى دويلات، مارونية ودرزية وشيعية؛ ثم الانتقال الى سوريا بدويلة علوية؛ بالاضافة الى تفكيك العراق ـ تحت ضغط هزيمة عسكرية ـ الى ثلاث دول، شيعية في البصرة، وسنيّة في الوسط، وكردية في الشمال[١٠]. اما في المشرق العربي، فالمخطط (ذي الملامح الصهيونية ـ الامبريالية) يضع في حسبانه اثارة الفتنة الدينية في مصر، فضلاً عن تقوية التمرد الجنوبي في السودان، واثارة مشاكل البربر في الجزائر.

اشكال الخلل في التوازن السياسي الاستراتيجي

التوازن السياسي هو حالة من التكافؤ بين مختلف اجزاء النظام، بحيث تنتفي سيطرة طرف على آخر، وبحيث توجد آلية لتصحيح الميل نحو عدم التكافؤ من طريق قوى داخلية في النظام، مما ينتهي بنوع من الرضى الصريح، او الضمني، لاطراف النظام عن واقعة التوازن الدولي. وهو بذلك يختلف عن مفهوم الاستقرار الدولي الذي يعني، اساساً، ديمومة الخصائص البنائية والتفاعلية الأساسية للنظام الدولي، وقدرته على التكيف مع التغيرات البيئية. أي ان الاستقرار ينصرف الى ديمومة النظام الاقليمي، او الدولي، بينما التوازن ينصرف الى تكافؤ العلاقات بين مختلف أجزاء النظام.

من المعروف، اذاً، ان توازن القوى هو حالة من التكافؤ بين الاطراف المعنية، بحيث يتعذر عليها، في ظلها، اللجوء الى استخدام القوة لفض المنازعات، واذا اضطرت الى ذلك، يكون استخدام القوة في أضيق الحدود. وعلى ذلك، غالباً ما يتحقق الاستقرار اذا تحقق التوازن ـ ويفرض تغليب الاطراف كافة جانب العقل في حساباتها، ذلك لأن الاستقرار لا يتحقق الا اذا توافرت للدولة القدرة على التصدي للمشروعات العدوانية، خاصة لجيرانها.

ومن الواضح ان التطورات السياسية في المنطقة، على الرغم من بعض النواحي الايجابية المحدودة، قد عمّقت الخلل الاستراتيجي في التوازن المصري/العربي ـ الاسرائيلي[١١]. وعلى وجه التحديد، نستطيع ان نرصد أهم أشكال الخلل الاستراتيجي التي تتمثل في تضعضع التحالف العسكري العربي، وضعف التنسيق السياسي، وتعثّر جهود التكامل الاقتصادي، ومضاعفات التدخل الدولي، وتوتر العلاقات العربية مع دول الجوار، والحركة النشطة للدبلوماسية الاسرائيلية، والضغوط المتولدة من التحالفات الاقليمية.

تضعضع التحالف العسكري العربي

تشير أرقام الميزان العسكري المصري/العربي (مصر وسوريا والاردن) في مواجهة اسرائيل

الى رجحـان كفـة الجانب العربي، بصورة مطلقة ونسبية، من حيث تعداد السكان وحجم القوات المسلحة وعدد الدبابات والصواريخ والطائرات والزوارق المسلحة. ومع ذلك، فان تفكّك عرى التحالف العسكري بين دول المواجهة الثلاث قد غيّرت التوازن لصالح اسرائيل. صحيح ان محاولات التنسيق المصري ـ الاردني، في الاعوام الاخيرة، قد حسّنت، نسبياً، الوضع العربي، الا ان القطيعة التامة بين مصر وسوريا، ومحاصرة الدور العربي لمصر، وكذلك التوتر في العلاقات مع ليبيا؛ كل ذلك أضعف فرص التحالف العسكري أمام مصر.

(أ) القطيعة بين مصر وسوريا: يمثّل هذا الوضع القائم، منذ أواخر العام ١٩٧٨، واحداً من أبرز نقاط الخلل الاستراتيجي في المنطقة ضد العالم العربي؛ حيث انه من الثابت تاريخياً ضرورة التعاون الوثيق بين مصر وسوريا، للوقوف في وجه أي غزو، أو أي هيمنة خارجية على المنطقة. وبقدر ما هو صحيح انه لا حرب بدون مصر، فانه صحيح، ايضاً، انه لا سلام بدون سوريا.

(ب) محاصرة الدور العربي لمصر: على الرغم من المحاولات العديدة لمصر لاستئناف دورها النشط في السياسة العربية، وعلى الرغم من بعض النجاح المحدود لها في ذلك، في ما يتعلق بالمشاركة في منظمة المؤتمر الاسلامي والعلاقات مع كل من الاردن والعراق وجيبوتي؛ نقول، على الرغم من كل ذلك، فان هناك تحالفاً صامتاً بين عدة قوى اتفقت مصلحتها جميعاً على تعويق الدور القيادي لمصر. وقـد تكون من بين هذه القوى ليست سوريا وليبيا واسرائيل فحسب، بل هناك، أيضاً، السعودية وتونس، وكذلك الدولتان العظميان.

(ج) التوتر بين مصر وليبيا: كلما حاولت مصر احتواء أي توتر في علاقاتها المباشرة مع ليبيا، نجـد انـه لسـوء الحـظ تنشأ أوضاع جديدة مولدة للتوتر، مثل الحرب في تشاد، أو العلاقات مع السودان. ولا يخفى ان التوتر على الحدود الغربية لمصر يجذب جانباً هاماً من استعدادها الدفاعي وتوجيهها الاستراتيجي بعيداً من الخطر الرئيس في فلسطين المحتلة.

ضعف التنسيق السياسي

ان السمة الرئيسة للنظام الاقليمي العربي خلال السنوات العشر الاخيرة، هو افتقاد دور الدولة المركزية (والمقصود الدور المصري) ومحاولة السعودية وغيرها الحلول محل الدور المصري. لكن ظاهرة عدم اتساق المكانة (توفّر واحد فقط من عناصر القوة القومية، كالثروة المالية او تكدس السلاح) التي غلبت على المـراكـز الجديدة ـ غير القاهرة ـ لصنع القرار، أشاعت الفوضى والاضطراب في النظام الاقليمي العربي؛ فلا هو يتسم بالتوازن، ولا بالتدرج في توزيع القوة بين أعضائه. لذلك، تفاقمت امـراض غيـاب التنسيق السيـاسي، التي تمثلت في حدة المنازعات العربية، وتباين أولويات النظم العربية، وبروز الخصوصية الاقليمية القطرية، وتدهور دور الجامعة العربية، على الرغم من محاولات تنقيـة الأجـواء العربية [١٢]. فحدة المنازعات العربية ـ العربية تمثلت في الأزمة اللبنانية، وحرب البـوليساريو، ومشكلة جنوب السودان، والعلاقات بين اليمنين، ومضاعفات مشكلة تشاد؛ وتباينت أولويـات نظم الحكم العربية، حيث هبطت قضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي من أولويتها العليا لتفسح في المجال لمشاكل الصراع مع دول الجوار الاقليمي والمشاكل الداخلية؛ وبرزت الخصوصية الاقليميـة والقطرية للدول العربية بسبب اختلاف مستويات التطور الاقتصادي وتنوّع التكوينات

الاجتماعية والتمايز الثقافي النسبي؛ وتدهور دور الجامعة العربية الذي تمثل في تعذّر عقد قمة عربية كاملة خلال السنوات العشر الماضية، حتى جاءت قمة عمان في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧.

تعثر جهود التكامل الاقتصادي

أصيبت المساعي العربية في هذا الميدان باحباط كامل، بسبب ما أسفرت عنه سياسات التنمية العربية القائمة على الاندماج في السوق الدولية. وقد عانت مصر كثيراً بسبب مجموعة المضاعفات التي صاحبت ذلك، والتي من أهمها: تدهور سوق النفط؛ عودة العاملين من الخارج؛ تردد الاستثمار العربي عن العمل في مصر؛ ضآلة التبادل التجاري مع الاقطار العربية.

مضاعفات التدخل الدولي

استدعى تفجّر الاوضاع الداخلية في المنطقة طلب التأييد العسكري، أو الدبلوماسي، او المساندة الاقتصادية، من القوى الأجنبية الخارجية، وبالأخص من القوتين العظميين، الأمر الذي كان له مجموعة من التفاعلات السلبية، التي تمثلت في:

(أ) تراجع الأهمية الاستراتيجية للمنطقة. فقد ثبت، على الرغم من شدة التنافس الدولي، استحالة تدويل الصراعات المحلية، والاقليمية، بعد تسكين الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وحصر نيران حرب الخليج حتى لا تحرق المصالح النفطية الغربية، وتآكل مصداقية الحركات الراديكالية الثورية في المنطقة. حتى انه يمكن القول ان مركز الصراع قد انتقل من فلسطين، ومن الخليج، وعلى طريقه الى المحيط الهندي.

(ب) زيادة التحالف الاستراتيجي الاميركي ـ الاسرائيلي، الذي تمثّل في المشاركة في أبحاث حرب النجوم، وحصول اسرائيل على امتيازات أعضاء حلف الأطلسي.

(ج) الغزل السوفياتي لاسرائيل، حيث تحاول اسرائيل ان تقبض، مقدماً، ثمن الموافقة على اشتراك الاتحاد السوفياتي في المؤتمر الدولي للسلام المزمع عقده، وذلك بتسهيل تدفق هجرة اليهود السوفيات الى اسرائيل، وكذلك اعادة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة.

(د) قيود على زيادة الدعم السوفياتي للعرب، وفي مقابل ما سبق تتزايد القيود الواردة على تحرك الاتحاد السوفياتي بهدف دعم السياسات العربية.

توتر العلاقات العربية مع دول الجوار

يشغل توتر العلاقات العربية مع دول الجوار اهتمام مصر والدول العربية عن الخطر الرئيس في فلسطين المحتلة. وقد تمثل هذا التوتر في[١٣]:

(أ) تصاعد حرب الخليج التي استفادت اسرائيل من ورائها كثيراً، من طريق تزويد ايران بصفقات الاسلحة السرية، فضلاً عن تعميق العداء العربي ـ الفارسي واضعاف العراق واستنزاف الموارد العربية وشق التضامن الاسلامي.

(ب) تفاقم صراعات القرن الافريقي التي انقسمت فيها دول مثل الصومال والسودان وارتيريا، مما زاد العداء مع اثيوبيا.

(ج) استمرار حرب تشاد وأثرها في العلاقات العربية (ليبيا ومصر والسودان)، وكذلك في

العلاقات العربية ـ الافريقية.

(د) تحسّن العلاقات الاسرائيلية ـ الافريقية، حيث نلاحظ نجاح الجهود الاسرائيلية في العودة الى افريقيا، من خلال المساعدات والعلاقات الدبلوماسية.

الحركة النشطة للدبلوماسية الاسرائيلية

يمكن القول ان الدبلوماسية الاسرائيلية قد حققت نجاحات ملحوظة في اربعة ميادين هامة، هي افريقيا وآسيا واوروبا والدولتين العظميين. فقد تمكنت اسرائيل من العودة الى القارة السوداء، حيث استـأنفت علاقـاتها مع كل من زائير، وليبريا، وساحل العاج، وتوغو، والكاميرون، والغابون، وذلك بالاضافة الى علاقاتها المتميزة مع جنوب افريقيا[١٤].

امـا في آسيا، فاننا نلاحظ ان اسرائيل تركّز على اليابان والصين الشعبية، حيث لوحظ وجود علاقـات متـزايدة بينها وبين الاخيرة، وبالاخص في مجالات صناعة وتطوير الاسلحة والتكنولوجيا الجديدة في الزراعة والانتاج والتصنيع، وتبادل الخبراء واجراء اتصال مع الوفد الصيني في الامم المتحـدة، فضـلاً عن افتتاح خط للاتصالات السلكية واللاسلكية بين البلدين في شباط (فبراير) ١٩٨٦. كمـا حدث ان قام الرئيس الاسرائيلي حاييم هيرتسوغ، بزيارة لبعض الدول الآسيوية، في مقدمها سيرلانكا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦.

وبالنسبة الى اوروبا، عزّزت اسرائيل علاقاتها مع اسبانيا التي لم تكن تعترف باسرائيل قبل سنـوات؛ وكـذلك اليونان. أما القوتان العظميان، فان اسرائيل حريصة، دائماً، على دعم علاقاتها الخـاصة جداً بالولايات المتحدة الاميركية، الى درجة وصلت التحالف الاستراتيجي، والمشاركة في أبحاث حرب النجوم، وامتيازات دول حلف الاطلسي. أما بالنسبة الى الاتحاد السوفياتي، فان اسرائيل تفاوض السوفيات على اتمام صفقة توافق بمقتضاها على حضور الاتحاد السوفاتي المؤتمر الدولي للسلام المقترح مقابل استئناف العلاقات مع موسكو والسماح بهجرة اليهود السوفيات.

ضغوط التحالفات الاقليمية المضادة لمصر

ان أحد أشكال الخلل الاستراتيجي بين مصر واسرائيل يتمثل في زيادة الضغوط المضادة على مصر، والتي ولّدتها التحالفات الاقليمية، مثل التحالف الليبي ـ الاثيوبي ـ اليمني الجنوبي (تحت غطاء سوفياتي)، والتحالف السوري ـ الليبي ـ الايراني (بتعاطف سوفياتي)، والمساعي الاسرائيلية تجاه اثيوبيا وايران، والفراغ الاستراتيجي العربي في الخليج بسبب تصاعد القوة الايرانية، مما قد يغري اسرائيل بأن تهرع الى هناك[١٥].

وفي اطار ذلك، تمّت محاولات اضعاف المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بضغوط من النظم العربية والقوى الكبرى.

الدور المصري المتجدد نحو العالم العربي[١٦]

مهما تضاءلت آفاق التفاؤل، ومهما تكاثرت سحب التشاؤم، التي تظلل سماء الامة العربية، فان هناك حقيقتين سوف تظلان في كل الظروف؛ اولاهما، ان هناك خللاً استراتيجياً جسيماً في المنطقة يهدّد الأمن القومي العربي بحكم المخاطر المتعددة والمحدقة بوجود واستقلال ورخاء الدول العربية؛ وثـانيتهمـا، انه لا سبيل الى اصلاح هذا الخلل في غياب ـ او على الاقل في ظروف تحجيم الدور

العربي لمصر؛ بمعنى انه مهما كانت القرارات المطلوبة والصعوبات القائمة، فان الدور التاريخي لمصر العربية هو دور متجدد، ومطلوب لتعظيم القدرات الكامنة لدى الأمة العربية. ونستطيع أن نرصد نحو سبع قدرات كامنة تتمثل في: استمرارية الدور العربي لمصر؛ مجالات التنسيق السياسي؛ آفاق التكامل الاقتصادي؛ فرص التحالف العسكري العربي؛ تحسين العلاقات مع دول الجوار؛ تنمية الدور الايجابي الدولي لمصر؛ استثمار حيوية الكفاح الفلسطيني.

استمرارية الدور العربي لمصر

على الرغم من كل المحاولات التي دبّرت لتحجيم الدور العربي لمصر خلال العقد المنصرم، فان استمرارية الدور العربي لمصر قد باتت حقيقة تاريخية، وجغرافية، وحتمية استراتيجية، وحضارية.

ويستلزم الامر احداث دفعة قوية لتأمين استمرارية الدور العربي لمصر، وتجديده بنبذ النغمة التقليدية التي كانت تتكلم عن الدور القيادي، او حتى الدور المركزي، لمصر. فمصر لا تبحث عن دور مهيمن في العالم العربي.

ويمكن تجديد الدور الاستراتيجي لمصر من طريق التركيز على الابعاد التالية:

(أ) تصدير النموذج الديمقراطي. فالتجربة الديمقراطية المصرية الواعدة يمكن ان تكون مصدر جذب ومحط آمال الشعوب العربية التي تتطلع الى الحرية وحماية حقوق الانسان. ويكون ذلك بتكثيف الدبلوماسية الشعبية للاتصال والسماح لاحزاب المعارضة للاتصال بالنظم العربية الى جانب الحزب الحاكم.

(ب) ابراز الدور الثقافي لمصر، والذي يستند، بالضرورة، الى العمق الحضاري والكثافة البشرية ذات التأهيل العالي، وبالأخص في مجالات التنمية والتعبير والتعليم والاعلام والنشاط الثقافي الواسع، وكذا الفنون والرياضة.

(ج) مصر كوسيط عربي رئيس، حيث تحاول دول عربية عديدة ان تلعب دور الوسيط في العلاقات العربية ـ العربية، معتمدة، في ذلك، على وسائل وأدوات عديدة، مثل السعودية ودبلوماسية النفط، وكذلك الجزائر او الكويت او السودان أحياناً، ولكن ما زالت مصر، لاعتبارات كثيرة، هي القوة المؤهلة لأن تلعب دور الوسيط الدبلوماسي، لتهدئة الغليان المتصاعد في التفاعلات العربية السياسية.

مجالات التنسيق السياسي

لمواجهة مخطط تفتيت المنطقة، يتعيّن على الدبلوماسية المصرية ان تضاعف جهودها لتوسيع مجالات التنسيق السياسي بين مصر والاقطار العربية كافة، في ميادين التعاون الدولي والمنظمات العالمية، وذلك بعيداً من المناطق التي تشهد تنافساً عربياً شديداً. ومن هذه الميادين: التعاون الدولي في موضوعات العلاقات بين الشمال والجنوب والتجارة والتنمية والديون ونقل التكنولوجيا؛ المنظمات العالمية التي تشهد جهوداً متزايدة في الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة وغيرها؛ التنسيق في مجالات حماية البيئة البحرية والبرية والجوية ومكافحة التصحّر والجفاف والقحط والجراد، الخ؛ ارتياد السياسة العربية لمناطق جديدة بجهد مشترك، مثل اليابان والشرق الاقصى واميركا الجنوبية.

آفاق التكامل الاقتصادي

مشكلة المشاكل في النظام الاقليمي العربي هي تبعية الاعتبارات كافة، بما في ذلك شؤون

التعاون الاقتصادي، للاعتبارات السياسية ولتبادل العلاقات الدبلوماسية بين الدول العربية. لذلك، يعتبر انجازاً عربياً كبيراً اذا نجحت التجمعات الاقليمية الفرعية (مجلس التعاون الخليجي، الاخاء المصري ـ السوداني، المغرب العربي) في تعميق أواصر التكامل الاقتصادي، وبالذات في الميادين التالية: (أ) التجارة والاستثمار، بحيث يزداد الاتجاه نحو تنمية الاعتماد المتبادل؛ (ب) الغذاء بما يحقق الحد الادنى من الأمن الغذائي لسكان الوطن العربي؛ (ج) الطاقة والكهرباء، وهي مجالات واعدة مع التطور التكنولوجي المتسارع؛ (د) السلاح، بحيث يحقق ركيزة أساسية للأمن القومي العربي.

ويمكن للسياسة العربية لمصر ان تقدم خبرة وتسهيلات لا بأس بها، من أجل ارتياد تلك الآفاق السالف ذكرها.

فرص التحالف العسكري العربي

يمكن ان نزعم ان النظام الاقليمي العربي، وبالتالي مصر وغيرها من كافة الاقطار العربية، تتعرض لثلاثة أنواع من التهديدات: من الدرجة الأولى، ومن الدرجة الثانية، ومن الدرجة الثالثة.

يتسم الاول بأنه تهديد قريب ودائم وجاد، ويتمثل في التهديد الاسرائيلي، والايراني، والازمة اللبنانية، وتدخلات القوى الاجنبية.

ويتصف الثاني بأنه جاد وعاجل ومتوسط البعد، ويتمثل في مشكلة البوليساريو وجنوب السودان وارتيريا.

أما النوع الثالث، فيتصف بأنه تهديد عادي، ومؤقت، وبعيد، ويتمثل في مشاكل الحدود العربية والمنافسات بين النظم الحاكمة.

والسبيل الوحيد لمواجهة هذه التهديدات المتلاحقة هو تقوية فرص التحالف العسكري العربي القائمة، مثل اتفاقيات الدفاع المشترك، وتبادل الخبرات والتدريب والمناورات، وبالذات من جانب مصر مع كل من العراق والاردن والسودان والسعودية والكويت، الخ.

تحسين العلاقات مع دول الجوار

تشكل دول الجوار بالنسبة الى النظام الاقليمي العربي ثلاث حلقات استراتيجية هامة محيطة، هي: ايران وتركيا واثيوبيا. اما بالنسبة الى مصر، فدول الجوار العربي هي السودان وليبيا والاردن. وهذا التحسين ينطوي على ضرورة تنويع شبكة العلاقات الاقتصادية، والثقافية، والعلمية، والرياضية، والسياحية، عبر القنوات الرسمية والشعبية.

تنمية الدور الايجابي الدولي لمصر

من الثابت، تاريخياً، انه كلما قامت مصر بدورها الايجابي واتباع سياسة نشطة مسؤولة في المنطقة وفي العالم، كلما كان العائد القومي، والداخلي، من هذه السياسة، مجزياً، مهما كانت التكاليف.

ويمكن ان نحدد المحاور الرئيسة في تطبيق هذه السياسة، والتي تتمثل في: تفادي المواجهة السياسية مع المصالح الاميركية، نظراً لطبيعة العلاقات بين البلدين؛ وتحاشي المواجهة

الاستراتيجية مع المصالح السوفياتية، نظراً لدور الاتحاد السوفياتي كقوة عظمى، وبالأخص موقفه من القضايا العربية؛ وتجديد سياسة عدم الانحياز، بما تتضمنه من حركة نشطة ايجابية.

استثمار حيوية الكفاح الفلسطيني

على الرغم من الحصار العسكري والسياسي المضروب حول منظمة التحرير الفلسطينية، فان الكفاح الفلسطيني، الذي يتضمن استمرار صمود الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والانتفاضات المستمرة هناك ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي، يمثل طاقة سياسة متنامية. وهذا ما أدركه منذ وقت مبكر حزب العمل الاسرائيلي، وكذلك واشنطن والسوق الاوروبية، من خطورة العنصر البشري العربي على الكيان الصهيوني ومعنى انفجاره النضالي عندما يصل الى الاقتراب من التوازن، فكيف بالتوازن أو التفوق. وهذا يعتبر أحد الخيارات المساعدة لدى م.ت.ف. [١٧]. أي ان استمرار النضال الفلسطيني يشكل أحد الابعاد السياسية الايجابية للتوازن الاستراتيجي بين مصر واسرائيل.

استنتاجات

خلاصة القول، اننا أخذنا بمفهوم القوة الشاملة وبالمقياس الذي قدمه الباحث راي كلاين باعتبار ان القوة الشاملة للدولة تتكوّن من الكتلة الحيوية (الاقليم والسكان) مضافة الى المقدرة الاقتصادية والمقدرة العسكرية مضروبة بالاستراتيجية والارادة. وبتحويل هذه المعادلة الى أرقام افتراضية، للمقارنة، يتبين ان الدول العربية المرتبطة مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي تتمتع بتفوق واضح ضد اسرائيل (١٣٢ ضد ٣٩). الا ان جزءاً أساسياً من القوة العربية الشاملة ينصرف الى المقدرة السكانية والجغرافية والاقتصادية، بينما ينصرف معظم القوة الشاملة الاسرائيلية الى العنصر العسكري. لذلك، نجد انه، على مستوى القوة العسكرية وحدها، يتمتع العرب بتفوق محدود على اسرائيل (٣٠ ضد ٢٢). فاذا أدخلنا عنصر الاستراتيجية والارادة مع عنصر القوة العسكرية، نجد أن الميزان ينقلب لصالح اسرائيل ضد العرب (٣٧ ضد ٣١). فاذا لاحظنا، أيضاً، ان تلك الدول لا تتصرف كوحدة متكاملة ضد اسرائيل في اطار استراتيجية للمواجهة وانما كوحدات متصارعة، لأدركنا عمق اختلال الميزان لصالح اسرائيل في مواجهة كل دولة عربية على حده.

وهذا يعني تأجيل أي مواجهة عسكرية مع اسرائيل خلال الثمانينات، وكذلك تأجيل انجاز أي تسوية سلمية شاملة في ظل هذه الأوضاع المتردية لصالح اسرائيل.

وهنا ينبغي ان نأخذ في الاعتبار ما حدث في سنة ١٩٦٧، وما بعدها، والذي كان نتيجة لمجموعة من الأخطاء في حسابات القوة العسكرية، وفي حسابات موازين القوة الاقليمية، وفي حسابات العلاقات الدولية، الى جانب الخلل الذي أصاب النظام العربي نفسه[١٨].

صحيح ان بعض هذه الاختلالات أخذ في التحسن، خاصة بعد ذوبان الجليد بين القاهرة وموسكو وعودة الدفء الى العلاقات بين البلدين حتى مع محاولات تطبيع العلاقات بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي[١٩]، هذا بالاضافة الى اعادة العلاقات بين مصر ونحو نصف العالم العربي تحسباً للأخطار المتزايدة بالأمن القومي العربي بعد مؤتمر عمان، ولكن ينبغي أن نوضح، في النهاية، ان اختلال الميزان الاستراتيجي لا يؤثر، بشكل قوي، في حركة الاستقرار والصراع في المنطقة، حيث ان الصراعات المحلية مدفوعة بتناقضات قومية وحضارية وثقافية وعرقية واجتماعية ممتدة؛

بمعنى ان توازن، أو عدم توازن، ميزان القوى التقليدي لا يردع الأطراف المحلية عن الدخول في صراعات مستمرة.

لذلك، أصبحت ادارة الصراعات عملية مستمرة، مما يستوجب معها ضرورة التعرف على أبعاد المقدرة السياسية، حتى يمكن تعظيمها وتنميتها، لما في ذلك من تأثير ايجابي على باقي عناصر التوازن الاستراتيجي (العسكرية والاقتصادية)، بشكل يعمل على صون مركز مصر وحقوق الأمة العربية.

---

(١) IISS; *The Military Balance 1986*, London: The International Institute for Strategic Studies, p. 94.

(٢) Cline, R.; *World Power Trends and the U.S. Foreign Policy for the 1980s*, Boulder: Westview Press, 1980.

(٣) Frandel, Joseph; *International Relations*, Home University Library, 1969, p. 86.

(٤) د. السيد عليوه، «فعاليات النظام السياسي الاسرائيلي»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، ص ٥٦.

(٥) Naik, J. A.; *A Textbook of International Relations*, London: The Macmillan Company of India Ltd, 1958, p. 33.

(٦) Holsti, O. R. (Ed.); *Unity and Disintegration in Internatinal Alliances*, London: Wiley, 1973.

(٧) IISS; *Strategic Survey 1985 - 1986*, London: The International Institute For Strategic Studies, p. 114.

(٨) مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، **التوازن العسكري في الشرق الأوسط** (ترجمة نبيه الجزائري)، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٤، ص ٣١.

(٩) د. محمد السيد سليم (اشراف)، **التوازنات الدولية في منطقة شرق البحر المتوسط**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٨٥، ص ٣٧.

(١٠) د. حسام محمد، «الوطن العربي، من التجزئة الى التفتيت في المخطط الصهيوني»، **الباحث العربي** (لندن)، العدد ١٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٢٦.

(١١) د. علي الدين هلال، **تحديات الأمن القومي العربي في العقد القادم**، عمان: منتدى الفكر العربي، ١٩٨٦، ص ٣٦.

(١٢) السيد يسين (اشراف): **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٨٥**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٨٦، ص ١٩٣.

(١٣) السيد يسين (اشراف): **التقرير الاستراتيجي العربي ـ ١٩٨٦**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الأهرام»، ١٩٨٧، ص ١٤٧.

(١٤) سعيد فاضل، «اسرائيل تتلمس خطاها من جديد نحو القارة الافريقية»، **الباحث العربي**، العدد ١٠، آذار (مارس) ١٩٨٧، ص ٦٨.

(١٥) د. السيد عليوه، «التهديد الايراني للأمن القومي المصري»، **الباحث العربي**، العدد ١٣، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٤٦.

(١٦) د. السيد عليوه، «الدور المصري المتجدد نحو العالم العربي»، **الجمهورية** (القاهرة)، ١٩٨٧/١١/١٧.

(١٧) خالد الحسن، «الخيارات المفتوحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية»، **الباحث العربي**، العدد ٩، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٦، ص ٢٦.

(١٨) محمد حسنين هيكل: «هواجس مستقبلية» (محاضرة في ختام المؤتمر السنوي الاول للبحوث السياسية في جامعة القاهرة)، **الأهرام** (القاهرة)، ١٩٨٧/١٢/١١.

(١٩) Holliday, Fred; "Gorbachov and The Arab Syndrome; Soviet Policy in The Middle East", *World Policy Journal*, July 1987, p. 437.

قدرات اسرائيل العسكرية والسياسية

المعنى والمتطلبات

د. محمد عبد العزيز ربيع

تشـير حقائق الواقع في عالم اليوم إلى ان القوى التي لعبت الدور الاساسي في اعادة تشكيل العلاقات الدولية، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، لم تعد قادرة على الاستمرار في اداء دورها السابق بكفاءة؛ اذ ان بروز الاتحاد السوفياتي، كقوة عسكرية وسياسية كبرى، وتبلور اليابان والمانيا الاتحـادية، كقوتين اقتصاديتين كبيرتين، وانتهاء عصر الطاقة الرخيصة، بعد تكرر أزمات الطاقة، وأفول نجم الاستعمار القديم ودوله، وتبلور العالم الثالث، كساحة لتنافس القوى العالمية الجديدة والقديمة، أدت، في مجموعها، إلى احداث تغييرات جذرية في العلاقات الدولية، ونوعية القوى التي تساهم، اليوم، في تشكيلها وتوجيهها.

في الخمسينات والستينات، قامت الولايات المتحدة الاميركية، كأهم قوة عسكرية واقتصادية في العـالم، بقيادة المعسكر الغربي؛ كما قام الاتحاد السوفياتي، كثاني أهم قوة عسكرية وسياسية، بقيـادة دول المعسكر الشرقي. وفور انتهاء الحرب العالمية الثانية وتبلور قوى المعسكرين، اتجهت القوتان العظميان إلى التنافس واحكام السيطرة على قوى الحلفاء والتخطيط لتوسيع مناطق النفوذ. ولقد استخدمت هاتان القوتان المال والسلاح لضمان ولاء الحلفاء والاصدقاء وشراء تأييد المترددين وسكـوت المنـاوئين وتحريض العديدين على تحدي القوة المنافسة الاخرى. ولقد استتبع ذلك قيام القوتين العظميين بتغذية الصراعات الاقليمية والنزاعات الداخلية في العديد من بقاع العالم، والاتجاه نحو استغلال تلك النزاعات، بوجه عام، لخدمة المصالح الخاصة قصيرة المدى.

وفي محاولة للخروج من حلبة الصراع بين المعسكرين، اتجهت غالبية دول العالم الثالث وجهة سيـاسيـة تقوم على الحياد، ووجهة اقتصادية تقوم على تنمية الموارد الوطنية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي. وبعد ثلاثة عقود من النضال الخارجي، والصراع الداخلي، نجحت غالبية دول العالم الثـالث في تحقيق أهـدافها السياسية الرئيسة، بينما فشلت في تحقيق الحد الادنى من أهدافها الاقتصادية. وفي الواقع، لولا بروز الاتحاد السوفياتي، كقوة عظمى، وقيامه بمد يد العون إلى غالبية دول العالم النامي في صراعها مع الاستعمار القديم، لكان من الصعب على تلك الدول تحقيق الحد الادنى من أهدافها السياسية، أيضاً. ولقد ترتب على ذلك فشل دول العالم الثالث في تشكيل كتلة سياسية، واقتصادية، كبيرة في مقدورها الاعتماد على النفس وتحولها، تدريجياً، إلى ساحة لتنافس القـوى العـالميـة الجـديدة، خاصة ذات الاطماع الاقتصادية، كاليابان والمانيا الاتحادية والدول الآسيوية حديثة التصنيع.

بينما كانت غالبية دول العالم الثالث تصل إلى نهاية المطاف في صراعها مع قوى التمزق السياسي والتخلف الاقتصادي، كانت أدوات الدول الكبرى التي استخدمت من أجل السيطرة على العالم تستنفد قواها وتفقد فاعليتها. وعلى سبيل المثال، بينما لعبت القوة العسكرية الاميركية دوراً حاسماً في انهاء الحرب العالمية الثانية واعادة صياغة العلاقات الدولية في الاربعينات، فشلت تلك القوة، فشلاً ذريعاً، في ايقاف المد الثوري في فيتنام في أوائل السبعينات. ومن ناحية أخرى، بينما أظهر الاتحاد السوفياتي قوة وأدارة عسكرية فائقة في الخمسينات والستينات، في اثناء قيامه بإيقاف التحولات الليبرالية في هنغاريا وتشيكوسلوفاكيا، أظهر عجزاً عسكرياً وقصوراً في ادارة العمليات العسكرية في افغانستان، في الثمانينات.

وفي الحقيقة، لم تكن الهزيمة الاميركية في فيتنام والعجز السوفياتي في افغانستان نتيجة لتراجع القوة العسكرية، أو تخلف الادارة الحربية، لأي من الدولتين، بل نتيجة لتغير الظروف والمعطيات التي ما زالت تتحكم في توازن القوى بين الدول، وداخل الدولة الواحدة.

لقد شهدت الاربعينات والخمسينات، وإلى حد كبير الستينات، أيضاً، امكان استخدام القوة العسكرية، بشكلها المطلق، لتحقيق أهداف سياسية استراتيجية. الا أن تقدم وسائل الاتصال، خاصة الجماهيرية منها، أدى إلى ازدياد قدرة الجماهير على مراقبة أعمال الدولة، وبالتالي المساهمة في توجيه سياستها. وهكذا، لم يعد في امكان القيادة السياسية استخدام القوة العسكرية دون اعتبار لردود الفعل على الساحة الداخلية؛ كما لم يعد في امكان القوة العسكرية التخطيط للقيام بالمهام المنوطة بها دون حساب ردود الفعل الدولية. وفي ضوء توازن القوى الدولي، أصبح من شبه المستحيل ارسال قوة عسكرية للتدخل في شؤون دولة أجنبية دون أن تواجه تلك القوة بتحديات مماثلة من القوى المنافسة الأخرى، ذات المصلحة في احباط القوة الاولى والحؤول دون نجاحها في تحقيق أهدافها. وفي الوقت عينه، أصبحت الخسائر على ارض المعركة، خاصة البشرية والاقتصادية، المقياس الذي يقيس عمق ونوعية المعارضة الجماهيرية ويحدد مصداقية وشعبية القيادات السياسية. ولذا، شهدت السبعينات تبلور حدود القوة العسكرية وتراجع امكان استخدامها اداة لتحقيق أهداف سياسية استراتيجية.

في ضوء تلك التغيرات، اضطرت الدولتان العظميان إلى البحث عن أدوات جديدة للتدخل الخارجي ووسائل مبتكرة لتحقيق الأهداف الخاصة. ولذا، أصبحت الدولة ـ الاداة وسيلة التدخل الخارجي الرئيسة واداة حماية مصالح القوة العظمى الاساسية. كما أصبحت المعونات الاقتصادية والعسكرية، وسيلة هامة لضمان ولاء الدولة ـ الاداة وتنمية قدراتها وتشجيعها على القيام بالدور المنوط بها. وفي بعض الاحيان، أصبحت الدولة ـ الاداة، وذلك كما هو الحال بالنسبة إلى اسرائيل، شريكاً للدولة العظمى، وان كانت الشراكة بقدر، والفوائد بحدود؛ اذ من خلال تلك الشراكة أصبح في امكان القيادة السياسية في اسرائيل تبرير القيام بدور الاداة في حماية المصالح الاميركية في المنطقة العربية ودعم القوى المناوئة للشيوعية في مختلف بقاع العالم الأخرى.

ان العلاقة بين اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية، اليوم، هي علاقة فريدة في نوعها، وذلك لأنه لم يسبق لها مثيل في تاريخ العلاقات الدولية؛ اذ بينما تقوم الولايات المتحدة بامداد اسرائيل بمعونات عسكرية، واقتصادية، وتكنولوجية، كبيرة للغاية، تقوم اسرائيل باداء كل الاعمال القذرة نيابة عن أميركا وحماية لمصالحها وانسجاماً مع توجهات ورغبات أكثر القوى الاميركية عداء لحركة تحرر

وتقدم شعوب العالم الثالث وتوفير ظروف التعايش السلمي بين القوتين العظميين. ومن خلال ذلك، تقوم اسرائيل، في الواقع، بالمساهمة في صوغ سياسة اميركا الخارجية، وتحديد توجهاتها المستقبلية، من جهة، وضمان تأييد اميركا لدور اسرائيل واستراتيجيتها في المنطقة العربية، من جهة أخرى. وكما أظهرت تفاصيل فضيحة بيع الاسلحة لايران، كانت اسرائيل صاحبة الفكرة، وجهاز التخطيط، واداة التنفيذ الرئيسة. أما دور أميركا، فقد انحصر في التمويل، والمساعدة في التنفيذ، دون وعي كامل بما كانت تحمله تلك العملية من مخاطر حقيقية، ودون ضمان مؤكد بالحصول على نصيب وافر من العوائد المتوقعة في حالة حدوثها.

في دراسة قمت بها عن المعونات الاقتصادية لأسرائيل، توصلت إلى كشف حقائق كثيرة ومذهلة عن مدى التعاون بين أميركا واسرائيل، وحجم المساعدات، ونوعية المعونات التي تتلقاها اسرائيل من أميركا بشكل منتظم؛ اذ بينما تشير الارقام الرسمية إلى حصول اسرائيل على ثلاثة مليارات دولار سنوياً من الحكومة الاميركية، تقدر التحويلات المالية التي تصل اسرائيل من اميركا، اليوم، بحوالى ٦,٥ مليارات دولار في السنة. أما قيمة المعونات الاميركية السنوية لأسرائيل، والتي تشمل، إلى جانب التحويلات المالية، المعارف العلمية والتكنولوجيا والامتيازات التجارية، فتقدر بما لا يقل عن ثمانية مليارات دولار.

الا انه، على الرغم من ضخامة هذه الارقام، فانها لا تعكس التكلفة الحقيقية التي تتحملها الولايات المتحدة بسبب القيام بدعم اسرائيل وتمكين الكيان الصهيوني من الحفاظ على وجوده وتنمية قدراته العسكرية؛ اذ بالاضافة إلى الارقام السابقة، لا بد من حساب تكلفة تأمين حدود اسرائيل وارضاء بعض اعدائها الرئيسين وابقاء مصر خارج نطاق الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولذا، لا بد من اضافة تكاليف برنامج المعونات الاميركية لمصر بعد كامب ديفيد، ومشاركة الولايات المتحدة في ميزانية ما يسمى بقوى حفظ السلام، في لبنان، وسيناء، ومساهمتها في برنامج اغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتكاليف مرابطة بعض القوات الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، بصفة دائمة، تحسباً لاحتمالات تعرّض اسرائيل لخطر مفاجىء، كما حدث في العام ١٩٧٣. وتبلغ تكاليف هذه البرامج حوالى خمسة مليارات دولار في السنة، نصفها، تقريباً، يذهب إلى تغطية تكاليف المعونات الاقتصادية والعسكرية لمصر.

من ناحية أخرى، اتجهت اسرائيل، منذ منتصف السبعينات، إلى معارضة مبيعات الاسلحة الاميركية للدول العربية، بشكل عام، وللاردن والسعودية والكويت، بشكل خاص. ونتيجة لذلك، فشلت الحكومة الاميركية، خاصة في عهد الرئيس رونالد ريغان، في الوفاء بالتزاماتها تجاه الاصدقاء من الدول العربية، وبالتالي عجزت تلك الدول عن الحصول على حاجتها من السلاح الاميركي. ولقد ترتب على ذلك خسارة صناعة الاسلحة الاميركية صفقات كبيرة كان من الممكن بيعها للدول العربية، تقدر قيمتها بحوالى أربعة مليارات دولار في السنة. ومن ناحية أخيرة، اتجهت غالبية الدول العربية إلى تطبيق قرارات المقاطعة الاقتصادية على الشركات الاميركية التي دأبت على التعامل مع اسرائيل وتقديم المعونات اليها. ولقد ترتب على ذلك خسارة الولايات المتحدة لجزء من السوق العربية، تقدر قيمتها، اليوم، في حدود ٤,٥ مليارات دولار في السنة.

عند جمع الارقام السابقة، تبدو التكلفة الحقيقية التي تتحملها الولايات المتحدة، نتيجة لقيامها بدعم اسرائيل وتأييد سياستها التوسعية، في حدود ٢١,٥ مليار دولار في السنة. اما الآثار السلبية

على مصداقية اميركا في البلاد العربية، والاسلامية، ومصالحها التجارية والثقافية بعيدة المدى، فلا تقدر بثمن؛ اذ نتج عن تلك السياسة خروج الولايات المتحدة، خروجاً كاملاً، من ثلاثة اقطار عربية هي ليبيا ولبنان واليمن الديمقراطي، وخروجاً شبه كلي من اقطار أخرى، كسوريا والعراق، وذلك إلى جانب ما أصاب المصالح الاميركية من أضرار في ايران. وفي الوقت عينه، لم يعد رجل الاعمال الاميركي يقابل بالحفاوة التي اعتاد عليها حتى في دول الخليج النفطية؛ كما لم يعد يحس بالاطمئنان، في أثناء السفر في منطقة الشرق الاوسط ، أو الرغبة في اقامة مصالح اقتصادية، أو مالية، في تلك المنطقة.

أما في ما يتعلق بمجالات التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل، ونوعية المعونات التي تحصل عليها اسرائيل بصفة منتظمة، فهي أمور غاية في التعقيد والتشعب. وعلى سبيل المثال لا الحصر، تشمل تلك المجالات المعونات النقدية، والقروض المالية، والسماح للمؤسسات الاسرائيلية بجمع التبرعات في اميركا، والقيام بدعم الجامعات ومراكز البحوث الاسرائيلية، وتمويل مشاريع الاستيطان اليهودية، وتوقيع اتفاقيتين للتعاون الاستراتيجي والتجارة الحرة بين الدولتين، وتبادل المعلومات التي تقوم اجهزة الاستخبارات العسكرية بجمعها وتحليلها، والقيام بمناورات عسكرية مشتركة، وتخزين أسلحة ومواد طبية اميركية في اسرائيل، والمساعدة في تسويق الاسلحة الاسرائيلية في اميركا وفي العديد من دول العالم الثالث، خاصة المستفيدة منها من برنامج المعونات العسكرية الاميركي، وتقديم العون المالي لتمكين اسرائيل من بدء برنامجها الخاص بالمعونات الخارجية، ووضع معظم السفارات الاميركية في القارة الافريقية في خدمة رجال الاعمال والدبلوماسيين الاسرائيليين، والاستثمار المباشر في الاقتصاد الاسرائيلي وامداده بالمعارف العلمية والتسويقية والتكنولوجية، خاصة تكنولوجيا صناعة الاسلحة الحديثة والفتاكه، وتوظيف جزء كبير من امكانات الولايات المتحدة ومصالحها لدى القوة العظمى الأخرى للضغط على السوفيات، من أجل التجاوب مع الطلبات الاسرائيلية، خاصة المتعلقة منها بهجرة اليهود السوفيات إلى فلسطين.

من خلال تكثيف وتشعب مجالات التعاون بين الولايات المتحدة واسرائيل، أمكن الحفاظ على بقاء الكيان الصهيوني في فلسطين؛ كما أمكن تنمية قدراته وزيادة جاذبيته كأداة من أدوات تحقيق استراتيجية أميركا الامنية والسياسية في المنطقة العربية، وفي غيرها من مناطق العالم الثالث المضطربة. الا أن عمق التعاون، وتشعبه، وضخامة حجم المعونات وتنوعها، جعلت الكيان الصهيوني، في الوقت ذاته، أكثر الكيانات السياسية في العالم، وربما في التاريخ، اعتماداً على المعونات الخارجية وعلى دعم والتزام قوة عظمى أجنبية. وبالتالي، أصبح مستقبل اسرائيل يعتمد، كلياً، على تواصل المعونات الخارجية، وعلى استمرار حاجة أميركا لها، كأداة من ادوات سياستها الخارجية، وعلى استمرار سيطرة القوى السياسية ذات القناعة بأهمية اسرائيل، كأداة، على الحكم في واشنطن. وفوق ذلك كله على بقاء تكلفة الاداة في حدود الممكن، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، واستمرار قدرة الاداة على القيام بالدور المنوط بها بكفاءة.

في العام ١٩٦٧، وخلال ستة أيام فقط، تمكّنت اسرائيل من الحاق الهزيمة بجيوش ثلاث دول عربية والاستيلاء على ما كان تبقى من فلسطين، وذلك إلى جانب الاستيلاء على صحراء سيناء المصرية وهضبة الجولان السورية. وفي ضوء تلك التطورات، اتضحت قيمة اسرائيل الاستراتيجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة ذات المصالح الحيوية والاطماع الاستعمارية في المنطقة العربية، حيث بدأ الاهتمام بها كأداة من ادوات سياسة اميركا الخارجية، وادخالها ضمن استراتيجية الغرب الامنية. وفي الواقع، أصبحت اسرائيل، بما حشدته من وجود سياسي وقوة عسكرية وتطلعات مستقبلية

ودعم أجنبي، أهم عوامل تكريس التجزئه وتعميق التخلف في البلاد العربية، من جهة، وقلعة من قلاع انظمة التفرقة العنصرية ذات القدرة على دعم الانظمة المشابهة في جنوب أفريقيا وروديسيا، من جهة أخرى. وخلال سنوات قليلة، أصبحت اسرائيل أكثر دول العالم استفادة من برنامج المعونات الاميركية، الاقتصادية والعسكرية؛ كما أصبحت أهم قنوات ايصال المعونات العسكرية إلى انظمة الحكم العميلة المستبدة التي صعب على الولايات المتحدة مساعدتها بشكل مباشر، في فترة ما بعد فيتنام.

في العام ١٩٧٣، ونتيجة لنجاح القوات العربية المشتركة السورية ـ المصرية في اختراق خطوط الدفاع الاسرائيلية، وانجاز مهمة تدمير الجزء الاكبر من سلاح الجو الاسرائيلي، ولجوء العرب إلى استخدام سلاح النفط ضد الولايات المتحدة، بدأ الاميركيون يطرحون الاسئلة حول كفاءة، وأهمية، اسرائيل، كأداة اميركية، في المنطقة العربية. الا انه في فترة ما بعد العام ١٩٧٣، التي شهدت، أيضاً، هزيمة أميركا في فيتنام، وتراجع قدرتها على استخدام القوة العسكرية، كأداة لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية، برز ما عرف بمبدأ نيسكون في «الدفاع الذاتي»، ويقضي بالاعتماد على القوة العسكرية لدول حليفة في تنفيذ السياسة الخارجية الأميركية ضمن مناطق تأثير تلك الدول، بدلاً من استخدام القوة الاميركية المباشرة. وفي عهد هنري كيسنجر، اليهودي الصهيوني، وأقوى حكام واشنطن في ذلك الوقت، انحصر الخيار الاميركي في الاندفاع وراء اسرائيل، واعادة بناء مجدها العسكري، الذي كاد أن ينهار، واعدادها، الاعداد المناسب، للقيام بدور الاداة في حماية مصالح أميركا وتنفيذ سياستها تجاه العديد من دول العالم، في آسيا وأفريقيا واميركا اللاتينية. وعلى سبيل المثال، بينما حصلت اسرائيل على معونات اميركية قيمتها ٤٨١ مليون دولار في العام ١٩٧٢، حصلت، في العام ١٩٧٤، على معونات بلغت قيمتها ٢٦٤٦ مليون دولار. وبوجه عام، كان المعدل السنوي للمعونات الاميركية، الاقتصادية والعسكرية، خلال الفترة ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، حوالى ٤٢٥ مليون دولار، وذلك مقابل معونات سنوية بلغ معدلها ٢٣٩٦ مليون دولار، خلال الفترة ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠. أما المعونات العسكرية، فقد ازداد معدلها السنوي من ٢٩٦ مليون دولار، خلال الفترة الاولى، إلى ١٦٤٠ مليون دولار، خلال الفترة الثانية.

وعلى مدى عشر سنوات متتالية، لعبت اسرائيل دوراً هاماً، واحياناً حاسماً، في دعم الكثير من انظمة الحكم الموالية لأميركا، على الرغم من استبدادها وفساد معظمها، وضرب التطلعات التحررية، والتنموية، لعدد من شعوب العالم الثالث، وامداد نظام التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا بالاسلحة والمعونات الفنية، خلافاً لقرارات هيئة الأمم المتحدة، واضطهاد، واستغلال، وملاحقة، عرب فلسطين، أينما كانوا. ومن الامثلة الصارخة على دور اسرائيل، الذي وصفه الاستاذ الاسرائيلي بنجامين بيت هلاهمي بالدور «القذر»، قيامها بدعم نظام سوموزا في نيكاراغوا وحتى سقوطه في العام ١٩٧٩، والاستمرار في تسليح، وتدريب، جنود نظام الحكم الفاشي في تشيلي، وزائير، وامداد انظمة الحكم العسكرية والمستبدة في أفريقيا وأميركا اللاتينية بالسلاح والمستشارين العسكريين، خاصة انظمة الحكم في السلفادور، وليبريا، وتغذية حروب أهلية واقليمية عدة، خاصة في سري لانكا وغواتيمالا ولبنان وعلى حدود نيكاراغوا وانغولا والعراق.

الا ان العام ١٩٨٢ جاء ليضع علامة استفهام كبيرة عند معنى، ودور، القوة العسكرية التي قامت اسرائيل ببنائها واعدادها بمساعدة الولايات المتحدة على مدى عقد كامل؛ اذ على الرغم من نجاح تلك القوة في الوصول إلى العاصمة بيروت واحكام الحصار حولها، الا انها فشلت في اقتحامها، وبعد ٨٩ يوماً من الحصار المتواصل واللجوء إلى تجويع السكان وقطع الكهرباء عنهم وقذف

المدينة بالصواريخ والقنابل، من الجو والبحر والبر، بصورة مستمرة، وقف جيش اسرائيل «الاسطورة» عاجزاً عن ترويض بضعة الآف من المقاتلين الفلسطينيين واللبنانيين.

ان فشل الجيش الاسرائيلي في اقتحام بيروت بالقوة، في صيف العام ١٩٨٢، لم يكن بسبب تراجع قوة اسرائيل العسكرية، ولكن بسبب ارتفاع ثمن اقتحام العاصمة اللبنانية في ضوء الاوضاع التي كانت سائدة آنذاك؛ اذ بينما رفض المقاتلون الفلسطينيون واللبنانيون قبول الهزيمة وأصرّوا على مقاومة العدو بعناد، كانت ردود الفعل السلبية داخل اسرائيل تتصاعد بشكل متواصل وتحد من قدرة القيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية على حرية اتخاذ القرار وتنفيذه. ومن ناحية أخرى، كانت مشاهد الدمار، والقتل، والتشريد، التي الحقتها اسرائيل بشعب لبنان تثير اشمئزاز الرأي العام العالمي وتحرّك بعض قطاعاته للوقوف ضد سياسة اسرائيل واعمالها الوحشية.

وبعد وقوع مذابح صبرا وشاتيلا في بيروت وقيام حوالى نصف مليون يهودي اسرائيلي بالتظاهر ضد سياسة حكومتهم التوسعية ورفضها لمبادرات السلام الدولية، وفي ضوء تراجع القوات العسكرية الاسرائيلية أمام ضربات المقاومة الوطنية في لبنان، اتضحت حدود قوة اسرائيل العسكرية؛ اذ أصبح من الواضح ان غالبية الاسرائيليين لن تدعم قيام حكومتهم بغزو دولة عربية مجاورة بعد تجربة لبنان، وانه في حالة قيام اسرائيل بتكرار ما حدث في لبنان، فان احتمالات نجاحها في تحقيق أهدافها سوف تكون ضعيفة للغاية، ان لم تكن معدومة. وكما أثبتت تجربة لبنان، فشلت اسرائيل، فشلاً ذريعاً، في تحقيق أي من أهدافها السياسية على الساحة اللبنانية، وذلك، طبعاً، على الرغم من نجاحها في كسب المعركة العسكرية؛ ونجحت، فقط، في تحويل لبنان إلى دولة مواجهة حقيقية، فرضت على اسرائيل خوض معركة استنزاف دفاعية.

في الوقت عينه، كان الاقتصاد الاسرائيلي في حالة تراجع وانحسار؛ وهو الاقتصاد الذي لم يكن في استطاعته، في أي يوم من الايام، توفير متطلبات بناء وتنمية قدرات جيش في حجم جيش اسرائيل. وفي الواقع، كان أحد دوافع القيام بغزو لبنان في العام ١٩٨٢ السيطرة على موارد اقتصادية جديدة، وفتح اسواق لبنان للبضائع الاسرائيلية، وتسخير امكانات لبنان المالية، والتجارية، لتجديد حيوية الاقتصاد الاسرائيلي، الذي كان يدخل مرحلة الشيخوخة. وبسبب فشل الجيش الاسرائيلي في تحقيق أهدافه السياسية على الساحة اللبنانية، واضطراره إلى خوض حرب استنزاف ضد قوات المقاومة العربية، ازدادت أحوال الاقتصاد سوءاً، مما اضطر القيادة الاسرائيلية إلى طلب المزيد من المعونات الاميركية. وبالفعل، تجاوبت الحكومة الاميركية، والجالية اليهودية، مع الطلبات الاسرائيلية، حيث تم تعويض اسرائيل عن خسائرها في لبنان وزيادة حجم المعونات الاقتصادية، والعسكرية، على حد سواء، وتحويل المعونات الرسمية، كافة، إلى منح وهبات خلال سنتين. الا ان كل تلك الاجراءات، وغيرها، فشلت في اعادة الشباب إلى اقتصاد مصاب بعاهات وتشوّهات كثيرة، ادخلته، فيما بعد، حالة من الغيبوبة، يصعب التنبوء بطولها وتقدير احتمالات الخروج منها.

في السبعينات، انحصر الحماس الاميركي الكبير لاسرائيل في محاولة اعدادها للقيام بدور الاداة في تنفيذ سياسة اميركا الخارجية. في اوائل الثمانينات، كان الولع الاميركي باسرائيل ناتجاً عن نجاحها في اداء الاعمال القذرة لحساب الولايات المتحدة، والقيام بمغامرات عسكرية أقرب إلى الخيال منها إلى الحقيقة، كالذهاب إلى اوغندا لاطلاق سراح بعض الرهائن، والوصول إلى بغداد لتدمير مفاعل نووي. ولذلك، استهدفت عملية غزو لبنان ترسيخ صورة «الجيش الذي لا يقهر» في مخيلة

العالم الغربي، والعربي، وتكريس اسرائيل كأهم ادوات سياسة أميركا الخارجية، خاصة في ما يتعلق بالصراع مع الاتحاد السوفياتي، والمحاولات المستمرة لضرب قوى التحرر والاستقلال العربية. وحال دخول القوات الاسرائيلي الارض اللبنانية، صرّح أكثر من مسؤول اسرائيلي واميركي بأن القضاء على آخر معاقل المقاومة الفلسطينية في لبنان سوف يفتح أبواب الشرق الاوسط على مصراعيه لخروج النفوذ السوفياتي، نهائياً، وتكثيف النفوذ الاميركي وتثبيته.

الا ان ما حدث في لبنان أدى إلى تحطيم صورة «الجيش الذي لا يقهر»؛ كما أدى إلى اهتزاز قدرة اسرائيل على القيام بدور الاداة الكفؤ في خدمة المصالح الاميركية. وفي الواقع، اضطرت الولايات المتحدة إلى ارسال جيشها ووزير خارجيتها ومليارات الدولارات لمساعدة اسرائيل في الخروج من الورطة اللبنانية وتخفيف حدّة ما كانت تعانيه من أزمة اقتصادية وسياسية. والى جانب فشل اسرائيل في لبنان، واضطرار الولايات المتحدة الى التدخل لانقاذها، لم يكن مصير القوات الاميركية التي ارسلت إلى لبنان بأفضل بكثير من مصير القوات الاسرائيلية، مما أدى إلى تصفية بقايا النفوذ الاميركي وخروجه من أقطار شرق أوسطية عدة. وهكذا، بدلاً من قيام الجيش الاسرائيلي بمساعدة اميركا على تحقيق أهدافها الاستراتيجية اضطرت اميركا إلى ارسال قواتها لانتشال سياسة وقوات اسرائيل من الأوحال اللبنانية.

وفي الحقيقة، لولا وجود رئيس أميركي جاهل ووزير خارجية حاقد في واشنطن، ونجاح اللوبي الصهيوني في شراء ولاء عدد كبير من رجال الكونغرس، من جهة، وتصرف الدول العربية وكأن ما وقع في لبنان لا يعنيهم، من جهة أخرى، لكان في الامكان ايقاف تقدم العلاقات الاسرائيلية ـ الاميركية ومحاصرتها. الا ان ادراك الاطراف الاميركية، والاسرائيلية، الرئيسة لأبعاد تجربة لبنان، واتجاه غالبية انظمة الحكم العربية إلى الاتجاه، مجدداً، إلى الولايات المتحدة طلباً للحماية من الحركة الدينية والمد الايراني، دفع الاميركيين والاسرائيليين إلى تكثيف تحالفهم واعادة رسم استراتيجية عملهم. وقبل انسحاب آخر قوات البحرية الاميركية من لبنان، في شباط (فبراير) ١٩٨٤، كان الطرفان اعادا العمل، بشكل شامل، باتفاقية التعاون الاستراتيجي. وبعد ذلك بشهور قليلة، بدأت المباحثات الاميركية ـ الاسرائيلية بشأن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الحرة بين الدولتين واقناع اميركا بتقديم معونة مالية طارئة إلى اسرائيل. ومن ناحية أخرى، اتخذت الحكومة الاسرائيلية قراراً بسحب قواتها العسكرية من لبنان والتركيز على الاوضاع الاقتصادية، التي كانت توشك على الانهيار، والبحث في وسائل جديدة مبتكرة لخدمة الولايات المتحدة وضمان الحصول على ما تحتاجه من معونات ومعلومات من واشنطن. ولذلك، قامت الحكومة الاسرائيلية باتخاذ اجراءات وخطوات عدة استهدفت، في مجموعها، المحافظة على الذات والمنجزات وتكريس المواقع المكتسبة على الساحة الاميركية وايقاف التدهور الداخلي بأشكاله كافة. ومن أهم تلك الخطوات:

١ ـ توظيف العلاقات القديمة مع اتباع الشاه وتجار السلاح واستغلال حاجة النظام الايراني إلى الاسلحة والمعدات الاميركية لفتح نافذة في ايران لدخول النفوذ الاميركي.

٢ ـ تجنيد جوناثان بولارد من بين يهود اميركا ليقوم بالتجسس على الولايات المتحدة وجمع المعلومات العسكرية السرية وايصالها إلى اسرائيل.

٣ ـ توجيه اللوبي الصهيوني في واشنطن للقيام بدور أكبر في تمويل الحملات الانتخابية واحكام السيطرة على الكونغرس الاميركي، خاصة مجلس الشيوخ.

٤ ـ التركيز على اصلاح الاوضاع الاقتصادية، واستخدام العنف بكثافة لكبت حركة المقاومة الفلسطينية للاحتلال، وابعاد عدسات التلفزيون وعيون رجال الاعلام عن مشاهد استخدام العنف وانتهاك حريات العرب وقتل الابرياء.

٥ ـ تعزيز التعاون التجاري، والمالي، والعسكري، مع نظام جنوب افريقيا العنصري، والاسراع في بناء قاعدة عسكرية صناعية، على رأسها طائرة «لافي».

ويتضح من ذلك ان اسرائيل انتقلت، خلال سنوات قليلة، من مرحلة التوسع واستخدام القوة العسكرية لتحقيق أهداف سياسية استراتيجية إلى مرحلة الدفاع عن الذات والمعطيات واستخدام النفوذ والعلاقات السياسية لتكريس المنجزات والمكتسبات على الساحتين، العربية والاميركية . ومن خلال الاتفاق مع مصر على احالة قضية طابا إلى التحكيم، وقيام شمعون بيرس بالدعوة إلى عقد مؤتمر سلام دولي، وان كان مفهومه لذلك المؤتمر يختلف، من حيث الشكل والمضمون، عن المفهوم العربي، وازدياد مخاوف ومشاغل غالبية الحكام العرب بالمتدينين وايران، تبدو الخطة الاسرائيلية الجديدة وكأنها حقّقت معظم أهدافها على الساحة العربية.

في الولايات المتحدة، تبدو الصورة مختلفة تماماً، حيث فشلت اسرائيل في تحقيق غالبية أهدافها؛ اذ أن افتضاح تفاصيل بيع الاسلحة الاميركية لأيران، وقيام المسؤولين الاميركيين بتحويل جزء من ارباح مبيعات تلك الاسلحة إلى قوات الكونترا المعادية لنظام حكم الساندينيستا، وذلك خلافاً للقانون الاميركي، أدى إلى اضعاف مصداقية الرئيس الاميركي. ولمّا كانت اسرائيل لعبت الدور الاساسي في توريط الحكومة الاميركية، وانها قامت بذلك خدمة لمصالحها الخاصة، والتي وصفها تقرير «لجنة تاور» بأنها كانت متناقضة مع المصالح الاميركية، أخذت غالبية المسؤولين في الابتعاد عن اسرائيل، كما أخذت الصحافة الاميركية تبرز بعض جوانب الخلاف في وجهات النظر بين اميركا واسرائيل، خاصة في ما يتعلق بتطورات حرب الخليج، والعلاقة مع سوريا، ومعاملة اسرائيل لعرب فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وبعد القاء القبض على جوناثان بولارد ونشر تفاصيل عملية التجسس التي أدارها لحساب اسرائيل، أخذت مصداقية اسرائيل تتراجع بشكل واضح وملموس، خاصة لدى الجهات الاميركية المسؤولة عن الأمن. وبسبب كون بولارد من ابناء الجالية اليهودية، فان قيامه بالتجسس لحساب اسرائيل ساعد في تعميق الخلافات بين يهود أميركا، وقيام البعض بادانة سياسة التجسس الاسرائيلية. وعلى العموم، بينما قام البعض بايجاد المبررات لقيام بولارد بالتجسس لحساب اسرائيل، اتجه البعض الآخر إلى اعتباره خائناً والاعلان عن اغتباطهم لادانته؛ واتجه الجميع، تقريباً، إلى توبيخ القيادة الاسرائيلية وتحذيرها من مغبّة ارتكاب حماقة مماثلة في المستقبل. وعلى الرغم من نجاح جورج شولتس ومستشاره اليهودي الصهيوني، ابراهام سوفير، في لفلفة تلك القضية بأسرع ما يمكن، فان قيام الحكومة الاسرائيلية بمكافأة المسؤولين عن تجنيد بولارد ورفض تسليمهم للقضاء الاميركي أدى إلى اقناع الادارة الاميركية، خاصة وزارة العدل، بأن عملية بولارد لم تكن ـ كما ادعى الاسرائيليون ـ سوء تقدير من موظّف، وانما كانت جزءاً من سياسة لسرقة أسرار الولايات المتحدة، العسكرية والامنية.

وبعد سنوات طويلة من انكار حقيقة العلاقات العسكرية مع جنوب أفريقيا، اضطرت الحكومة الاسرائيلية إلى الاعتراف، بتاريخ ١٩/٣/١٩٨٧، بالقيام بامداد نظام الاقلية البيضاء

العنصري بالسلاح والمعونات الفنية. وعلى الرغم من الالتزام بعدم توقيع اتفاقيات جديدة مع نظام جنوب افريقيا، فان التقارير الصحفية كشفت بعض التفاصيل عن الاتفاقيات الجديدة؛ اذ أوردت صحف عدة ان وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قام، قبل اعلان آذار (مارس) بأسابيع قليلة، بزيارة سرية لجنوب أفريقيا، تمّ خلالها تمديد العمل بالاتفاقيات القديمة وتوقيع اتفاقيات جديدة يتجاوز مداها نهاية القرن الحالي. ولمّا كانت سياسة اسرائيل تجاه جنوب أفريقيا تأتي خلافاً لقرارات هيئة الامم المتحدة التي نصّت على مقاطعة نظام الاقلية البيضاء، ومتناقضة مع القانون الاميركي الذي أصدر في العام ١٩٨٦ بفرض عقوبات على الدول التي تبيع السلاح لجنوب أفريقيا وضد ارادة كل القوى العالمية، المناوئة للتفرقة العنصرية، فان صورة اسرائيل، حتى داخل الكونغرس، وبشكل خاص بين اعضائه السود، أخذت تظهر على حقيقتها القاتمة المشوّهة.

إلى جانب ذلك، أخذت أخبار انتهاكات السلطات الاسرائيلية لحقوق الفلسطينيين في الضفة وقطاع غزة وتجاوزات اجهزة الامن الاسرائيلية للقانون تجد طريقها إلى الصحافة الاميركية بشكل منتظم ويومي تقريباً. وخلال السنوات الثلاث الاخيرة، ظهرت في الولايات المتحدة كتب هامة عدة، كان من الصعب ظهورها، أو على الاقل انتشارها، قبل بضع سنوات. ولقد عالجت تلك الكتب قضايا التحالف مع اسرائيل، ودور اللوبي الصهيوني في الحياة السياسية الاميركية، وأساليب وحيثيات الدعاية الاسرائيلية المتعلقة بحقوق عرب فلسطين وظروف قيام اسرائيل، وذلك من زاوية نقدية ساهمت في تفنيد بعض الاكاذيب الاسرائيلية وكشف الكثير من أساليب اللوبي الصهيوني غير الاخلاقية. ونتيجة لذلك، أخذت قدرة عملاء اسرائيل على تشويه التاريخ والحقائق تتراجع، بينما أخذت قدرة المؤيدين للحقوق الفلسطينية تتعزّز وتتنامى.

واذا كانت حرب لبنان، وما تبعها من تطورات، قد كشفت قدرة اسرائيل العسكرية، وبالتالي اضعاف امكانات استخدام تلك القوة لتحقيق أهداف سياسية، فان فضيحتي الجاسوس الاسرائيلي بولارد وبيع الاسلحة الاميركية لأيران كشفتا حدود قوة اسرائيل السياسية على الساحة الاميركية؛ اذ على الرغم من نجاح اللوبي الصهيوني في احكام السيطرة على الكونغرس واستغلال موسم الانتخابات الجديدة لجرّ الادارة الاميركية إلى اتخاذ قرار بغلق مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن، فان ذلك اللوبي فشل، ولأول مرة منذ عدة سنوات، في رفع مستوى المعونات الاميركية إلى الكيان الصهيوني.

ومن التطورات التي حدثت مؤخراً في الولايات المتحدة وتؤكد بلوغ نفوذ اسرائيل السياسي حده الاقصى، وربما اتجاهه نحو الانحدار التدريجي، ما يلي:

١ ـ نجاح جهود وزارة الدفاع الاميركية في اجبار الحكومة الاسرائيلية على الغاء مشروع الطائرة «لافي»، على الرغم مما يعنيه ذلك المشروع بالنسبة إلى اسرائيل من عمالة، ومعارف علمية وتكنولوجية، ووسيلة للحفاظ على أفضل الفنيين والمهندسين العاملين في مجال الطيران والالكترونات، وفوق ذلك كله مصدر اعتزاز وقوة دفع معنوية واقتصادية.

٢ ـ قيام الولايات المتحدة بتعديل سياستها تجاه حرب الخليج، حيث أصبحت أقل انحيازاً إلى ايران وأكثر تعاطفاً مع العراق، وذلك على الرغم من معارضة اسرائيل الشديدة، وقيام وزير دفاعها، رابين، بانتقاد الموقف الاميركي واتهامه بالجهل وقصر النظر.

٣ ـ ظهور تفسخ واضح في موقف الجالية اليهودية في الولايات المتحدة تجاه سياسة اسرائيل، خاصة ما يتعلق منها بفكرة المؤتمر الدولي للسلام، ومستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة،

ومعـاملة اسرائيل لعرب فلسطين؛ اذ قامت منظمة الكونغرس الاميركي اليهودي، وبعدها الحاخام شندلر الذي يمثل حوالى ربع يهود أميركا، بتأييد فكرة المؤتمر الدولي، كوسيلة للتفاوض بشأن ايجاد حل سلمي للقضيـة الفلسطينية. وبغض النظر عن الشروط التي حددها بيان الكونغرس اليهودي الاميركي لمشاركة اسرائيل في اعمال المؤتمر الدولي، فان اصدار ذلك البيان كان الاشارة الاولى إلى انتهاء عهد اتفاق كافة المنظمات اليهودية الرئيسة في اميركا على دعم سياسة اسرائيل دون تساؤلات، وعلى حصر الخلافات كافة فيما بينها وراء الكواليس.

٤ ـ قيام بعض اليهود الاميركين بتحدي الاجماع اليهودي السابق في ما يتعلق باسرائيل واتجاه بعضهم إلى اعتبار اميركا هي أرض الميعاد بالنسبة إلى اليهود، وإلى رفض المنطق القديم الذي يقول ان اسرائيل هي دولة اليهود في كل مكان، وهي الجهة الوحيدة المخولة بالتحدث باسمهم والدفاع عن حقوقهم.

٥ ـ اتجاه الكونغرس إلى تشكيل لجنة لمراقبة أوجه انفاق المعونات الاقتصادية التي تحصل عليها اسرائيل، وذلك بعد تعدد التقارير التي أشارت إلى قيام الحكومة الاسرائيلية باستخدام جزء من أموال تلك المعونات لدعم نشاطات عسكرية وتمويل مشاريع بناء المزيد من المستعمرات اليهودية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ان تبلور حدود قدرات اسرائيل العسكرية لا يعني انه لم يعد في استطاعة الكيان الصهيوني استخدام قوته العسكرية ضد الشعوب والدول العربية، ولكن يعني انه لم يعد في امكان اسرائيل استخدام تلك القوة لفرض حقائق جديدة على الدول العربية المجاورة وتحقيق مكاسب اقليمية في المستقبل. كما أن تبلور حدود قوة اسرائيل السياسية على الساحة الاميركية لا يعني أنه لم يعد في امكان اسرائيل تحقيق المزيد من المكاسب السياسية على الساحة الاميركية، بل يعني أن اسرائيل أصبحت في وضع لا يسمح لها بالحصول على المزيد من المعونات الاقتصادية والعسكرية، ليس فقط من الحكومة الاميركية بل، وايضاً، من الجالية اليهودية.

ولـما كانت اسرائيل تعوّدت على تزايد حجم المعونات الخارجية، عاماً بعد عام، فان جمود تلك المعونات عند المستوى الذي بلغته في العام ١٩٨٦ من المؤكد أن يؤدي إلى تكاثر مشاكل اسرائيل الاقتصادية والمالية. وفي ضوء ما تعانيه الحكومة الاسرائيلية من شلل سياسي، وما يعانيه المجتمع اليهودي في فلسطين من مشاكل اجتماعية ودينية، فان أهم الاخطار التي سوف تواجهها اسرائيل في المرحلة المقبلة سوف تكون أخطاراً داخلية ؛ وهذه من شأنها اضعاف الوحدة الوطنية وتعميق أسباب التفكك الاجتماعي، والاحساس بالاحباط وخيبة الأمل.

ان اتجاه اسرائيل، وباستمرار، إلى الهرب من مواجهة الواقع ومشاكله بالاعتداء على الشعوب العربية وابتزاز المزيد من الدعم والمعونات من أميركا والجاليات اليهودية سوف يقودها، على الاغلب، إلى تبنّي سياسة في المرحلة المقبلة تقوم على ما يلي:

(أ) تكـرار الاعتـداءات على مخيمـات اللاجئـين الفلسطينيين في لبنان، وربما القيام ببعض العمليات ضد بعض الدول العربية، كعملية تدمير المفاعل النووي العراقي في بغداد، والاعتداء على مقر م.ت.ف. في تونس، وذلك من أجل رفع معنويات يهود اسرائيل، وتكريس اعجاب بعض قطاعات الشعب الاميركي بـ «المغامر» الاسرائيلي.

(ب) استخـدام المزيد من العنف ووسائل الاضطهاد ضد عرب الضفة الغربية وقطاع غزة،

وذلك من أجل اضعاف مقاومتهم للاحتلال وتيئيسهم، ودفعهم إلى القبول بأية صيغة سياسية من شأنها تخفيف حدة ما يعانون من الآم.

(ج) الضغط في اتجاه «الخيار الاردني»، وهو الخيار الذي يقوم على أساس الحاق الضفة والقطاع بالاردن من النواحي الادارية واخضاعها لسيطرة اسرائيل من النواحي السياسية والعسكرية والاقتصادية، أو، في حالة نجاح أئتلاف العمل في السيطرة على الحكم، اقتسام الضفة والقطاع مع الاردن.

(د) الضغط على الادارة الاميركية لقبول اسرائيل كعضو كامل في حلف شمال الاطلسي (ناتو)، وذلك من أجل ضمان بقاء اسرائيل وحماية أمنها وحصولها على المعدات العسكرية ـ الاميركية.

(هـ) الاستمرار في سياسة تفريغ الضفة والقطاع من سكانهما، واللجوء ـ في حالة سيطرة أئتلاف الليكود على الحكم ـ إلى اجبار ما لا يقل عن نصف سكان تلك المناطق على ترك وطنهم.

ان تبلور حدود قدرات اسرائيل العسكرية، والسياسية، يمنح العرب فرصة جديدة، وجيدة، للعمل على الاكثار من مشاكل اسرائيل الداخلية والاسراع في تراجع نفوذها على الساحة الاميركية؛ كما يفرض عليهم، في الوقت عينه، اتخاذ الاجراءات اللازمة لافشال مشاريع اسرائيل المتوقعة، خاصة ما يتعلق منها بتفريغ الضفة الغربية وقطاع غزة من سكانهما. وهذا يتطلب من الحكام العرب وقفة أمينة لمراجعة النفس وتقويم السياسات السابقة، ووضع برنامج عمل يتمتع بالواقعية وبعد النظر. وفي ضوء حقائق الواقع المستجدة، يمكن وضع برنامج عمل واضح، قليل التكاليف، ولكن ذا فاعلية كبيرة لم يشهدها العمل العربي في السابق.

العالم النووي بارنابي لـ شؤون فلسطينية :
اسرائيل تنتج أسلحة هيدروجينية

د. فرانك بارنابي هو عالم نووي بريطاني، كان شغل موقعين هامين: مدير مفاعل «الدرماستون» في بريطانيا، ومدير معهد بحوث السلام الدولي في ستوكهولهم (SIPRI). منذ فترة، التقى بارنابي مردخاي فاعنونو المتهم بافشاء أسرار اسرائيل النووية، واطلع على وثائقه وصوره، ثم حضر محاكمته في اسرائيل وأدلى بشهادته كخبير نووي. في هذا الحديث الى شؤون فلسطينية، يتناول بارنابي، من وجهة نظر علمية، امكانات اسرائيل النووية، والمراحل التي قطعتها في هذا الاتجاه، والاحتمالات الممكنة لاستخدام سلاح نووي في الشرق الاوسط.

○ بما انك شهدت الادلة التي حملها فاعنونو، فالى أي حد تؤكد الدلائل، فعلاً، قدرة اسرائيل على انتاج الاسلحة الهيدروجينية ؟ صحيح ان فاعنونو قد أشار الى معرفته بالعمليات والحقائق العلمية المعنية، لكن هل يدل ذلك، بالضرورة، على وجود تلك العمليات «على الارض» ؟

□ ان الادلة الصورية تدل، تحديداً، على انتاج مادة «ليثيوم ديوتريد» (Lithium deuteride). ان الكميات المنتجة خلال الثمانينات ـ حوالى السنوات الخمس الأخيرة ـ ليس لها ما يفسّرها سوى انتاج الاسلحة الهيدروجينية.

○ هل توجد اغراض اخرى لانتاج تلك المادة ؟

□ لا.

○ توجد جوانب لافتة اخرى في شهادة فاعنونو، مثل زيادة سعة المفاعل من ٢٦ ميغاواط الى ١٥٠ ميغاواط . فهل ذلك الزعم واقعي، وكيف تم ؟

□ ان السؤال هو كيف تم ذلك طالما انهم لم يجعلوا المبنى (الذي يحوي المفاعل) أكبر. ان المفاعل، عادة، يحتوي في صلبه على عناصر الوقود الذي يوضع داخل وعاء ثابت كبير جداً. وزيادة سعة المفاعل عملية رئيسة لا يمكن انجازها بمجرد عملية توسيع عادية للحجم القائم المحدد؛ بل الاسهل بكثير هو بناء مفاعل جديد. قد يكونون ـ بل نحن متأكدون من انهم ـ بدأوا باستخدام وقود اليورانيوم الطبيعي، ثم تحوّلوا الى استخدام اليورانيوم المخصّب. لكن هذه، أيضاً، عملية صعبة للغاية، لأن صلب المفاعل مصمّم لاستخدام وقود معيّن، وتدخل عناصر الوقود في شبكة ذات أقطار محددة، الخ؛ وتحويل اليورانيوم الطبيعي الى مخصّب عمل شاق جداً. هناك احتمال ان يكونوا،

من الجهة الاخرى، انجزوا التوسيع بطريقة أخرى؛ اعني بتغيير المُبَرِّد؛ اذ ثمة «سيناريوهات» تفسّر ذلك ربما؛ انما الموضوع، بشكل عام، يبقى لغزاً الى حدّ ما.

○ ألا يمكن ان يكونوا قد بنوا مفاعلاً أكبر في الأصل، ثم استخدموا طاقته الكاملة لاحقاً ؟

□ لا، لا، عفواً. هل تقصد بناء حجم أكبر من اللازم ؟ ذلك أمر مُجدٍ، ولكننا لا نملك أدلة.

○ اعتقد بأن الفرنسيين اعترفوا بأن المفاعل الذي بنوه كان قادراً على انتاج طاقة أكبر... ؟

□ لا، لا، لا أعتقد بذلك. لم أسمع، ولم أقرأ، تصريحات رسمية حول ذلك. ثمة تخمينات، اوردها ذلك الكاتب الفرنسي الذي كتب حول الموضوع.

○ ألم يكن هناك مسؤول سابق فرنسي ذُكِر اسمه في صحيفة «صنداي تايمز» ؟

□ باران.

○ اذن، ألا يوجد تفسير كيف تم التوسيع ؟

□ بلى. فنياً، يمكن تقديم تفسير حول كيفية تحقيق ذلك.

○ ألا توجد مؤشرات، عبر الاقمار الاصطناعية أو غيرها، دالّة على حقيقة وجود توسيع ؟

□ لا. لكن عرفنا، مؤخراً، ان فاعنونو أكد انهم بنوا وحدات تبريد مائي اضافية، مما يلمح الى وجود توسيع في الحجم. لكن القمر الاصطناعي لا يكتشف الا المبنى من الخارج والناس الذين يدخلون ويخرجون منه، ولا يكتشف الاعمال الانشائية التي قد تتم تحت السقف وداخل الجدران.

○ لكن، ألا توجد أشكال أخرى للكشف، كالاشعاع الذري أو الأشعة الحرارية ؟

□ هذه نقطة مثيرة. تعرف ان اسرائيل ذهبت الى حدود بعيدة لتتجنب الكشف. لا أدري تماماً. يجب ان أدرس الموضوع أكثر. لا أعرف اذا كان ممكناً تجميع القياسات الاشعاعية لتقدير ذلك.

○ ذكر البعض ان احد الشوائب في الطرح حول توسيع سعة المفاعل هو غياب الادلة الداعمة من جانب المصادر الاخرى ؟

□ اعتقد بأنه حصل تساؤل، فيما مضى، حول ارسال أسلحة نووية الى سوريا، استطاع الفرنسيون كشفها عبر قياس الاشعاع الصادر عنها من على متن السفن السوفياتية. لكنني، شخصياً، لست متأكداً كيف تم ذلك.

○ وماذا عن انتاج اسرائيل لمادة «تريتيوم» (Tritium)، وما لذلك من ابعاد فنية عسكرية ؟

□ الـ «تريتيوم» مادة لازمة لغرض عملية الصهر (fusion)؛ أي انك اذا لم تكن سعيداً بعملية الانشطار (fission) تلجأ الى الصهر. ولهذا الغرض تستخدم مادة «ليثيوم ديوتراييد» الصلبة، حسب الطريقة التالية: تقوم بتفجير قنبلة ذرية قرب مادة الليثيوم ديوتراييد التي قد تكون على شكل عمود او اسطوانة، اسطوانة صلبة. والنيوترونات الناجمة عن الانفجار النووي تقصف الليثيوم وتنتج مادة تريتيوم التي تتفاعل، بعد ذلك، مع الديوتيريوم (Deuterium)، لينجم خليط التريتيوم ـ ديوتراييد

الذي تحتاج إليه. ان الافضلية الكبيرة لتلك الهندسة هي ان الليثيوم ديوتراید صلب، مما يسهل استخدامه، بينما التريتيوم والديوتيريوم هما غازان عند حرارة الغرفة. لكن لا يمكن تصميم سلاح هيدروجيني فاعل بدون فريق من الناس يتمتع بحرية الحصول على العلم الكومبيوتري المتقدم جداً.

○ بما ان اسرائيل انتجت الليثيوم والتريتيوم على حد سواء (حسب فاعنونو)، مما يشير الى القدرة الهيدروجينية، فما هي المعطيات، أو العراقيل، الاخرى المحتملة ؟

□ لا يوجد عراقيل. لا يوجد أدنى شك في ان لدى اسرائيل احدى أفضل المجموعات، بل وأفضلها، من علماء الفيزياء النووية في العالم (نسبة الى عدد السكان). ان السبب الوحيد لكون الولايات المتحدة الاميركية أفضل من اسرائيل، هو وجود عدد أكبر من الاميركيين، لكن، كنسبة لكل مليون نسمة من السكان، فان كفاءة العلماء النوويين الاسرائيليين هي الرقم واحد عالمياً، ولا شك في ذلك. ولولا العطاء اليهودي في مشروع مانهاتان، لما كان هناك سلاح نووي في الحرب العالمية الثانية. اعتقد بأن ذلك حقيقة. فهم يتمتعون بالكفاءة للقيام بذلك؛ انما ما منعهم هو الحصول على المواد، وتلك كانت معضلة وجدوا حلاً لها. وما كان يجب ان يوقفهم، طبعاً، هو حماقة الفكرة برمّتها. انه لمن الحماقة المطلقة ان تذهب اسرائيل الى حد أبعد من القنابل الذرية؛ اذ لا يمكن تصور وجود أي هدف في الشرق الاوسط يبرر استخدام الأسلحة الهيدروجينية. فاعنونو كان يتساءل، لأنه رأى نماذج الاسلحة ولا علم له بالتصاميم؛ فعلمه بالتصاميم ضئيل للغاية. وكذلك كان يتساءل اذا كان الاسرائيليون ينتجون ليس الاسلحة الهيدروجينية بل القنابل النيوترونية. وهنا أكرر ان الفكرة حمقاء، فالقنبلة النيوترونية سلاح عسكري أحمق. وهو اسلوب مكلف جداً لايقاف الدبابات، مكلف الى حد انني اعتقد بأن الجيش الاسرائيلي أذكى من ان يرغب فيه. اذن، ان اللغز الحقيقي حول البرنامج النووي الاسرائيلي هو لماذا يفعلون ذلك ؟ فهل يريدون قدرة نووية ضد الاتحاد السوفياتي ؟

○ هذا يقودنا الى طرح سؤال حول وسائل الايصال، أي كيفية القذف الى مسافة بعيدة، دون التعرض الى الاشعاع الناجم ؟

□ يجب ان تجمع بين التساؤلات ـ وهي، فعلاً، تساؤلات ـ وبين المعلومات الواردة عن صاروخ «أريحا» ذي مدى أبعد من السابق. المسافة ليست بعيدة للغاية من اسرائيل الى جنوب الاتحاد السوفياتي. وفي استطاعة طائرة فانتوم ف ـ ٤، محمّلة بقنبلة، ان تصل الاتحاد السوفياتي. لست متأكداً ان كانت الطائرة قادرة على العودة من هدفها، ولكنها، بالتأكيد، قادرة على الوصول. على أي حال، النقطة الجوهرية في الموضوع، هي انك اذا لم تخض في مثل هذه التساؤلات المتقدمة، فان امتلاك هذه الأسلحة يصبح لا معنى له، سواء استراتيجياً أو سياسياً.

○ أود العودة، مجدداً، الى مسألة العراقيل، نقاط الخناق، في انتاج ليس الأسلحة الهيدروجينية فحسب، بل والاسلحة الذرية ايضاً، وذلك انطلاقاً من الوقود المستخدم، والمادة الانشطارية، وصولاً الى نواحي التصاميم وانتاج التريتيوم والليثيوم، وغير ذلك. فما هي الأساليب الفنية المتبعة، وماذا يعني استخدامها ؟

□ هذه معضلة. ان المسألة الأساسية هي ان أية مجموعة من العلماء النوويين الاكفاء يمكنها ان تصمّم ذلك السلاح. ونعرف ان لدى الاسرائيليين علماء فيزياء نووية أكفاء جداً، لا شك في قدرتهم على تحقيق ذلك. ويحتاج هؤلاء، أيضاً، الى علماء كيميا أكفاء؛ وذلك لتصميم وانتاج المواد

شديدة الانفجار ذات النقاوة المرتفعة والتركيب الثابت المتجانس من اجل ضغط كتلة البلوتونيوم (Plutonium)، كرة البلوتونيوم. حالياً، ينتج الاسرائيليون حوالى مئة طن من اليورانيوم سنوياً. فلو افترضنا ان سعة المفاعل هي ٢٦ ميغاواط حراري، فلن يحتاجوا سوى لعشرين طناً. في الستينات، ربما كان اليورانيوم غير متوفر لديهم بصورة كافية؛ لكنه كان متوفراً في الاسواق الحرّة وشراؤه متيسّر بالنسبة اليهم. تضاف الى ذلك قضية السفينة «بلومبات»، التي اختفى منها ٢٠٠ طن من اليورانيوم، تم تحويلها الى اسرائيل، حسب اعتقادي. من هنا، نرى انه لا توجد مشكلة، بل تصبح المسألة مؤكدة، اذا اخذنا في الاعتبار ان اسرائيل حصلت على الماء الثقيل من النرويج، كما انها تنتجه بنفسها.

○ اعتقد بأن القضية التالية هي انه في عملية تخصيب اليورانيوم ينبغي فصل البلوتونيوم واستخراجه ؟

□ لا اعتقد بأنهم يقومون بتخصيب اليورانيوم كوقود لمفاعلهم. فالذي يحصل هو وضع وقود اليورانيوم الطبيعي داخل المفاعل لكي يتعرض الى الانشطار الذي ينتج البلوتونيوم. بعدئذٍ، ينبغي فصل البلوتونيوم، وهذه عملية كيمائية بمستوى الثانوية العامة، واضحة، ولا صعوبة تعترضها في ذاتها. اما ما ينبغي الاهتمام به في هذه العملية، فهو التحكم في السيطرة من بُعد، نظراً الى كثرة الاشعاع، بحيث تتلاف التماس المباشر للبشر؛ وهذه مسألة هندسية تخص ترتيب أدوات السيطرة من بُعد وخزانات ازالة الغازات وما شابهها. اذن، ليست ثمة معضلة أساسية.

○ ألم تكن هناك عرقلة بخصوص طرق الفصل، وتحديداً جهاز الطرد المركزي (centrifuge) الغازي ؟

□ لا. ذلك خطأ. ان العملية هي ان تنتج اليورانيوم الطبيعي، الذي تحوّله، لاحقاً، الى معدن، وتصنع منه عناصر الوقود للمفاعل. ثم تضع عناصر الوقود تلك داخل خزان من الماء الثقيل، فتبدأ عملية الانشطار. هذا بسيط للغاية، في محصلته تحصل على البلوتونيوم: حين تُخرج الاعمدة تنتج اليورانيوم الطبيعي الذي لا تستخدمه، والبلوتونيوم والمنتجات الانشطارية الاخرى. وترسل المنتجات الى المختبر الكيميائي، من أجل فصل البلوتونيوم كيميائياً. وهذا سهل أيضاً.

لعل ما تفكر به هو انتاج اليورانيوم المخصَّب، إما لوقود المفاعل (في نوع آخر من المفاعلات)، او للقنابل. ان الاسرائيليين ـ حسب فاعنونو ـ يمتلكون القدرة على التخصيب، لكننا لا نعرف هل يستخدمونها لانتاج اليورانيوم المخصَّب للأسلحة النووية، أم لا. لا نعرف، وانا أشك في ذلك. فلو ارادوا انتاج نوع معين من القنابل الذرية التي تستخدم اليورانيوم المخصَّب، فسوف يحتاجون الى قدرة الفصل. لكن اليورانيوم المخصَّب لا يستخدم في عصرنا، الا اذا كان ثمة عجز عن العثور على القدر الكافي من البلوتونيوم. ان البلوتونيوم هو المادة المفضلة. انما يمكن ان تكون هناك تصاميم تستخدم، بالضرورة، بعض اليورانيوم المخصّب، وذلك في التصاميم النووية المتقدمة جداً، وذلك بغية الاستفادة من الوزن الادنى الممكن مع قوة تفجيرية في أقصى حدودها. وعليه، ينبغي ان يكون القائم بهذا الانجاز في مستوى قوة عظمى، كالولايات المتحدة، لأن التصاميم تتطلب توافر ادق واحدث اجهزة الكومبيوتر. أما بالنسبة الى اسرائيل، فانني اشك في مقدرتها على تحقيق ذلك. اذن، ان موضوع اليورانيوم المخصّب هو مجرد خدعة ذاتية، من جوانب مختلفة.

○ ماذا، اذاً، عن جانب الاختبار ؟ يذكر، مراراً، ان الاسرائيليين لم يختبروا القنبلة

النووية ابداً ؟

□ ثمة نقاط عدة يمكن اثارتها هنا. في زماننا هذا، لا حاجة الى ان تختبر تصميماً من النوع الذي استخدم في ناغاساكي؛ اذ ان أي عالم فيزيائي كفؤ سوف يكون واثقاً تماماً بأن هذا التصميم قادر على العمل دون اختبار، إلا اذا أصرّ العسكريون على ذلك. واعتقد بأن الجيش الاسرائيلي يتمتع بالمعرفة العلمية الكافية، لكي يمتنع عن المطالبة بذلك. غير ان الثقة آنفة الذكر لا تنسحب على التصميم النووي ـ الحراري (الهيدروجيني). وغياب الاختبارات الاسرائيلية، على هذا الصعيد، يشير الى... اقصد، ان هناك علامة استفهام حول مسألة هل يقوم الاسرائيليون بتصميم الاسلحة النووية ـ الحرارية (الهيدروجينية) أم لا ؟ نحن نعتقد بأنهم يفعلون ذلك، فهل يصنعونها ؟ ولماذا لا يختبرونها ؟ طبعاً، هناك حوادث معينة في هذا المضمار. مثلاً، احدها حصل في أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، في المحيط الهندي، وظن البعض انه كان اختباراً نووياً اسرائيلياً. لكن هذا الظن لم يبلغ حد اليقين.

○ لننتقل الى جانب مختلف. ما هي المحدوديات الموجودة، كالاشعاع والمُقذَف المشعّ (fall-out)، التي يمكنها ان تقيّد اسرائيل في مجال استخدام السلاح النووي ضد الدول العربية ؟

□ لقد اثير هذا السؤال سابقاً. أقصد انني، شخصياً، لا أرى كيف يمكن ان يستخدم الاسرائيليون السلاح النووي في الشرق الاوسط. لنعد، أولاً، الى حرب العام ١٩٧٣. فقد ترددت شائعات قوية للغاية الى درجة يمكننا تأكيدها. وهذا التأكيد نابع من الاعتقاد بأن هنري كيسنجر أكد، فعلاً، ان غولده مائير وموشي دايان (لا أدري بأي ترتيب، لكن الاثنين معاً) قد اوعزا بنشر الاسلحة النووية، أي باستنفارها، بعد ان تملّكهم، في المرحلة الاولى من الحرب، الخوف من الهزيمة. اذن، هنا، ينبغي ان نفترض ان العزم على استخدام السلاح النووي كان قائماً، كخيار أخير، اذا شعر الاسرائيليون، في التعبير المجازي، بأنهم سوف يدفعون الى البحر. هذه هي الحالة الوحيدة التي ينبغي تصوّرها. لأن استخدام السلاح النووي ضد الاهداف العسكرية سوف يؤدي الى انفجارات أرضية تنتج، بدورها، مُقذَفاً ترابياً مشعّاً هائلاً الى الحد الذي يحقق انتحاراً اسرائيلياً. اما استخدام السلاح النووي ضد المدن، فهذا يحتاج الى التفجيرات الهوائية. والتفجيرات الهوائية هي لالحاق أكبر قدر من الاضرار بالممتلكات. وهي وان كانت تقلل كثيراً من المُقذَف المشعّ، الا انها لا تلغيه كلياً؛ وهنا ينبغي الاشارة الى انك لن تكون في حاجة الى استعمال الرؤوس المتفجرة الضخمة. أترى، اذاً ؟ لا يعقل استخدام السلاح النووي الا كخيار أخير، كنوع من الانتقام، أو بتعبير آخر ـ لا أعرف كيف نصفه ـ عمل يائس.

○ وهل يؤدي استخدام الرؤوس النووية الصغيرة جداً (ما يُسمى الرؤوس التكتيكية) في ساحة القتال الى تقليل المُقذَف ؟

□ لا. بل سوف يزيد المُقذَف المشعّ الى أقصى الحدود؛ وهو، في الوقت عينه، حماقة أيضاً. لماذا تستخدم ؟ ضد الدبابات ؟

○ أو ضد مركز قيادة، لشل العدو. فلدى حلف شمال الاطلسي (ناتو)، مثلاً، قذائف مدفعية نووية... ؟

□ هذه حماقة من الـ « ناتو ». فاطلاق قذيفة مدفعية نووية سوف تقتل من رجالك عدداً

مماثلاً لما تقتله من رجال العدو، اضافة الى انها سوف تحدث مقذفاً مشعّاً.

○ لكن اذا استخدمت رأساً متفجراً مُصغّراً عبر صاروخ مثل «أريحا»، فبمقدوره ان يقذف الرأس الى مسافة مئة أو مئتي كيلومتر ؟

□ أتقصد ضد مركز قيادة عربي ؟

○ نعم، مركز قيادة على سبيل المثال. ما أعنيه هو هل يمكن تقليل المُقذَف المشعّ من خلال زيادة المسافة ؟

□ سوف يظل هناك قدر هامّ منه، حتى على مسافة. والمشكلة الرئيسة، هي انك لا تتحدث عن قذيفة او قذيفتين، بل عن عدد كبير، عن قصف. هذا مكلف جداً، والمنطق يفترض اللجوء الى استخدام الاسلحة التقليدية. أما في ما يتعلق بالصواريخ، فأرجو ألاّ تفكر بتكنولوجيا «كروز» (القذائف المجنّحة الجـوّالة)، وانما بمعايير صاروخ باليستيكي يتمتع بالتوجيه في مراحل تحليقه النهائية. هذا أكثر منطقاً، ونعلم ان لدى اسرائيل صاروخ «أريحا»، بمدى مطوّل، وهو صاروخ باليستيكي.

○ ألا يرتبط ذلك بالشائعات حول العلاقات مع جنوب افريقيا وتايوان ؟ اذ شاع عن تايوان انها تعمل بتكنولوجيا «كروز»، وتساءل البعض حول احتمال التعاون بين اسرائيل وتايوان في ذلك المجال، وبين اسرائيل وجنوب افريقيا حول اشكال أخرى من التكنولوجيا النووية. ما هي صحة ذلك ؟ وما هي جدوى مثل ذلك التعاون في مجالات الاختبار، أو فصل الوقود، أو تكنولوجيا «كروز» ؟

□ ثمة جدوى حقيقية. لا أعرف عن تايوان. أما في ما يتعلق بجنوب افريقيا، فنعرف انه حصل «أخذ وعطاء» وتعاون نووي على وتيرة عالية. نعم، نعرف ذلك.

○ في مجالات معينة ؟

□ لا ندري في أي مجالات. ولكن تخميني هو ان التعاون طاول المجالات كافة. لا أرى سبباً يقيّدهم بمجال دون آخر.

○ هل حقق احدهما تقدماً أكثر في مجال قد يحتاج إليه الآخر ؟ والمجال الذي سمعت عنه هو الفصل واخصاب اليورانيوم ؟

□ هنا، يجب ان نميّز بين تكرير البلوتونيوم وبين إخصاب اليورانيوم. انهما تقنيتان مختلفان تماماً. ان جنوب افريقيا تعمل الكثير؛ اذ نعرف انهم يقيمون منشأة تجارية لاخصاب اليورانيوم - تستخدم جهاز طرد مركزياً يعمل بمسرب نفاث (jet nozzle) - أي التقنية المختلطة، حيث يستورد المسرب النفاث من ألمانيا الاتحادية. ان جنوب افريقيا سوف تنتج اليورانيوم المخصّب للاسلحة، لأن ليس لديها القدرة على انتاج البلوتونيوم، لأنه سرّي على حد معرفتنا. قد تتبع طريق اليورانيوم المخصّب مثل الباكستان. ومن الممكن حقاً ان يكون حصل تبادل معلومات بين اسرائيل وجنوب افريقيا في مجال الاخصاب وليس التكرير (البلوتونيوم)، لأن التكرير عملية بسيطة. أعني، ان جنوب افريقيا تتمتع بالكفاءة العلمية، وليست في حاجة الى مساعدة في هذه العملية. على أي حال، ان برنامج الطاقة النووية المدني في جنوب افريقيا يتألف من مفاعلين نووين كبيرين جداً؛ احدهما قائم فعلاً، ويعمل بموجب الضمـانات؛ والآخر، وهو منشأة اخصاب اليورانيوم، هو الذي لا يُخضع للضمانات. فاذا كان هناك

برنامج نووي عسكري، وهو شيء أكيد في جنوب افريقيا، فسوف يعتمد على اليورانيوم المخصّب.

○ ذكر برنامج تلفزيوني بريطاني، مؤخراً، وجود «حقائب التجميع» (kits) النووية. يبدو ان كتابات كثيرة أُصدرت حول الارهاب النووي. ان هذا الجانب الخاص بوفرة حقائب التجميع النووية، او اقتراب توافرها، يبدو وكأنه يشير الى مصداقية موضوع الارهاب النووي. ما هو تعليقك ؟

□ هذا الموضوع يتمتع بكثير من المصداقية. يعاني الارهاب النووي من متطلبات أقل صرامة بكثير بخصوص الجهاز النووي، مقارنة بالجيوش. أقصد، ان الجيوش ترغب في ان تتأكد من ان قنابلها سوف تنفجر بالضبط تقريباً بالقوة التفجيرية التي تطلبها؛ بينما يكتفي الارهابي النووي بانفجار تبلغ قوته ليس عشرين ألف طن من مادة ت.ن.ت. بل ألف طن، أو حتى مئة طن. فاذا كنت مستعداً لأن تكون على قدر متدنٍ من الكفاءة الى هذه الدرجة، في ما يخص المواد المتفجرة، فتصميم قنبلة يصبح سهلاً جداً ولا يتعدّى أمره مستوى الثانوية العامة. لكن، في هذه الحالة، يتعذر تقدير القوة التفجيرية مسبقاً، وبدقة. اعني، انك حين تتحدث عن مئة طن، فان مئة طن تمثّل كمية هائلة. انها تدمّر مدينة صغيرة بالكامل. واذا وضعتها في قبو مبنى بلدية المدينة، فانها تلحق ضرراً فادحاً بوسط المدينة؛ واذا كان لديك كمية كبيرة من البلوتونيوم هناك، بحيث تتناثر، فانك سوف تضطر الى ازالة الاشعاع من المدينة. هذا عمل رهيب، وفي ميسور مجموعة القيام به. من السخف القول ان المجموعة الارهابية بحاجة الى جهاز نووي كفؤ.

○ هل تتألف حقائب التجميع تلك، اذاً، من المواد المتفجرة، أو من شيء أكثر من ذلك ؟

□ افترض ان حقيبة تجميع تحتوي، بالضرورة، على نوع من البلوتونيوم. والواضح انها سوف تكون عديمة الجدوى بدونه، بغض النظر هل توفّر على شكل أوكسايد أم معدن، لا فرق. يضاف الى ذلك المادة المتفجرة المحيطة، زائد صواعق التفجير والشبكة الالكترونية. وأتصور ان كل ما يترتب عليك ان تفعله، اذا كان لديك «حقيبة تجميع»، هو ان تجمع القطع، لأنها عادة تصل منفصلة عن البلوتونيوم. وعليك ان تجمع البلوتونيوم، ولهذا السبب يطلق عليها اسم «حقيبة التجميع». وافترض ان الأمر لن يكون صعباً جداً؛ اذ يمكنك ان تتخيل صندوقاً ومعه انبوب، ويترتب عليك اسقاط البلوتونيوم داخل الانبوب، ثم ملء الانبوب فحسب. وتعرف انه سوف يكون لديك «سدّادة» (يفترض ان تكون في حقيبة التجميع) مؤلفة من المواد المتفجرة المكثفة.

على كلّ، لا بد ان أذكر انني لم اجد ذلك الجزء من البرنامج التلفزيوني مقنعاً كثيراً في الوقت الحاضر ؛ اذ لا اعتقد بأنه توجد كمية كافية من البلوتونيوم، او اليورانيوم المخصَّب، اليوم، لتتيح إعداد وفرة من تلك الحقائب.

○ ما هو تقديرك السريع للموقف الاستراتيجي في الشرق الاوسط ؟ لو افترضنا وضعاً لا يملك العرب فيه أي سلاح نووي، ولا يظهر فيه تهديد صريح باستخدام الاسلحة الكيميائية بكثافة، بينما تملك اسرائيل الاسلحة النووية، فهل توجد أية امكانية لخوض مواجهة عسكرية واسعة، دون ان يتمتع العرب بنوع من الدفاع ؟ أي ما هي امكانية ان يعمل العرب عسكرياً في ظل مظلة نووية لا يتشاركون فيها ؟

□ لقد سبق لهم ان فعلوا ذلك. تتمثل الحكمة الشائعة في ان اسرائيل امتلكت القدرة النووية

منذ أواخر الستينات ـ ربما ليس بحرب العام ١٩٦٧، لكن، بالتأكيد، خلال حرب العام ١٩٧٣. ولا يبدو ان ذلك أثّر في التفكير العسكري العربي في حينه، وأشك في انه يؤثر فيه الآن. هذا، بلا ريب، أمر مفاجىء بالفعل. اذ يبدو ان هناك جواً نفسياً قائماً، ألغى العرب، عبره، من أذهانهم حقيقة القدرة النووية الاسرائيلية. واللافت، على ما يبدو، انهم لا يأخذون تلك القدرة في الحسبان. لعله يمكن تبرير هذا التجاهل في السابق ـ والى حين أدلى فاعنونو بتصريحاته ـ بأن القدرة النووية الاسرائيلية كانت غامضة بما فيه الكفاية ليجعل تجاهلها مجدياً. وهذا جائز؛ اذ لو عدت الى تصريحات أنور السادات حول القدرة النووية الاسرائيلية، لوجدت انه أكد امتلاك اسرائيل للسلاح النووي حيناً، وألمح الى عدم تأكده حيناً آخر. كان هناك عدم تجانس في تصريحاته، وقد استخدم «لا» و «نعم» حسب ما كان يلائم غرضه في تلك اللحظة. لكن لا اعتقد بأنه في الامكان تجاهل الأمر في الوقت الحاضر. فهذا هو فاعنونو، بأدلته، بما فيها الصور، ومعرفته الدقيقة، تزيل كل الشكوك. وعلى الرغم من هذا، فالنظرة العربية لم تتغير، وحالة النفي ما زالت قائمة، وهذا غريب.

حاوره: يزيد صايغ

عجز الاسرائيليين يعمّق قلقهم:
الانتفاضة ليست «موجة عابرة»

منذ أسبوعها الاول، استحوذت الانتفاضة الشعبية (مع نهاية الاسبوع الاول من شباط ـ فبراير) ١٩٨٨ تكون قد دخلت شهرها الثالث) التي تشهدها المناطق الفلسطينية المحتلة في الضفة والقطاع، على اهتمام المعلقين الصحافيين ورجال السياسة على اختلاف انتماءاتهم الحزبية. فإلى جانب المتابعة اليومية، من جانب مراسلي مختلف الصحف اليومية الاسرائيلية، للتطورات الجارية على الارض وللمواقف السياسية الرسمية منها، كان هناك فيض من المقالات والتعليقات من جانب عدد كبير من المعلقين والباحثين ورجال السياسة، تناول كل منهم، بالتعليق والتحليل، أسباب ودلالات وانعكاسات الانتفاضة المتواصلة، على أكثر من صعيد.

قلق وعجز

وبطبيعة الحال، فإن هذا الكمّ الهائل من التعليقات هو انعكاس، في المقام الاول، لحالة القلق التي عمّت أوساط المجتمع الاسرائيلي على اختلاف اتجاهاته، بعد أن اتضح أن ما يجري ليس مجرد «موجة عابرة» من «أعمال الشغب والاخلال بالنظام والامن العام»، كما دأب كبار المسؤولين الاسرائيليين، في الايام الاولى من بدء الانتفاضة، على ادعائه، بل هو انتفاضة شعبية ومواجهة مرشحة للاستمرار بين السكان والاحتلال. فالقيادة السياسية في اسرائيل، على حد تعبير الصحفي الاسرائيلي، مارك غيفن، «لم تدرك، أو أنها لا تريد أن تدرك، دلالة ما يحصل في الضفة الغربية وقطاع غزة. فالوزراء والجنرالات يتحدثون عن أعمال شغب واضطربات، وعن ضرورة فرض النظام. وهم لا يدركون، أو أنهم لا يريدون أن يدركوا، أن ما يحصل في المناطق [المحتلة] هو انتفاضة شعبية، لشعب نفذ صبره من ديمومة الاحتلال. وفي غياب الأمل في وجود فرصة ما لحل مشكلتهم بالطرق السياسية، يلجأ الفلسطينيون، اليوم، إلى الحجارة، ويشعلون النار في إطارات السيارات، ويخرجون بجماهيرهم للتظاهر، من أجل الاعراب عن معارضتهم لاستمرار السيطرة الاسرائيلية» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

ويتجسّد هذا، القلق، أيضاً، في ما ذكره معلّق آخر من «أن ما يحصل في المناطق يجسّد المعضلة المستعصية التي يتميز بها الوضع الجديد المتشكل، الذي لم يعد هناك جدوى من إعتباره مجرّد انفجار آخر للوضع. فالحقيقة هي أنه، مذ وعد خبراء الأمن والاستخبارات بمرور هذه الموجة ' خلال يومين أو ثلاثة ' ، مضى، حتى الآن، سبعة أسابيع... [وهكذا] فـ ' الموجة ' التي اعتادوا التحدث عنها... تحوّلت إلى عاصفة وتيار جارف يهدد بإغراق المناطق» (يوسف حاريش، **معاريف**، ٢٢/١/١٩٨٨).

ويصل هذا القلق أوجه لدى معلق ثالث: «انني أرتعد خوفاً من اليوم الذي يبدأ فيه سكان المناطق [المحتلة] باطلاق الرصاص. ذلك اليوم الذي ينتقلون فيه من الاضرابات، واحراق إطارات السيارات، والقذف بالحجارة، والقاء الزجاجات الحارقة، والطعن بالسكاكين، إلى استخدام الاسلحة النارية» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٥/١/١٩٨٨).

ويرى المعلق نفسه أن هذا اليوم الذي يلجأ سكان المناطق [المحتلة] فيه إلى الاسلحة النارية، «ليس مجرد امكان، بل لا مفرّ منه، لأن «حقيقة عدم حصوله ليست ضماناً بألّا يحصل . فكما هو معلوم، إن ما

حصل ' لم نتوقعه ' . كذلك كانت مفاجأتنا عندما لم تهدأ الاوضاع ' خلال بضعة أيام ' كما تنبأنا» (المصدر نفسه).

من ناحية أخرى، يمتزج هذا القلق باحساس بالعجز، جراء ما تكشفت عنه الانتفاضة من تصميم ومثابرة على الاستمرار، ومن تحول المواجهة إلى ما يشبه «حرب استنزاف» لم تكن اسرائيل مستعدة لها (ا. شفايتسر، هآرتس، ١١/١/١٩٨٨). وتعزز الادراك بأن «الأمل المنشود بعودة الهدوء» ـ على حد تعبير الصحفي آفي بنياهو ـ «إن تمّ تحقيقه في الضفة والقطاع، فلن يكون سوى مهلة زمنية يقوم الطرفان فيها بالاستعداد للمرحلة المقبلة»، التي، وفقاً لآراء كل الخبراء والمعلقين، «سوف تكون الاكثر خطورة في هذا الصراع العنيف» (عل همشمار، ٨/١/١٩٨٨). اما العميد افرايم سنيه، رئيس الادارة المدنية السابق، فذهب إلى أبعد من ذلك، حيث قال: «ان احداث كانون الاول (ديسمبر) الماضي، سوف تصبح أملاً منشوداً بالنسبة إلى ما يتوقع حدوثه بعد ذلك» (هآرتس، ٧/١/١٩٨٨).

وينحو هذا المنحى، لجهة استحالة عودة الامور إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة، الصحفي أرييه بيلغي: «حتى لو تمّ وضع حد للموجة الحالية، فإن موجات أخرى سوف تأتي . ولمنع ذلك، لا بد من تجفيف النهر [النهر البشري] وهذه مهمة مستحيلة... فقوته تتعاظم من موجة إلى أخرى، بينما تتقلص قوتنا» (عل همشمار، ١٤/١٢/١٩٨٧).

وعبّر عن هذا الاحساس بالعجز، الصحفي يوئيل ماركوس، من خلال إشارته إلى أن اسرائيل، وعلى امتداد سني حكمها العشرين للمناطق، استخدمت أنواع كثيرة من اساليب العقاب . لكن كثرة الممارسة للعقوبات جعلتها غير مؤثرة، مثلها مثل المضادات الحيوية التي يبطل مفعولها كلما أكثر المريض من تعاطيها. «ففي صباح أحد الايام، استيقظت الدولة لتكتشف أن اساليب العقاب قد نفدت من عندها... فباختصار، لم تعد العقوبات تردع. وليس هذا، فحسب، بل أصبحت، ايضاً، تحقق نتيجة عكسية. وبدلاً من اعادة الهدوء إلى المناطق، فإنها توسّع دائرة العداء ومظاهرها» (هآرتس، ٥/١/١٩٨٧).

من ناحية أخرى، يرى بعض المعلقين أن التدهور الحاصل في الاوضاع في المناطق المحتلة، سوف يقود إلى تعزيز مشاعر الاحباط في صفوف الاسرائيليين، في ضوء ترسيخ الجمود السياسي الذي حوّل الاوضاع في المناطق المحتلة إلى «مصيدة» لاسرائيل؛ «فنحن، وهم أيضاً، واقعون في مصيدة، لا يبدو، في المستقبل المنظور، اي مخرج منها... انه وضع محزن، ولكن هذا هو الواقع» (هآرتس، ٢٢/١٢/١٩٨٧). وهذا بدوره «جعل مأساة الشعب الفلسطيني تتحول [على حد تعبير الصحفي مارك غيفن] إلى مأساة للاسرائيليين . فقد وصلنا إلى وضع أصبح فيه علامة استفهام على وجود الدولة بالذات... لكن الاخطر من كل ذلك هو وضعنا الداخلي، حيث بدأ اليأس يتفشى في صفوفنا» (عل همشمار، ١٥/١/١٩٨٨).

من المسؤول ؟

بعد اتضاح طبيعة الانتفاضة، واتساع نطاقها خلافاً للتقديرات الاولية لجهاز الأمن والمسؤولين الاسرائيليين، التي اتسمت بالبلبلة في الاسبوعين الاولين، لناحية تحديد دوافع الانتفاضة ومدى شموليتها، اذ كانت النغمة السائدة في تعقيبات المسؤولين الاسرائيليين، تصرّ على ان ما يحصل يتم بتحريض خارجي، تمثل له قلة من السكان دأبت على بذل جهودها «لتعكير صفو الحياة الطبيعية في المناطق المحتلة»، بدأ بعض المعلقين الصحفيين، كل حسب اجتهاده وقربه من هذا التيار السياسي أو ذاك، يتناول الدوافع السياسية الكامنة في الانتفاضة، ملقياً بالمسؤولية عنها على هذا الطرف أو ذاك. لكن البعض الآخر، عمّم تلك المسؤولية، حيث اعتبر أن السياسة الاسرائيلية إزاء المناطق المحتلة كانت فاشلة وقصيرة النظر منذ سنوات الاحتلال الاولى، وان اسباب الفشل «تكمن في المحتوى الاوسع للمفهوم السياسي الاسرائيلي إزاء القضية الفلسطينية، الامر الذي لا يرتبط بسياسة الحكومة الحالية بالذات، بل بفرضيات أساسية خاطئة كانت الموجه للسياسة الاسرائيلية

على امتداد سنوات طويلة. وهذه الفرضيات الخاطئة ليست من نصيب مفاهيم الليكود دون مفاهيم حزب العمل (المصدر نفسه، ١٢/١/١٩٨٨). لكن الصحفي أرييه بيلغي، رأى أن الامر يتعدى ذلك بكثير. فحكام اسرائيل، على اختلافهم، لم يمارسوا سياسة خاطئة ناجمة عن «انسداد أفق وتبلّد ذهني»، بل لأنهم كانوا يتصرفون وببساطة كـ «محتلين». وبصفتهم هذه، «ليس لديهم رد منطقي على ما يحصل. ونظراً إلى أن الجواب المنطقي الوحيد يتطلب شجاعة فائقة تتعدى فلسفتهم وطبعهم ومشاريعهم، فإنهم يبادرون إلى فرض الانغلاق على أنفسهم، تجنباً لها. إنهم ليسوا ضيقي الافق ولا اغبياء. إنهم منغلقون ويحيطون أنفسهم بسور مسدود لحماية أنفسهم من الواقع الذي لا يبعث الراحة». وأضاف بيلغي: «إن ايقاع اقوالهم فقط كاف للايقاع بهم. إنه ايقاع اقوال كل محتل. خليط من التهديد والاقوال المهدئة، من الرغبات وخداع النفس، واغتصاب مهذب للمنطق. ومن هذه الناحية، لا يوجد أي فارق بينها وبين الاقوال التي كان يطلقها الزعماء الفرنسيون ابان احتلال الجزائر، أو الزعماء البيض في جنوب أفريقيا ابان انتفاضات السود هناك» (المصدر نفسه، ١٤/١/١٩٨٨).

أما الصحفي يشعياهو بن بورات، فرأى ان «مكمن الشرّ قائم في انعدام حل سياسي للقضية الفلسطينية، وان لسياسة شامير قسطاً كبيراً في ذلك، «فعلى امتداد شهور طويلة، منذ التناوب، كان اسحق شامير يغذّينا بشعار ' الوقت الذي يعمل لصالحنا ' ؛ وكان، أكثر من أي زعيم آخر، متمسكاً بالوضع الراهن، وبالعمل على تكريسه يوماً بعد يوم؛ وحتى الآن، وبعد كل ما حصل، لا يزال مضروباً بالمفاجأة، ويرفض الاعتراف بأن مكمن الشر هو انعدام حل سياسي للمشكلة الفلسطينية» (يديعوت أحرونوت، ٢٥/١٢/١٩٨٧)، وحذا حذو بن بورات الكاتب اسحق نير الذي رأى أن الانتفاضة هي، «في المقام الاول، لطمة لسياسة ' التجاهل ' التي ينتهجها شامير، الذي أخطأ وضلّل كثيرين بمقولته ' أجلس لا داعي لعمل أي شيء ' ؛ تلك المقولة التي أصبحت فلسفة سياسية قائمة بذاتها» (دافار، ٢٥/١٢/١٩٨٧).

ابعاد ودلالات

اذا كانت الانتفاضة فتحت عيون الكثيرين من الاسرائيليين على أن عودة الهدوء إلى المناطق ترتبط، إرتباطاً موضوعياً، بايجاد حل ما للقضية الفلسطينية؛ والا، فان الهدوء، اذا حصل، سوف تتلوه موجات أخرى من العنف، فإن كيفية التوصل إلى مثل ذلك الحل بقيت موضع خلاف، كما كان الأمر عليه في السابق. هذه النقطة ـ كيفية التوصل إلى حل، وشكله، وجوهره، حظيت بقسط وافر من التعليقات الصحفية، إلى جانب تأكيد أن الانتفاضة قد أعادت القضية الفلسطينية ومسألة مشاركة م.ت.ف. في جهود التسوية كممثل وحيد للشعب الفلسطيني، إلى مركز الصدارة في الصراع في الشرق الاوسط. فقبل بدء الانتفاضة، كان يبدو ـ وصل الامر ذروته في قمة عمان ـ ان الاردن قد «نجح في الامساك بزمام المبادرة السياسية، وفقاً لمطالبه، وليس وفقاً لتوجهات م.ت.ف. (هذا المسار وجد تعبيراً عنه في إتفاق لندن بين بيرس وحسين). ولكن يبدو أن ما حصل، ولا يزال يحصل، في المناطق، أحرق أوراق الملك، وهو يدرك ذلك جيداً... فاضطرابات المناطق ترغم الاردن على الالتواء. والاردنيون يدركون جيداً دلالة ما يحصل في المناطق بالنسبة اليهم. فصعود منظمة التحرير الفلسطينية، مجدداً، إلى الحلبة الدولية ـ له أثر بالغ وجوهري من ناحيتهم. فـ ' الخيار الاردني ' ـ كما يطلق عليه في اسرائيل ـ أخذ يفلت من أيدي الاردن» (ادري هوروفيتس، عل همشمار، ١١/١/١٩٨٨).

على صعيد كيفية الحل، وشكله، وجوهره، لا يخرج المتتبع للانعكاسات التي احدثتها الانتفاضة على الساحة الاسرائيلية الحزبية والعامة، كما تبدو في الصحف ووسائط الاعلام الاخرى، بانطباع ايجابي يحظى بدعم من إحدى القوى السياسية الفاعلة في الخارطة الحزبية الاسرائيلية. فالمواقف والطروحات بشأن عملية السلام، وتحديداً القضية الفلسطينية، لم يطرأ عليها تغيّر يذكر، من حيث الجوهر. فقوى المعارضة اليسارية والليبرالية اعتبرت أن الانتفاضة تؤكد صحة وجهة نظرها بالنسبة إلى ضرورة الاسراع في ايجاد حل، أو حتى مجرد المبادرة بطرح مشاريع حلول سياسية تساعد في تخفيف حدة التوتر، ووضع المنطقة عامة، والاوضاع في المناطق المحتلة تحديداً، على سكة الحل السياسي. ووجد هذا التوجه العام لقوى المعارضة اليسارية

والليبرالية تعبيراً عنه في العديد من المقالات والتعليقات، سواء أكانت بأقلام شخصيات عامة وسياسية محسوبة أو تنتمي إلى تلك القوى، أو بأقلام معلقين سياسيين محسوبين عليها. وكان الايقاع العام لمختلف تلك التعليقات والمقالات هو توجيه النقد الشديد إلى سياسة القمع في المناطق المحتلة، وتحميل الحكومة، عامة، المسؤولية عن تدهور الاوضاع، وبخاصة الليكود ورئيس الحكومة شامير، بسبب امتناعها عن المبادرة إلى طرح أية مشاريع سياسية تفسح في المجال لأستئناف عملية السلام. وفي هذا السياق، كتب الصحفي اريبه بيلغي (حزب مبام) ان الانتفاضة أبرزت واقع الاحتلال المرير وممارسته التعسفية المختلفة. وان الكثير من الاسرائيليين بات يدرك أن الاحتلال هو مكمن الشر «نعيد ونكرر، ونعيد ونكرر: ان الاحتلال مفسد... ان الاحتلال مفسد. لا وجود لاحتلال متنوّر ولا لاحتلال انساني، ولا لاحتلال نوعي... ان الاحتلال يفسدنا ويقويهم. ولن يفيد الا انهاء الاحتلال... اننا لن نخرج من هذه الاضطرابات منتصرين، الا اذا هزمنا العدو الاساسي وهو الاحتلال، أي ان نكفّ عنه» (**المصدر نفسه**، ١٤/١٢/١٩٨٧). اما الصحفي داني روبنشتاين، فرأى ان «الامر المحزن أكثر من أي شيء آخر، هو انه لا يلوح في الافق أي احتمال للتغيير. فبعد شهور عديدة من التحدث عن سنة ١٩٨٧ كعام سلام، يعترف شمعون بيرس بعدم وجود أي تقدم... ولا توجد، ولا يبدو أنه سوف توجد، أية استمرارية للخطوة المحدودة التي خطاها الملك حسين وبيرس باتجاه مؤتمر دولي» (**دافار**، ١٤/١٢/١٩٨٧). ويعتقد الصحفي رامي طال ان البعد والدلالة الأهم للانتفاضة هو في انها طرحت مصير المناطق والسكان على جدول الاعمال السياسي الرسمي والحزبي: «ان احداث المناطق تتطلب منا اتخاذ قرارات. لقد تهرّبنا على مدى عشرين عاماً من ذلك، ولم نكسب شيئاً. فاذا كانت المناطق جزءاً لا يتجزأ من أرض ـ اسرائيل الكاملة، فلنبدأ باجراءات الضم. واذا كانت خطراً على الطابع اليهودي لدولة اسرائيل، فلنبدأ في خطوات، أو عمليات، من أجل التخلّص منها (على غرار مشاريع واقتراحات اليسار) أو من سكانها (حسب مطالب انصار الترحيل)، فالمهم، ان نفعل شيئاً ما». وأضاف طال، مشيراً إلى أن الوضع الراهن والجمود هما المرشحان فقط للاستمرار، «إلا أن احتمالات حدوث تحرك في اتجاه ما، هي احتمالات ضعيفة، طالما يتولى اسحق شامير منصب رئيس الحكومة. فتجربة الماضي تشير إلى أن شامير لا يبدي قدرات سياسية، الا في مجال احباط مبادرات الآخرين، وأنه ممتاز في مجال التصلب في الرأي، وضعيف جداً في الحركة. ولذا، فإننا سوف نظل قابعين في المكان ذاته، نكرر على انفسنا المقولات الجوفاء، بأن ' المناطق ورقة مساومة ' وأنه ' لا وجود لشعب فلسطين ' و ' لا وجود لعصيان مدني '. وسوف تظل ساعة الزمن ' الذي يعمل لصالحنا ' تدق بالشكل الذي كانت تدق فيه حتى يوم الغفران في السادس من تشرين الاول (أكتوبر) العام ١٩٧٣» (**يديعوت أحرونوت**، ١٧/١٢/١٩٨٧).

وتناول بعض السياسيين والصحفيين بعض المشاريع الجديدة التي طرحت في سياق الانتفاضة، كخطوات لتحريك الوضع السياسي وإخراج عملية السلام من حالة الجمود، وكان شمعون بيرس اقترح تجريد قطاع غزة من السلاح، في سياق تفاهم مع الاردن، كخطوة أولى على طريق المفاوضات للحل السياسي، بينما اقترح عضو الكنيست وزعيم المركز الليبرالي، أمنون روبنشتاين، وضع القطاع تحت الوصاية المصرية، كخطوة أولى على طريق حلحلة الاوضاع. وعقّبت عضو الكنيست شولاميت الوني (راتس) على الاقتراحين، فقالت «ان قطاع غزة، فعلاً، قنبلة زمنية خطيرة، تستلزم تعاملاً حقيقياً قبل فوات الآوان... ولا غرابة في أن يكون هناك من يقترح تجريد القطاع من السلاح، لكنه يفعل ذلك دون أن يوضح كيف سوف يؤدي تجريده إلى إفراغ الضغط من ذلك القدر الذي يغلي. وهناك من يقترح وضعه تحت الوصاية المصرية، وذلك، أيضاً، دون البحث في ماذا، وبأي شروط سوف يتحمل المصريون هذا الصداع» (**المصدر نفسه**، ١٠/١٢/١٩٨٧).

لكن الوني تشكك في جدوى تلك الاقتراحات، دون أن تكون مرتبطة بالحل السياسي الشامل: «ان حل مشكلة القطاع مرهون بالحل السياسي الشامل لمشكلة السكان في المناطق... لكننا إذا أعدنا المناطق كلها، سواء أكان ذلك في إطار تسوية بيننا وبين الاردن والفلسطينيين، أو مع الفلسطينيين وحدهم، فسوف يظل الضغط البشري في هذه المنطقة يحدث تأثيره بعد ذلك. ولكن في أثناء الاهتمام بايجاد الحل السياسي، سوف يكون لنا الحق في التوجه إلى مصر لأن تشترك في الحل الاقتصادي ـ البشري، ليس من طريق الوصاية، بل من

طريق التنمية». وأضافت الوني: «ليس هناك أمل في ان توافق مصر على ذلك، دون أن يكون جزءاً من حل سياسي شامل لمشكلة الشعب الفلسطيني. وسوف يكون من غير المعقول، ايضاً، ان نطلب منها ذلك . ولكن من خلال مسيرة السلام، والحل الشامل لمشاكل المنطقة، وبمساعدة الاموال الدولية، لن تستطيع مصر التخلي عن التزاماتها إزاء الشعب الفلسطيني، الذي يعيش جزء منه في قطاع غزة» (**المصدر نفسه**).

ويتفق زعيم المركز الليبرالي عضو الكنيست أمنون روبنشتاين مع الوني لناحية تشخيص الضائقة في القطاع، لكنه يخالفها الرأي لناحية عدم امكان قبول مصر بالوصاية، الا في اطار حل شامل: «لن يستطيع المصريون ان يرفضوا، بسهولة، اقتراحاً رسمياً وعلنياً تتقدم به اسرائيل، ويضمن تحرير مئات الآف الفلسطينيين فوراً من الحكم الاسرائيلي... [هذا] اذا عرض الأمر كمرحلة أولى على طريق التوصل إلى تسوية شاملة» (**المصدر نفسه**، ١٦/١٢/١٩٨٧).

على الطرف الآخر للخارطة السياسية، أي في معسكر اليمين، كان هناك رفض كامل للاقتراحين. فالبروفيسور عزرا سدان (انضم مؤخراً إلى حركة هتحياه)، اعتبر ان تلك الاقتراحات «المقبولة في دوائر اليسار السياسي »، والساعية إلى إقامة سور محكم الاغلاق، تمثل وهماً خفياً»، ورأى أنه «من الافضل ان نتعوّد ونتكيف على العيش معاً في بلد واحد بلا حواجز، ويجب الا نغرق في أوهام حول ترحيل بالاكراه، أو غيتو منزوع السلاح» (**المصدر نفسه**، ٣٠/١٢/١٩٨٧). واعتبر الصحافي ناتان بارون ان تلك الاقتراحات «تتناقض مع الفكر الصهيوني ، وكل ما حدث في ارض ـ اسرائيل خلال المئة عام الاخيرة، لأن الاقتراح «بألّا نكون هناك، حتى لا نتعرض لأذى»، يعني أنه «لو كان الاستيطان اليهودي القديم قد سار على هذا الطريق في الماضي، فمن المحتمل أن كل شيء كان مختلفاً فعلاً» (**المصدر نفسه**، ١٣/١٢/١٩٨٧).

ولكن، بينما كانت المعارضة اليسارية والليبرالية للسياسة الحكومية ترى ان الانتفاضة واستمرارها يحتمان الاقدام على خطوة ما للخروج من المأزق، كان الحزبان الكبيران في حكومة التكتل الوطني، وعلى الرغم مما سببته الانتفاضة من تأجيج للجدل السياسي بينهما، ومن تبادل للاتهامات بالمسؤولية عما يحصل، ومن ثم محاولة كل منها تجيير الانتفاضة، وما أفرزته، لمصلحته الانتخابية، استعداداً لمعركة الانتخابات المقبلة، موحّدين في الرأي على أن الامر الأكثر الحاحاً هو «إعادة الهدوء والنظام العام إلى نصابيهما، وأنه لا يجوز، الآن، حتى ولو تلميحاً، التحدث عن ضرورة التفتيش عن حل سياسي» (مارك غيفن، **عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨).

فعلى حد تعبير الصحفي ابراهام طال، كيف يمكن لبيرس، الذي يعتقد «بأن سياسة التقاعس عن عمل أي شيء التي تنتهجها الحكومة سوف تقود إلى كارثة ديمغرافية وسياسية، وربما عسكرية، أن يقف موقف المتفرج الذي لا حول ولا قوة له، والانتظار رغم التدهور المتواصل والاخطار المتعاظمة ـ إلى حين الموعد الرسمي [للانتخابات] الذي يمكن من طرح الامور بكل وضوحها وحدتها أمام الشعب للحسم فيها ؟» (**هآرتس**، ١٧/١/١٩٨٨).

هذا السؤال الذي يتضمن التشكيك في جدية طروحات بيرس، في ضوء عدم استخلاص الاستنتاجات المترتبة عن سياسة التقاعس (الانسحاب من الحكومة والعمل على تقديم موعد الانتخابات)، ينطبق، أيضاً، على موقف شامير الذي يرفض، أيضاً، تقديم موعد الانتخابات: «الامر ذاته ينطبق على شامير. ففي معسكر اليمين، غير قلائل يعتقدون بأن اسحق شامير يخون أفكار ومعتقدات الليكود، ولا ينفذ سياسته. ويدعي هؤلاء بأن يجب معالجة الاحداث في المناطق بوسيلة أخرى (بدءاً بسياسة أليد القوية وانتهاء بسياسة الرد الصهيوني [أي الاستيطان])، لكن الأمر غير ممكن بسبب وجود حكومة التكتل الوطني. وهكذا، فالليكود أيضاً، اذا كان مخلصاً لطريقه، لا يمكن أن يكون سعيداً بالشلل الممسك بالحكومة» (**المصدر نفسه**).

تفسير هذا التناقض في موقفي بيرس وشامير من موضوع حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، في ضوء استمرار تدهور الاوضاع في المناطق المحتلة، وتأجيج الخلافات بين العمل والليكود على خلفية تلك الاحداث، وكيفية مواصلة عملية السلام، يمكن أن نجده في بعض التعليقات الصحفية الاخرى التي تناولت هذا

الموضوع. فالليكود، مثلاً، وعلى رأسه شامير «الذي يفترض، على الدوام، أن الوقت يعمل لصالحنا ، وأنه كلما طال، كلما كان أفضل، ليس في عجلة من أمره لتقديم موعد الانتخابات. فما الغاية، ولماذا يجب اجراء الانتخابات في أيـار (مايـو) أو في تموز (يوليو) في الوقت الذي يمكن أن تجرى في تشرين الثاني (نوفمبر). فمع أن «التوقعات [بالنسبة إلى نتائجها] تبدو مشجعة، ومع أن الوضع في المناطق يدفع الجمهور الى مزيد من التطرف، الامر الذي يضمن، ربما تقوية الليكود، الا أن كل ذلك لا يزال على الورق، وما هو في اليد، هو رئاسة الحكومة وحق النقض ضد كل مبادرة سياسية من جانب بيرس وصحبه؛ وهذان الاعتباران راجحان على كل التوقعات الانتخابية» (دوريت غيفن، **عل همشمار**، ١٤/١/١٩٨٨).

من ناحية أخرى، رأى محرر الشؤون الحزبية في صحيفة «عل همشمار» (٧/١/١٩٨٨) أن هناك سببين يدفعان الليكود إلى عدم الموافقة على تقديم موعد الانتخابات. فحزب العمل، ممثلاً بوزير الدفاع اسحق رابين، كمسؤول عن السياسة والاجراءات التي تتخذ في المناطق المحتلة، لا يستطيع التنصل من المسؤولية عن تلك السياسة. والليكود هو المستفيد من هذا الوضع الذي حشر فيه حزب العمل. «فمن ناحية تنفذ عملياً اللا ـ سياسة التي ينتهجها الليكود، والتي ترفض كل مبادرة وكل فرصة تلوح في الافق، حتى لو كانت في لندن (انظر ' وثيقة صلندن ' وكل ما تضمنته من ناحية الضمانات لاسرائيل)؛ ومن ناحية أخرى، تنفذ سياسة ' اليد القوية ' بتوجيه من رجل حزب العمل، الذي ينفذ، بطبيعة الحال، إرادة الليكود، لكنه يتلقى كل الانتقادات العامة، وبالذات من اجزاء من قاعدته الانتخابية. والليكود يعلم أن رابين وحزبه لا يمكنهما ترجمة عبارات المديح من جانب الليكود، وحتى من ' هتحياه ' لسياسة اليد القوية التي يمارسها، إلى اصوات داعمة في الانتخابات، لكنه يعتمد على أن مثل هذه السياسة قد تردع بعض انصار حزب العمل المحتملين عن التصويت لصالحه».

واذا كانت أسباب الليكود في عدم الموافقة على تقديم موعد الانتخابات مفهومة، فإن بقاء بيرس وحزبه في الحكومة، في اعقاب كل ما جرى، وفي اعقاب العديد من تصريحاته التي قال في احدها: «ما الذي أفعله في هذه الحكومة» (**معاريف**، ٢٨/١/١٩٨٨)، يبدو غير مفهوماً في نظر العديد من المراقبين والمعلقين الساسيين. أحدهم كتب باسلوب لاذع وساخر، ان بيرس، وعلى الرغم من تأكيده في أكثر من مناسبة أن الحل لن يتم بالقوة بل بالتسوية السياسية، التي يمكن انجازها في هذا الوقت، الا انه لا يزال يمتنع عن طرح مشروعه للتسوية على الحكومة، انطلاقاً من تقديره أن الاقتراح سوف يسقط. وسأل هذا المعلق: «ولكن أليس من الافضل، في هذا الحال، الخروج من الحكومة، بدلاً من البقاء فيها، وبالتالي منح الدعم لتصعيد سياسة القوة التي سوف تؤدي فقط إلى تأزيم الاوضاع وبالتأكيد لن تحل أية مشكلة ؟ الرد على هذه الاسئلة اعطي أكثر من مرة في الماضي القريب: طالما ليس هناك أكثرية لتقديم موعد الانتخابات، فإن انسحاب المعراخ من الحكومة سوف يبقى الليكود وحده في الحكم. وهذا، لا سمح الله، سوف يبدأ بفرض النظام في المناطق، وقد (لا سمح الله مرة اخرى) ينجح في ذلك. وعندها كيف يبدو حزب العمل في نظر جمهور المقترعين ؟» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٢/١/١٩٨٨).

هاني العبدالله

الفهم الاميركي للشرق الاوسط

Quandt, William B.; *Camp David: Peacemaking and Politics,* Washington, D. C.: The Brookings Institution, 1986, 426 pages.

وقعت دراسة السياسة الخارجية الاميركية ازاء منطقة الشرق الاوسط، في الكتابات العربية والى حد ما الاجنبية، في مأزقين استعصى على العديد الانفلات منهما. الاول، هو ما يمكن تسميته بالانطباعية، وذلك بأن يستنبت الكاتب وجهة نظر حيال تلك السياسة من جملة انطباعات، تبنى انطلاقاً من قراءة الصحف والمجلات واسعة الانتشار، من دون جهد يبذل بدأب باتجاه التثبت من حقيقة المعلومات، أحياناً، ومن دون الاسترشاد بمنهج يشكل معياراً تقاس عليه وجهة نظره، في أغلب الاحيان. ولا شك في أن هذا المأزق شبه اجمالي، ويطال «مجهودات» عديدة بذلت في هذا الاتجاه. أما المأزق الثاني، فهو طغيان جانب السرد الكرونولوجي على دراسة السياسة الخارجية الاميركية، حيث يتصدى الكاتب للاحداث، والظواهر، ضمن منحى مونوغرافي تقليدي، يتناول بدءها، فتطورها، فنهايتها، وفي كلمات اضافية، مؤشراتها المستقبلية.

لهذه الاسباب مجتمعة، يشكل كتاب وليم كوانت «كامب ديفيد: السلام والسياسة»، نقطة تحوّل بارزة، في الاتجاه المعاكس، ينبغي التوقف عندها. ورب أسباب عديدة تدفعنا الى القول ان وليم كوانت ليس غريباً عن المنطقة؛ وهذا ما يحملنا، بالفعل، الى مزيد من الاهتمام بموضوعه. فهو قبل أن يصبح ما هو عليه اليوم (ومنذ ١٩٧٩)، كباحث في مؤسسة بروكينغز المعنية بدراسة السياسة الخارجية الاميركية ـ وهي مؤسسة عظيمة التأثير في صناعة قرار البيت الابيض الخارجي ـ أمضى قرابة الثلاث سنوات في مجلس الامن القومي الاميركي، كان خلالها معنياً، بصورة رئيسة، بالعلاقات الاميركية ـ العربية. منصبه هذا مكّنه من زيارة معظم البلدان العربية، والمكوث فيها فترات طويلة نسبياً؛ كما أجرى خلالها العديد من المقابلات مع قادة سياسيين، وأكاديميين، وصحفيين، ورجال أعمال؛ ثم ان موقعه الاكاديمي الرسمي، وصلاته العربية الواسعة، سمحت له بالوصول الى عدد هائل من الوثائق (وهو، بالمناسبة، يقرأ العربية، وهذا شرط، يبدو لنا، على جانب كبير من الاهمية)، ومقابلة عدد كبير من المسؤولين الذين شغلوا مناصب حساسة في عهد الرئيس الاميركي جيمي كارتر؛ كما أن هذا الاخير قد منحه اذناً خاصاً للاطلاع على ارشيفه الرئاسي الخاص.

ان الكتاب الذي نحن بصدد مراجعته، ليس أول كتاباته، وهو، بالفعل، غزير الانتاج (عن القضية الفلسطينية، الجزائر، السعودية)، وقبل أي شيء آخر، كتابه الشهير، الذي أصدرت منه طبعات متتالية، بعنوان «عقد من القرارات: السياسة الاميركية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٦»، درس فيه، بصفة رئيسة، سياسة نيكسون ـ كيسنجر الشرق أوسطية، من وجهة نظر أثارت النقاش الحاد، نظراً الى عدم تفهّم الكاتب آنذاك (أو كصانع رأي يتسم بالمناورة)، طبيعة تدهور النظام العربي برمّته، الذي تعرض، بفعل المال النفطي، الى محنة استراتيجية على كافة الصعد: تعثر في العمل التنموي الهادف، وقهر الارادة الشعبية، وتفاقم التبعية الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، فيما أضحت اسرائيل تنعم بحزام آمن من مناطق بدأت تحولها الى مناطق تفاعل، ثم التحام اقتصادي ـ اجتماعي. وليس هنا مجال التعرض لاركان المحنة هذه، ولا نظن ان كوانت، نفسه، قادر على دفع هذه المقولات، الا تملصاً.

ليست الفصول الاثنى عشر التي يتألف منها الكتاب عادية. ان المواضيع المثارة، ونوعية الوثائق التي

بني عليها التحليل، وهوية كاتبها، تجعل من هذا الكتاب، بالفعل، مرجعاً من الدرجة الممتازة لأي باحث في موضوع صناعة السياسة الخارجية الاميركية، ومصدراً، لا غنى عنه، لمن يريد فهم سيرورة صناعة تلك السياسة تجاه منطقتنا. وان كان لنا من ملاحظات، فهي لن تؤثر، بحال، في هذا التقويم الأولي للكتاب.

ومن نافل القول ان نوضح، بادىء ذي بدء، انه من العسير ان نقدم مراجعة نقدية لاثنى عشر فصلاً على قدر كبير من التخصص والشمول والعمق. ولكن تناول مفاصل هذه الفصول، وعرض أفكار الكاتب الاساسية، من شأنهما أن يقدما الى القارىء فائدة لا غنى عنها، الا بمراجعة الكتاب نفسه.

يحدد كوانت في الفصل الاول موضوع كتابه في «الكيفية التي استخدمت بها ادارة كارتر نفوذها في التوصل الى اتفاقية بين مصر واسرائيل، وفي كيفية انسجام ذلك مع الفهم الاستراتيجي الاميركي للشرق الاوسط» (ص ٥). موضوع الكتاب، اذاً، هو «قصة» بكل ما تنطوي عليه هذه التورية من حبكة درامية، ابطالها الرئيسون هم على التوالي: كارتر، أنورالسادات، ومناحيم بيغن.

يوضح الكاتب في الفصل الثاني صياغة السياسة الخارجية الاميركية بكل تعقيداتها وملابساتها: فهناك التأثير الذي لا يمكن تلافيه للدورة الرئاسية، التي تمتد أربع سنوات، في صياغة السياسة الخارجية؛ فتكون السنة الاولى فترة اختبار للمبادىء والافكار في اطار من الواقعية السياسية؛ على الاقل في التفاصيل ان لم تكن في الاسس. أما السنة الثانية من الفترة الرئاسية فتتصف، اجمالاً، بدرجة أكبر من البراغماتية والواقعية، فتطغى استمرارية النظام السياسي الاميركي على المبادىء التي كان رسمها المرشح في أذهان الناخبين. الا ان ذلك لا يمنع من ان تتلون بعض مبادرات الرئيس الخارجية بمسحة من الايديولوجية وببعض الافكار المسبقة. هنا، يجب الافتراض أن تكون السنة الثالثة من سني الرئاسة هي الوقت المناسب لجني ما غرسته ادارته من نبت. وحين تقترب عقارب ساعة السنة الرابعة، لا يجد الرئيس شيئاً سوى الاشادة بانجازات الماضي والتلميح الى نجاحات المستقبل، اذا ما تمت اعادة انتخابه لولاية ثانية (ص ٦ ـ ٢٧). هكذا تتغير الادارات، فيمر الرؤساء، ويذهب معهم وزراء خارجيتهم ومستشاروهم للأمن القومي. وفي كل تحول، ننتظر ما سوف يفعله الخلف؛ وفي اعتقادنا، ان في واشنطن امكانيات حل ممكن لبعض ما يصيبنا. الا ان كوانت يسترعي انتباهنا الى بعض ما يصطدم به أي رئيس يلتفت صوب منطقة الشرق الأوسط من عقبات؛ منها غياب الاعتدال والاستقرار في سياسة الدول على الصعيد الداخلي، وفي تعاملها مع بعضها البعض، وفي المقدم منها، طبعاً، النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وخاصة الجانب الفلسطيني من هذا النزاع؛ ومنها، أيضاً، الانحياز الاميركي الى اسرائيل (ص ١٢ ـ ١٣). وعلى هذا الاساس، يتوجب على أي رئيس البدء بمبادرات دبلوماسية حيال المنطقة، في وقت مبكر من الفترة الرئاسية وليس قرب نهايتها (ص ٢٨).

لقد أثبت الكاتب، في هذا الفصل، عدداً من المؤهلات المثيرة للاعجاب والمتأتية ولا شك عن امتزاج التجربة الدبلوماسية بالممارسة الفكرية المتقدمة. ان الـ ٢٤ صفحة التي تؤلف هذا الفصل، تشكل، برأينا، خير ما يمكن قراءته اليوم عن صناعة السياسة الخارجية الاميركية ازاء منطقة الشرق الاوسط. وحسناتها متعددة: فهي مكثفة بصورة يصعب معها القفز عن الفقرة الواحدة منها دون ضرر؛ وهي تنم عن معرفة دقيقة، وصميمة، بتطور الفهم الاميركي لحقائق المنطقة؛ وهي مبنية، اخيراً، حول اطار نظري متين، يتناول كل العهود، منذ نيكسون حتى ريغان، وقد بيّنت حدودها بدقة. ونحن نوافق كوانت في مجمل ما اورده، ونعجب بقدرته الفائقة على التركيب بين عدد من العناصر المختلفة، سمحت له بتقديم نظرية موجزة عن عملية صنع السياسة الخارجية الاميركية، تدهش في زواج النظام السياسي الاميركي بالنظام الاقليمي في الشرق الاوسط.

هام جداً ان يتذكر القارىء العربي هذه الامور الغائبة عن الادبيات العربية. ان معظم الكتابات العربية مهملة، اجمالاً، لمسار النظام السياسي الاميركي، ومفرطة، اجمالاً، في اهتمامها بالنواحي السياسية المباشرة (قيام دولة فلسطينية، العلاقة مع اسرائيل، الموقف من الدول العربية «المعتدلة»، الخ)، وحري بها ان تستوعب اكثر هذا المستوى من التحليل.

ان كوانت في قلب صنع السياسة، بل هو عنصر في تنفيذها. لذلك، نرى العملية السياسية لادارة كارتر، بمجملها، من خلال نافذة مساره الشخصي. منه نعرف (الفصل الثالث)، مثلاً، ان الدول العربية الرئيسة كانت مستعدة، في مطلع العام ١٩٧٧، لاجراء مباحثات دبلوماسية جادة مع اسرائيل (ص ٣٧ و ٤٢). ومنه نعرف، أيضاً، ان الذهاب الى جنيف، في أيلول (سبتمبر) من العام عينه، لم يكن يعني، بالضرورة، مشاركة الاتحاد السوفياتي كطرف معني، على الأقل في المرحلة التمهيدية من المباحثات (ص ٤٠). ومنه نعرف، أخيراً، المناقشات التي اجراها الرئيس كارتر مع كل من السادات والملك حسين والملك فهد والرئيس حافظ الاسد، في ما يخص الثلاثية الجوهرية للسلام (الحدود، والامن، والقضية الفلسطينية)، وقبول السادات، مبدئياً، بفكرة ان السلام يقضي باقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل، بما في ذلك تبادل السفراء والاعتراف الكامل بالسيادة (ص ٤٩ ـ ٥٨).

في هذا السياق، يتحول كوانت من كرونولوجي الى مُرغِّب يدعنا نطالب بالمزيد، فيحدثنا عن وصول بيغن الى رئاسة الوزارة في اسرائيل (الفصل الرابع)، وعن لقائه الاول مع كارتر في واشنطن «الذي كان أكثر ودية بكثير من لقاء سلفه؛ وهو أمر مفاجيء نوعاً ما». ويذكّرنا بالمبادىء الاميركية الخمسة التي كانت بمثابة أساس لمحادثات الرئيس الاميركي مع بيغن، بينها منح الفلسطينيين حق تقرير المصير في اختيار وضعيتهم المستقبلية. وبينها، أيضاً، الحدود والانسحاب الاسرائيلي على مراحل. غير ان بيغن رفض، كلية، المبدأ المتعلق بالفلسطينيين؛ وفي ما يتعلق بقضية الانسحاب، أصرّ على ان لا تذكر الولايات المتحدة، في السر أو في العلن، انها تحبذ الانسحاب الى حدود الـ ١٩٦٧؛ وقد تمّ له ذلك (ص ٩٢).

يحاول الكاتب، في الفصل الخامس، وبنجاح الى حد ما، فصل مصالح واشنطن عن أهداف تل ـ ابيب، مركّزاً، باستمرار، على ما يراه المحورية المتزايدة للقضية الفلسطينية في السياسة الخارجية الاميركية، خلال شهري آب (اغسطس) وأيلول (سبتمبر) ١٩٧٧. ويذكر، في هذا الصدد، ان سايروس فانس، كان يحمل، خلال جولته على المنطقة في مطلع آب (اغسطس)، مجموعة منقّحة من المبادىء الخمسة لمناقشتها مع عدد من القادة العرب ومع الجانب الاسرائيلي أيضاً؛ بينها فكرة تشكيل وفد عربي مشترك يضم فلسطينيين، استعداداً للذهاب الى جنيف. وفي المقابل، أشاع فانس الاعتقاد بأن منظمة التحرير الفلسطينية كانت على شفا تغيير موقفها من القرار الرقم ٢٤٢. ولكي يضيف المزيد من الدفع الى العملية السياسية، أوصى بأن يكرر الرئيس كارتر، علناً، ان واشنطن سوف تكون راغبة في الدخول بمباحثات مع منظمة التحرير الفلسطينية، اذا ما قبلت الأخيرة بذلك القرار (ص ١٠٦).

هكذا، كان شهر أيلول (سبتمبر) شهراً حاسماً في نشوء استراتيجية كارتر الشرق أوسطية، تركزت الجهود الدبلوماسية الاميركية خلاله على أربعة محاور متوازية ومتعارضة في آن: فهناك محاولة التوصل الى بنود أولية لمعاهدة سلام بين الاطراف المعنية؛ ومحاولة ايجاد حل لمسألة كيفية تمثيل الفلسطينيين في جنيف؛ وامكانية تطور قدر من التفاهم بين الأطراف المتفاوضة في ما يخص اجراء مباحثات جنيف؛ وهناك، أخيراً، مفاتحة الاتحاد السوفياتي بهذا الشأن (ص ٩٨ ـ ٩٩). في هذا السياق، يصاب القارىء العربي بقدر لا بأس به من الاحباط عند تناول كوانت للموقف السوفياتي، حين يعلم ان موسكو سارعت الى تقديم مسودة مذكرة كانت مفرداتها مستقاة من القرار ٢٤٢، من دون ان تتضمن الدعوة الى قيام دولة فلسطينية، او الى مشاركة م.ت.ف. كطرف معني، في المباحثات (ص ١١٩).

كنا نتمنى لو ان المؤلف منح الفصل السادس اهتماماً أوفر. فالفصل يحتوي على عدد من اشارات متعجلة الى قضايا بالغة الأهمية. ويحتوي على عدد مماثل من الاحداث وردت في شكل مسلّمات، بعضها يحتاج، بالتأكيد، الى تحقيق أكثر دقة. ولا يكفي ان نقرر، مثلاً، ان ذهاب السادات الى القدس كان رداً على البيان السوفياتي ـ الاميركي المشترك (ص ١٤٩)، من دون ان نوثق لذلك. والصحيح، ان استعداد السادات لتخطي الصعاب الاجرائية، التي تعيق عقد مؤتمر جنيف، كان، في جانب منه، يدل على نيّته المضمرة في تحرير نفسه من قيود ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية، التي يعقد المؤتمر على أساسها. كان يحاول جهده تفاديها، فدعا

الى تشكيل «مجموعة عمل» تمهّد لعقد المؤتمر. ولمّا اخفقت هذه المناورة، حاول ان يوحي بأنه مستعد للذهاب الى جنيف، من دون اعتبار للمسائل الاجرائية، وهو مستعد للذهاب الى القدس. ولحظة قبول اسرائيل بأنه يجدر الغاء مؤتمر جنيف واجراء مفاوضات مباشرة،، فان ذلك من شأنه ان يقضي على ورقة العمل التي لم يكن يعرف كيف يهضمها. وعندئذ، تبدأ الدورة الدبلوماسية، من جديد: التهديد بالحرب، الضغط السعودي (النفط)، والأهم من ذلك كله وزارةالخارجية الاميركية التي تغدو، عند ذاك، في حلّ من الاتفاق مع اسرائيل.

حقاً ان خطوة السادات كانت من دون تنسيق مع ادارة كارتر، وبمثابة احتجاج ضمني على ميل تلك الادارة نحو اسرائيل. ولكن كان واضحاً للسادات، كما هو واضح لحكومة اسرائيل، ان ليس في الامكان التوصل الى تسوية سياسية، شاملة أو منفردة، من دون مشاركة واشنطن الفعّالة. كما كانت خطوة السادات، الى حد غير قليل، موجهة الى الرأي العام الاميركي، وبنسبة لا تقل عن ذلك الى الرأي العام الاسرائيلي. فالسادات كان محتاجاً الى الولايات المتحدة، كأداة ضغط على تل ـ ابيب؛ وكانت اسرائيل، أيضاً، تستعين بالولايات المتحدة للضغط على القاهرة.

الا ان الكاتب لا يهمل حتى التفاصيل الجزئية، لدى التوقف عند محطات مثل مؤتمر القاهرة، وقمة الاسماعيلية، ومشروع بيغن للسلام. ففي معرض تقويمه للقاء الاسماعيلية بين السادات وبيغن، رأى ان الفجوة بين الطرفين ازدادت اتساعاً، مما استدعى دخول الولايات المتحدة بكامل ثقلها، كي تبقي المفاوضات على قيد الحياة؛ وشعر الطرفان، كذلك، بأن استمرار عملية التفاوض، بحد ذاته، أمر جوهري، اذا استخدمت الولايات المتحدة نفوذها (ص ١٥٨ ـ ١٦١).

من المفيد، هنا، تأمّل سياسة ادارة كارتر في معالجتها لعملية التسوية في المنطقة. لقد تحدثت تلك الادارة، في الشهور الاولى من العام ١٩٧٧، حول تسوية شاملة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وحول حق الشعب الفلسطيني في «وطن»، مستلهمة، بذلك، توصيات تقرير بروكينغز الشهير «نحو سلام في الشرق الاوسط ، ١٩٧٥»، والذي يعتبر، الى حد بعيد، تطبيقاً اقليمياً لمبادىء اللجنة الثلاثية. ولكن التحول الجذري، في نظرنا، هو ذاك الذي حصل في الفترة التي أعقبت زيارة السادات للقدس. ففي نهاية العام ١٩٧٧ ومطلع العام ١٩٧٨، أصبح واضحاً ان الادارة الاميركية باتت تتحين الفرص للتخلي عن المبادىء الشاملة للتسوية، لجهة المواضيع المعالجة (فكرة الوطن الفلسطيني)، ولجهة الاطراف المشاركة (الاتحاد السوفياتي و م.ت.ف.)، التي وضعتها هي بالذات.

يقودنا المؤلف، ولكن «مداورة»، الى تلك الحقيقة، فيقرر (الفصل السابع) ان الادارة اتبعت، منذ مطلع كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، استراتيجية تقوم على ركيزتين: اولاهما، الضغط على بيغن لتحقيق تجميد اقامة مستوطنات جديدة في الاراضي العربية المحتلة، واقناعه بالانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، جزئياً على الأقل، في مقابل السلام والاعتراف (ص ١٦٨ ـ ١٧٠)؛ وثانيتهما، تحويل اقتراح بيغن للحكم الذاتي الى مشروع، بشكل عدد من الاسس العامة التي قد يتم الاتفاق عليها بين مصر واسرائيل كصيغة انتقالية تستغرق من ثلاث الى خمس سنوات (ص ١٧٢).

وعلى الرغم من ان نوايا تل ـ ابيب كانت معروفة ازاء الشق الاول من تلك الاستراتيجية، والمتمثلة في ضم الاراضي المحتلة، فانها أدخلت الى المعادلة السائدة واقعاً جديداً تجسّد في غزوها لجنوب لبنان (١١ آذار ـ مارس ١٩٧٨). ومن الملفت، حقاً، ان المؤلف لم يمرّ على هذا الحدث الا مرور الكرام (١٦ سطراً فقط، ص ١٨٣). ان الغزو، اضافة الى أهدافه السياسية والامنية والعسكرية المباشرة، كان بمثابة صندوق البارود؛ اما الصاعق، فكان في موضع آخر. ذلك ان الاستيلاء على اراضٍ جديدة، تنوي الاحتفاظ بها، خلق مجال مساومة جديدة بين تل ـ ابيب وواشنطن والقاهرة. وبهذه الوسيلة، ارادت اسرائيل تأجيل الجدل السياسي، واستغلال جنوب لبنان كورقة مساومة أخرى في صفقة أوسع، تشمل سيناء والضفة الغربية وقطاع غزة، تلك المناطق التي تتخذ الادارة الاميركية بشأنها مواقف متصلبة وغير قابلة للتأويل. وهكذا يلزم الاعتدال الاسرائيلي بشأن جنوب لبنان

الجانب الاميركي، والعربي، بتقديم اعتدال موازٍ له على الجبهات الاخرى.

باجتياح لبنان، وضع حجر العثرة في استراتيجية ادارة كارتر للضغط على اسرائيل بشأن الانسحاب. فحين أوصت واشنطن بصيغة «ان يتحدد الوضع النهائي من خلال اتفاق يتم عبر مباحثات، يشارك فيها مندوبون عن اسرائيل ومصر والاردن والفلسطينيين، وبدونهما سوف يزداد الجمود خطورة»، كان رد اسرائيل انه من الافضل ان «تنفجر المسألة، بدلاً من ابقاء جميع هذه الجروح مفتوحة لمدة طويلة». وتوصلت الحكومة الاسرائيلية، في جلستها بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٧٨، الى صيغة الرد التالية: «ان حكومة اسرائيل تعتبر استمرار المحادثات بينها وبين جيرانها امراً حيوياً، من أجل التوصل الى اتفاق سلام... وتعرب حكومة اسرائيل عن موافقتها على انه بعد خمس سنوات من تطبيق الحكم الذاتي الاداري في يهودا والسامرة ' الضفة الغربية' وقطاع غزة، والذي يبدأ العمل بموجبه مع احلال السلام، يتم البحث في نوع العلاقات المستقبلية بين الاطراف والاتفاق بشأنها، اذا ما تقدم احد الاطراف بهذا الطلب... ان اطار هذا البحث هو المحادثات بين الاطراف من خلال مشاركة ممثلين من سكان يهودا والسامرة ' الضفة الغربية' وقطاع غزة، والذين يتم انتخابهم بموجب مشروع الحكم الذاتي، وذلك بهدف التوصل الى اتفاق بين هذه الاطراف» (ص ١٩١ ـ ٢٠١).

هكذا، تقدمت ادارة كارتر في اتجاه اسرائيل بثلاثة من مطالبها: فالتسوية الدائمة لن تشتمل على اقامة دولة فلسطينية مستقلة؛ وانها لن تطلب من اسرائيل انسحاباً كاملاً من الاراضي المحتلة؛ وتؤمن بأن التسوية سوف ترتكز، بشكل عام، على اقتراح بيغن اقامة حكم ذاتي.

لقد تطلب من الكاتب ان يفرد أربعة فصول (من الثامن حتى الحادي عشر)، كي يغطي الفترة الواقعة فقط بين أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ و آذار (مارس) ١٩٧٩، وهي الفترة التي شهدت التوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد واتفاقية الصلح المصرية ـ الاسرائيلية.

تناول الكاتب (الفصل الثامن) التحضيرات الاميركية لمؤتمر قمة كامب ديفيد. ويشير، في هذا الصدد، الى دوافع الرئيس الى ضرورة عقدها؛ منها التخوف من ان يؤدي توقف المباحثات الى استئناف جولات مؤتمر جنيف، بما في ذلك التدخل السوفياتي في مجرى المباحثات؛ ومنها، أيضاً، ان واشنطن ـ حسب كوانت ـ لا تستطيع ان تكون وسيطاً عديم المصلحة، او بمثابة «ساعي بريد» في الشرق الاوسط ، فالأمن القومي الاميركي متوقف، بشكل فعّال، على المحافظة على «السلام في المنطقة». وعلى الرغم من عدم تجاهل الكاتب لتأثير السياسة الداخلية للنظام الرئاسي الاميركي، فانه سعى الى تلخيص ذلك الاعتبار بسطور معدودات (الفصل التاسع، ص ٢٥٨). والواقع ان الاعتبار اعلاه كان ذا وزن كبير بالنسبة الى ادارة كارتر. ففي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٨، سوف تجرى انتخابات انتصافية في الولايات المتحدة. ولأن الرئيس كان يعاني تدنياً في الشعبية لم يسبقه مثيل (٣٨ بالمئة)، ولأن استفتاء داخلياً سرياً كشف عن ان أغلبية الاصوات اليهودية تستنكف عن تأييد الحزب الديمقراطي، فمن الواضح ان انفجار المؤتمر، وازدياد حدة التوتر العسكري في الشرق الاوسط في شهر الانتخابات، من شأنهما ان يقررا مصير الرئيس، على صعيد الولاية المقبلة. اضافة الى ذلك كله، فان الادارة الاميركية كانت تنظر، بجدية، الى الموعد الذي حدده السادات لانهاء مبادرته (تشرين الأول ـ اكتوبر). ووجدت نفسها بحاجة ماسة الى تنفيذ خطوة سريعة لانقاذ المباحثات. وتكوّن الانطباع بأن السادات قد اخطأ في عدد من تقديراته المتعلقة باحتمالات تصرُّف الولايات المتحدة، وتسلّق، بناء على ذلك، شجرة باسقة، لا يمكن الا لخطوة دراماتيكية، فقط، انزاله عنها. وتحددت هذه الخطوة: مؤتمر في شكل معكوس؛ أي يجرى، في البداية، تقرير عقده؛ وبعدئذٍ، يجرى التفكير في ما ينبغي عمله، حتى لا يكون ثمة هدر للوقت.

وهكذا انتهى مؤتمر جنيف بتاريخ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٨ (الفصل العاشر) باصدار وثيقتي اطار، وتسع رسائل متبادلة بين المؤتمرين، تخلى خلالها السادات عن مطالبته بانسحاب اسرائيلي من جميع المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ وعن اعلان السيادة العربية على الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وتجرأ على التعهد توقيع معاهدة صلح تعاقدي مع الدولة العبرية. وفي الوثيقة التي تحدد اطار التسوية الشاملة، كرر، في الحقيقة،

«صيغة اسوان» في الرابع من كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨؛ تلك الصيغة التي تتجاوز «ورقة العمل الاسرائيلية ـ الاميركية» في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٧، ولكنه امتنع عن المطالبة باقامة دولة فلسطينية ذات سيادة، «ولا يستهان بمدى استعداد السادات للتساهل».

وهناك امر آخر يستحق الملاحظة (الفصل الحادي عشر)، هو، بالطبع، ما تم من فصل بين الموضوع الفلسطيني والمعاهدة بين مصر واسرائيل، حيث يلاحظ غياب مصطلح الدولة الفلسطينية ومصطلحات الكيان الفلسطيني وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم؛ وبذلك اخرجت م.ت.ف. كلية، من الصورة، لا شفهياً فقط، بل خطياً أيضاً، وقيل ان هناك اعترافاً بالحقوق الفلسطينية المشروعة، ولكن دون كيان مستقل، وسوف يشترك ممثلوهم في تقرير مستقبلهم. ويشمل ذلك، في الواقع، تشجيعاً للعناصر الفلسطينية «المعتدلة» على تشكيل زعامة محلية، وتأييد ارتباط وضع الفلسطينيين بذلك في المستقبل. وكان هذا، بحد ذاته، اختباراً لكل الذين اعتقدوا بأن السادات يحتاج «ورقة توت» فلسطينية، لكي يتوصل الى تسوية منفردة مع اسرائيل.

واستخلص الكاتب حقيقتين تلازمتا في اثناء المباحثات الطويلة التي سبقت مؤتمر كامب ديفيد، وفي المؤتمر نفسه، وصولاً الى توقيع المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية: اولاهما، ان تطورات احداث النزاع العربي ـ الاسرائيلي، غالباً ما تتجاوز الحدود «التقليدية» للنظر اليها: فقد تكون «نزاعاً اقليمياً»، أو «ورقة» بين الأوراق في صراع الجبارين، او هي ديماغوجية تشدد على شعارات انفعالية، وما شابه ذلك. غير ان تلك التطورات غالباً ما تأخذ الادارات الاميركية على حين غرة، وتضطرها الى مراجعة مفردات استراتيجيتها. أما الحقيقة الثانية، فهي ان النظام السياسي الداخلي الاميركي غالباً ما يفرض وجوده، بقوة مميزة، في عملية صنع القرار، عندما يتعلق الامر بذلك النزاع (الفصل الثاني عشر).

امـا موضوع الوثائق التي تضمّنها القسم المخصص للملاحق، فالأمر لا يتوقف على تضخم حجم هذا القسم (ص ٣٤١ ـ ٤٠٦)، فذلك كان من الممكن تبريره، اذا كانت هذه الوثائق، او كان أغلبها، على الأقل، مما لم يسبق نشره، لكنها نشرت مرات عديدة. فهي منشورة، مثلاً، في الحدود التي استعان بها، في خمسة مصادر منفردة ومجتمعة.

يشكل هذا الكتاب، الى حد بعيد، نوعاً من العقلنة الاميركية لجوهر الموقف العربي «الرسمي» من النزاع: ان مزيداً من الالتحام باسرائيل، ومن النفي للحقوق الفلسطينية المشروعة، يفتح امام الاتحاد السوفياتي ابواباً كبيرة في المنطقة. ومهما يكن الموقف من هذه النظرة، فلا بد للمرء من ان يتعامل مع هكذا توجه، ومع احتمالات تطوره في أوساط صنع القرار الاميركي باهتمام شديد ومتواصل.

من هنا، لا بد للقارىء العربي، الحريص على عدم زج نفسه، عن عمى، في صراع القوتين العظميين، من ان يتناول الكتاب بحذر. هذا الحذر يضاعفه شعور عام بالانزعاج، بسبب دور الكاتب نفسه: فبقدر ما يوجد طيف الرئيس كارتر في خلفية كامب ديفيد، محاطاً بوقار المصلح، وبقدر ما يوجد شخص السادات على الخشبة الامامية لمسرح كامب ديفيد يقوم بحركات استعراضية، نلمس الحضور الدائم لكوانت. نلمس هذا الحضور، لا كمؤلف للكتاب فقط ، ولكن أهم من ذلك كشريك في صنع الحدث. كوانت الذي يمكن ان يوصف بأي شيء، الا نعمة التواضع، يحمل «انا» لا تقل تضخماً عن الابطال الرئيسين الثلاثة.

لكن على القارىء ان يتعدى ذلك الى فائدة الكتاب الاولى، وهي المعلومات المستندة الى وثائق حية. ومَنْ يتتبع السيـاسـة الراهنـة يعي مدى صعـوبـة الحصـول على مثيلاتها، فيحاول ان يتناسى انه بحاجة اليها، وان «استنتاجاته» خارجها، تكهّن.

مفيد هذا المزج بين الفكر والدبلوماسية؛ ومفيد، كذلك، هذا التوثيق المطوّل لحدث من وزن كامب ديفيد. مفيد هذا الكلام، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، في هذا السياق، لماذا تجاهل كوانت، في مؤلفه هذا، أيضاً، الاشارة الى طبيعة النظام العربي، التي كان كامب ديفيد حلقة من حلقات مسلسل تدهوره ؟

ربما كان هذا الامر لا يعنيه بشيء. اما نحن، فنستطيع التأكيد ان كامب ديفيد لم يكن حدثاً منفرداً أو منعزلاً، على الرغم من كل الضجة التي أثارها، والتطورات التي لحقت به؛ بل كان حلقة من مسلسل تطورات في النظام العربي مهَّدت له؛ منها ما يتعلق باختلال نمط التحالفات الاقليمية لصالح القوى العربية المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة، ومنها ما يتعلق باختلال نمط الامكانات الاقتصادية العربية لصالح قوى انشغلت بمشكلات اقليمية، ابتعدت بها عن هموم النزاع مع اسرائيل.

وهكذا، فان عملية عزل مصر، او فرض الانعزال عليها، سبقت زيارة السادات للقدس، والتوقيع على اتفاقيتي كامب ديفيد. وفي هذا السياق، تأتي الاتفاقيتان كضمان ضد عودة مصر لتغيير نمط التحالفات أو نمط الامكانات في النظام العربي. وربما كان هذا السبب، بالنسبة الى واشنطن، أهم بكثير من مجرد تحقيق تسوية سلمية مع اسرائيل، سواء على مرتكزات كامب ديفيد أو أي مرتكزات اخرى.

وبعد، فلم نسع الى أكثر من ابراز التعقيد الهائل الذي يسم اشكالية الهيمنة الاميركية في موضوع، اصبح، بدوره، مرغوباً فيه ومشبوهاً: كامب ديفيد. ولكن كتابات أخرى نشرت، وقضايا اخرى اثيرت، وهي، بالأحرى، تستدعي التوقف عندها. وما سبق لم يكن سوى اشارة الى تاريخ طويل؛ الى ممارسة راهنة.

د. نبيل حيدري

صليبا خميس: تجربتي في «راكح»

[لا يختلف اثنان حول الدور الهام والبارز، الذي قام به الحزب الشيوعي الاسرائيلي «راكح» في الدفاع عن الجماهير العربية، وقضاياها اليومية، والمطلبية، والديمقراطية. ولكن الاختلاف يظهر، عندما يدور الحديث، حول المواقف السياسية، والقضايا الايديولوجية، حيث تبرز، في هذا الصدد، وجهات نظر متباينة، ومختلفة، تتراوح بين التأييد والتحفظ والمعارضة، لما يطرحه الحزب من مواقف سياسية، سواء أداخلية كانت أم خارجية.

في ما يلي، شهادة لأحد أبرز قادة الحزب الشيوعي الاسرائيلي، هو صليبا خميس، وذلك بعد أن قرر الحزب فصله، وتجريده من جميع مناصبه القيادية.

يتحدث صليبا، في هذه الشهادة (سجلت بتاريخ ١٣/١١/١٩٨٧)، عن تجربته في الحزب، ويوضح الابعاد التي أدت الى تفجّر الخلاف بينه وبين الحزب، ومن ثم فصله.

التحق صليبا خميس بعصبة التحرر الوطني منذ تأسيسها، وتسلّم مواقع مختلفة في جميع هيئات الحزب، من ضمنها عضوية اللجنة المركزية، والمكتب السياسي، وعضو سكرتارية الحزب؛ كما شغل منصب رئيس تحرير صحيفة «الاتحاد» في الفترة ما بين ١٩٥٣ ـ ١٩٦٧؛ ثم عمل في تحرير مجلة الحزب الادبية «الجديد»، وبعد ذلك مثّل الحزب، لمدة ثلاثة سنوات، في مجلة «السلم والاشتراكية» في تشيكوسلوفاكيا.

إضافة الى ما تقدم، كان صليبا خميس سكرتيراً للجنة الدفاع عن الاراضي منذ تأسيسها؛ وبقي في هذا الموقع مدة عشر سنوات، الى ان أُبعد، أيضاً، عن سكرتارية هذه اللجنة (و. ج.)].

صليبا خميس: من مواليد الناصرة، سنة ١٩٢٢. أنهيت المرحلة الثانوية في رام الله في العام ١٩٤٣. التحقت بالعمل الوطني في العام ١٩٤٤، حيث صرت عضواً في عصبة التحرر الوطني عند انشائها. بقيت في الناصرة سكرتيراً لفرع العصبة حتى نكبة العام ١٩٤٨، وكنت متفرغاً، بشكل كامل، للعمل السياسي.

بعد قرار التقسيم في العام ١٩٤٧، ودخول القوات العربية الى فلسطين، اعتقلت من قبل القوات العراقية؛ وذلك بعد ان وافقت عصبة التحرر على قرار التقسيم، وقُدّمت، مع مجموعة من أفراد العصبة، الى المحاكمة، بتهمة معارضة دخول القوات العربية، وموافقتنا على قرار التقسيم؛ وقد حضر هذه المحاكمة الشاعر الشهيد عبدالرحيم محمود، الذي تربطني به علاقة صداقة، وشاب آخر من الخليل اسمه اسماعيل طهبوب، وكلاهما كانا في قيادة جيش حطين الذي كان يقاتل في الشجرة. وبمساعدتهما افرج عنّا، وخرجنا بكفالة. وفي اليوم الذي افرج فيه عنّا، استشهد عبدالرحيم محمود في معركة الشجرة، واضطررنا، بعد ذلك، الى العودة الى العمل السري.

أيّدنا قرار التقسيم بعد مؤتمر عقدته العصبة، باستثناء بعض الرفاق الذين لم يحضروا المؤتمر، بسبب مغادرتهم البلاد الى لبنان، مثل اميل توما واميل حبيبي وتوفيق طوبي، بالاضافة الى بولس فرح، الذي عارض قرار التقسيم، لكنه لم يغادر البلاد.

من المفارقات الغريبة، ان عصبة التحرر الوطني كانت، في البداية، ضد قرار التقسيم، وبقيت تعارضه حتى بعد اصداره؛ إلا انها عادت وايدته بعد موافقة الاتحاد السوفياتي عليه. واعتبرت قيادة العصبة، في تأييدها لقرار التقسيم، كل من يعارض

القرار «خائناً»؛ كما رأت في من يعارض القرار وكأنه يعارض الماركسية اللينينية؛ أي انهم ربطوا بين الموقفين. على هذا الأساس، عندما عاد المرحوم اميل توما الى البلاد، أجريت محاكمته، لأنه عارض قرار التقسيم، وأُبعد عن قيادة الحزب.

منذ اللحظة هذه، بدأ الانحراف القومي اليهودي في الحزب، لأن الموقف من قرار التقسيم ليس قضية ايديولوجية مبدئية تقرر شيوعية الحزب، ولأن اندريه غروميكو عندما أيّد قرار التقسيم، في الامم المتحدة، لم يقل انه أيّده بموجب الموقف اللينيني، وانما قال ان تأييد بلاده للقرار جاء لأنه «أهون الشرين» في الظروف التي خلقها الاستعمار والتي لم يكن من الممكن، ازاءها، إلا اتخاذ موقف مؤيد، في حين ان الحزب، عندنا، تعامل مع اميل توما على انه «خائن» وجرّده من مسؤولياته الحزبية لفترة طويلة من الزمن.

بقيت انا في قيادة فرع العصبة في الناصرة، الى ان تم توحيد الحزب، في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٩، بين الشيوعيين العرب (العصبة)، والشيوعيين اليهود، واتحدنا في اطار الحزب الشيوعي الاسرائيلي، لنبدأ، بعدها، مرحلة جديدة، حملت بين ثناياها كثيراً من الايجابيات، من جهة، وكثيراً من السلبيات والانحرافات، من جهة اخرى.

طبيعة الخلاف مع الحزب الشيوعي

ان الخلافات التي انفجرت مؤخراً (في أوائل ١٩٨٧) بيني وبين الحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ليست وليدة الصدفة، ولا بنت ساعتها؛ فقد كنت، في السابق، اعبّر عن مواقفي وانتقاداتي للحزب داخل الاطر الحزبية؛ وكنت حريصاً على عدم تسرّبها الى الخارج. وقد كانت، وما زالت، انتقاداتي تتركز على القضايا الايديولوجية، والمواقف السياسية، والشكل التنظيمي للحزب؛ وعبّرت عنها في مؤتمرات الحزب. فالتنظيم القائم حالياً، هو انعكاس لسياسة وايديولوجية معيّنة تبناها الحزب منذ ان حدث التوحيد بين الشيوعيين العرب واليهود؛ وربما يعود الى قبل ذلك. فكما سبق وذكرت، بدأ الانحراف يظهر عندما ربط الحزب بين تأييد قرار التقسيم والماركسية اللينينية، وعندما «خوّن» كل من يعارض التقسيم. ثم ظهرت الخلافات الداخلية، فيما بعد، حول تسمية الحزب: هل هو حزب شيوعي فلسطيني ؟ أم حزب شيوعي اسرائيلي ؟

الفرق بين التسميتين قد يبدو لغوياً، إلا انه ينطوي على ابعاد كبيرة. الحزب الشيوعي الاسرائيلي مرّ في مراحل مختلفة، وطرأت عليه تغيّرات كبيرة. فمنذ ان اتحدنا، في العام ١٩٤٩، حدثت سلسلة من الصعود والهبوط في تاريخ الحزب ومسيرته، وهناك عدد من الاخطاء الايديولوجية والسياسية التي بدأت بالظهور، واستمرت في التراكم حتى العام ١٩٦٥، أي حتى وقوع الانقسام داخل الحزب. فهذا الانقسام لم يأت نتيجة امور تنظيمية وايديولوجية بسيطة، على الرغم من أن تقرير الحزب حوله لم يكشف الحقيقة كاملة، واقتصر على ذكر ان جماعة ميكونس ـ سنيه، المنشقة، اتخذت مواقف اعتبرت فيها حركة التحرر العربية حركة رجعية في مضمونها، وتهدف الى القضاء على دولة اسرائيل؛ كما تدّعي هذه الجماعة بوجود صلة بين اسرائيل ويهود العالم، وتطالب بالانفتاح على الاحزاب الصهيونية، وخصوصاً الحزب الحاكم؛ كما تدعو هذه الجماعة الى محاربة «جراثيم القومية العربية» ـ حسب وصفها ـ وتقول ان الحزب الشيوعي الاسرائيلي سوف يأخذ على عاتقه محاربة الشوفينية القومية العربية في الخارج، وداخل الاحزاب الشيوعية العربية.

ان الامور التي وردت في تقرير الحزب حول موقفه من جماعة ميكونس ـ سنيه صحيحة، لكنها ليست كاملة. فهناك امور اخرى لم يتطرق اليها الحزب في نقاشاته وتقاريره؛ وهذه الامور بقيت قائمة حتى يومنا هذا، وهي استمرار للخط الذي وضعه ميكونس للحزب، مثل دستور الحزب، الذي يلزم الاعضاء بالاممية البروليتارية والوطنية الاسرائيلية، معاً. وفي اعتقادي، ان هذا الموقف غير اممي، وهو تعبير عن منطلقات الحزب القومية اليهودية، لأن الوطنية الاسرائيلية تعني ـ حسب تعبير ميكونس ـ الموقف القومي اليهودي للحزب، وان العرب الموجودين في الحزب يشكلون، فقط، قوة انتخابية. من هنا، كان الحزب الشيوعي الاسرائيلي يتخذ مواقف سياسية وايديولوجية لا تتفق مع الموقف الاممي؛ فكان الاسرائيلي يرفع الاعلام

الاسرائيلية، وينشد النشيد الوطني الاسرائيلي في مؤتمراته، ويرفع شعارات تخدم الموقف الصهيوني وتؤكد يهودية الحزب.

ان الفضل في طرح شعار «مفاوضات مباشرة بين العرب واسرائيل، وبدون شروط مسبقة» يعود الى حزبنا. وقد تبنّت غولده مائير هذا الشعار، لأنه يخدم السياسة الرسمية الاسرائيلية. فاسرائيل تفرض شروطها على أرض الواقع؛ أما العرب، فليس من حقهم فرض شروط مسبقة ! كذلك، هناك موقف الحزب من الهجرة اليهودية وتأييده لها وراء شعار الاستيطان الانساني للقادمين الجدد؛ بينما مئات الألوف من اللاجئين الفلسطينيين مشردة في الخارج !

ومن الامور التي دار بشأنها نقاش واسع داخل الحزب، طبيعة حرب العام ١٩٤٨. كانت منطلقات الحزب ان هذه الحرب هي «حرب تحرير». وبعد نقاش حاد استطعنا الغاء هذا الموقف، وتوصلنا الى حل وسط ، بأنها «حرب استقلال» وليس «تحرير». والفرق واضح بين التسميتين. ولم يكن من الممكن التوصل الى أكثر من هذه الصيغة الوسط؛ ومع ذلك، كانوا، في كل مناسبة، يشيرون الى الدور الفعّال الذي قام به أعضاء الحزب اليهود في الدفاع عن البلاد. ففي خطاب لاميل حبيبي، في المؤتمر الخامس عشر، قال: «ان رفاقنا الشيوعيين اليهود ليسوا عدميين قوميين، وانما سفكوا دماءهم في الدفاع عن حرية بلادهم».

بمعنى آخر، لم يحدث، بعد خروج ميكونس، سوى تعديلات كلامية؛ أما الجوهر، فقد بقي قائماً ومستمراً؛ ولكننا، بعد الانشقاق، كنّا نتغاضى عن بعض الامور، وننتقد بعض الامور الاخرى داخلياً، حرصاً على ما تبقى من الحزب. ولكن، مع ذلك، لم يحدث، ولا لمرة، ان وقف الحزب وانتقد نفسه نقداً ذاتياً، علماً بأنه ارتكب اخطاء فاحشة في مسيرته، واتخذ مواقف صهيونية صارخة، مثلاً: لا يمكن اعتبار «قانون العودة»، في أي عرف من الاعراف، إلا انه قانون يجسّد العنصرية، في حين ان الحزب قد اتخذ موقفاً مؤيداً لهذا القانون؛ لكنه، فيما بعد، وبعد مرور عقد أو عقدين، اضطر الى تغيير موقفه في الداخل فقط، لكنه لم يغيّر موقفه هذا في الخارج؛ فلم يحدث ان خرج الحزب الى الرأي العام وانتقد نفسه وأعلن انه ضد قانون العودة.

اسرائيلية الحزب والجماهير العربية

بعد الانقسام، اضطررنا الى السكوت، ولم نناقش الاسباب الحقيقية للانقسام، على اعتبار اننا خارجون من تجربة قاسية، ونريد ان نحافظ على ما تبقى من الحزب، علماً بأن الواقع هو ان الانقسام كان انقساماً يهودياً ـ عربياً. صحيح ان بعض اليهود ـ وهو قلة ـ قد وقف الى جانب الشيوعيين العرب، الا ان أممية الحزب، مع ذلك، لا تقاس بنسبة أعضاء اليهود فيه. فهو من المفروض ان يكون حزباً يهودياً ـ عربياً، حتى لو كان هناك يهودي واحد فيه؛ كذلك فهو حزب أممي، حتى لو لم يكن فيه يهودي واحد. إن اممية الحزب تقاس بمواقفه وشعاراته وسياسته.

من اجل اعطاء اعضاء الحزب اليهود، الذين وقفوا معنا بعد الانشقاق، بعض الدعم من قبل الشيوعيين العرب، كنّا نقاتل من اجل ايصالهم الى الكنيست، علماً بأنهم، لوحدهم، لا يستطيعون ايصال عضو واحد، فيما لو اعتمدوا على أصوات الناخبين اليهود لوحدهم. وفي رأيي، كان هذا الموقف تعبيراً واضحاً عن اممية الشيوعيين العرب، الذين قبلوا بانتخاب مندوبين يهود للكنيست، يمثلون الحزب الشيوعي الذي يتمتع بأغلبية عربية ساحقة. وطبيعي، في أنظمة يسود فيها الاضطهاد القومي، والتمييز العنصري، ان الاقليات تلتف حول الحزب الذي يعبّر عن مصالحها، ويرفع صوتها. والجماهير العربية التفت حول الحزب الشيوعي، بأكثريتها؛ والمقصود، هنا، الجماهير الواعية، وخصوصاً العمالية منها؛ مع انه، في بداية الأمر، كانت الاكثرية تعطي اصواتها للاحزاب الصهيونية، وهذا يعود الى أسباب عدة، من ضمنها: الحكم العسكري المفروض على العرب، وعامل الضغط والخوف، والرشوة، وغياب الوعي، وعدم ادراك ان التصويت هو موقف بحد ذاته. وقد احتاج الامر منّا الى فترة طويلة حتى ادرك العرب ان التصويت موقف سياسي. ومع تصاعد الوعي، بصورة تدريجية، أصبح الحزب يحصل على ٥٠ بالمئة تقريباً من أصوات الناخبين العرب، وهؤلاء هم القوة الفاعلة والأكثر وعياً في المجتمع العربي، أي من

العمال والفلاحين والشبيبة والطلاب.

مع كل هذا التأييد، بقي الحزب الشيوعي يتحدث مع الجماهير بلغة ١٩٤٩، حتى بعد الانشقاق، علماً بأن الوضع الجماهيري قد اختلف تماماً، والظروف العامة قد تغيرت عن تلك التي كانت سائدة في العام ١٩٤٩. في حينها، كنّا أقلية بسيطة، مسلوبة القوة، لم نتجاوز ١٢٠ ألفاً، ومجتمعنا الأساسي قد انهار فجأة، فلم نكن نمتلك رؤية واضحة في مواجهة السلطة الجديدة. ولكن، بعد ذلك، بدأت الجماهير تدرك ان لها كياناً قومياً، وبدأت تصبح فاعلة، وازداد وزنها النوعي والعددي، وبدأت تتكامل وتتماسك؛ كما طرأت علينا تغيرات كبيرة ناجمة عن عملية الانتقال من الريف الى المدينة، أي الانتقال من مجتمع ٨٠ بالمئة منه من الفلاحين، الى مجتمع ٨٠ بالمئة منه من العمال، ونحو عشرة بالمئة، فقط، يعيشون على الزراعة. وقد حدث هذا الانتقال بسرعة هائلة ليس لها مثيل في التاريخ، فنشأت عندنا طبقة عاملة، احتكت بالمجتمع اليهودي، كما احتكت بالآلة، واصبح لديها، مع الوقت، وعي كبير؛ كما اصبحت تدرك مصالحها الى حد كبير.

ولكن، للأسف، لم يراع الحزب تلك التطورات؛ ولغته، في مخاطبة الجماهير، لم تتغير؛ وسياسته بقيت على الحال الذي كان عليه في العام ١٩٤٩، ولم تتطور مع مستوى تطور المجتمع العربي، وعياً وادراكاً، نوعاً وكمّاً، بل استمر الحزب في تحجّره الفكري والسياسي، وفقد علاقاته مع مستقبل النضال الفلسطيني، وطرح عدداً من الشعارات التي لم تتلاءم، حتى من حيث المبدأ، مع القضية الفلسطينية.

فالحزب، مثلاً، طرح قضية الحدود، اين تكون حدود كل دولة ؟ ونحن حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كنّا متمسكين بخطوط الهدنة، ونطالب بتحويل هذه الخطوط الى حدود في حال التسوية. ليس هذا فقط، بل كنّا نطالب بانسحاب اسرائيلي من بعض المناطق الاخرى التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٤٩. فجأة، بعد حرب العام ١٩٦٧، تنازل الحزب عن خطوط ١٩٤٩، وطالب بالانسحاب الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. انني لا اعترض على الانسحاب الاسرائيلي الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ انما أرى، مبدئياً، ان الحزب الشيوعي الاممي لا يحدد حدوداً، وليس من واجبه أن يحدد حدود «الدولة الفلسطينية» على انها هي حدود الرابع من حزيران (يونيو)، وعاصمتها القدس العربية، بينما القدس الغربية هي عاصمة الدولة الاسرائيلية. لقد اتخذ الحزب هذا الموقف ليكسب تأييداً دولياً لموقفه، وخصوصاً من المعسكر الاشتراكي، بينما الموقف الاممي يؤكد ضرورة النضال ضد الاحتلال والعدوان وفق كل الخيارات الدولية المطروحة والمعترف بها. اما أين تكون حدود هذه الخيارات، فهي غير محددة، المهم في الأمر مبدأ تقرير المصير واقراره، وليس هناك داع، الآن، لأن نبحث، أو نحدد، الحدود، فهذا أمر سابق لأوانه؛ لماذا نستعجل الأمور ونقسّم القدس منذ الآن ؟ ولماذا تخلّينا عن خطوط الهدنة ؟!

ان خط الحزب السياسي الذي أُقرّ في المؤتمر الخامس عشر ما زال ساريا حتى الآن. ففي ذلك المؤتمر، جاء في قرار اللجنة المركزية ان «حل القضية الفلسطينية يتم عن طريق اتفاق متبادل وحدود معترف بها من قبل الطرفين». واعتبر الحزب هذا الحل موقفاً لينينياً؛ ومن هذا المنطلق أكد الحزب «ضرورة التوصل الى حل بالطرق السلمية». ولكن السؤال المطروح: ماذا يقول لينين، اذا لم يكن هناك اتفاق متبادل، واذا رفضت اسرائيل أي اتفاق ؟ ولماذا نشترط، في الحل الذي نطرحه، مفاوضات مباشرة وبدون شروط مسبقة، بينما اسرائيل تفرض شروطها ومواقفها سلفاً، وتضم وتحتل من الارض ما تريد ؟ ان الاشتراط، في هذه الحالة، وفرض الأمر الواقع، مسموح لاسرائيل وممنوع عن العرب. وهنا، تصبح معادلة السلام الاسرائيلية «ان ما في حوزتها هو لها، وما في حوزة العرب يجوز التفاوض عليه». ثم لماذا يحدد الحزب التوصل الى حل بالوسائل السلمية فقط ؟ ماذا لو فشلت هذه الوسائل ؟ ولماذا مسموح لأي شعب يقع تحت الاحتلال ان يقاوم الاحتلال بكل الوسائل، بينما ممنوع عن الفلسطينيين ان يختاروا سوى الطرق السلمية ؟

كل هذه الامور اضطررنا الى تجاوزها في سبيل المحافظة على الحزب، وخوفاً من حصول أزمات داخلية تؤدي الى خلخلة تماسكه، وتهدد الانجازات الكبيرة التي حقّقها، على الرغم من كل

السلبيات المذكورة، ولأنني ما زلت مقتنعاً بأن الحزب هو مكسب كبير للجماهير العربية، وهو ضرورة لها. فقد دافع عن حقوق هذه الجماهير، وعن المظالم التي تتعرض لها، واستطاع أن يقيم تنظيمات ولجانا وهيئات شعبية متعددة، لكل منها اهدافها. فهو حزب منظم ومُسيَّس، وله نضالات يومية متعددة؛ كما لعبت صحافته دوراً بارزاً في تعبئة الجماهير وتوعيتها؛ وحافظت هذه الصحافة على اللغة العربية، والثقافة الوطنية. ولكن كل هذه الايجابيات لا تلغي من سلبيات الحزب السياسية والتنظيمية والايديولوجية.

فالحزب الشيوعي الاسرائيلي ساهم في اشاعة العدمية القومية لدى العرب، لأنه، في الأساس، «حزب اسرائيلي» يدافع عن «الوطنية الاسرائيلية» ويربّي عناصره عليها. وعندما نتحدث نحن عن الهوية الفلسطينية، نصبح، في نظر الحزب، شوفينيين قوميين ! اننا لسنا ضد التعايش بين الشعبين، ولكن التعايش القائم، اليوم، مفروض علينا، وهو تعايش «الفرس والفارس»؛ ونحن نناضل من أجل تغييره، ولن نستسلم له؛ فهو ليس قائماً على أساس المساواة.

انني ارى أن «الوطنية» تعني الدفاع عن حقي، وشعبي، وأرضي؛ وهذا الأمر لا يتلاءم مع «الوطنية الاسرائيلية» التي يربّي الحزب عناصره عليها؛ فهم يريدون أرضي، ولا يريدونني كشعب. ان اخلاصي للدولة يعني بالنسبة اليّ اخلاصي لحقي؛ فاذا كانت الدولة تخدم مصالحي، ولا تشردني عن وطني، فأنا مخلص لها، واحترم النظام فيها.

اننا نعيش في ظروف خاصة وغريبة. وهذه الظروف تفرض علينا التعامل مع ما هو قائم من مؤسسات، باعتبار اننا اصبحنا، بغير ارادتنا، مواطنين في هذه الدولة، ونحمل جوازات سفر اسرائيلية، وتعاملنا مع النظام ومؤسساته لا يمنع من ان أقول رأيي فيه، ولا يمنع من أن اناضل من أجل تغيير ما هو مفروض عليّ، ومن ان ادافع عن حقوقي. ان مثل هذه الظروف التي نعيشها فريدة في نوعها، ولا يوجد هناك أية سابقة تاريخية مشابهة في العالم نستطيع ان نستفيد منها أو ان نقيس عليها. علينا أن نبدع طرقنا ووسائلنا؛ فنحن أقلية مضطهدة، تعيش في ظل ميزان قوى كله لصالح الصهيونية والمعسكر الاستعماري؛ انما، فيما بعد، طرأت ظروف وتغييرات جديدة على واقعنا ووعينا، وأصبح من غير الممكن بقاء الأمور على ما كانت عليه.

ان خلافي مع الحزب اتخذ، في أغلب الأحيان، اثارة نقاش واسع حول الوضع التنظيمي القائم. فهو ليس صدفة، وانما نتيجة لنظام البيروقراطية السائد، والعائلية، والشللية، وكبت النقاش وحرية الرأي، وانعدام الديمقراطية.

والتنظيم الحزبي الحالي تعبير عن موقف سياسي يسير عليه الحزب، وهو سياسة حزب يهودي قومي، وليس أممياً. في المؤتمر العشرين، انتقدت، في خطابي، التنظيم الحزبي القائم، وانتقدت البيروقراطية، والانتهازية؛ ولكنهم، للمرة الاولى، لم ينشروا النقاش في هذا المؤتمر، ونشروا، فقط، التقارير والقرارات.

العضوية ونسبة التمثيل

كما سبق وذكرت، ان اممية الحزب لا يقررها عدد اليهود فيه. ولكن هذا لا يمنع من اقرار الواقع والاعتراف به، خصوصاً عندما تتجاوز الأمور حدودها، وتصبح فاقعة وواضحة. ان هذه المسألة ليست ذات أهمية لو سارت الامور داخل الحزب بمنهج أممي، ولكن ما يجرى في مؤتمرات الحزب، وغيرها، في ما يتعلق بمسألة التمثيل، هو الذي يدفعني الى اثارة هذه القضية. اذا كان عدد اليهود الشيوعيين داخل الحزب أقل عدداً وتأثيراً بكثير من عدد العرب، فلماذا يفرضون علينا نظام المناصفة في التمثيل ؟ لماذا مسألة النسبية في التمثيل تطبّق على العرب، ولا تطبّق على اليهود ؟ فعلى سبيل المثال، كل يهودي في الحزب، حتى اولئك الذين حملوا بطاقة الحزب وغابوا عنه وعن نشاطاته لفترة طويلة، كانوا موجودين في المؤتمر، وكانت النتيجة ان عدد المندوبين اليهود في المؤتمر اصبح أكثر من عدد المندوبين العرب، علماً بأن الواقع الفعلي هو على عكس ذلك. لقد حضر المؤتمر ٦١٠ مندوبين: ٣١٠ يهود و ٣٠٠ عربي؛ وقلت لهم، اثر ذلك، هل سوف يقرر المندوبون هؤلاء مصيري في الحزب ؟ ثم كيف تكون لهذا الحزب شرعيته ؟ وكيف يتخذ قراراته، وينتخب لجنته المركزية، وهناك غياب

للصفة التمثيلية الحقيقية ؟

لقد اتهموني بالنميمة، وبأنني أكشف اسرار الحزب، وعضوية مؤتمره؛ فقلت لهم: ان الحزب استطاع، منذ العام ١٩٧٦، أن يستقطب أغلبية الجماهير العربية؛ هؤلاء هم مادة الحزب وقاعدتها، فكيف يخرج في المؤتمر ٣١٠ أعضاء يهود، في حين انهم لا يملكون هذا العدد ؟

انني، بالفعل، انتقدت ذلك في الصحف، ونشرت رأيي في هذا الموضوع؛ كما انتقدت قائمة الكنيست، وقلت لهم: لو استطاع الحزب أن يؤلف قائمة انتخابية تعبّر عن الوحدة التي نشأت في «يوم الارض» ١٩٧٦، لحقق وحدة جماهيرية جبّارة؛ فالجماهير، في ذلك اليوم، كنست كل المجالس المحلية الموالية للسلطة؛ وهذه الجماهير أكبر من جماهير الحزب بكثير؛ ولكن، للأسف، لم يعرف الحزب كيف يستفيد من وحدة الصف التي تحققت في ذلك اليوم.

لماذا يريد الحزب ان يفرض علينا نظام المناصفة في التمثيل ؟ فهذه القضية ليست مبدئية، ومفروضة علينا.

بعد انتخابات العام ١٩٦٥، انتخب ثلاثة شيوعيين للكنيست، اثنان عربيان وثالث يهودي؛ لكنهم لم يستطيعوا ان يحتملوا هذا الوضع، واجبروا عضو الكنيست العربي على الاستقالة متسترين بحجج مختلفة، منها ضرورة تفرّغه لأعمال حزبية أخرى، وذلك حتى يصبح التمثيل في الكنيست: اثنين يهوديين وواحد عربي. ان فرض هذه المسألة علينا هو تجاوز للموقف الاممي. ان مثل هذه القضية تمسّنا جماهيرياً. وعندما انتقدت هذا الموقف، اتهموني بأنني ضد المبنى الاممي للحزب.

انني لا أفهم من انتقادهم هذا سوى انه تغطية على طبيعة الحزب ودوره. فهو لم يعد حزباً أُممياً، وأصبح، بالنسبة الى الجماهير العربية، حزباً مطلبياً واحتجاجياً، وتخلى عن كثير من مواقفه الأممية، وأصبح يلوي ويسخّر القضية الفلسطينية حتى تتلاءم مع مواقفه الداخلية.

اضراب «يوم المساواة»

ان اضراب حزيران (يونيو) ١٩٨٧، الذي اطلق عليه «يوم المساواة» أيدته الجماهير العربية، لأن هذه الجماهير بحاجة الى الاحتجاج. ولكن هذا الاضراب، على أهميته، يختلف عن اضراب يوم الارض ١٩٧٦. فالاضراب الأخير جاء بموافقة الاحزاب الصهيونية، وبالتنسيق معها، وتحديداً مع المعراخ والكتل التابعة له؛ والمستهدف، بالنسبة الى المعراخ، هو الليكود، والمعركة الانتخابية ضده، علاوة على ان المعراخ يريد ان يظهر أمام الشارع العربي بأنه حزب مؤيد للمطالب العربية، فماذا يقصد بيوم المساواة ؟

لقد اتخذنا قراراً، في ذكرى يوم الارض، بأننا سوف نعلن الاضراب في الوقت المناسب، وحين تتم تعبئة الجماهير لذلك؛ فجاء يوم المساواة لتفريغ يوم الارض من محتواه ومضمونه، ولأجهاض هذا اليوم الذي كان من المفترض أن يتخذ الطابع نفسه الذي اتخذه في العام ١٩٧٦، وربما أكثر. لقد كان اضراب يوم المساواة اضراباً احتفالياً، ليس الا.

هناك فرق كبير بين الاضرابين، من حيث الاعداد، والاسباب، والقوى المشاركة، وموقف السلطة . فالاحزاب الصهيونية كانت موجودة في اضراب يوم المساواة، واستغلته في صراعاتها فيما بينها. اما اضراب يوم الارض، فقد قمع بالقوة العسكرية، وسقط فيه جرحى وشهداء؛ حتى شمعون بيرس نفسه قال في سخنين للعرب: «اذا اردتم الاضراب، فليكن ذلك؛ نظموا يوماً للمساواة، أو لغير ذلك، ولكن ليس ليوم الارض». ان السلطة لا تستطيع أن تحتمل تسمية «يوم الارض» نفسها، فهذه التسمية معادية للدولة في نظرها؛ أما المساواة، فقد وردت في معظم البرامج الحزبية الصهيونية، حتى لو كانت حبراً على ورق؛ بينما مسألة الارض، هي مسألة مختلفة، والسلطة أعلنت رسمياً عن أنه لا توجد هناك أرض عربية.

تفجّر الخلاف مع الحزب

تفجّر الخلاف بيني وبين الحزب حول قضايا عدة؛ بعضها تعرضت له، وبعضها سوف أجيء إلى ذكره. ضمن هذه القضايا، الموقف من «لجنة الدفاع عن الاراضي»، وأهدافها، والقوى المشاركة فيها.

تأسست هذه اللجنة في العام ١٩٧٥، عندما أُصدرت أوامر حكومية بمصادرة أراضٍ عربية

واسعة، حيث دعيت شخصيات وهيئات وممثلو قرى ومجالس محلية إلى الاجتماع، في حيفا، في أيار (مايو) ١٩٧٥، للبحث في أوامر مصادرة الارض التي أصدرها وزير المالية. وتقرر، في الاجتماع، اقامة لجنة للتحضير لاجتماع آخر، في الناصرة، في آب (أغسطس) ١٩٧٥. وتمخّض هذا الاجتماع عن لجنة تحضيرية لتشكيل «لجنة الدفاع عن الاراضي». وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٥، عقدت هذه اللجنة أول مؤتمر لها في الناصرة، انتخبت فيه «لجنة الدفاع عن الاراضي»، وقررت اللجنة الاعداد لأضراب في آذار (مارس) ١٩٧٦، اذا ما استمرت الحكومة في قرار المصادرة. وفي أوائل آذار (مارس) ١٩٧٦، عقدت اللجنة مؤتمراً آخر في الناصرة، ورفعت مذكرة إلى الحكومة تطالبها بالغاء القرار، وتؤكد فيها عزمها على تنظيم اضراب عام في ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦. وفي ٢٥ آذار (مارس)، وقع أوّل صدام مع السلطة والقوات الاسرائيلية، اثر اجتماع عقدته السلطات العربية المحلية؛ وفي ٣٠ آذار (مارس) ١٩٧٦، أعلن الاضراب العام.

في يوم الارض، نشأت ظروف جديدة بالنسبة إلى العرب في اسرائيل، حيث تجاوزت الجماهير حاجز الخوف، وشعرت بأنها قادرة على التحدي والتأثير، خصوصاً بعد أن اضطرت السلطة إلى ايقاف أوامر المصادرة. منذ ذلك اليوم، نشأ انسان مقاتل، بعد أن تعلّمت الجماهير كيف تواجه السلطة وتتصدى لقراراتها؛ وبذلك استطاعت لجنة الدفاع عن الاراضي أن تحقق، منذ ذلك اليوم، انجازات كبيرة، ضمنها اجبار السلطة على التراجع عن هدم نحو ٢٤ ألف بيت غير مرخص بناؤها.

ان نجاح لجنة الدفاع عن الاراضي نابع من كونها لجنة شعبية تضم أوسع تمثيل ديمقراطي. لكن، للأسف، اراد الحزب الشيوعي أن يجعل من هذه اللجنة واجهة له، متجاوزاً مبدأ التعددية، ومتجاوزاً الدرس الكبير من يوم الارض، الذي أثبت جدوى الوحدة الوطنية في اطار التعددية.

احتدمت الخلافات داخل اللجنة نتيجة لهذا الموقف الرامي إلى احتوائها، وعدم توسيعها. فأنا، كسكرتير لهذه اللجنة منذ تأسيسها، كنت مع توسيع اللجنة، وتوسيع نشاطاتها، وحاولت ان احافظ على التعددية؛ اذ أن سياسة مصادرة الاراضي لا تستثني احداً، ولذلك من الواجب ان تضم اللجنة أوسع تمثيل ممكن للقوى العربية.

ان دفاعي عن القوى المشاركة، فُسّر، من جانب الحزب، بأنه تأييد للحركة التقدمية (ميعاري). فمع نشوء القائمة التقدمية، اتسعت رقعة الخلاف داخل اللجنة، وقرر الحزب ابعاد محمد ميعاري الذي كان في اللجنة قبل انشاء الحركة التقدمية، وكان نشيطاً وفعّالاً، ولم تجر التحريضات ضده الا بعد انشاء «التقدمية». وقد عارضت ابعاد ميعاري حتى اللحظة الاخيرة، إلى ان فُصلت انا وهو، معاً، من اللجنة. لقد اتخذوا قراراً بفصله اولاً، ثم فُصلت بعده. لقد استخدموا الاكثرية في فصل ميعاري، واستخدموا الصلاحيات الحزبية في فصلي. واعتبروني، منذ ذلك اليوم، مؤيداً لـ «التقدمية» واستندوا، في اتهامهم هذا، إلى موقفي داخل اللجنة من ميعاري، من جهة، وإلى أنني أحرص على قراءة صحيفة الحركة التقدمية في الاماكن العامة! وهكذا اصبحت خارج هذه اللجنة، التي بقيتُ سكرتيرها لمدة عشر سنوات، ووضعوا مكاني رجا الخطيب، رئيس مجلس محلي دير حنا؛ وعُيّن فضل نعامنه نائباً له، وكلاهما من الحزب، اضافة إلى ان غالبية اعضاء اللجنة من الحزب.

ان موقف الحزب من لجنة الدفاع عن الاراضي، ورغبته في احتوائها، ينطبق على موقفه من اللجان الاخرى التي شُكّلت في البلاد، وهي عديدة، مثل لجنة الدفاع عن بير زيت ولجان السلام المختلفة. لقد كان الحزب عقبة تجاه استمرار هذه اللجان في عملها، لأنه يرفض أي شعار خارج الشعارات التي يطرحها. وهذه اللجان تضم قوى مختلفة، ولها شعاراتها ومواقفها الخاصة، ولا يجوز فرض شعارات الحزب عليها، ما دام هناك اتفاق حول طبيعة هذه اللجان، وحول الاهداف التي قامت من أجلها. ان هذه اللجان تحطّمت بسبب مواقف الحزب المتزمتة، ولأن الحزب لا يريد أن يعترف بوجود تعددية على الساحة.

الموقف من الحركة التقدمية

في رأيي، ان قيام الحركة التقدمية هو تعبير عن فشل الحزب، والجبهة الديمقراطية التي يقودها. فقد استطاعت «التقدمية» أخذ مقعدين في

الكنيست من حزب عمره النضالي نحو ٤٠ عاماً؛ وذلك ان دل على شيء، فإنه يدل على فشلهم. فالحركة التقدمية قامت فجأة، وحصلت على مقعدين، في حين ان الحزب يصفهم بأنهم «اولاد ارنس». هل الذين انتخبوهم هم، أيضاً، «أولاد آرنس» ؟ أم ان في ذلك دليلاً على فشل الحزب في التعامل مع الجماهير العربية ؟

ان مواقف «التقدمية» لا تختلف عن مواقف الحزب، والسؤال، الآن، هو لماذا يحاربونها ؟ ولماذا كانوا، قبل ظهور التقدمية، على استعداد لأن يرشحوا زعاماتهم على قائمة الجبهة الديمقراطية ؟ ان الحزب بدأ يشعر بأن «التقدمية» تنافسه على الشارع العربي، وتأخذ مقاعده، ولم يدرك أن الحركة التقدمية قامت على اخطاء الحزب الشيوعي، وسوف تبقى، نتيجة لاستمرار هذه الاخطاء.

الموقف من الحركة التقدمية يقودنا إلى التحدث حول موقف الحزب، تاريخياً، من القوى العربية الاخرى. فقد سبق وان اتخذ الحزب موقفاً مشابهاً من «حركة الارض»، في العام ١٩٥٨؛ ثم اتخذ الموقف عينه من «حركة ابناء البلد». ان الحزب لا يحتمل وجود أية قوة عربية على الساحة. في رأيي، انه في حال نشوء حركات خارجة على ارادته، وتصبح على الساحة امراً واقعاً، فان من واجبه ان يعرف كيف يتعامل معها. فهذه القوى موجودة، سواء أرَغِب الحزب في ذلك أم لم يرغب، وعليه ان يؤمن بالتعددية السياسية. انني لا اعفي هذه القوى من مسؤولياتها، ومن اخطاء ارتكبتها، سواء في شعاراتها أو في اسلوب العمل الذي انتهجته، ولكن، في الوقت عينه، ان معاداة الشيوعيين لهم ساهمت في توجيه ضربات الى هذه القوى من قبل السلطة؛ وهذا ما حدث مع حركة الارض.

وأود، هنا، أن اشير إلى بعض التناقضات التي يقع الحزب فيها . على سبيل المثال، ما حدث في انتخابات مجلس العمال في الناصرة، حيث استطعنا أن نحصل، مؤخراً، على الاكثرية في هذا المجلس (تسعة مقاعد)، وحصلت «التقدمية» على مقعدين، وحصل المعراخ على سبعة مقاعد. ومع ذلك، فان مجلس العمّال معطّل ومشلول، لأن شعار الحزب هو اقامة ائتلاف كامل بين المعراخ و «التقدمية» والحزب، بينما تقول «التقدمية» ان المعراخ يضطهد عمّالنا منذ ٤٠ عاماً، وترفض الائتلاف معه، وعرضت التآلف مع الحزب فقط، مما يؤدي إلى حصول الحزب و«التقدمية» على الاكثرية في المجلس والسيطرة عليه. وقد رفض الحزب هذا العرض، واصرّ على الائتلاف الثلاثي. والمفارقة، هنا، ان الحزب قبل أن يتحالف مع «التقدمية» من خلال المعراخ، أليس في هذا الموقف تناقض في مواقف الحزب ؟ انهم لا يريدون اعطاء أية شرعية للحركة التقدمية، حتى لا تكون سابقة تسحب نفسها على المجالات الاخرى.

ان مثل هذه الانتقادات، التي كنت أُثيرها بين الفينة والأخرى، وقدمتها في المؤتمر العشرين، دفعتهم إلى محاولة تصفيتي من الحزب في هذا المؤتمر؛ ولكنهم فشلوا في حينها، وبقيت في اللجنة المركزية، وسكرتارية الحزب.

تمثال «هاجر»

ارادت بلدية الناصرة أن تقيم تمثالاً لـ«هاجر» لتضعه في وسط المدينة. فقد جاء نحّات شيوعي يهودي عاطل عن العمل، وعرض على البلدية اقامة التمثال، ووافقت البلدية على العرض . وقد اثار هذا الامر احتجاجاً كبيراً في المدينة، وعارض الناس موقف البلدية، فماذا يربط «هاجر» بتاريخ المدينة العربية ؟ ولماذا تمثال « هاجر » ؟ وما هي دلالته ؟ هل أرادوا أن يكون شعار الناصرة العربية التشريد الذي تمثّله هاجر، بعد أن طردها اسماعيل من بيتها ؟ ان البلدية لو فكّرت قليلاً لما أقدمت على هذا المشروع الذي صرفت عليه مبالغ طائلة جداً وصلت إلى عشرات الآف الدولارات. لقد كنت ضد هذا المشروع . وحدث ان كنت، ذات مرة، في ندوة، وسئلت عن هذا التمثال، فكتبت على ورقة صغيرة «كان من الاولى على بلدية الناصرة اقامة منافع عامة بدل تمثال هاجر...». وصلت هذه الورقة إلى صاحب صحيفة «الصنارة»، فقام بنشرها، في محاولة منه للاصطياد في المياه العكرة. ونتيجة لذلك، اعتبر الحزب موقفي هذا موقفاً من الحزب والبلدية، علماً بأن من حقي، كشيوعي، أن ابدي رأيي في هذا الموضوع. فأنا ضده، وأهل الناصرة ضده، وهذا لا يعني انني ضد الحزب. وكان هذا الحدث مبرراً للحزب لتجريدي من مواقعي الحزبية، ولفصلي

من الحزب. ومنذ ذلك الحين، والحزب يشنّ حملة واسعة ضدي، ويتهمني بتشويه سمعة الحزب في الخارج؛ كما يتهمني بالتطرف القومي، وبعدم الاعتراف بما يسمى بـ « الخط الاخضر »، وبالعلاقة مع الحركة التقدمية، وغير ذلك من التهم. وقد كنت، قبل قرار الفصل، شعرت بأن الامور تتطور مع الحزب بصورة سيئة؛ عندها طلبت اعفائي من مواقعي القيادية، الا أنهم اصروا على قرار الفصل، على الرغم من التعاطف الكبير معي من قبل عناصر الحزب، ووقفت فروع بكاملها إلى جانبي ضد القرار؛ ولكن ذلك لم يغيّر من الأمر شيئاً.

انني كنت أؤمن، دائماً، بضرورة النقد الذاتي. ولو حدث هذا داخل الحزب، لما وصلنا إلى ما وصلنا اليه. ولكن، للأسف، الاخطاء والانحرافات التي بدأت بعد توحيد الحزب، ما زالت قائمة حتى يومنا هذا. لقد بدأت الاخطاء منذ توقيع مائير فلنر، قبل أربعين عاماً، على «وثيقة الاستقلال»؛ وهذه الوثيقة، في رأيي، هي نسخة طبق الاصل عن وعد بلفور؛ اذ لا يوجد فيها ذكر للشعب العربي الفلسطيني. كل ما هو موجود فيها فقرة تتضمن «أعطاء المساواة في العمل والمعاملة اليومية والدينية للسكان المحليين». في السابق، غُض الطرف عن توقيع فلنر على هذه الوثيقة؛ أما الآن، وبعد ٤٠ عاماً من قيام الدولة، أقامت الدولة احتفالات رسمية بـ «عيد الاستقلال» في بيت رئيس الدولة، ودعيت شخصيات رسمية، واعضاء كنيست، وشخصيات عربية للمرة الاولى. وقرروا أن الاحتفالات سوف تدور حول اعادة التوقيع على الوثيقة، فوقف رئيس الحكومة ووقّع، ثم تبعه رئيس المحكمة العليا، إلى أن وصل الدور إلى فلنر ليوقع للمرة الثانية، ثم قام عربي، للمرة الاولى بعد ٤٠ عاماً، وهو الشيخ توفيق عسلية، ووقع هذه الوثيقة عن العرب في اسرائيل.

هذا الموقف كان قاسياً بالنسبة اليّ؛ فبادرت وكتبت مقالة في صحيفة «الراية» التابعة لحركة ابناء البلد، وسألت: ما هي وثيقة الاستقلال ؟ وتوصّلت إلى انها نسخة عن وعد بلفور، وقلت: ان المساواة التي وردت في الوثيقة، لم تحقق. والواقع ان المؤسسات الاسرائيلية نفسها تعترف بأنها لم تتحقق. حتى التلفزيون الاسرائيلي عرض برنامجاً حول الموضوع، جاء فيه، ان بند المساواة بين العرب واليهود لم يتحقق. وأورد سلسلة من الممارسات الرسمية ضد العرب مؤكداً ان هذه الممارسات تنسف مبدأ المساواة، الوارد في الوثيقة. وقد طالبت، في مقالتي، الذين وقّعوا الوثيقة من العرب والشيوعين، اما بأن يطالبوا بحذف البند المتعلق بالمساواة، لأنها غير موجودة؛ واما بأن يطالبوا باضافة فقرة تتعلق بعرب فلسطين، وأضفت: ان هناك أوساطاً يهودية متنفّذة، وعلى رأسها اريئيل شارون وامثاله، رفضت التوقيع على الوثيقة بصفتها الحالية، وطالبت باجراء تعديلات عليها، بحيث تصبح متضمّنة «حق اليهود في أرض ـ اسرائيل الكاملة» واعتبرت أن هناك اجزاء من فلسطين غير مذكورة في الوثيقة الحالية يجب اضافتها.

فما دام هناك بعض اليهود الذين تحفظوا من توقيع «وثيقة الاستقلال»، فان من الاولى بالعرب والشيوعيين أن يتحفظوا من توقيعها.

آفاق العمل

أرى، الآن، بعد ابعادي من الحزب، انه من المستحيل أن اقف مكتوف اليدين؛ ومن المستحيل ان ابقى خارج العمل السياسي، خصوصاً وأن وضعنا في الداخل يثير المخاوف. هناك مخططات رهيبة للتهويد، ولسحب الارض، ولتغيير الوضع الديمغرافي. فهذه المخططات، اذا ما نفذت، سوف تضع علامات استفهام كبيرة حول وجود العرب داخل اسرائيل. فالتضييق على السلطات المحلية العربية جار على قدم وساق. حتى الاراضي التي بقيت في حوزة العرب، يجرى ضمها، الآن، اداريا، إلى مجالس اقليمية يهودية؛ كما فعلوا في منطقة «البطوف» وضموا ١٨٠ ألف دونم تابعة لأكثر من عشرين قرية عربية، عدد سكانها يزيد على ٨٠ ألف نسمة، إلى مجلس اقليمي من المستوطنات اليهودية، لا يزيد عدد سكانها على ١٥٠٠ نسمة. فهذا الضم الاداري له اخطاره؛ اذ لا يستطيع العرب استعمال الارض بدون موافقة المجلس الاقليمي؛ وللمجلس الحق في مصادرة الارض العربية مباشرة، بدون أي قرار وزاري. اضافة إلى ذلك، هناك أخطار كثيرة تهدد وجود العرب، وتعترض مستقبلهم. وهذا الأمر يتطلب عملاً مشتركاً يضم جميع الهيئات والشخصيات والفئات والشرائح الاجتماعية

المتضررة من اجراءات السلطة، لمواجهة هذا الخطر، ولزيادة الوزن النوعي للجماهير العربية.

انني أرى ان قيادة الحزب تعرقل قيام مثل هذا العمل المشترك، وتعرقل وحدة القوى الوطنية؛ ومع ذلك، سوف أعمل بكل جهدي، من خلال التعاون مع القوى الموجودة على الساحة، لأيجاد أداة ضغط جماهيرية لارغام القيادات المختلفة على عمل موحّد في اطار التعددية القائمة، وفي اطار التحالف الديمقراطي الوطني. وحتى نصل إلى هذا الهدف، علينا أن نذلل عقبات كثيرة تعترض سبيل العمل الموحد. فالعرب في اسرائيل، اليوم، اصبحوا أكثر وعياً وادراكاً لمصالحهم الوطنية، ولديهم القدرة على اتخاذ مواقف للدفاع عن انفسهم، وللدفاع عن قضاياهم.

صحيح ان مستقبل العرب السياسي في اسرائيل مرتبط، إلى حد كبير، بمستقبل القضية الفلسطينية ككل، ومستقبلنا غير معزول عن التطورات التي سوف تلحق بالقضية الفلسطينية؛ ولكن صحيح، ايضاً، أن لنا خصوصيتنا التي يجب أن ندركها، ولنا أولوياتنا النضالية، وعلى رأسها التمسك بالارض، والمحافظة على التراث وعلى انتمائنا القومي، والعمل على توسيع قاعدة النضال بين الجماهير العربية، التي هي، بطبيعتها، تشنّ نضالاً ديمقراطياً، مع القوى الديمقراطية اليهودية، لاختراق الرأي العام اليهودي، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة.

هذه هي طبيعة المعركة الاساسية للعرب داخل اسرائيل اليوم. أما في المستقبل، فهذا الأمر مرهون بظروف غاية في التشابك والتعقيد، بعضها محلي، وبعضها الآخر دولي؛ فنحن، اليوم، لم نحقق حتى الحكم الذاتي الثقافي؛ ولم نحقق المساواة؛ لذلك امامنا طريق طويل في النضال، من أجل حقوقنا وكياننا.

اعداد: وليد الجعفري

المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً

الانتفاضة؛ واقع متميّز

أجمعت الاوساط السياسية الفلسطينية، والعربية، على الدور البارز الذي لعبته انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إعادة م.ت.ف. إلى واجهة الاحداث، بعدما بدا دورها وكأنه آخذ في التراجع. وجاءت انتفاضة الداخل، لتعيد الاهتمام، مجدداً، بالشرق الأوسط، ولتطرح، بقوة، موضوع المؤتمر الدولي.

وعلى الرغم مما شهدته الساحة السياسية الفلسطينية، عموماً، من حيوية ونشاط، فقد برز العديد من التباينات حول فهم الانتفاضة، والتعاطي معها؛ اذ اتفقت مواقف الفصائل الفلسطينية كافة، على أن الانتفاضة تشكل حدثاً نوعياً من شأنه إحداث العديد من المتغيرات الهامة في المسار السياسي العام لـ م.ت.ف. وأن الانتفاضة المستمرة تمكنت من فتح الآفاق الرحبة للعمل الوطني الفلسطيني، فالدولة الفلسطينية «التي بدت بالنسبة للبعض وكأنها حلم غير قابل للتحقيق، أصبحت،الآن، أمراً يمكن رؤيته في الأفق» (زكريا، محمد، **الحرية**، نيقوسيا، ١٧/١/١٩٨٨). وقد تمكّنت الانتفاضة «في شهر واحد أن تخلق واقعاً جديداً، وأن تفرض منطقها على دوائر العمل السياسي، وأن ترسخ عدداً من الدروس وجملة من الحقائق [أبرزها] قدرة الانتفاضة على إعادة تثبيت القضية الفلسطينية كجوهر للصراع في الشرق الأوسط، وهو انتصار ثمين على الاستراتيجية الاسرائيلية، والاميركية، التي تحاول نقل مركز ثقل الصراع واشعال الاقتتال وتوسيع بؤر التوتر العربي ـ العربي» (من مقابلة مع خليل الوزير (أبو جهاد)، **الافق**، نيقوسيا، ١٤/١/١٩٨٨).

من جهة أخرى، وجدت قوى سياسية فلسطينية أخرى في الانتفاضة، فرصة مناسبة لمراجعة سياسات م.ت.ف. إزاء الداخل، ومؤسساته، لا سيما «وأن الانتفاضة قد سجّلت انعطافاً جديداً في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني، وشكلت بداية مرحلة جديدة في هذا النضال»، الأمر الذي «يلقي تبعات عديدة، ومهام مختلفة، على م.ت.ف. منها ضرورة تجاوز حالات الانقسام في المنظمات الجماهيرية، في الداخل، واستعادة وحدتها على أسس جبهوية ديمقراطية، وتركيز الاهتمام على قضية دعم صمود الاراضي المحتلة على أسس سليمة، والتخلي عن ممارسات الماضي التي ثبت خطرها وعدم جدواها» (**صوت الوطن**، نيقوسيا، أواخر كانون الأول ـ ديسمبر ١٩٨٧).

وقد تجسّدت استجابة المنظمة رسمياً، مع أحداث انتفاضة الداخل، بثلاثة مواقف أساسية: أولاً، الدعوة إلى قيام حكومة فلسطينية في المنفى؛ ثانياً، تجديد الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، بأسرع وقت ممكن؛ ثالثاً، عدم استخدام السلاح في الانتفاضة والاكتفاء بالحجارة للحؤول دون إعطاء الذريعة لأسرائيل باستخدام العنف، وبتصعيد العمل العسكري عبر جنوب لبنان، والمطالبة باستقدام قوات دولية لحماية الشعب الفلسطيني من القمع الاسرائيلي في الضفة والقطاع.

حكومة في المنفى

طرح بعض قادة م.ت.ف. فكرة إعلان حكومة فلسطينية في المنفى على بساط الدرس والتداول. وكالعادة، سرعان ما تنوّعت المواقف الفلسطينية حول هذا الموضوع، بين مؤيد ومعارض ومتحفظ. من القياديين من قال: «إن حكومة فلسطينية في المنفى، لها حدود ومجال أوسع للمناورة السياسية من م.ت.ف. ولوجودها السياسي على المستويين العربي والعالمي؛ كما أن عمل تلك الحكومة، سيكون أكثر وضوحاً، لأن هنالك فرقاً كبيراً بين حديث الدولة، وحديث الثورة» (مقابلة مع محمود عباس (أبو مازن)، **التضامن**، لندن، ٢٢/١/١٩٨٨).

ورأت أوساط صحفية فلسطينية أن «أوان تشكيل الحكومة لفلسطين، قد اقترب، وأن تشكيل الحكومة سيسهم في تخطي عقبات دولية وغير دولية» (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/١/٧).

رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، أوضح في مؤتمر صحافي عقده في تونس، «أن المنظمة تدرس، بجدية، مشروع تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة»، وأنه «طلب من رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني دراسة المشروع من كل جوانبه، القانونية والسياسية» (**المصدر نفسه**). وثمة من يربط بين الاعلان عن دراسة المنظمة لفكرة تشكيل الحكومة وبين فكرة عقد المؤتمر الدولي الخاص بالشرق الأوسط، لا سيما وأن المنظمة، وبعد ما حققته الانتفاضة من انجازات، «لم تعد في مسيس حاجة إلى البحث عن مكان لها في المؤتمر الدولي المقترح، بل لعل هذا المؤتمر أصبح في حاجة إلى حضور م.ت.ف. ذلك أن مؤتمراً دولياً بدونها يصير مثل نكتة سياسية دولية. ولكن لحضور حكومة م.ت.ف. المؤتمر الدولي معنى سياسياً معيناً؛ فالتفاوض سيتم بين حكومات، وهكذا يتحقق شعار م.ت.ف. القائل بالحضور إلى المؤتمر الدولي على قدم المساواة في الحقوق وفي الاعتبارات أيضاً» (البطل، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/١/١٤).

وعلى الرغم من معارضة بعض الاوساط السياسية لفكرة قيام حكومة فلسطينية في المنفى، في الظروف الراهنة؛ فقد وجدت تلك الأوساط، في فكرة التناقش بشأنها، أمراً يبرّره التفاؤل الكبير بوقائع الانتفاضة، ونتائجها، ودنو ساعة الاستعداد لتحمّل تبعات السيادة الوطنية. وفي هذا السياق، ذكرت أوساط سياسية فلسطينية أنه «حتى حين يغلب الرأي القائل، بأن تشكيل حكومة كهذه أمر سابق لأوانه، فهذا لا يلغي المغزى العميق للظروف التي سمحت بالتفكير بها في هذا الوقت، وما يحمله التفكير من دلالة على تعاظم الثقة بالنفس ورسوخ التفاؤل بالنصر (فيصل حوراني، **الحرية**، ١٩٨٨/١/١٠).

الجبهتان الشعبية والديمقراطية، عارضتا، تشكيل حكومة في المنفى، واعتبرتا طرح الموضوع، سابقاً لأوانه. وفي هذا السياق، أكد الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، «ان الجبهة الشعبية تولي إهتمامها، في الوقت الراهن، لتصعيد المقاومة المسلحة»، وقال: «نحن لسنا ضد فكرة حكومة المنفى بالمطلق، لكن يجب دراستها بعمق، وعلى جميع الاصعدة، الفلسطينية والعربية والدولية. نحن لسنا متشجعين لهذه الفكرة في الوقت الراهن» (**الهدف**، نيقوسيا، ١٩٨٨/١/٤). وحذر الأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه، من طرح فكرة حكومة المنفى في وقت مبكر، موضحاً أنه ليس لها وظيفة سياسية في هذه الفترة، بل ان لها آثاراً سلبية تترتب على طرحها في الوقت الراهن، وحددها بثلاث نقاط أساسية، هي:

أولاً: انها تفتح معركة جانبية في صفوف الرأي العام الفلسطيني، والعربي، والدولي، حول شعار حكومة أو لا حكومة.

ثانياً: انها تبدد جزءاً من الجهد الفلسطيني، حيث يجب أن تكون كل الجهود منصبّة على دعم الانتفاضة وتطويرها.

ثالثاً: ان هناك أكثر من ١٣٠ دولة تعترف بـ م.ت.ف. ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وم.ت.ف. عضو في كل التكتلات الجبهوية في الأمم المتحدة، ولسنا في حاجة، الآن، إلى خلافات حول الاعتراف، أو عدم الاعتراف، بالحكومة المؤقتة، «ولهذه الاسباب الثلاثة تمّ وضع هذه الفكرة على الرفّ، حيث لا وظيفة ايجابية لها، بل لها انعكاسات سلبية» (مقابلة مع نايف حواتمه، **المجاهد**، الجزائر، ١٩٨٨/١/٦).

ولاحظ المراقبون أن موضوع حكومة المنفى لم يطرح في اجتماعات المجلس المركزي الفلسطيني الاستثنائي الذي عقد في بغداد، من ٧ ـ ١٩٨٨/١/٩، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، عبد الحميد السائح، وحضور ياسر عرفات، حيث خصصت هذه الدورة للبحث في الانتفاضة الشعبية، ومناقشة ما حققته من إنجازات، وما تحتاج اليه من دعم واسناد. وقد استمع المجلس إلى مداخلة عرفات بهذا الشأن، وأجمعت المداخلات والمناقشات على ضرورة دعم وإسناد هذه الانتفاضة. ودعا البيان الختامي لاجتماعات المجلس المركزي، «إلى سرعة عقد المؤتمر الدولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، وبمشاركة الدول

الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن، وجميع أطراف الصراع في المنطقة، بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة مع الاطراف الأخرى». وشكل المجلس المركزي لـ م.ت.ف. لجنة متابعة عليا لشؤون الانتفاضة وتطوراتها، تتألف من رئاسة المجلس الوطني وأمانة سر المجلس المركزي ولجنة شؤون الوطن المحتل وممثلي المجلس العسكري الأعلى. وتعتبر لجنة المتابعة في حالة انعقاد دائم، وتنبثق عنها لجنة عمل يومية (**فلسطين الثورة**، ١٤/١/١٩٨٨). وفي هذا السياق، أكد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، «انه يجب ألا يعلو أي صوت على صوت الانتفاضة، وعليه ينبغي التوقف عن أي حديث الآن حول حكومة المنفى» (**السفير**، بيروت، ٢٧/١/ ١٩٨٨).

وتقاطعت مواقف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» صلاح خلف (أبو اياد)، مع تلك المواقف المعارضة لطرح فكرة قيام حكومة في المنفى في الظرف الراهن. ودعا خلف إلى ضرورة التريث في طرح هذه الفكرة «حتى نكون على أرضية صلبة، مع علمنا بأن على الحكومة واجباً في استلام السلطة، وتسيير أمور الشعب . فالظروف السياسية التي أراها لا تقدم لنا معطيات لأعلان هذه الحكومة» (**الحوادث**، لندن، ١٥/١/١٩٨٨).

وأياً تكن الاعتبارات والتفسيرات حول القبول بجدوى طرح فكرة قيام حكومة فلسطينية في المنفى، أو رفضها، فلا بد من القول، أن هذه الفكرة أصبحت تشكل أحد أبرز الموضوعات السياسية الفلسطينية المطروحة.

قيادة الانتفاضة

طرحت الانتفاضة، العديد من الاسئلة المشروعة حول طبيعة تكوينها وبنائها التنظيمي، وأهدافها، ومدى دقة تنظيمها، أو عفويتها، وطبيعة القوى المشاركة فيها، وحول آلية حركتها، من حيث انها حركة بلا قيادة، أو أنها حركة تتلقى أوامرها من قيادة م.ت.ف. أو أنها حركة لها قيادتها الداخلية المستقلة عن تلقي أية أوامر خارجية. وفي المقابل، تعددت الاجابات، وتلوّنت التفسيرات. كان أول المواقف، في هذا الصدد، الموقف الرسمي لـ م.ت.ف. حيث عبر عنه عرفات في خطاب له في الجزائر، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، مؤكداً «ان الموجات الانتفاضية، في داخل أرضنا المحتلة، جاءت بطلب وقرار من القيادة الفلسطينية ، أثناء حصار المخيمات والصمود الاسطوري الذي شهدته مخيماتنا في بيروت والجنوب، دفاعاً عن لبنان وفلسطين، وأمتنا العربية» (**فلسطين الثورة**، ١٤/١/١٩٨٨). ولم تستبعد المصادر الصحفية ذلك، بل رجّحت أن المنظمة قد طلبت من عناصرها، في الداخل، تحريك الشارع الفلسطيني، بغية إعادة القضية الفلسطينية إلى واجهة الاحداث في المنطقة والعالم، بعدما طغت عليها أحداث أخرى، أكثر سخونة. الا أن الجميع، اتفقوا على أهمية الانتفاضة، كحدث، ودورها في إعطاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي أبعاداً جديدة. «لذا، فإنه لا يجوز اعتبار الانتفاضة رد فعل على خيبة أمل من نتائج قمتي عمان وواشنطن» (**السفير**، ٢/١/١٩٨٨). وأكد الصحفي لطفي الخولي ارتباط توقيت الانتفاضة وأحداثها، بقرار من قيادة م.ت.ف. وذكر أنه سبق له أن حضر جانباً من اجتماع ضم عرفات إلى بعض قيادات الداخل، قبل الانتفاضة، حيث قال عرفات مخاطباً قيادات الداخل: «لكم كامل الحرية في الحركة الجماهيرية بالشكل والاسلوب اللذين تقدرونهما. فأنتم أكثر دراية بتفاصيل الواقع اليومي وصعوباته منّا جميعاً. لكن، كل ما يشكل موقفاً سياسياً، وخاصة بالنسبة إلى العدو والولايات المتحدة، فهو من حق القيادة التنفيذية لـ م.ت.ف. التي تحكمها قرارات المجلس الوطني». وأكد الخولي ان قرار الانتفاضة هو قرار تمّ التوصل اليه على مستوى قيادة الثورة المركزية، وبالاتفاق مع القيادات المحلية داخل الارض المحتلة (**الاهرام**، القاهرة، ٢١/١/١٩٨٨).

وعلى الرغم من أن مجمل الوقائع والتصريحات السياسية الفلسطينية تؤكد أن العلاقة قائمة بين الانتفاضة وقيادة م.ت.ف. وان لم يحدد حجمها، بعد، بوضوح، فإن التطورات التي فاقت كل التوقعات أثارت لدى البعض اجتهادات مفادها ان الانتفاضة داخلية الفعل والقرار. وفي سياق

هذه الاجتهادات، قال الامين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمه: «إن لشعبنا داخل الارض المحتلة تنظيماته العسكرية والسياسية والنقابية والجماهيرية الأخرى، وهي التي فجّرت الانتفاضة وتقودها...» (من مقابلة مع نايف حواتمه، **المجاهد**، ١٩٨٨/١/٦). ووجدت الجبهة الديمقراطية في موقفها، هذا، مدخلاً لفهم الواقع الجديد، حيث «يكتسب منه الداخل ثقلاً جديداً، يبتعد به عن أن يكون ذراعاً فحسب؛ ولكن هذا التوازن، بالذات، يعطي م.ت.ف. من القدرة والقوة ما لم تمتلكه ربما في يوم من الايام. إن هذا التوازن يجعل م.ت.ف. حقاً، وفعلاً، الرقم الصعب الذي لا يمكن تجاوزه أبداً» (**الحرية**، ١٩٨٨/١/١٧).

كذلك، هناك أوساط سياسية عربية رأت أن انتفاضة الضفة الغربية وغزة، بدأت، ونمت، وتحولت إلى ثورة شعبية بشكل تلقائي «من دون أية تعليمات أو توجيهات من الخارج». وهذا يعني «ان م.ت.ف. على الرغم من أنها هي التي دعت إلى هذه الثورة وساندتها بوسائل مختلفة ... [وعلى الرغم من] أن ابناء الضفة وغزة يؤكدون تمسكهم بـ م.ت.ف. كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إلا أن القرار الأساسي بالثورة على المحتل، ومواجهة الآف الجنود المسلحين بالحجارة كان قراراً داخلياً نابعاً من رفض أبناء الضفة وغزة لواقعهم» (عبد الكريم أبو النصر، **المستقبل**، باريس، ١٩٨٨/١/١٦).

وإزاء هذه الاجتهادات، حرصت قيادة م.ت.ف. على نفي الأخبار والتعليقات والتحليلات كافة القائلة بانفصام الانتفاضة عن المنظمة. ووصف المستشار السياسي لياسر عرفات، هاني الحسن، ذلك بأنه كلام «يفتقر إلى الدقة، والموضوعية، والحجة، والدليل؛ فالعمل الفلسطيني الذي أحتفل بذكراه الـ ٢٣ في بداية هذا العام، أحدث، بلا شك، تراكماً نوعياً، ولدينا في الثورة الفلسطينية نظرية تقول «رب شرارة أشعلت النار في السهل كله» (**الشرق الأوسط**، لندن، ١٩٨٨/١/٢٢). وكذلك أكد خليل الوزير (أبو جهاد)، «أن هذه الانتفاضة لم تأت من فراغ، ولم تقع فجأة، بل جاءت نتيجة تراكم متواصل من النضالات لهذا الشعب في الداخل والخارج معاً وبتأثير متبادل» (**السفير**، ١٩٨٨/١/٢٧).

من جهتها، وجدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الانتفاضة حدثاً شعبياً فلسطينياً، قوامه جماهير الداخل، وقيادته الميدانية، هي بالتالي داخلية؛ ولكنها أكدت أن ثمة اتفاقاً وتنسيقاً مسبقاً، بين القيادات الميدانية في الداخل، وقيادة م.ت.ف. في الخارج؛ اذ تركت قيادة المنظمة للقيادات الميدانية، حرية التصرف في ما يخص أساليب النضال الميدانية كافة، كون تلك القيادات أكثر دراية بما يجرى، شريطة أن لا تقدم تلك القيادات «على أية لقاءات أو تصريحات، أو تحركات من شأنها المس في جوهر القرار الفلسطيني، دون التنسيق المسبق مع قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ونيل موافقتها» (من مقابلة مع د. جورج حبش، السفير، ١٩٨٨/١/٢٢).

من ناحية أخرى، حاولت التنظيمات الخارجة عن أطر م.ت.ف. ومعها أحزاب وقوى عربية من ذات النهج «الاستفادة» من الانتفاضة وتوظيفها لمآربها. فبعدما أعلنت تأييدها، هاجمت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية بدعوى «ان الانتفاضة أكبر من الجميع، وأنها كشفت العجز الذي يعتري الذهنية العربية الفلسطينية، التي ما تزال رهينة المواقف الارتجالية والاعتباطية، القاصرة عن تعلم دروس الماضي القريب والبعيد» (ابراهيم مرعي، **السفير**، ١٩٨٨/١/٢٠).

غير أن تعاظم الانتفاضة، وبروز دور م.ت.ف. القوي والفعّال عربياً، خاصة بعد الاجتماع الاستثنائي لوزراء الخارجية العرب، في تونس بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٣، حيث نوقشت ورقة العمل المقدمة من م.ت.ف. والمتعلقة بدعم الانتفاضة الشعبية في الداخل، قد أسقطا كل المحاولات الرامية إلى مس م.ت.ف. وأصبح واضحاً «ان دعم الانتفاضة يقاس بمدى الاستعداد لدعم مواقف م.ت.ف. ودعم ركائز الوجود الفلسطيني بوجوهه كافة، وبمقدار مد يد العون الى أبناء الشعب الفلسطيني الذي يواجه أقسى أساليب القهر والقمع والاضطهاد والتعذيب، وبالتقدم بخطوات عملية تتجاوز التعاطف اللفظي، لتصل إلى تقديم ما يمكن بشكل عملي وعلى المستويات المادية والمعنوية كافة للفلسطينيين أينما وجدوا». وإزاء ذلك «يصبح

المقياس هو الموقف من م.ت.ف. وهو لا يقبل تأييداً للانتفاضة ومعاداة لـ م.ت.ف. ولا يفهم التضامن مع الانتفاضة في ظل الخصومة مع م.ت.ف.» (**فلسطين الثورة**، ٢١ و ٢٨/١/١٩٨٨).

ومن الجدير ذكره، في السياق، هو إعلان جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، بتاريخ ٨/١/١٩٨٨، عن عدم مشاركتها في اجتماعات جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية، وعلّلت الجبهة موقفها هذا بكون «جبهة الانقاذ لا تعمل للوحدة الفلسطينية، وأن المناخ السائد فيها، لا يؤدي إلى تعزيز العمل الوطني الفلسطيني» (**السفير**، ٩/١/١٩٨٨). الا ان ثمة من يجد تعليلاً آخر لذلك، توحي به متابعة مواقف جبهة النضال السياسية، بشأن الانتفاضة. تلك المواقف المتمايزه، بوضوح، عن مواقف بقية أطراف جبهة الانقاذ والقائلة «بأن إرادة شعبنا واحدة وموحدة، أكدتها الثورة الفلسطينية بمنطلقاتها ومبادئها وباطارها الوطني م.ت.ف. على قاعدة ميثاقها وبرنامج الاجماع الوطني» (**نضال الشعب**، نيقوسيا، ٣/١/١٩٨٨).

العصيان المدني

دعا رئيس تحرير صحيفة « الفجر » المقدسية، حنا سنيوره، في ٥/١/١٩٨٨، إلى تنفيذ برنامج للعصيان المدني. إلا أن تلك الدعوة لم تلق النجاح، وأنحصرت في نطاق الدعوة اليها. ووجدت أوساط سياسية فلسطينية في طرح سنيوره دعوة تفتقر إلى مقوّمات النجاح ضمن الظروف الراهنة، نظراً إلى إتساعها من جهة، وافتقارها إلى دعم الدول العربية؛ الأمر الذي سوف يعكس أثاراً ضارة على سكان المناطق المحتلة، إلا أن تلك الأوساط ذكرت ، في الوقت عينه، أن العصيان المدني، وعلى الرغم من افتقاره لمقوّمات الصمود، وانعكاساته السلبية على سكان المناطق المحتلة، فإن له أثاراً ضارة مباشرة على اسرائيل» (**فلسطين الثورة**، ١٤/١/١٩٨٨). وفي المقابل، وجدت أوساط سياسية فلسطينية أخرى في دعوة سنيوره، دعوة أردنية بالأساس، هدفها محاولة رفع سقف مطالب الانتفاضة فجأة، ودون تقدير إمكانيات وشروط نجاح رفع هذه المطالب، بهدف إحباط الانتفاضة إجمالاً. وفي هذا السياق، تساءلت صحيفة «الحرية»، بعد أن أكدت مشروعية مطلب العصيان المدني، عن توقيت طرح العصيان المدني، وأسس توفير النجاح له. وأجابت عن ذلك «[بأننا] لا نظن أن أي شعار سينجح بمجرد طرحه. فبدون توفير مقوّمات الصمود لمثل هذا الشعار، لن تكون نتائجه الا الارتداد على رقاب حامليه ومطلقيه» (سامر عبد الله، **الحرية**، ١٧/١/١٩٨٨). وهذا يعني أن «طرح مثل هذا الشعار والانتفاضة ما زالت في أسابيعها الأولى يعني محاولة حرفها عن أهدافها التي تبلورت، منذ الايام الاولى، باتجاه مطالب أوضح وأكثر تحديداً؛ وفي حال فشلها ستصاب جماهير الداخل بالاحباط النفسي واليأس، خاصة إذا ما تمّ اعلان العصيان المدني ولم تتأمن مقوّمات نجاحه» (**المصدر نفسه**).

الانتفاضة تنهي حرب المخيمات

بعد حرب وحصار ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب استمر زهاء ٩٩٠ يوماً متتالياً، رفعت حركة «أمل» حصارها عن تلك المخيمات بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٨. وأوضح رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، ان مبادرة «أمل» لانهاء الحرب، هي مبادرة غير مشروطة، وانه «لا يضع إنسحاب الفلسطينيين من شرق صيدا شرطاً لتنفيذ تعهداته بإنهاء حرب المخيمات . المهم أن تتوقف الحرب، وأن ننصرف جميعاً إلى ما هو أهم، والأهم، في الوقت الراهن، هو شد أزر الانتفاضة، في الضفة وغزة» (**السفير**، ١٨/١/١٩٨٨).

ورأت مصادر سياسية في اقتناع «أمل» بضرورة رفع الحصار عن المخيمات، أمراً يمكن فهمه، قبل كل شيء، في ضوء الوضع الجديد الذي أوجدته انتفاضة الضفة الغربية وقطاع غزة. وأكدت المصادر السياسية المطلعة كافة أن مبادرة بري لانهاء الحرب هي مبادرة جدية ونهائية، «وان التأكيد القائل بامكانية انتهاء هذه الحرب أخيراً، يستند، أساساً، إلى التغيير الهائل الذي أدخلته الانتفاضة الفلسطينية على معطيات الوضع السياسي والاقليمي في المنطقة، بما فيها مستقبل الوجود والدور الفلسطيني في لبنان». وبذلك تمكّنت انتفاضة الداخل من تهيئة الظروف والمناخات السياسية الملائمة لفك الحصار عن مخيمات

بيروت والجنوب، «لكن الترابط في التأثير يتجاوز الجانب الرمزي، كون مخيمات غزة والضفة أوقفت الحصار عن مخيمات لبنان، إلى الدلالة السياسية لما حدث . ذلك أن الانتفاضة الفلسطينية قد أعادت، وعلى نحو غير متوقع، خلط المعطيات القائمة؛ وعلى هذا الأساس ينبغي فهم ما يجري حول المخيمات في لبنان» (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، ١٩٨٨/١/٢٨).

وفي السياق ذاته، قامت القوات السورية بتسهيل فك حصار المخيمات، متخذة لنفسها مواقع للمراقبة عند مداخل، ومحيط، المخيمات في بيروت. وأبرزت وسائل الاعلام السورية حدث إنتهاء الحرب ضد المخيمات الفلسطينية وكأنه جاء نتيجة لما بذلته سوريا من جهود لانهاء تلك الحرب. إلى هذا، أجرى التلفزيون السوري لقاءات متعددة مع ممثلي جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية في مخيمي صبرا وشاتيلا، حيث مجّد هؤلاء الجهود السورية، لانهاء الحرب، وهاجموا، في الوقت عينه، قيادة م.ت.ف. ولم يشر أحد منهم إلى الترابط الجدلي ما بين انتفاضة الداخل وفك الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب (**التلفزيون السوري**، دمشق، نشرة الساعة ٨,٣٠ مساء، ١٩٨٨/١/٢٣).

وأياً تكن الاعتبارات، والتفسيرات، لما أفرزته انتفاضة الداخل المستمرة، وما نتج عنها من معطيات موضوعية، فانه يمكن القول أن الانتفاضة تمكّنت من رسم ملامح مرحلة فلسطينية جديدة، تحمل في ثناياها العديد من الاحتمالات الايجابية بشأن مستقبل الاراضي المحتلة، وعودة الحرارة إلى موضوع المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط، كطريق وحيد للتوصل إلى حل دولي للقضية الفلسطينية، على أساس ضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

سميح شبيب

دعم عربي للانتفاضة ومبادرة مصرية

دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة شهرها الثاني دون ان يتراجع زخمها، حيث ما زالت تحتل واجهة الأحداث في المنطقة وفي العالم، وكثرت الآراء والتعليقات حول دوافعها وآفاقها، وهناك ما يشبه الاجماع على أنها مقدمة للبحث الجاد في حل للقضية الفلسطينية التي يرى، على سبيل المثال، مستشار الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز: «انه اذا لم تحل القضية الفلسطينية في المستقبل القريب، فان الخطر على اسرائيل سيكون أكبر من أي دولة عربية» (**الأهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/١/٥). ورأى أحد المراقبين «ان ما يحدث في الأراضي المحتلة يهيىء لوضعية جديدة... وأكاد أقول ان ما يحدث هناك لعله يكتب جزءاً هاماً من تاريخ العرب المعاصر» (د. طيب تيزيني، **الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢٤٧ ـ ١٣٢٢، ١٩٨٨/٢/٦، ص ٤٨). فقد أعطت الانتفاضة الفلسطينية «الجماهير العربية الأمل... والفرصة من أجل النهوض من جديد لدعم الثورة الفلسطينية... [و] على الصعيد العربي ـ الفلسطيني، فقد ساهمت الانتفاضة في فك الحصار عن مخيمات الفلسطينيين في بيروت وجنوب لبنان... [فـ] أبطال الحجارة ساعدوا اخوانهم سكان المخيمات في لبنان على فك الحصار المفروض عليهم، في الوقت الذي بدأت فيه قوات الاحتلال الصهيوني فرض حصارها عليهم في قطاع غزة والضفة الغربية، وكأن سياسة التجويع والقتل التي تمارس ضد الفلسطينيين واحدة» (د. أحمد سعيد نوفل، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/١/٢٩).

وتفترض الانتفاضة ـ حسب رأي آخرين ـ الاستعداد للاحتمالات التي قد تولدها، حيث «اذا استمر الحال على ما هو عليه، وتركت الأمة العربية والاسلامية شعب فلسطين العربي المسلم رهينة في يد الاستراتيجية والسياسة الاسرائيلية القائمة والهادفة الى ابادة وطمس هويته العربية الاسلامية، سيصل الأمر الى موقف لا رجعة عنه... [و] ستجد الامة العربية والاسلامية نفسها في ميدان وموقف حرج...» (معن ابو نوّار، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/١/١٧). وعلى هذا الأساس «لا بد... من توكيد أمرين: أولهما، بذل الجهد العربي المتضامن الموصول وسلوك جميع السبل لتأمين استمرار جذوة المقاومة متقدة، والحرص الشديد على ألا تذهب تضحيات الشعب الفلسطيني هدراً... وثانيهما، ان تؤدي هذه الأمة... العربية... واجبها في تأييد جدي، كلي جماعي ـ يتجاوز أسطوانات الشجب والاستنكار وعبارات التحية والاكبار ـ للمقاومة، والقدرة على الافادة من ديمومة الثورة» (أكرم زعيتر، **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١/٣١).

ومع ان العالم العربي «تحدث... كثيراً عن الانتفاضة، لكن كان هناك تقصير عملي. ومن هذا المنطلق، توجهنا الى قمة مجلس التعاون الخليجي بالرياض بمذكرة تطالب بالتحرك على الصعيد الدولي لمساندة الحق الفلسطيني وفرض الاعتراف الأميركي والبريطاني بالحق الفلسطيني، اضافة الى تأمين الدعم المادي والمعنوي المطلوب لشد أزر الأهل في الأرض المحتلة» (من مقابلة مع محمود عباس، **التضامن**، لندن، العدد ٢٥٠، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ٢٧).

لجنة وزارية عربية لمتابعة الانتفاضة

بدعوة من الجماهيرية الليبية، وبعد موافقة الدول الأعضاء، عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، دورة طارئة، بتاريخ ٢٣ و ١٩٨٨/١/٢٤، بحث خلالها الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وأشار الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، في كلمة افتتاح الدورة، الى «ان الاجتماعات التي كان يعقدها مجلس الجامعة في الماضي من أجل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي كانت من أجل

البحث عن كيفية رد الفعل على مبادرة عدوانية من اسرائيل؛ أما اليوم، فنلتقي في جو ملؤه الأمل والعزم للبحث عن كيفية مناصرة اخواننا في الداخل المحتل، ليواصلوا ثورتهم ضد الاحتلال، وهو تطور تاريخي في غاية الأهمية وله أبعاد مصيرية على القضية الفلسطينية» (**الحوادث**، لندن، العدد ١٦٣٠، ١٩٨٨/١/٢٩، ص ٢١). وحضر جلسة الافتتاح، أيضاً، رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الذي قدم عرضاً تفصيلياً لتطورات الانتفاضة الفلسطينية (علي حسين، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٦٨٤، ١٩٨٨/١/٢٨، ص ١٤). وقُدمت، خلال جلسات الاجتماع، ثلاث أوراق عمل، واحدة من م.ت.ف. واثنتان، واحدة من سوريا، وأخرى من ليبيا الدولة الداعية الى الاجتماع. وكان من بين ما طالبت به م.ت.ف. في ورقة العمل «أن تقوم المجموعة العربية بالطلب الى مجلس الأمن للتدخل المباشر من أجل وضع المناطق الفلسطينية المحتلة تحت اشراف الأمم المتحدة وانهاء الاحتلال الاسرائيلي، تمهيداً لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة؛ وفي حال اصطدام ذلك بالفيتو الأميركي، ان تجري دعوة دورة طارئة للجمعية العامة من أجل تحمّل مسؤوليتها؛ الدعوة العاجلة لعقد المؤتمر الدولي للسلام وفق المفهوم العربي والسوفياتي، والذي بدأت دول أوروبا الغربية في الاقتراب منه» (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ١٣٢٢/٢٤٧، ١/٣١ ـ ١٩٨٨/٢/٦، ص ٨).

من جهة أخرى، وجهت المنظمات والاتحادات والروابط واللجان والنقابات المهنية والعمالية والفلاحية والطلابية في الأراضي الفلسطينية المحتلة مذكرة الى وزراء الخارجية العرب، كان من بين ما جاء فيها: «أولاً: نؤكد على حقنا المشروع في وطننا فلسطين، بما في ذلك حقنا في العودة وتقرير المصير واقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس بقيادة ممثلنا الشرعي والوحيد م.ت.ف.؛ ثانياً: اننا في الوطن المحتل نعيش أقسى وأشد أنواع المعاناة... [و] لا يمكن ان يتوقف هذا الا بموقف عربي واحد وتحرّك عربي واحد داعم لقضيتنا وممثلنا الشرعي والوحيد في كل المحافل الدولية؛ ثالثاً: ان شعبنا العربي الفلسطيني داخل الوطن المحتل وخارجه وحدة واحدة موحّدة حول قضاياه الوطنية... [و] مع قيادته الشرعية والتاريخية منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني في كافة أماكن تواجده. فمن يقف مع هذه القيادة والمنظمة يقف مع الشعب الفلسطيني برمّته ويكون مع الدولة الفلسطينية المستقلة...؛ سادساً: ان دعم الانتفاضة يتأتى بواسطة تدعيم مواقف م.ت.ف... والتقدم بخطوات عملية تتجاوز التعاطف النظري اللغوي ليصل الى تقديم ما يمكن على كافة المستويات المادية والمعنوية للفلسطينيين أينما وجدوا وتواجدوا» (وفا، تونس، ١٩٨٨/١/٢٤).

وفي ضوء ذلك، ذهبت مداولات وزراء الخارجية العرب نحو البحث في سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية؛ واتخذ المجلس، في ختام اجتماعاته، عدداً من القرارات، من بينها: «الاستمرار في دعم انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني مادياً وسياسياً...؛ تعهد الدول الأعضاء بتوفير وسائل الصمود والعيش للشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة، وتقديم دعم مالي طيلة مدة الانتفاضة، وذلك بالتنسيق مع م.ت.ف. وايصال هذه المساعدات من خلال صندوق الانتفاضة الذي انشأته المنظمة لهذا الغرض، ومن خلال المنظمات الدولية والقنوات الأخرى المتاحة...؛ تشكيل لجنة من وزراء خارجية الجمهورية العربية السورية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، الجمهورية العراقية، ومن رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. والأمين العام للجامعة، مهمتها وضع خطة عمل عربية مشتركة لتنفيذ القرارات العربية المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك رسم التوجه العربي المشترك في الامم المتحدة واجراء الاتصالات بمسؤولي الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ومع مسؤولي الدول الأخرى، وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك من أجل توفير أقصى الدعم والتأييد الممكنين لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وخلق قوة دفع لمسيرة السلام العادل والشامل من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط... والعمل على دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته

في اتخاذ القرارات والاجراءات الكفيلة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، ودعوة الأمم المتحدة الى الاشراف على انسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة» (**الشرق الاوسط**، ٢٥/١/١٩٨٨).

اضافة الى ذلك، عقد الاتحاد البرلماني العربي جلسة، في تونس، بتاريخ ٢٨/١/١٩٨٨، حضرها، أيضاً، ياسر عرفات. وفي ختام الاجتماع، أصدر الاتحاد قراراً دعا فيه «البرلمانات والحكومات العربية الى تقديم الدعم المالي والسياسي والاعلامي بما يكفل للانتفاضة الاستمرار والتطور لتحقيق أهدافها في زوال الاحتلال» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٨٨). كما طالب الاتحاد باتاحة «الفرصة للجماهير العربية كي تشارك في تقديم المساندة للشعب الفلسطيني في الوطن المحتل بكل الوسائل المتاحة مالياً ومعنوياً، والى مساندة م.ت.ف. باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وبدعم تحركها السياسي من أجل استمرار الانتفاضة، وتصعيدها وتبني مطالبها المعلنة في مختلف المحافل الدولية والعربية، الرسمية والشعبية، ورفض كل ما يدعو الى اجهاض الانتفاضة أو تحجيمها قبل بلوغ أهدافها الوطنية» (**المصدر نفسه**). وكان المجلس المركزي الفلسطيني دعا، في ختام اجتماعاته التي عقدت فيما بين ٧ ـ ٩/١/١٩٨٨، «الجماهير العربية وقواها الوطنية [الى] تشكيل لجان شعبية لدعم ومساندة هذه الانتفاضة المباركة» (**وفا**، ٩/١/١٩٨٨).

مبادرة مصرية

أعلن الرئيس المصري، حسني مبارك، في ٢٢/١/١٩٨٨، عن مبادرة سياسية جديدة، في ضوء انتفاضة الأراضي المحتلة، حيث قال انه «لا يستطيع ان يجلس مكتوف اليدين، بينما جرس الانذار يدق في الأراضي المحتلة والعشرات من الفلسطينيين يسقطون قتلى وجرحى... [و] ان هذه المبادرة قد تساعد على تحريك عملية السلام» (**الأهرام**، ٢٣/١/١٩٨٨). وتتكون مبادرة الرئيس المصري من خمسة بنود، هي: «وقف أعمال العنف في الأراضي المحتلة لمدة ستة شهور؛ وقف كافة عمليات الاستيطان الاسرائيلية؛ احترام الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال؛ ضمان حماية الشعب الفلسطيني بواسطة آليات دولية ملائمة؛ التحرك نحو عقد المؤتمر الدولي للتوصل الى تسوية سلمية» (**المصدر نفسه**).

وأوضح وزير خارجية مصر، د. عصمت عبدالمجيد، «ان المبادرة كل لا يتجزأ في بنودها الخمسة... [و] ان صلب المبادرة هو عقد مؤتمر دولي... [و] ان المبادرة لا تحتاج الى تأييد، أو رفض، لأن الرئيس مبارك كان يستهدف أمراً واحداً وهو وضع حد لمعاناة الفلسطينيين وآلامهم وطردهم من أراضيهم... والاستفادة من دروس الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة، بعد أن أيد الرأي العام والصحافة والمسؤولون الأميركيون ضرورة العمل على منع استمرار أعمال العنف التي أزعجت الادارة الأميركية» (**المصدر نفسه**، ٢٩/١/١٩٨٨).

ولم تلق مبادرة الرئيس المصري، على الصعيد الرسمي العربي، أي رد فعل بعد، باستثناء تعليق ورد في افتتاحية صحيفة حزب البعث الحاكم في سوريا، اذ أشارت الى «ان محاولة النظام المصري هذه هي واحدة من محاولات كثيرة قامت، وتقوم، بها جهات عديدة للالتفاف على انتفاضة الأهل وما حققته من انجازات» (**البعث**، دمشق، ٢٤/١/١٩٨٨).

أما التعليقات الصحفية حولها، فقد اختلفت، وهي ليست كثيرة، بين معارض لها ومؤيد. فقد كتب د. هشام شرابي حول مبادرة مبارك، وقارنها بالمساعي العربية التي حصلت لايقاف ثورة ١٩٣٦ في فلسطين، حيث ان «دعوة الرئيس مبارك لوقف 'العنف' تمثل نداء للعودة الى ما قبل الانتفاضة، أي بالنسبة للفلسطينيين الى وضع السكينة والرضوخ، ودعوة الى تسليم مقادير الشعب الفلسطيني الى الأنظمة والقيادات التمثيلية في المحافل والمؤتمرات الدولية... [و] بالنسبة للشعب الفلسطيني اليوم، لا بأس ان يثير الرئيس حسني مبارك وغيره من القادة العرب القضايا التي بقدرتهم اثارتها ازاء الولايات المتحدة... ولا بأس ان تقوم المحاولات والمساعي الدولية والعربية لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ان الشعب الفلسطيني

يرحّب بكل هذه المحاولات؛ لكنه لم يعد يخضع ارادته لها أو يربط مصيره بها» (هشام شرابي، **القبس**، ٢٨/١/١٩٨٨). وكتب باتريك سيل، في الاتجاه نفسه، اذ «يستطيع المرء ان يرى ان الرئيس مبارك يرتد بهذه الخطة الى الخلف ليجذب الاسرائيليين والأميركيين، ولكنه، في الوقت نفسه، يجازف باثارة استياء آخرين. ففيما تضغط القيادة السرية الجديدة على كل وتر من أعصابها لمواصلة الضغط على اسرائيل، فانها لا يمكن أن تشعر بالامتنان لفكرة الهدنة؛ اذ بمجرد ان يعود الوضع ' طبيعياً ' سيزداد تشبث المتشددين الاسرائيليين بهذه الأراضي؛ كما ان المعتدلين الاسرائيليين سيصبحون غير مستعدين لتقديم تنازلات» (باتريك سيل، **المصدر نفسه**).

على أساس ذلك، علق صحفيون مصريون بأن «هدف هذه المبادرة لم يكن مجرد تهدئة الأوضاع... ووقف أعمال القمع والممارسات الاسرائيلية مقابل وقف المظاهرات وموجات الاحتجاج الفلسطينية لمدة ستة شهور، بل ان هذا الشرط يرتبط ببنود أخرى، من بينها وقف بناء المستوطنات الاسرائيلية ووضع ترتيبات دولية للحفاظ على حقوق الفلسطينيين، تمهيداً لعقد المؤتمر الدولي... فاذا لم يتحقق ذلك، فلن يكون بوسع أحد ان يطلب الى الفلسطينيين وقف انتفاضتهم» (سلامة أحمد سلامة، **الاهرام**، ٣١/١/١٩٨٨). وكتب صحفي آخر: «ان الذي فعله حسني مبارك هو انه ربط بين هذه الانتفاضة وبين انعقاد المؤتمر الدولي للسلام، وهذا هو مغزى مبادرة مبارك الحقيقي الذي قال للرئيس ريغان انها يجب ان تؤخذ أفكارها ككل واحد لا يتجزأ... هل يمكن بعد ذلك اتهام المبادرة بأنها تريد اجهاض انتفاضة الفلسطينيين» (صلاح منتصر، **المصدر نفسه**، ١/٢/١٩٨٨).

لكن الرئيس مبارك قال في تفسير مبادرته: «تقدمت بمبادرتي... حين وجدت ان الوضع بالغ الخطورة... حيث ان الانتفاضة يمكن ان تتطور الى احداث بالغة الخطورة، ليس فقط في داخل الأراضي المحتلة، وانما خارجها، أيضاً. ولذلك، فقد اقترحت وقف أعمال العنف لمدة ستة شهور لاتاحة الفرصة للتفكير والاعداد للمؤتمر الدولي... وبصراحة شديدة، فانني أعطي لهم شيئاً يستطيعون رفضه [الاسرائيليون] أملاً في ان يقبلوا عناصر أخرى» (من مقابلة مع الرئيس المصري، **المصدر نفسه**، ٣١/١/١٩٨٨). وأشار الى ان الهدف من مبادرته هو «السلام، وحل المشكلة الفلسطينية. وهذا يعني اعادة الأراضي التي يحتلها الاسرائيليون في الضفة الغربية وغزة الى الفلسطينيين مع الارتباط بالأردن... [و] انني لم أتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة. اننا نريد اعادة الأرض المحتلة الى ما كانت عليه قبل حرب ١٩٦٧، تحت الادارة الاردنية، وأي شيء آخر يمكن مناقشته فيما بعد» (**المصدر نفسه**).

وأشار بعض المصادر الاعلامية الى «أن اعلان الرئيس المصري، حسني مبارك، مبادرته الجديدة، لم تكن مفاجئة للجانب الفلسطيني؛ فقد نوقشت نقاط المبادرة في اجتماع موسع مع ياسر عرفات اثناء الزيارة السريعة التي قام بها الرئيس مبارك لبغداد... اضافة الى مناقشتها مع الوفد الفلسطيني الذي زار القاهرة... [و] المبادرة جاءت متوازنة بين وجهات نظر المنظمة ومصر. والمنظمة ترى ان الاستثمار الأمثل للانتفاضة هو باقتراح انشاء قوة دولية تتولى حراسة الشعب الفلسطيني، وتأمينه في فترة انتقالية محدودة يتم بعدها عقد المؤتمر الدولي. بينما ترى القاهرة تكثيف الجهود للاسراع بعقد المؤتمر الدولي الذي يجب ان يتولى بنفسه تحديد الفترة الانتقالية... حتى يضمن [الشعب الفلسطيني] حق تقرير مصيره في اطار اتحاد كونفدرالي مع الاردن» (**الحوادث**، العدد ١٦٣٠، ٢٩/١/١٩٨٨، ص ١١).

وكان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات قال: «لقد ركزنا في الطلب الذي تقدمنا به الى الأمم المتحدة على ثلاث مسائل مهمة، هي: طلب الحماية للحقوق المدنية والانسانية للشعب الفلسطيني؛ طلب حماية الحقوق السياسية، بما في ذلك حق تقرير المصير لشعبنا؛ طلب حماية دولية لشعبنا تحت الاحتلال» (من مقابلة مع ياسر عرفات، **التضامن**، لندن، العدد ٢٤٧، ٢/١/١٩٨٨، ص ٨).

أحمد شاهين

أسلوب جديد أميركي

تعلن الولايات المتحدة الاميركية، بين الفينة والأخرى، عن نيّتها في اعادة تقويم سياستها تجاه دولة من الدول، أو منطقة من المناطق. وقد يحدث التقويم، كما جرى إزاء الاحداث الجارية في الارض المحتلة ـ وإن كان لم يفرز سياسة جديدة، بل أفرز أسلوباً جديداً لسياسة قديمة ـ؛ وقد لايحدث، مثلما تكرر مع اسرائيل. وفي كلتا الحالتين، أثار الاعلان عن الرغبة في إعادة التقويم بعضاً من المخاوف وجدّد بعض الآمال.

قد يقال، هنا، انه لمن العقيم أن ينظر إلى السياسة الخارجية الاميركية كجملة من التطورات والتحركات المتناسقة وغير المتناقضة، وذات الدلالة الواحدة؛ هذا صحيح. غير أن دولة عظمى كالولايات المتحدة ترسم لنفسها سياسة عامة في ظروف معينة، وتتبع اتجاهاتها الرئيسة في الظروف ذاتها، لا بد وأن يعتري تحركاتها بعض التناقضات التفصيلية. ومن نافل القول، ان السبب الرئيس لهذا التخبط في صنع القرار، وعدم وجود سياسة متكاملة تجاه منطقتنا، هو تلك النزعة الايديولوجية المبسّطة لدى حكام واشنطن الذين يركّزون جلّ اهتمامهم على الصراع مع الاتحاد السوفياتي، ويميلون إلى تجاهل التطورات والصراعات الاقليمية، الا عندما تمس، بقدر ما، الصراع بين الجبارين. وهذا يعني، أن سياسة واشنطن الاقليمية لا تتحدد بصورة مسبقة، ولكنها تتبلور يوماً بعد يوم، مع وقوع وتلاحق الاحداث، كرد فعل عليها.

وليس هذا القول من قبيل التجنّي، بل استنطاقاً لحقائق ومعطيات إزاء ما يجري من أحداث في الارض المحتلة. لقد كان موقف واشنطن، منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية، يسير في مسلكين اثنين: فهي حرصت، من جهة، على التعامل مع تل ـ أبيب عبر القنوات الدبلوماسية، وفي مجلس الأمن الدولي لحماية اسرائيل والحؤول دون ادانتها؛ ولكنها، من جهة أخرى، تعمّدت الظهور بمظهر «المتعاطف» مع الانتفاضة؛ ويأتي ضمن هذا السياق وقوفها مرة بالامتناع عن التصويت ومرة بالتصويت بـ «نعم» إلى جانب قرارين في مجلس الأمن مناهضين لاسرائيل.

انطلاقاً من هذه المعطيات المتناقضة، من الصعب التنبؤ بما سوف تكون عليه المواقف الاميركية. فالرمال المتحركة في المنطقة تحول دون المخاطرة بأي تقدير. ولكننا سوف نحاول، في ضوء تصريحات وتحركات وأحداث الشهر الماضي، القاء نظرة سريعة على بعض معالم السياسة الاميركية، كما تبدو لنا الآن.

سياستان

يسود الانطباع، منذ فترة،بأن الادارة الاميركية تكرر، بدورها، ما كان جورج شولتس يراه عيب الادارة السابقة الاساسي: التخبط والتراجع والتناقض في مجال السياسة الخارجية. وفي ضوء هذا «العيب»، تتضح الطبيعة المتذبذبة للمسلك الاميركي إزاء اسلوب اسرائيل القمعي في الارض المحتلة. وللتدليل على تلك الطبيعة المتذبذبة لرد الفعل الاميركي، يمكن رصد الجزئيات التالية:

- تسجيل موقف انساني يستنكر سقوط ضحايا.
- تقديم سلسلة اقتراحات إلى الحكومة الاسرائيلية مؤداها الدعوة إلى تنظيم عملية «قمع نظيف» أي قمع دون إراقة دماء.
- إبداء القلق حيال ما يجري والتأكيد ان الحل السياسي الوحيد له هو في اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل والدول العربية المجاورة لها (**جيروزاليم بوست**، ٢/١/١٩٨٨).

ان وضوح هذه الابعاد الرمزية لرد الفعل

الاميركي لا تجد تفسيرها فقط في ثنايا الادارة الاميركية للطبيعة الخاصة لوجود اسرائيل وأمنها، بل توضح، أيضاً، ان واشنطن قد بدأت تتكيف مع الوضع الجديد. والوضع الجديد هو مرحلة ما بعد الانتفاضة التي شرعت الابواب للحلول السياسية، بدليل اللغة السياسية المختلفة التي بدأ يستخدمها فريق مؤثر في الادارة الاميركية، حيث بات يرى انه ينبغي الاستفادة من ردع اسرائيلي محسوب ومحدد، مع التوصل، في الوقت عينه، إلى اتقاء المخاطر الناجمة عن التأييد الاميركي المكشوف لسياسة اسرائيل المتعنتة، واقناع هذه الاخيرة بمصلحتها في التسوية، وفي علاقات طبيعية مع «عرب معتدلين». وفي هذا الشأن، أعلن الناطق الرسمي باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، ان اجراء محادثات سلام عربية ـ اسرائيلية هو الاجراء الوحيد الذي يمكن أن يوفر حلاً دائماً للاضطرابات التي تجتاح الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكرر عدم موافقة واشنطن على الاجراءات الاسرائيلية في الارض المحتلة ضد المتظاهرين الفلسطينيين، وقال: «لقد أعربنا عن قلقنا، ولا يزال هذا القلق قائماً، ما دامت هناك قلاقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ونأمل في أن ينتهي مسلسل العنف هنالك... لكن الحل الوحيد الدائم هو من خلال عملية السلام والمفاوضات المباشرة بين اسرائيل وجيرانها العرب» (**النهار**، بيروت، ١٣/١/١٩٨٨).

وفي هذا الاطار، نظرت مصادر أميركية مطلعة، بشيء من الخبث، إلى أن خلافاً قد تطور بين كبار المسؤولين في وزارة الخارجية الاميركية، من جهة، وخاصة فريق الشرق الأوسط، وبين وزير الخارجية شولتس، من جهة أخرى. فحوى الخلاف كان تردد الوزير الاميركي في التنديد، شخصياً، بتصرفات اسرائيل وسياستها القمعية في الارض المحتلة. ولاحظت المصادر نفسها ان شولتس أبعد نفسه من هذه المسألة، تاركاً الامور في يد مساعده لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، «مستعرب الخارجية الاميركية» على حد قول المسؤولين الاسرائيليين (**القبس**، الكويت، ٢ ـ ٣/١/١٩٨٨).

وليس من قبيل الصدفة أن يقترح السفراء العرب في واشنطن على مورفي أن يواصل الحاحه على شولتس للضغط على اسرائيل، وحثّها على الدخول في مفاوضات السلام، في إطار مؤتمر دولي قبل فوات الأوان. وقال مورفي انه لم يقطع الأمل، بعد، في ان يصدر بيان؛ لكنه أضاف انه اذا ما حدث ذلك، فان البيان سوف يكون «متوازناً»، بحيث يتضمن، أيضاً، انتقادات ضد السياسة العربية نحو اسرائيل. وليس من قبيل الصدفة، أيضاً، أن يذهب ممثل الجامعة العربية في الأمم المتحدة، د. كلوفيس مقصود، إلى القول، إن إدارة ريغان أبلغت إلى الدول العربية، أنها تعتبر اسرائيل دولة محتلة، وطلب أن تعلن واشنطن ذلك، مجدداً، وعلى الملأ (**المصدر نفسه**).

بوادر «الخصام» بين هذا الفريق واسرائيل ما زالت براعم؛ انما الفكرة خرجت من شبه المستحيل ودخلت مرحلة التنفيذ، عملياً، حين صوّتت الولايات المتحدة على القرار ٦٠٧ في مجلس الأمن الدولي، الذي «يطلب من اسرائيل أن تمتنع عن ترحيل أي مدنيين فلسطينيين من الاراضي المحتلة»، وقبلها امتناعها عن استخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار ٦٠٥ الذي «يأسف بشدة» لانتهاك اسرائيل لحقوق الفلسطينيين (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٦/١/١٩٨٨)*.

هذا لا يعني أن تصويت واشنطن قد فتح صفحة «خصام» لا رجعة منه؛ فالثقة ما زالت متوفرة والمصالح جمّة، حيث يرى فريق آخر، أن اسرائيل لا تزال رصيداً استراتيجياً مضموناً لا غنى عنه، وقاعدة ثمينة لمواجهة السوفيات والحركات الراديكالية في المنطقة، وقلعة حصينة مستقرة في بحر من عدم الاستقرار. ويخلص هؤلاء، من كل ذلك، إلى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة إزعاج صديق حليف بالضغط عليه، سواء لجهة الانسحاب من اراض احتلتها، أو ممارساته ضد السكان العرب، من أجل إرضاء أنظمة غير مستقرة أساساً.

وعلى الرغم من اختلاف الخيارات التطبيقية لهذا الفريق المتحلق حول الادارة الاميركية ـ ويظهر هذا جلياً في ما يخص الاحداث الجارية في

*بشأن القرارين ٦٠٥ و٦٠٧، يمكن الرجوع الى نصيهما في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٤٤ ـ ١٤٥.

الارض المحتلة ـ لكن خيطاً واضحاً يربطهم جميعاً، ألا وهو مباركة انتهاج اسرائيل سياسة «القبضة الحديدية» في مواجهة مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والدعوة إلى رفع قدرات اسرائيل العسكرية في سبيل مواجهة أكثر حزماً للمحيط العربي. ولا مجال، هنا، لعرض أفكار هذا الفريق في كل شأن. وما رد الفعل على تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن، في رأينا، الا مثالاً معبّراً عن أحد اتجاهاته الاساسية.

لقد أكد هذا الاتجاه بكلمات قوية وواضحة كل من الناطق الرسمي بلسان وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، ونائب المندوب الاميركي في الأمم المتحدة، هربرت أوكون، في سياق تبريرهما لأسباب الموافقة على القرار الداعي إلى اعادة النظر في طرد تسعة فلسطينيين من قبل الحكومة الاسرائيلية. قال ريدمان: «ان العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية قديمة وممتدة ومتعددة الجانب... [و] يحدث أننا نصل إلى قضايا لا نتفق عليها، وهذه ليست، على أي حال، المرة الاولى التي يحدث فيها خلاف بين الطرفين؛ ولكن هناك امكانات لمناقشتها بصراحة». وذكر ريدمان أن المباحثات بين الولايات المتحدة واسرائيل ما زالت مستمرة. أما هربرت أوكون، فاضاف الى ذلك عبارة ذات مدلول خاص، عندما قال: «ان الولايات المتحدة تعتبر عبارة اراض فلسطينية، وغيرها من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس، التي وردت في نص هذا القرار، ليست سوى عبارة وصفية، من الناحيتين، السكانية والجغرافية، ولا تشير إلى السيادة» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١/٢٢)؛ وهذا يعني ان هذا الفريق، لا يزال عند موقفه من اسرائيل، كقاعدة للتوسع على حساب الدول العربية المجاورة.

من جهته، حاول شولتس تخفيف وقع تصويت الولايات المتحدة على قرار مجلس الأمن ضد ممارسات اسرائيل في الأرض المحتلة، بتأكيده أهمية العلاقات بين بلاده والدولة العبرية، و «عدم قابليتها للاهتزاز». وكان شولتس يتحدث في مؤتمر صحافي عقده بتاريخ ١٩٨٨/١/٧، عرض فيه السياسة الخارجية الاميركية، وما تحاول الادارة تحقيقه خلال العام الحالي. وبالنسبة الى احداث الضفة والقطاع، قال ان ادارة الرئيس ريغان «منزعجة من العنف» الحاصل هناك، وان «على الجميع ان يعوا ان صداقة أميركا مع اسرائيل وقوة علاقاتها معها هما أساس لعلاقات لا تهتز»؛ وأضاف ان على الجميع ألّا يسيئوا تفسير تصويت الولايات المتحدة في مجلس الأمن بأنه «أكثر من مجرد تصويت». وشدّد على «ان من المهم جداً ان يعرف الجميع ان من واجب اسرائيل المحافظة على القانون والنظام. ونعتقد بأنه يمكن القيام بهذه المهمة من دون اللجوء الى الأساليب القاتلة»؛ مشيراً الى ان تاريخ الشرق الاوسط يظهر ان «استخدام العنف، على أنواعه، لم ينجح، وان التطورات التي أدت الى ظهور وضع أكثر استقراراً تمّت عبر المفاوضات». وذكّر بأن الولايات المتحدة تشجّع المفاوضات. وسئل عن مدى الدعم الاميركي لاسرائيل، وعمّا اذا كان هذا الدعم مشروطاً، فأجاب: «ان اسرائيل دولة ديمقراطية تسعى الى الاستقرار والسلام... ونحن ندعم هذه البلد، ونؤيد هذه الاهداف، ونعمل مع اسرائيل في صورة وثيقة». وأقرّ بامكان ظهور مشاكل بين حين وآخر بين الولايات المتحدة واسرائيل. وبالنسبة الى المؤتمر الدولي للسلام، كرّر الموقف الاميركي الداعي الى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وجيرانها. وسأل «كيف يمكن ان نصل الى ذلك ؟»، وقال ان الولايات المتحدة «بذلت كل ما في وسعها لتحديد مواصفات المؤتمر الدولي» الذي يمكن ان يؤدي الى مثل هذه المفاوضات. ولاحظ ان وجهات النظر، حيال هذه القضية، «تضاربت الى حد ما... لكنها، في الوقت عينه، ما زالت متباعدة». ورفض التسرع في التنبؤ بما اذا كانت سنة ١٩٨٨، سوف تشهد نجاحات في هذا المجال، مسجّلاً وجود رغبة في التوصل الى «وضع بنّاء يكون أكثر استقراراً» (**النهار**، ١٩٨٨/١/٨).

كلام شولتس هذا، قاطع في تحديده: اسرائيل ثقل استراتيجي، لا يمكن لواشنطن، في حساباتها، ان تتخلى عنه. وكان لا بد، في حال الاحداث التي تمرّ بالارض المحتلة، ان ترمي بثقلها، للمحافظة، بحسب شولتس، على تثبيت الوضع القائم، أو تجميد مؤقت ومحدود له، باعتبار ان زمن الحلول لم يحن بعد، لا بالنسبة الى العرب وأزماتهم المتداخلة، وقد استوعبوا هذه الحقيقة، وكفّوا، جدياً، منذ كامب ديفيد، عن تحديها، ولا بالنسبة الى اسرائيل

التي أصبح عندها البحث عن مخرج جاد محكوماً بقوانين الشراكة الائتلافية بين العمل والليكود، وهي التي استقرت عند موافقة الطرفين على تحجيم نفوذ م.ت.ف. وزيادة القمع العسكري بتفعيل «القبضة الحديدية» في الأرض المحتلة.

المقال مثل القرار

ان وجود هذين الفريقين في الادارة الاميركية، لا يعني انهما يتقاسمانها. وبعبارة أخرى، ان الادارة تتكون من جسم عريض، صقري ومحافظ، ينشط فيه كل من التيارين المذكورين، عندما يتعلق الأمر باسرائيل، وذلك للتأثير في توجه الجسم لدى لحظة اتخاذ القرار.

ولكي نقدّم مزيداً من التوضيح، دعونا نلقي نظرة سريعة على التنافر بين هذين التيارين الأساسيين، كما عكسته التغطية الاعلامية الاميركية. وقد تكون الوسيلة الفضلى لتوضيح الجو الفكري المحيط بالفريق الأول، الاشارة الى موقف جورج بول، الذي استعرض الخيارات المتاحة للولايات المتحدة واسرائيل بصفة خاصة، وحدّدها بأربعة: «الأول، هو استمرار بقاء احتلالها العسكري وزيادة بطشها بسكان الارض المحتلة، كتطبيق عملي لنهج التمييز العنصري؛ والثاني، قيام اسرائيل بتهجير الفلسطينيين الى الدول العربية المجاورة؛ والثالث، بضم الاراضي المحتلة، وما يعنيه ذلك من اختلال في التوازن الديمغرافي في اسرائيل الكبرى، حيث تغدو نسبة العرب أكثر من ٤٠ بالمئة، وهو الخيار الذي رفضه الصهيونيون الأوائل؛ أما الخيار الرابع المعقول، فهو الذي يستلهم مبادىء القرار ٢٤٢، والذي يمنح الفلسطينيين نوعاً من تقرير المصير، ويعجّل في قيام سلام دائم مع العالم العربي، وبالموافقة على اقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية». أما دور الولايات المتحدة في دعم الخيار الأخير، فهو في قيامها بدور الوسيط؛ «واذا لم تقم واشنطن بلعب هذا الدور، فان العنف في تلك المنطقة سوف يتفشى، ويتصاعد دخان الحرب من جديد» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/١/٢١، ص ٤).

أما هيلينا كوبان، فكتبت: «وضعت الاحتجاجات المتصاعدة، في الضفة الغربية وقطاع غزة، الحكومة الاسرائيلية أمام خيارات سياسية قاسية. واذا ما استمرت تلك الاحتجاجات والأساليب الاسرائيلية المضادة، كالابعاد، فان الولايات المتحدة سوف تواجه، بدورها، أسئلة صعبة حول موقفها في الشرق الاوسط». وأضافت: «انه على الرغم من كون هذه الاحتجاجات مزعجة ومقلقة، فانها تعطي كل الأطراف فرصة نادرة لمواجهة مشكلة فك الاشتباك الفلسطيني ـ الاسرائيلي في المناطق المحتلة، بطريقة عادلة». وهذه هي الأسباب: «فبالنسبة الى اسرائيل، أظهرت الاحداث، بشكل بارز، التناقض بين استمرار وجود مجتمع يهودي وعادل، والتمسك بالمناطق المحتلة، في آن. وبالنسبة الى الفلسطينيين... [فان] موقفاً تفاوضياً أكثر اعتدالاً سوف يكون مقبولاً الآن من جانب منظمة التحرير الفلسطينية». أما بالنسبة الى ادارة ريغان، «فان الانتفاضة المستمرة تقدم فرصة لاحياء عملية السلام المجمّدة. فالادارة، يمكنها، كخطوة أولى، ان تقوم بعمل حقيقي وليس مجرد تملّق (مثل التصويت الأخير في مجلس الامن)، لمنع اسرائيل من ترحيل المزيد من الفلسطينيين». أما البديل، فهو قاتم، «واذا ما استمرت اسرائيل في أساليبها المدمرة للذات، فانها قد تطيح معها بالمصالح الأمنية الغربية في المنطقة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٨، ص ٤).

وفي تعليقين نقديين، هاجمت ماري ماغروري صمت الكونغرس الاميركي على سياسة «القبضة الحديدية الاسرائيلية المخزية»، وهاجمت، كذلك، العنصرية اليهودية ضد العرب، وأضافت: «انه ما دامت اسرائيل تعتمد على المساعدات الاميركية، وخوف السياسيين الاميركيين منها، فانها لن تقتنع بأن التسوية ضرورية» (**مانشيستر غارديان ويكلي**، ١٩٨٨/١/١٧، ص ١٧). أما فلورا لويس، فكتبت: «ان اصرار الولايات المتحدة على حشر هذا الموضوع [الانتفاضة في الارض المحتلة] في اطار الصراع السوفياتي ـ الاميركي في المنطقة... لا يجعلها ترى اختلاف المصالح. وهذا ليس من مصلحتها في شيء... ان الولايات المتحدة لا تستطيع ضمان بقاء اسرائيل بهذه الوسيلة» (**انترناشيونال هيرالد تربيون**، ٩ ـ ١٩٨٨/١/١٠، ص ٤).

وبالنسبة الى الفريق الثاني، فان التحدث عن

حلول فَقَد «قيمته الاستهلاكية»، والتعليقات التي تدعو الى دعم اسرائيل، وبأقلام معلقين بنوا شهرتهم على التشدد، كافية لاعطاء صورة عمّا هو الحد الادنى للادارة الحالية، في نظرتها الى امكانات «حل» للاحداث الجارية في الارض المحتلة. فقد ظلت افتتاحيات صحيفتي «نيويورك تايمز» و «واشنطن بوست» على عادتها في الكفّ عن توجيه أي نقد جدي الى الحكومة الاسرائيلية؛ واكتفت تلك الافتتاحيات، في المقابل، باشارات خجولة، مشفوعة بآيات التمنّي بحدوث بعض التغيير في الأساليب القمعية الاسرائيلية، ولكن مع الاصرار المسبق على تجاهل الأسباب الحقيقية لتلك الاحداث (على سبيل المثال، انظر **نيويورك تايمز**، ٩ ـ ١٠/١/١٩٨٨، و **واشنطن بوست**، ١٨/١/١٩٨٨).

وحتى ضمن هذا الشق من «اللعبة» لم تنس تلك الاقلام ادانة «المتطرفين» الفلسطينيين، من جهة، واستخدام تعبير «الاحباط»، للايحاء، الى من يهمه الأمر، بأن واشنطن غير قادرة عن لعب دور بنّاء في عملية السلام، من جهة أخرى. هكذا «فان الاحباط الذي تشعر به الولايات المتحدة لعدم تغيّر العناصر الجوهرية التي جعلت المساعي المبذولة لدفع عملية السلام، أمراً عسيراً عبر السنوات الماضية». فهذه السنة «هي سنة انتخابات في الولايات المتحدة واسرائيل. ومعنى ذلك ان أي جهد دبلوماسي لن يدوم طويلاً. كما ان الاحداث الحالية في الارض المحتلة وما نجم عنها من مآسٍ، قد زادت المرارة بين الطرفين [الفلسطيني والاسرائيلي] وجعلت أمر العثور على حلّ وسط أكثر صعوبة، اضافة الى ان المحادثات السرية بين الاردن واسرائيل فشلت، وان حكومة ريغان لا تحرّك ساكناً... في ما يتعلق بأي مبادرة للسلام، على الرغم من اعرابها، بين الحين والآخر، عن قلقها وانزعاجها...» (**نيويورك تايمز**، ٢٢/١/١٩٨٨).

وبالفعل، فقد توجهت الانظار الى المعادلة الانتخابية في الولايات المتحدة، والى «صوت» اليهود الاميركيين فيها. ولذلك، لم يكن من المبالغة في شيء ان يوصف اقدام احد المرشحين، ذات يوم، على اعلان موقف غير مرض لاسرائيل بأنه «بمثابة التلويح براية حمراء لثور هائج». ففي عام انتخابات كهذا، سوف يكون المرشحون، وقادة الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، حذرين في المجازفة بفرصهم الانتخابية بانتقاد اسرائيل. وعليه، «فان هناك فرصة ضئيلة لرؤية ادارة غير مؤيدة لاسرائيل بسبب مساهمتها في جدول أعمال ريغان الاستراتيجي» (**انترناشيونال هيرالد تريبيون**، ١٨/١/١٩٨٨).

بطل الحل وبطل الأزمة

ان النجم الابرز في سماء الاحداث هو م.ت.ف. وهذا النجم اصبح عاملاً دفع واشنطن الى ان تدرس احتمالات وامكانات الاعلان عن اتصالات قائمة معه، خصوصاً وان المتحدثة الرسمية باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي، كانت ألمحت الى ذلك خلال الانتفاضة، عندما قالت ان الحكومة الاميركية «على اتصال مع الطرفين»، أي الفلسطيني والاسرائيلي، من دون ان توضح المزيد. وهكذا ظهرت المنظمة على أنها قطب التحرك في هذه المرحلة، وربما استطاعت ان تكون «بطل الحل». وليس من قبيل الصدفة ان تؤكد مصادر دبلوماسية اميركية مطلعة ان الخارجية الاميركية مستمرة في اتصالاتها مع الطرفين ـ في أحيان كثيرة بشكل مباشر مع م.ت.ف. ـ وذلك لجسّ النبض حول مسألة أساسية محددة، ألا وهي «حكومة المنفى» (**التضامن**، لندن، ١٦ ـ ٢٢/١/١٩٨٨). أما اسرائيل، فانها لم تعد بعيدة من هذه الاجواء، بعد ما ألمح شمعون بيرس، الى انتخابات نيابية مبكرة، على الرغم من انه يعرف تماماً صعوبة تنفيذ ذلك، ويعي تعقيدات السياسة الداخلية التي جعلته يراوح مكانه، ويبقى، عن جدارة، «بطل الأزمة». أما الولايات المتحدة، فانها تتصرف مثل أي دولة عظمى تسعى الى ان تكون موجودة في مكان الحدث؛ ومكان الحدث، في الشهور القليلة المقبلة، هو المجتمع الاسرائيلي، حيث بدأت تظهر «حمائم» داخل تكتل الليكود، وفي مخيمات الضفة والقطاع.

ن. ح.

الانتفاضة المقاتلة

تواصلت الانتفاضة الشعبية في الارض الفلسطينية المحتلة خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، لتأخذ دوراً متزايداً في تحريك الاوضاع السياسية، بل وفي تحديد وجهة سير الأحوال العسكرية في المنطقة. وانعكس ذلك، مثلاً، في نمو العمل العسكري المضاد لاسرائيل المنطلق عبر الحدود اللبنانية، وفي انفراج أحوال الفلسطينيين في مخيمات لبنان.

فقد استمرت المواجهات العنيفة بين جماهير الأرض المحتلة وبين قوات الاحتلال الاسرائيلي مع مطلع العام الجديد، وتكاثرت المعالم العسكرية لتؤكد اندراجها في الحرب الفلسطينية العسكرية. فقد تعامل الجيش الاسرائيلي مع مخيمات ومدن وقرى الضفة الغربية وقطاع غزة كمناطق معادية يحتاج الى محاصرتها واخضاعها بالقوة. وتم فرض نظام حظر التجول في أغلبها، ورافق ذلك تكثيف استخدام الغاز المسيل للدموع والعيارات المطاطية، اضافة الى الذخيرة الحية؛ كما تكثف استخدام الآليات المدرعة والطائرات المروحية لتجاوز الحواجز والاطارات المحترقة، ولقذف المتظاهرين من الجو. وقدرت مصادر مطلعة في الارض المحتلة عدد الجنود الذين ارسلوا الى المناطق المحتلة لتعزيز القوات الموضوعة هناك بحوالى عشرة آلاف حتى منتصف الشهر (السفير، بيروت، ١١/١/١٩٨٨) علماً بأن نائب رئيس هيئة الاركان العامة للجيش الاسرائيلي، الجنرال ايهود براك، أكد ان حجم قوات الاحتلال قد زيد بنسبة أربعة اضعاف منذ أوائل كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ (المصدر نفسه، ٢٧/١/١٩٨٨). واشتمل اسلوب فرض نظام حظر التجول على عملية فرض الحصار التمويني والاقتصادي على مخيمات الضفة والقطاع، حيث منع جنود العدو دخول بعض الشحنات الغذائية، وكذلك تحرّك الأهالي والعمال. ويذكر ان المسؤول عن هذه السياسة هو وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وهو، أيضاً، الذي أوعز الى حكومة مناحم بيغن بتضييق الخناق حول بيروت خلال حرب العام ١٩٨٢، عبر قطع الماء والكهرباء والطعام والمواد الطبية والوقود (ميدل ايست انترناشيونال، ٢٣/١/١٩٨٨). ومما عزز حالة الحصار والمواجهة الشاملة قرار الجيش الاسرائيلي اعلان مناطق عديدة «مناطق عسكرية مغلقة» تمنع عنها الزيارة من قبل الصحافيين وموظفي وكالات الغوث وممثلي الامم المتحدة.

تجسّدت حدة المواجهة، حتماً، بتراكم الاصابات البشرية والمادية لدى الجانبين. اذ استشهد ٢٠ مواطناً فلسطينياً حسب بعض الاحصاءات المستقلة (المصدر نفسه)، بينما يدل احصاء البيانات اليومية على استشهاد ٢٢، عدا جرح ما لا يقل عن ١٥٠ في اثناء التظاهر. وتضاف هذه الارقام الى ٢٦ شهيداً خلال ٨ ـ ٣١ كانون الأول (ديسمبر) الماضي، وحوالى ١٣ خلال الاسابيع الخمسة التي سبقت ذلك التاريخ (المصدر نفسه، ٩/١/١٩٨٨).

وكان نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، أكد، في وقت سابق، ان حصيلة الصدامات الشعبية مع قوات الاحتلال، حتى ١٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، هي ٣٦ شهيداً و ٤٥٥ جريحاً، مما يدل على بلوغ المجموع العام للسنة الماضية ٧٥ شهيداً وما يزيد على ٦٠٠ جريح (السفير، ١٦/١١/١٩٨٧).

ويجدر التأكيد، في مقابل التضحيات الفلسطينية، ان الجرأة على مقابلة الرصاص والدروع بالحجارة قد تتوجت باصابة العديد من أفراد العدو العسكريين ومن المستوطنين. ويذكر ان رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، قد أكد، في وقت سابق، ان خسائر جيشه بلغت ٢٦ جريحاً

حتى ٢١ كانـون الأول (ديسمبـر) ١٩٨٧، الى جانـب ١٩ جريـحـاً مدنـيـاً (هـآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢١). غير ان المصـادر الاسرائيلية الرسمية أشـارت الى ارتفاع تلك الارقام الى ٣١ جريحـاً عسكرياً و ١٩ مدنياً حتى ٢٤ من الشهر ذاتـه (السفير، ١٩٨٧/١٢/٢٤). وقد أكد نائب رئيس الاركان، ايهود براك، لاحقاً، ان عدد المصابين من أفراد الجيش بلغ «العشرات»، جروح ثلاثة منهم خطيرة، حتى أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ (**المصـدر نفسـه**، ١٩٨٨/١/٢٧). ويـدل كشف البيانات اليومية على مقتل اسرائيلي وجرح ٢٩ على الأقل خلال كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ في شتى الجـبـهـات، منـهم ١٧ جريحـاً اصيبـوا خلال تمرّد سجناء «انصار ـ ٢» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٠).

كما يلاحظ، في هذا السياق، وقوع صدامات كبـيرة للغـايـة بين المتـظاهرين المحتشدين وقوات الاحتلال المجحفلة، تسببت في اصابة العشرات من المـواطنـين في يوم واحـد، مثـلاً استشهـاد ثلاثة فلسـطينيـين وجرح ٧٢ بتاريخ العاشر من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، وجرح ٥٢ آخرين في ٢٠ من الشهـر ذاتـه. وعبّـرت هذه الارقام عن حدة، وشمـوليـة، المـواجهـة، مثلمـا أوضحت حقيقـة استشهـاد المواطنين متأثرين بكثافة الغاز المسيل للدموع وضراوة «قتال الشوارع»، كما حصل بمقتل مواطنين اثنين في ١٩٨٨/١/١٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٤). ودل لجوء العدو الى فرض نظام حظر التجول في القدس الشرقية، بعد احياء احكام الطوارىء الانتدابية القديمة، للمرة الاولى منذ ٢٠ سنة، على ملاقاة ذات درجة المقاومة الخطيرة في كافة أنـحـاء الارض المـحتلة (**المصـدر نفسـه**، ٢٠ و ١٩٨٨/١/٢٣). وابتكـر المتظاهرون الأساليب لزيـادة فعالية وسائلهم البدائية لمواجهة العدو، اذ انتشرت النبال والمقاليع، وانتشر استخدام الكرات الحديدية كمقذوفات. ولعل جاء التعبير الاوضح عن نجـاعـة المقـاومة وفقدان العدو لكل السيطرة على الميـدان وللمبـادرة التكتيكيـة في اتبـاعـه سياسة مطاردة المتظاهرين والمعروفين بنشاطهم الوطني الى منازلهم في اثناء منع التجول أو خلال الليل، بهدف تعـريضهم للضرب المبـرح وكسر الأطراف. واتبـع هذا الاسلوب في الاسبوع الثالث من كانون الثاني (ينـايـر) فصاعداً، حيث أعلنت المصادر الطبية والصحف الاسرائيليـة عن جبـر كسور في اطراف ١٩٧ فلسطينياً خلال ٤٨ ساعة في ٢١ و ٢٢ من الشهر فحسب (**السفير**، ١٩٨٨/١/٢٣). وارتفع مجموع ضحايا المطاردة الاسرائيلية الى ٣٠٠ حتى ٢٧ الشـهـر، أضيف اليهم ٦٤ جريحـاً في جوار القدس ومخيم شعفاط ليلة ٢٩ منه (**المصدر نفسه**، ٢٨ و ١٩٨٨/١/٣٠). أي ان السـيـاسـة الاسرائيلية اتخذت شكل الاستراتيجية العسكرية المضادة للعصابات، من خلال تعقّب المقاومين الى ديـارهم وشلّهم عن التحرك. وقد تجسّد الاسلوب ذاته في مراقبة الجوامع في القدس وقطاع غزة من قبـل جنـود يحملون قوائم بأسمـاء المشتبـه بهم ويفتشـون جميـع المصلين البـالغين ٣٥ سنة من العمـر، أو أقل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٠). وأدت حصيلة الاعتقالات، حتى التاسع من كانون الثاني (يناير)، الى وجود ألفي معتقل في السجون، ٣٠ منـهـم في الحجـز الاداري، علمـاً بأن عدد المـحـتـجـزيـن اداريـاً ارتـفـع الى ١٢٩ في ١٩٨٨/١/٢٧. وقد أقر وزير الدفاع رابين بوجود ١٩٧٨ معتقـلاً فلسـطينيـاً، على الرغم من اطلاق سراح ٩٠٨ (**المـصـدر نفسـه**، ٢٧ و ١٩٨٨/١/٢٨). ولم تكـن هذه السـيـاسـات القمعيـة بلا عواقب محليـة، اذ اعلن مئـة جندي وضابط اسرائيلي من أفراد الاحتياط انهم لن يخدموا لقمع انتفاضة المناطق المحتلة لو تم استدعاؤهم الى الخدمة (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

العمليات المسلحة في الداخل

على الرغم من انشغـال الجمـاهـير العريضة وأعضـاء المنـظمـات الفـدائيـة بمواجهة الجيش الاسرائيلي في الشوارع، فقد شجّعت الانتفاضة على انتشار الاشكال الشعبية والعفوية لمقاومة الاحتلال خلال شهـر كانـون الثـاني (ينـايـر). فقد لجأ المتظاهرون، مراراً، الى قذف قنابل مولوتوف الحارقة ضد أفـراد وآليـات العـدو، إلا ان الهام، في هذا الاطار، هو حالات القذف المخطط لها خارج سياق التظاهرات. فقد تعرضت دورية عسكرية لزجاجتي مولوتـوف في مخيم بلاطة بتـاريخ ١٩٨٨/١/١٠، فيـمـا اصـيـب باص بقـنـبلة أخـرى في نابلس

في ١٧/١/١٩٨٨، وتبع ذلك قذف قنبلة مولوتوف على باص بالقرب من بيت جالا في ١٩/١/١٩٨٨، وقنبلتين على باص قرب قرية عاره (في الجليل) في ٢١/١/١٩٨٨، وقنبلتين أخريين على منزل مستوطن اسرائيلي في القدس بعد اسبوع (**فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، ١٤ و ٢١/١/١٩٨٨؛ و **السفير**، ٢٩/١/١٩٨٨). ووقع حادث مشابه، دون استخدام القنابل، حين استولى المواطنون العرب على باص ينقل العمال في قرية علّار (قرب طولكرم) واحرقوه. وتتوج زخم الانتفاضة بتحوّل ابسط الاشكال النضالية الى اساليب قتالية، فحصلت حادثة لافتة، حين ظهر رجل مقنّع وقذف باصاً اسرائيلياً بحجر على طريق تل ـ ابيب ـ نتانيا في ٢١ من كانون الثاني (يناير)، بينما اصيبت مجندة داخل باص آخر في رام الله في السابع منه، وتعرّضت سيارة وزير الشرطة حاييم بارليف الى قذف الحجارة في مخيم اصغر (نابلس) في ٢٨ الشهر. وحملت جرأة المتظاهرين بهم الى مهاجمة مخفر للشرطة في سلفيت، في ١٩ الشهر. وتمثلت الأساليب الصدامية الاخرى بمهاجمة أفراد العدو وطعنهم، كما حصل في ٦ و ١٥ و ١٨ كانون الثاني (يناير)، مما أدى الى جرح جنديين وضابط للعدو، واصابة ثلاثة مواطنين فلسطينيين بجراح، اضافة الى شهيد سقط، حين حاول اختطاف سلاح جندي في مدينة غزة في ١١ الشهر. هذا، وقد وقعت عمليات عدة أخرى «تقليدية»، أي مسلحة؛ وكانت الاولى بعث رسالة ملغومة الى الحاخام بوروش، عضو الكنيست عن «اغودات يسرائيل»، في الخامس من كانون الثاني (يناير)، وهي الرسالة الملغومة الحادية عشرة التي تصل اهدافاً اسرائيلية من العاصمة التركية اسطنبول (**السفير**، ٦/١/١٩٨٨). ثم وقع انفجار، في اليوم التالي، داخل صندوق للقمامة بسبب عبوة مزروعة في مستوطنة كفر سابا. وحصل انفجار عنيف آخر في ٢٧ الشهر، حين تعرّض مصنع تابع لـ «هيئة تطوير الوسائل القتالية»، قرب حيفا، مما أدى الى جرح اثنين من العاملين فيه (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٨).

ونُشرت احصاءات عدة حول محصلة أعمال المقاومة المسلحة والتظاهرات والصدامات خلال العام ١٩٨٧. فقد أوضح نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، خليل الوزير (أبو جهاد)، ان الفدائيين العاملين داخل الارض المحتلة قد نفّذوا ٤٨٠ عملية خلال العام ١٩٨٧ وحتى منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، في مقابل ٨٧٠ عملية في العام ١٩٨٦، و ٧٨٨ في العام ١٩٨٥، و ٤٦٦ في العام ١٩٨٤، و ٣٥١ في العام ١٩٨٣، و ١٨٠ في العام ١٩٨٢ (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨٧). وأضاف الباحث الاسرائيلي ميرون بنبنستي ابعاداً أخرى، حين أكد ان نسبة الأعمال المناهضة للاحتلال قد ارتفعت بوتيرة متزايدة منذ العام ١٩٨٢، تفوق وتيرة نمو العمليات المسلحة؛ اذ أكد وقوع ٣١٥٠ «حادثة ممنوعة» بين نيسان (ابريل) ١٩٨٦ و نيسان (ابريل) ١٩٨٧، عدا ٦٥ عملية مسلحة و ١٥٠ حالة قذف قنابل مولوتوف حارقة، وحصول نسبة ١٨ «حادثة ممنوعة» مقابل كل عملية مسلحة (**المصدر نفسه**، ٢٣/١٢/١٩٨٧).

العمليات عبر الحدود اللبنانية

استجاب الفدائيون في خارج الارض المحتلة لتعاظم الانتفاضة الشعبية عبر تكثيف نشاطهم المسلح مع حلول العام الجديد. وأتت المحاولة الأبرز في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، حين تسللت مجموعة مؤلفة من ثلاثة فدائيين تابعين لـ «فتح» الى الارض المحتلة في جوار مستوطنة المنارة القريبة من الحدود اللبنانية. إلا ان العدو انتبه الى وجودهم عند اجتياز الشريط الحدودي، المؤلف من الاسلاك الشائكة والأجهزة الحساسة الالكترونية، فارسلت مجموعة مشاة اسرائيليين وكمنت قبالة الثغرة التي فتحها الفدائيون في السياج، فأطلقت النار عليهم وأردتهم قتلى عند عبورهم للطريق الترابية المكشوفة التي تمر بموازاة الحدود (**فلسطين الثورة**، ٢٨/١/١٩٨٨). غير ان تعرّض الفدائيين الى المفاجأة في مكان مكشوف تماماً لم يمنعهم من الاشتباك، حيث جرح جندي اسرائيلي ما لبث ان قضى في ٢٤ الشهر، متأثراً بجراحه (**السفير**، ٢٥/١/١٩٨٨). وتدل هذه الحادثة على تعقيدات التغلب على الاجهزة اللاقطة في السياج الأمني ـ العاملة بتأثير الضغط والصوت خاصة ـ وعلى سرعة حركة قوات العدو.

وقد تجسّد نشاط الفدائيين، انطلاقاً من

الخارج، في تزايد وتيرة عمليات قصف المستوطنات الحدودية من جنوب لبنان. ولم تكن هذه العمليات جديدة؛ اذ تتعرض المستوطنات للقصف المتكرر منذ العام ١٩٨٥ بشكل خاص؛ إلا ان معدل سقوط الصواريخ على اسرائيل ارتفع الى مرة كل ثلاثة أيام خلال الشهر المعني. وحصلت الحادثة الاولى في الاول من كانون الثاني (يناير)، حين اصيبت بلدة نهاريا الساحلية بقذائف صاروخية عدة عيار ١٢٢ ملم (غراد)، وأكد المقاومون اعتراف اذاعة العدو بوقوع سبع اصابات هناك (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٤). وقد أكدت «فتح» عودة رجالها ثانية، في اليوم التالي، الى ضرب مستوطنة كريات شمونا بعدة صواريخ غراد. ولم يمر سوى أربعة أيام حتى تم قصف كريات شمونا بصواريخ عيار ١٠٧ ملم (كاتيوشا) مجدداً، كرد على قيام قوات الاحتلال الاسرائيلي بمحاصرة بلدة يحمر الشقيف اللبنانية منذ اسبوع (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٧). وغدت كريات شمونا هدفاً متكرراً للصواريخ، اذ أطلقت خمسة صواريخ نحوها في ١٨ الشهر وصاروخا غراد في ١٣ منه، وعدة صواريخ غراد في ١٩ منه أخيراً. ونالت مستوطنات اخرى حصتها أيضاً؛ اذ ضربت مستوطنة زرعيت في ١٧ كانون الثاني (يناير)، وتلقّت مسكاف عام صاروخي كاتيوشا في ٢٠ الشهر، بينما تعرّضت ترشيحا (معالوت) لصواريخ غراد في ٢٤ منه، والمنارة لثلاثة صواريخ غراد في ٢٨ منه (**فلسطين الثورة**، ١٤ و ٢١ و ١٩٨٨/١/٢٨؛ و **السفير**، ٩ و ١٤ و ١٨ و ٢٠ و ٢٥ و ١٩٨٨/١/٢٩).

واذ تدل هذه الحقائق على توقع زيادة في اخلال أمن شمال اسرائيل واعادة المنطقة الى وضع أسوأ من الذي ساد قبل عملية «السلام من أجل الجليل» في العام ١٩٨٢، فان رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، قد خرج، مؤخراً، باحصاءات تدل على نمو العمل الفدائي خلال العام ١٩٨٧؛ اذ أكد حصول ٩٢٠ محاولة تسلل أو هجوم «انطلاقاً من لبنان» خلال العام المنصرم، وهو عدد مماثل لمحاولات وعمليات العام ١٩٨٦ (**جينز ديفينس ويكلي**، ١٩٨٨/١/٣٠). ولم يوضح رئيس الاركان هل مثّلت تلك الأعمال عمليات مقاومة في داخل حزام الأمن في جنوب لبنان وضد «جيش لبنان الجنوبي» العميل ايضاً، أم اقتصرت على الهجمات ضد مواقع الجيش الاسرائيلي تحديداً. لكنه أضاف أن ٤٣ عملية كانت «ناجحة» في العام ١٩٨٧، مقابل ٢٨ عملية ناجحة في العام ١٩٨٦، مما يوحي، على الارجح، بوقوع اصابات اسرائيلية كمعيار للنجاح. وادعى شومرون، في المقابل، بأن الجيش الاسرائيلي وعملاؤه تمكّنوا من قتل ٢٥٠ فدائياً في العام الماضي مقابل ١٢٥ فدائياً شهيداً في العام ١٩٨٦، وشمل الرقم ٥٠ شهيداً ومئة جريح اصيبوا خلال الغارات الجوية حسب تقديره (**المصدر نفسه**).

ولا بد من ذكر ان تزايد النشاط الفدائي يصادف استقرار الأوضاع في المخيمات الفلسطينية في لبنان، بعد حادثة قتل أربعة شبان خارج شاتيلا في ٢٨ كانو الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ وانتكاسة صغيرة أدت الى جرح ثلاثة في المكان ذاته في ١٣ كانون الثاني (يناير) (**السفير**، ١٩٨٨/١/١٤). فقد أعلن رئيس حركة «أمل»، نبيه بري، قرار فك حصار المخيمات في ١٦ الشهر دون اشتراط ذلك بالوضع في شرق صيدا، وتمّت ازالة مواقع الحركة واللواء السادس المتحالف معها حول شاتيلا وبرج البراجنة، ابتداء من ٢٠ الشهر، بينما رفع الحصار، وبدأت ازالة المواقع العسكرية من حول مخيم الرشيدية في ٢٤ منه (**المصدر نفسه**، ١٧ و ٢١ و ١٩٨٨/١/٢٥). وقد بقي وضع القوات على حاله تقريباً شرق صيدا، مع تخفيف الوجود الفلسطيني وفتح طريق اقليم التفاح للمرور العادي. وقد اقيم مخفران للدرك اللبناني قرب شاتيلا وبرج البراجنة لحفظ أمن المحيط، فيما تولى الجنود السوريون مراقبة انسحاب عناصر حركة «أمل» واللواء السادس والتمركز في أماكنهم بعد ازالة السواتر والمتاريس. وهكذا هدأت حرب نجم عنها مقتل ١٠٤ أشخاص وجرح ٤٤٨ آخرين خلال العام ١٩٨٧ (بعض الخسائر وقعت في الجنوب) حسب تقديرات لبنانية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٧/١٢/٣١).

غارة على منطقة صيدا

لم يتوقف النشاط الجوي الذي أشار اليه شومرون في العام الجديد. فالطائرات القاذفة ـ المقاتلة اسرائيلية قامت بالاغارة على أهداف عدة، وبموجات متلاحقة، ليلة الثالث من كانون

الثاني (يناير). وقد مهّدت المروحيات للهجوم، الذي ابتدأ الساعة العاشرة والنصف مساء، في ضوء القذائف المضيئة فوق منطقة الهدف، فيما تحرّكت الزوارق قبالة الشاطىء. وأتت أربع طائرات قتال لتضرب موقعاً للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة قرب بلدة برجا اللبنانية، غير انها اصابت مساكن مدنية عدة بدلاً من ذلك، مما أدى الى استشهاد ١٤ مدنياً خلال الغارة الاولى، أكثرهم من النساء والأطفال (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٥). وتزامنت مع هذه الضربة غارة مشابهة على البساتين الجنوبية لمخيم عين الحلوة في صيدا، إلا ان درجة الحيطة وفّرت تعرض الأهالي والمقاتلين للاصابات، باستثناء جريح واحد. لكن الطائرات عادت الى برجا ثانية في الساعة ١١,٢٠ مساء، فكشفت رجال الانقاذ الذين همّوا الى رفع انقاض الغارة الاولى وقتلت أربعة منهم. وجرح ستة أشخاص بغارة ثالثة بعد عشر دقائق، ولكن لم يصب أحد بالضربة الأخيرة عند منتصف الليل. وثبت، نهاية، استشهاد ٢١ شخصاً، منهم ثلاثة عناصر في الحزب التقدمي الاشتراكي و ٢ ـ ٣ مقاتلين من الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وجرح ٣٥، فيما قامت طائرات مروحية وطائرة بدون طيار اسرائيلية بتفقد آثار الغارات عند منتصف الليل. وقد نفى مصدر حكومي اسرائيلي ان تكون العملية رداً على العملية الفدائية الشراعية قبل شهر، الا ان الاذاعة الاسرائيلية اطلقت على الغارة لقب «الرد الانتقامي» (**المصدر نفسه**).

المقاومة المسلحة في جنوب لبنان

واصل المقاومون الوطنيون، على انتماءاتهم المختلفة، عملهم المسلح ضد قوات الاحتلال الاسرائيلية وعملائها التابعين لانطوان لحد في جنوب لبنان، بوتيرة ثابتة، على الرغم من حلول فصل الشتاء، واتباع الأساليب القمعية الجديدة من قبل العدو. فقد حصلت ٦٦ عملية بين ١ و ٣٠ كانون الثاني (يناير)، عدا عمليات قصف اسرائيل او محاولة التسلل عند المنارة. وتوزعت عمليات المقاومة، كعادتها، بين أعمال القصف بمدافع الهاون والصواريخ، وحالات الهجوم والاشتباك والكمين بالنيران الآلية والصاروخية الخفيفة، وحوادث زرع العبوات الناسفة والالغام المضادة للدبابات. فقد نفذّت ١٥ عملية قصف (٢٢,٧ بالمئة من المجموع) و ٣١ عملية هجوم أو اشتباك (٤٧ بالمئة) و ٢٠ عملية زرع ألغام أو عبوات (٣٠,٣ بالمئة). وقد تكررت مظاهر عدّة، اتسمت بها عمليات المقاومة خلال الشهور السابقة، مثل قُصر مدة الاشتباك، واستخدام العبوات، والقصف لتغطية الهجوم والانسحاب، وقطع طرق النجدات، وزرع شبكات كاملة من الالغام والعبوات لزيادة فعاليتها ضد الدوريات المؤللة.

انما لم تحصل عمليات بارزة، كما كان النمط المتنامي في العام ١٩٨٧، باستثناء العملية التي تألفت من ضربات متزامنة ضد ثلاثة مواقع معادية في جوار بيت ياحون وحداثا وبرعشيت، في الثامن من كانون الثاني (يناير). انما كانت الحادثة الأهم هي الهجوم الكبير «المركّب» الذي وقع في ٢٩ الشهر، حين قام حوالى ٦٠ مقاوماً (حسب الاذاعة الاسرائيلية) باقتحام الموقع اللحدي في تلة برعشيت، فيما قصفت كافة المواقع المجاورة لمنع وصول النجدات. وقد تمكن المهاجمون من الانسحاب بسلام، بعد تنفيذ العملية وجرح أربعة جنود معادين، حسب اعتراف العدو نفسه (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٣٠). ويلاحظ، في اطار الاحصاءات، حدوث اشتباكين، حين اصطدم المقاومون بالكمائن اللحدية ـ الاسرائيلية، مما أدى الى استشهاد ثلاثة ثوار في ٢٥ الشهر، علماً بأن ذلك يشير الى نجاح المقاومة في تجنب حراس العدو في الغالبية الساحقة من الاحيان، والى تمتعهم بحرية حركة واسعة. كذلك حصلت عدة حالات صد لعمليات تسلل العدو أو أعمال اقتحام القرى المحررة، كما حصل في ١٩ الشهر حين منع المقاومون العدو من دخول بلدة صربين شبه المحاصرة. وتدل هذه الحالات على تزايد ثقة وقدرة المقاومة، بقدر ما تعكس محاولة العدو استرجاع المبادرة.

وقد شملت اجراءات العدو المضادة أساليب أخرى غير مهاجمة المناطق المحررة، وغير الأعمال المعهودة كرشق البساتين والقرى بنيران الرشاشات والدبابات والمدفعية، أو تنفيذ دوريات التمشيط داخل المناطق المحررة في البقاع الغربي خصوصاً. ولجأ العدو، تكراراً، في الآونة الأخيرة، الى فرض الحصار على القرى التي تحدث بالقرب منها

عمليات عدة. فاستمر حصار يحمر الشقيف، الذي ابتدأ في الأيام الأخيرة من العام ١٩٨٧، لمدة ثمانية أيام، منع خلالها تحرك الأهالي داخل وخارج القرية ونقل المؤن والمواد الطبية، ولحق رفع الحصار خطف فتاتين بتهمة اسعاف جرحى المقاومة (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٨٨). وتعرضت بلدة كفررمان الى القصف والرشق المتكرر، بعد تصاعد الضغط على مواقع الاحتلال في منطقة النبطية ـ الشقيف، بينما حوصرت بلدة القنطرة لمدة خمسة أيام، في وقت لاحق من الشهر (**المصدر نفسه**، ٢٥/١/١٩٨٨). وخضعت قرى عدة، واقعة ضمن منطقة عمل قوات الطوارىء الدولية، أهمها كفرحمام وراشيا الفخار وشبعا، الى المداهمة والتفتيش والاعتقالات، حيث عثر على ٣٠ كيلوغراماً من مادة ت.ن.ت. في كفرحمام واعتقل ثلاثة أشخاص بتاريخ ١٥ كانون الثاني (يناير)، بعد اعتقال شخصين قادمين من راشيا الوادي قبل يوم (**المصدر نفسه**، ١٥ و ١٦/١/١٩٨٨). ودفع هذا النشاط القمعي في لبنان الى تقديم مشروع قرار ادانة اسرائيل الى مجلس الأمن الدولي في السابع من الشهر، وما لبث ان نقضته الولايات المتحدة، فيما طالب لبنان بتجديد مهمة عمل قوات الطوارىء الدولية. لكن لم تثمر هذه الجهود المعادية عن نتائج مفيدة، اذ استمر الضغط على نقاط عسكرية هامة كمواقع تلة حداثا وبرعشيت والزمرية وكفر حونه، مما حمل العدو على ازالة موقعه الاخير قرب حاصبيا ـ موقع زغلة ـ في ٢٦ الشهر واناطة أمن المنطقة الى كتيبة من جيش لحد، قوامها ٢٥٠ عنصراً مزودين بأربع دبابات وثمان ملالات وسبع سيارات جيب ومدفعية ورشاشات، علماً بأن مصادر حكومية أكدت ان تلك الكتيبة تابعة للجيش اللبناني، وهي محتجزة في حاصبيا منذ سنة (**المصدر نفسه**، ٢٦ و ٢٨ و ٢٩/١/١٩٨٨).

ويذكر، في هذا السياق، استمرار جهود اسرائيل وجيش لحد باستقدام الجنود الجدد، حيث تم تحذير قرى العرقوب بوجوب دفع ابنائها الى الانخراط فيه، والا يتعرضون الى سحب تصاريح المرور وغيرها من الضرورات الحياتية (**المصدر نفسه**، ٢٨/١/١٩٨٨). وينبع هذا الاهتمام، جزئياً، من خسارة ٤٥٠ عنصراً استقالوا من جيش لحد خلال العام ١٩٨٧ (**المصدر نفسه**، ٣١/١٢/١٩٨٧)، والى استمرار تكبّد الخسائر البشرية التي بلغت قتيلاً و ٢٣ جريحاً وتدمير ثلاث آليات، باعتراف العدو، خلال كانون الثاني (يناير) وحده.

ي. ص.

خلافات داخل الليكود والمعراخ

فجّرت انتفاضة الجماهير العربية في فلسطين المحتلة خلافات بين مؤيدي سياسة القمع المتبعة في المناطق المحتلة ومعارضيها في التكتلين الحاكمين في اسرائيل، المعراخ والليكود. وتمثلت هذه الخلافات في تقديم سكرتير حزب العمل، عوزي برعام، استقالته من منصبه، احتجاجاً على سياسة الحزب في العديد من المجالات، ضمنها السياسة المعبّر عنها في تصرّفات وزير الدفاع، اسحق رابين، ضد السكان العرب في المناطق المحتلة. وقد تراجع برعام عن استقالته، بعد أن استجاب الحزب لطلباته.

أما في الليكود، فقد بعثت مجموعة من مركز حزب حيروت برسالة إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية، أسحق شامير، طالبته فيها بالعمل على عقد مركز الحزب للمصادقة على إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين. وأحدثت هذه الرسالة ضجة في الليكود انتهت باستقالة زعيم تلك المجموعة عضو مركز حزب حيروت موشي عميراف من حيروت.

كذلك أحدثت الانتفاضة تغييراً واهتماماً من قبل الرأي العام العالمي تجاه القضية الفلسطينية، حيث قام كل من مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة مارك غولدينغ، ووزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد ميلر، بجولة على المناطق المحتلة للوقوف عن كثب على ما تقوم به سلطات الاحتلال من أعمال قمع واضطهاد ضد العرب في فلسطين المحتلة.

برعام يعارض سياسة «العمل»

قدم سكرتير حزب العمل، عوزي برعام، استقالته في جلسة مكتب الحزب بتاريخ ١٩٨٨/١/٧، احتجاجاً على سياسة حزبه وعلى تفرّد وزراء «العمل» في اتخاذ القرارات. وكتب برعام في كتاب استقالته: «سئمت الكثير من الأمور، لكن ما يحدث في الحكومة والدولة يفوق كل التصورات» (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٨). كما أكد برعام أن حزب العمل ضل طريقه السياسي، والدليل على ذلك هو تصرفات اسحق رابين، وزير الدفاع، ضد سكان المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨). واستطرد ان وضع حزب العمل الحالي، وعدم الوضوح في مواقفه، واستهتار الوزراء بمؤسساته الرسمية وبقراراته، والاعمال المتناقضة لممثليه في الحكومة والهستدروت، قد تقود الحزب إلى هزيمة في الانتخابات المقبلة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٠). واحتج برعام على عدم وجود مؤسسة اجتماعية ـ اقتصادية بامكانها فرض سياسة، موضحاً ان الهستدروت تحدد مواقف دون التشاور مع المؤسسات الرسمية في الحزب، مما يلحق الضرر الكبير به (**المصدر نفسه**).

وحاول أعضاء مكتب الحزب ثني برعام عن الاستقالة، إلا أنه أصرّ عليها، وانسحب من الجلسة (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٨).

والتقى زعيم الحزب، شمعون بيرس، مع برعام، بناء على طلب الأول، في محاولة لاقناعه بالعدول عن الاستقالة، نظراً إلى الاضرار التي سوف تلحقها بالانتخابات للكنيست الثاني عشر، والتي سوف تجرى في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وعرض برعام، في أثناء اللقاء، الاسباب التي دفعته إلى الاستقالة، وهي:

- عدم وجود قرارات واضحة في الحزب بالنسبة إلى بعض الامور السياسية. مثل موضوع المناطق المحتلة (**معاريف**، ١٩٨٨/١/١٠).
- قرر مركز الحزب عدم تأييد الميزانية بدون إجراء تغييرات أساسية فيها؛ لكن وزراء حزب العمل صوّتوا في الحكومة، خلافاً لقرار المركز (**عل همشمار و معاريف**، ١٩٨٨/١/١٠).
- الشعور بأن شخصيات بارزة في الحزب

ترغب في نسف اجراءات الديمقراطية في الحزب، خوفاً من إبعادهم، أو إبعاد اتباعهم، من القائمة (**معاريف**، ١٠/١/١٩٨٨).

وأوضح بيرس لبرعام أنه متفهّم لجزء كبير من المشكلات التي طرحها برعام، مبدياً استعداده للعمل من أجل حل بعض المشكلات التي واجهها برعام في منصبه، كسكرتير عام للحزب (**هآرتس**، ١٠/١/١٩٨٨). وطلب من برعام الاستمرار في منصبه، لكن الأخير تمسّك بالاستقالة (**عل همشمار**، ١٠/١/١٩٨٨).

كذلك التقى برعام مع همشميرت هتسعيراه (الجيل الجديد)، موضحاً ان السياسة الأمنية في المناطق المحتلة لا تعبّر عن مواقف الحزب في برنامجه، على الرغم من أن هذه السياسة هي التي سوف تقرر صورة الحزب في المستقبل البعيد، على حد قوله (**المصدر نفسه**).

لكن برعام عدل عن استقالته، بعد أن صادق مكتب حزب العمل، بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨، على قرار من ثلاثة بنود يحقق مطالبه الاساسية.

البند الأول يقضي بتشكيل طاقم توجيه إلى جانب هيئة أركان الانتخابات، يقوم بتخطيط وتوجيه سياسة الحزب حتى نهاية حملة الانتخابات. ويتطرق البند الثاني إلى الديمقراطية التي سوف يديرها برعام، وأن يقرر مركز الحزب أسلوب الانتخابات لقائمة الكنيست حتى شهر حزيران (يونيو) المقبل. ويركز البند الثالث على احتجاج برعام بشأن إجراء نقاش سياسي جدّي في الحزب، في ضوء الوضع في المناطق المحتلة، حيث تقرر أن تجري مؤسسات الحزب واللجنة السياسية مناقشات في قضايا السلام والسياسة التي تلزم الحزب (**معاريف**، ١٥/١/١٩٨٨).

وقال برعام، بعد مصادقة مكتب الحزب على هذا القرار، ان الضغوط التي مورست عليه من جميع الدوائر والتيارات في حزب العمل والاستجابة لمطالبه، هي التي دفعته إلى سحب استقالته (**المصدر نفسه**).

المناطق المحتلة عبء على اسرائيل

أما في الليكود، فقد تفجّرت الخلافات على اثر الرسالة التي بعثت بها جماعة من أعضاء مركز حزب حيروت إلى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وذلك احتجاجاً على الخط السياسي الذي تنتهجه حركة حيروت إزاء الفلسطينيين (**يديعوت أحرونوت**، ١٥/١/١٩٨٨).

وتضم هذه الجماعة، التي تطلق على نفسها «منبر للبحث في قضايا السلام» والتي تؤيد ضرورة التحدث مع الفلسطينيين، أعضاء مركز حيروت التالية اسماؤهم: موشي عميراف، وهو الروح الحية لهذه الجماعة، ورئيس القيادة القطرية لحركة بيتار، شمعون درعي، ونائب المدير العام لقسم الهجرة في الوكالة اليهودية، إيلان روبين، والقائم بأعمال قسم تطوير الشبان (مهنياً واجتماعياً) في بلدية القدس، اريه حكيم، ورئيس المنظمة القطرية لطواقم العمل الميدانية، شبتاي عمدي، ومركز تنظيمي من معسكر أريئيل شارون في الضفة الغربية، نحشون زاده؛ وهناك آخرون في مركز الحزب أعلنوا تأييدهم ما يسمى بالمنبر الحمائمي هذا (**المصدر نفسه** ١٤/١/١٩٨٨).

وحثّ أفراد الجماعة رئيس الحكومة شامير على «التوجه إلى جيراننا الفلسطينيين الذين يعيشون معنا، شركاءنا، للحوار والتسوية وملاقاتهم في مقترحات حل وسط جديدة»؛ وعلى عقد مركز الحزب للمصادقة على إجراء مفاوضات مباشرة مع الفلسطينيين في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**).

ويرى كاتبو الرسالة أن الجوّ السائد في أوساط ناخبي الليكود هو بمثابة يأس قد يؤدي إلى الرغبة في التخلي، كلياً، والتخلص من تمسّكنا بالضفة الغربية؛ وان التوجه إلى الفلسطينيين لا يعني، بالضرورة، حلاً وسطاً اقليمياً. فمن الناحية العملية، هناك احتمالات مختلفة لحل وسط، ولتسويات التقاسم الوظيفي، ولحكم ذاتي واسع الصلاحيات يكون مقبولاً من قبل الفلسطينيين (**المصدر نفسه**).

ودعا عميراف وجماعته شامير إلى عمل حساب سياسي مع الذات والاعتراف بضرورة تقديم تنازلات. وسوف يؤدي هذا الاعتراف إلى مبادرة عملية جديدة. وإذا لم تتحرك حركة حيروت عاجلاً في هذا الاتجاه، فإن ناخبيها الذين يشعرون بإحباط وكرب سوف يتخلون عن الحزب في

الانتخابات القريبة (**المصدر نفسه**).

وقال رئيس القيادة القطرية لحركة بيتار، شمعون درعي: «إذا كنّا نريد الاستمرار في الحفاظ على أرض ـ اسرائيل والبقاء في السلطة، فعلينا أن نعرض على الشعب رسالة اجتماعية ـ سياسية واضحة». وأضاف درعي ان قمع التظاهرات قد يؤدي إلى هدوء، لكنه لن يؤدي إلى حل؛ كما سوف يؤدي التطرف إلى أن يفرضوا علينا إقامة دولة فلسطينية (**المصدر نفسه**).

وبذلت شخصيات عدة رفيعة المستوى في حيروت محاولات لأقناع أعضاء الجماعة بالتراجع وعدم الانجراف وراء عميراف، لكنهم تمسكوا بموقفهم المؤيد لعميراف بشأن ضرورة التحدث مع الفلسطينيين (**المصدر نفسه**، ١٥/١/١٩٨٨).

كذلك، دعا رئيس بلدية تل ـ أبيب، شلومو لاهط (ليكود)، اسرائيل إلى التوجه إلى الاردن واعطائه جميع مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، باستثناء القدس، لأن المناطق المحتلة ليست ثروة بل عبء وعلى اسرائيل التخلص منها (**عل همشمار**، ١٧/١/١٩٨٨).

وأثارت مواقف عميراف وجماعته وتصريحات لاهط ردود فعل عنيفة في الليكود، حيث قال زعيم حركة حيروت ورئيس الحكومة السابق، مناحيم بيغن، للمقرّبين منه، انه ليس لعيمراف وللاهط مكان بين صفوف حركة حيروت والليكود (**هآرتس**، ١٨/١/١٩٨٨).

وقال عضو الكنيست موشي ارنس، رداً على مقترحات لاهط وعميراف، انه يجب التسليم بعدم وجود حل للنزاع (**المصدر نفسه**). ويرى مدير مكتب رئيس الحكومة، تساحي هنغبي، أنه ينبغي طرد عميراف ولاهط من الليكود، «لأن التزامنا هو بأرض ـ اسرائيل الكاملة، ومن عنده آراء أخرى فعليه البحث عنها في الاطر التي تلائمه». وكما أشرنا، استقال عميراف من حيروت.

وقال عضو الكنيست دان مريدور ان لاهط يتمسك بإعادة المناطق المحتلة إلى العرب، لذلك ينبغي أن لا يكون مرشحاً من قبل الليكود (**المصدر نفسه**).

ورحّب عضو الكنيست يوسي ساريد (راتس) بتصريح لاهط الذي يخفي في طياته، على حد قوله، تغيرات محتملة في الشبكة السياسية في اسرائيل (**معاريف**، ١٧/١/١٩٨٨).

وفي ضوء مطالبة بعض الاعضاء بطرد عميراف من حركة حيروت، أجريت محاكمة سرية لعميراف بتاريخ ٢٦/١/١٩٨٨ في المحكمة العليا للحركة في متسودات زئيف (مقر حزب حيروت في تل ـ أبيب) التي ضمت خمسة قضاة، برئاسة الياهو لانكين. وقال المدعي العام، في بداية الجلسة: «سمعت في إذاعة اسرائيل انك تسمي شامير بالزعيم الصغير. لم تكتف بالالتقاء مع م.ت.ف. بل مسست برؤساء الحركة» (**الاذاعة الاسرائيلية**، ٢٦/١/١٩٨٨، الساعة ١٣,٠٠). وقرر القضاة، بعد المداولة، ان عميراف لم يحاول اقناع مؤسسات الحركة، بل عمل ضد الحركة واعضائها، بسبل خارجية. لذلك، ينبغي عدم تمكينه من استخدام الادوات التمثيلية للحركة لهذا النشاط. كما تقرر، أيضاً، منعه من القيام بأية مهام تمثيلية في حيروت وايقاف عضويته في مركز حيروت (**معاريف**، ٢٧/١/١٩٨٨).

ورد عميراف على قرار المحكمة بتمزيق بطاقة عضويته، قائلاً للقضاة: «قراركم هو أسلوب بلشفي لكتم أفواه الاعضاء؛ وان ما تقترحونه علي هو أن أبقى في الحركة اخرس كالسمكة، لكن هذا الشيء ليس وارداً» (**المصدر نفسه**).

وعند مغادرته القاعة، قال عميراف: «حاولت مدة خمس سنوات أن أقود الليكود إلى طريق عملية جديدة للسلام، لكن شامير أدخل الليكود في خندق ايديولوجي مع غيئولاه كوهين والحاخام كهانا» (**المصدر نفسه**)، «واعتقد بأن الكثير من الاشخاص الذين يفكرون مثلي في حركة حيروت، وهم بالآلاف، سوف يتركونها، ولن يبقوا في هذا الخندق». واستطرد قائلاً: «انه لمن المؤسف أن يقدّموني إلى المحاكمة، بدل عرض الموضوع على مركز حزب حيروت للمناقشة». وأوضح انه سوف يستمر في إقناع أعضاء في حيروت بأنه يوجد من يمكن التحدث معهم من الفلسطينيين (**الاذاعة الاسرائيلية**، ٢٦/١/١٩٨٨، الساعة ١٣,٠٠).

ميلر: حالة يأس عميقة

كذلك أثارت الانتفاضة الشعبية في المناطق

المحتلة اهتمام الرأي العام العالمي، حيث قام وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد ميلر، بجولة على الضفة الغربية وقطاع غزة. وصرح ميلر للصحافيين ، في غزة، بأن الاوضاع في المخيمات تشكل إساءة إلى القيم الحضارية (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/١/٦). وأضاف :«صدمت جداً من الظروف الجارية في المخيمات. ولا شك في أن كل شخص يحضر إلى هنا سوف يصدم هو الآخر، وأن الظروف هنا هي أسوأ بكثير من أي مكان آخر في المناطق المحتلة» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٥).

وفي أثناء زيارته لمخيم جباليا، قال الوزير البريطاني ان اسرائيل لا تعمل بما فيه الكفاية لتحسين الظروف الحياتية المزرية وغير الانسانية في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٦). ووبخ الوزير ميلر، خلال جولة على قطاع غزة، ضابطاً اسرائيلياً برتبة مقدم، بعد أن أصدر أمراً باعتقال فتيان فلسطينيين. وفي الوقت الذي برّر أحد الضباط إصدار أمر الاعتقال بأن الجنود تعرضوا للرشق بالحجارة، سأل مفنداً مزاعم الضابط: « لماذا اعتقلوا ؟ انني لم أر حجارة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٥). وقال ميلر ان القوات الاسرائيلية استخدمت قوة مبالغ فيها أدت إلى تأجيج نار التظاهرات (**الشعب**، القدس، ١٩٨٨/١/٤).

والتقى ميلر مع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، وأوضح له انه ليس في امكان اسرائيل أن تتجاهل وضع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وانه «ما دام هذا المكان قائماً في شكله الحالي، فسوف يكون ذلك بمثابة إدانة لسياسة دولة اسرائيل» (**المصدر نفسه**). وأوضح أن بريطانيا تعتبر نفسها ملتزمة ضمان أمن اسرائيل ومستقبلها، وهي تسعى إلى تنشيط المسيرة السلمية بواسطة المؤتمر الدولي (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٤).

ورد شامير على ميلر، موضحاً ان اسرائيل ليست سعيدة من الوضع في المناطق المحتلة، لكنها تصرّ على إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٦). كما التقى ميلر مع وزير الخارجية الاسرائيلية ، شمعون بيرس، وأعرب له عن قلقه، وقلق بلاده، من الوضع في المناطق المحتلة ومن أعمال الطرد من الضفة الغربية وقطاع غزة. وكرر ميلر أهمية عقد مؤتمر دولي كاطار فقط، عبره يمكن الوصول إلى مفاوضات مباشرة بين اسرائيل ووفد أردني ـ فلسطيني. واتفق الاثنان بشأن ضرورة دفع مسار السلام قدماً واستئناف الحركة السياسية (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٥).

وأيدت وزارة الخارجية البريطانية التصريحات التي أدلى بها ميلر في أثناء زيارته قطاع غزة؛ حيث أعلن الناطق بإسم الوزارة أن أقوال ميلر تعبّر عن سياسة الحكومة البريطانية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٦).

وعلّق وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، على تصريحات ميلر، موضحاً انها غير موضوعية، من شأنها أن تشجع المتطرفين من سكان المناطق المحتلة وتزيد الاضطرابات (**المصدر نفسه**).

وعقد ميلر، في ختام زيارته اسرائيل، مؤتمراً صحافياً في فندق هلتون في القدس، أوضح خلاله عدم تراجعه عن أقواله، وأكد أن أقواله تحظى بالتأييد الكامل من قبل الحكومة البريطانية والاسرة الدولية، وأشار إلى أنه عندما تحدث عن حقوق الانسان ليهود الاتحاد السوفياتي، حظي بالمديح من قبل اليهود، لكنه حظي بالادانة عندما أعرب عن خشيته على حقوق الانسان لعرب المناطق المحتلة، لكن المناطق المحتلة هي مناطق محتلة خاضعة لسيطرة حكم عسكري ولضغوط متزايدة ضد السكان. وأوضح ميلر أن المناطق المحتلة ليست جزءاً من اسرائيل، وللاسرة الدولية الحق في إبداء رأيها في هذا الموضوع (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٧). كما أوضح انه خرج بانطباعات ثلاثة، وهي:

- عدم الهدوء الذي ساد في الآونة الاخيرة يعبّر عن حالة يأس عميقة ورغبة وطنية لدى سكان المناطق المحتلة بأنه لا يمكن تجاهلهم ووجوب اعطائهم جواباً بناءً.
- أمن اسرائيل وحقوق الفلسطينيين، على حد سواء، لا يمكن تحقيقهما عبر العنف.
- الطرفان يرغبان في السلام، وهما ملزمان في العمل من أجله (**المصدر نفسه**).

غولدينغ اقترح مراقبين دوليين

كذلك وصل مساعد السكرتير العام للأمم

المتحدة مارك غولدينغ إلى اسرائيل بتاريخ ١٩٨٨/١/٩، لأعداد تقرير حول الخطوات الضرورية لحماية السكان المدنيين في المناطق المحتلة، بناء على قرار مجلس الأمن المتّخذ بتاريخ ١٩٨٧/١/٢٢.

وبدأ غولدينغ زيارته في المناطق المحتلة بجولة على قطاع غزة، اطلع خلالها على الاوضاع السيئة التي يعاني منها سكان المناطق المحتلة. وقد اتهم غولدينغ القوات الاسرائيلية باستخدام أساليب مبالغ فيها، رداً على ما أسماه أعمال الاخلال بالنظام. وأضاف ان الازمة الحالية ناتجة عن يأس سكان المخيمات، و«نحن قلقون جداً من حالة اليأس في أوساط الفلسطينيين. فهم يشعرون بأن ليس هناك عملية سلام، وأن اراضيهم تسلب منهم تدريجياً على يد المستوطنين»، هذا فضلاً عن وجود تفرقة اقتصادية ضدهم (**معاريف**، ١٩٨٨/١/١٧).

والتقى غولدينغ، في اثناء وجوده في غزة، مع رئيس بلدية غزة السابق، رشاد الشوا، الذي قال، بعد اللقاء، انه بحث مع غولدينغ في محنة سكان المناطق المحتلة وفي ضرورة ايجاد حل؛ كما طلب مساعدة الامم المتحدة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/١٣).

الى ذلك، قام مساعد السكرتير العام للامم المتحدة بزيارة المخيمات في الضفة الغربية. وفي اثناء وجوده في مخيم بلاطه، اطلق الجنود الاسرائيليون الرصاص المطاطي على المتظاهرين، فأصيب احد مرافقيه بجراح، نتيجة اصابته بعيار مطاطي (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٧).

ولخّص غولدينغ زيارته في الضفة والقطاع بقوله: «هذه الزيارة أتت تمهيداً لتقديم تقرير الى مجلس الأمن والى المسؤولين عني، بعد ان جمعت الادلة وسمعت آراء أشخاص في المنطقة، بما في ذلك آراء رجال الاونروا» (**معاريف**، ١٩٨٨/١/١٣).

والتقى غولدينغ مع وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، وحاول اقناعه بوضع مراقبين من الأمم المتحدة في منطقة مخيمات اللاجئين في غزة؛ لكن بيرس رفض هذا الاقتراح بشكل تام. وأوضح غولدينغ لبيرس ان وضع السكان في المخيمات سيىء للغاية وحالتهم سيئة جداً؛ فرد عليه بيرس قائلاً: «ان الاحداث الأخيرة في المناطق المحتلة هي حلقة غير متوقعة في جو مشحون ومثير». وأضاف: «وظيفتنا الدفاع عن حياة السكان كلهم، لذا اتخذت خطوات ضرورية لتهدئة الوضع» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٢).

وأوضح بيرس لغولدينغ انه يوجد في غزة ظاهرة جهاد اسلامي كظاهرة حزب الله في لبنان؛ وسوف يكون الخيار، في نهاية الأمر، بين لبننة قطاع غزة وبين أردنته (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/١٢). وأكد بيرس رفض اسرائيل قرار مجلس الأمن الذي دان اسرائيل، موضحاً ان ليس لمجلس الأمن أي دور في فرض ما أسماه الأمن في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٢).

وتحدث بيرس عن الموضوع السياسي، معلناً ان حلاً للنزاع يأتي فقط عبر حل سياسي بين اسرائيل والاردن والفلسطينيين. وأضاف انه ينبغي بذل أي جهد لدفع هذا المسار قدماً. ومع ذلك، أكد بيرس، وجوب العمل من أجل «رفاهية السكان» في المناطق المحتلة، وان اسرائيل لن تعارض تقديم دعم خارجي لحل المشكلات في غزة (**المصدر نفسه**).

خليل السعدي

المرحلة الثانية توحيد القوى

تميّز الشهر الثاني من عمر الانتفاضة الجماهيرية، التي انطلقت في الضفة الغربية وقطاع غزة، في التاسع من كانون الأول (ديسمبر) الماضي، بثلاثة عوامل، كان لكل منها تأثيره المباشر في الاحداث والأهداف الآنية، والبعيدة، لانتفاضة سكان المناطق المحتلة. فمن جهة، نفّذت سلطات الاحتلال الاسرائيلي قراراتها المتعلقة بابعاد مواطنين من الضفة والقطاع، اتهمتهم بالتحريض على التظاهرات، وأجرت محاكمات صورية سريعة لهم. غير انها اضطرت الى التوقف عند ابعاد أربعة شبان من أصل تسعة أُصدرت بحقهم أوامر بالابعاد، وتراجعت أمام الضغوطات الدولية، واتساع نطاق حملات الشجب والادانة لقراراتها عن إبعاد الخمسة الباقين؛ ومن جهة ثانية، بوشر، منذ الرابع من كانون الثاني (يناير)، في تنفيذ سياسة «القوة والضرب» التي أعلن عنها وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الأمر الذي تسبب في اصابة أكثر من مئتي مواطن بكسور في انحاء مختلفة من اجسادهم؛ ومن جهة أخرى ظهرت، خلال الشهر عينه، بوادر تنظيمية هامة على صعيد القوى المحّركة للانتفاضة، تمثلت في مئات المنشورات التي وُزّعت في الضفة الغربية وقطاع غزة وحملت تواقيع اللجان الشعبية و «القيادة الوطنية الموحّدة لتصعيد الانتفاضة»، والتي كانت سبباً رئيساً في انجاح الاضرابات التجارية في المناطق المحتلة، وتوقف العمال الفلسطينيين عن العمل في المشاريع والمؤسسات الانتاجية الاسرائيلية، واستمرار الانتفاضة بزخم وفعالية أكبر.

هراوات رابين

فقد ادخلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهر الثاني للانتفاضة، الى وسائل قمعها الرئيسة السابقة، من اطلاق رصاص وقنابل الغاز المسيل للدموع، أسلوباً إضافياً في استخدام الهراوات والعصي في ضرب المتظاهرين، وذلك بهدف ايقاع كسور مختلفة في أطرافهم. وهو اسلوب ميّز سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في المرحلة الثانية من مراحل استخدام سياسة «الشدة والعنف» لاسكات المتظاهرين وفرض التراجع على الانتفاضة.

وأوضحت مصادر اسرائيلية ان السياسة «الجديدة» تدعو الى «ضرورة تكسير أيدي الأشخاص الذين يتم اعتقالهم، حتى لا يتمكنوا من العودة الى قذف الحجارة، التي تعتبر سلاح الانتفاضة الرئيس في هذه المرحلة» (**القبس**، الكويت، ٢٢/١/١٩٨٨).

بُدىء بتنفيذ سياسة الضرب بالهراوات منذ الرابع والخامس من كانون الثاني (يناير) الماضي؛ غير انه لم يعلن عنها رسمياً الا في وقت لاحق، «عندما استفسر مراسلو عدد من الصحف وزير الدفاع الاسرائيلي حول ذلك». عندئذٍ، شرح رابين سياسته فقال، انه لا يجب ان يركن الجنود الى استخدام القنابل المسيلة للدموع والعيارات المطاطية وحسب، «فهذه وسائل نستفيد منها تماماً، ولكن يتوجب على هذه القوات [الاسرائيلية] ملاحقة المجرمين واستخدام القوة، بما في ذلك الضرب» (**جيرزاليم بوست**، ٢٦/١/١٩٨٨).

وحسب ما أورته مصادر اسرائيلية، استناداً الى سجلات عيادات تابعة للامم المتحدة، وبعض المستشفيات الحكومية في قطاع غزة، أصيب أكثر من ٢٠٠ فلسطيني بكسور في الأطراف، خلال الأيام الثلاثة الاولى التي أعقبت اعلان اسحق رابين عن ضرورة استخدام الجيش الاسرائيلي للقوة والضرب لسحق الانتفاضة (**القبس**، ٢٣ ـ ٢٤/١/١٩٨٨).

وطبقاً لما رواه شهود عيان، فقد دخل الجنود الاسرائيليون، في بعض الحالات، منازل عربية وقاموا بضرب جميع افراد العائلة فيها، وضربوا

اشخاصاً لم يشتركوا في التظاهرات، كما ضربوا، علانية، محتجزين اشتبه بانتهاكهم حظر التجول (المصدر نفسه).

وذكرت مصادر صحافية اوروبية، ان سياسة رابين، القائمة على «الشدة والقوة والضرب» ظهرت، بوضوح، في جناح الحوادث، المزدحم، في مستشفى الشفاء، الذي يعتبر أكبر مركز صحي في غزة. فقد ذكر طبيب يعمل في المركز (لم يذكر اسمه) انه تمت معالجة ٢٠٠ مصاب بكسور في الركب والمرافق خلال الفترة التي سبقت الاسبوع الأخير من كانون الثاني (يناير)، كما عالج المركز الطبي ثلاثة أشخاص اصيبوا بكسور في جماجهم. وقال الطبيب، ان الاسرائيليين منعوا العاملين في المستشفى من التحدث الى رجال الصحافة، كون غالبية المصابين من بين الأطفال والشبان، ممن تتراوح اعمارهم بين ١٣ و ٣٠ سنة؛ وانه كان بين المصابين ٢٥ رجلاً وامرأة من المسنين؛ وتم اجهاض ثلاث نساء حوامل تأثرن بالغاز الذي ألقي على بيوتهن. وعلق على ذلك بقوله: «ان الاصابات بالكسور تعتبر أكثر خطورة من الجروح الناتجة عن الاصابة بطلقات الرصاص» (ايريك سيلفر، «الانتفاضة باقية على الرغم من سياسة القمع الاسرائيلية» **القبس**، ١٩٨٨/١/٢٦؛ نقلاً عن **الاوبزيرفر**، بدون ذكر تاريخ النشر). وقال اطباء فلسطينيون عالجوا بعض الجرحى، ان الطريقة الجديدة التي تتبعها سلطات الاحتلال تتضمن الضرب على العضلات، مما يحدث نزفاً داخلياً يؤدي الى ظهور انتفاخات مؤلمة، لا سبيل الى علاجها، وتكون سبباً في عجز المصاب وضعفه لاحقاً (**المصدر نفسه**، ٣٠ ـ ١٩٨٨/١/٣١).

انزعاج وقلق

أثارت سياسة الضرب التي انتهجها رابين ردود فعل «وانزعاجاً عميقاً» في أوساط الرأي العام الاسرائيلي. فلاحظت مصادر اسرائيلية ان القيادات العسكرية باتت تشعر بالقلق مما قد تثيره هذه السياسة من تأثير في معنويات الجنود الاسرائيليين. وعلّق عضو الكنيست، يوسي ساريد، الذي زار مستشفى الشفاء في غزة، بتاريخ ١٩٨٨/١/١١، على هذه السياسة بقوله: «لو ان أعضاء الحكومة [الاسرائيلية] تمكّنوا من مشاهدة الآثار التي خلّفتها السياسة الجديدة لوزير الدفاع [الاسرائيلي] على أجساد فلسطينيين من غزة، لكانوا انتزعوا من اسحق رابين عصاه بأنفسهم». ودان رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، أبا ايبن، بعنف، سياسة «العصا الغليظة الكارثية»، وقال: «لم نعد ممثلين، في العالم، اليوم، الا بصورة العصا التي تحطم العظام». وقال مراسل «هآرتس» العسكري، زئيف شيف: «ان اضفاء الطابع الشرعي على استخدام العصا يؤدي الى ظهور مشاعر معادية للعرب، بشكل عنيف، داخل صفوف الجيش» (**الشعب**، القدس، ١٩٨٨/١/٢٤). وقالت مصادر اسرائيلية ان هذه السياسة احتلت العناوين الرئيسة في الصفحات الاولى للصحف الأميركية، وصدارة النشرات الاخبارية، ولكن على خلفية مناظر قاسية لفلسطينيين يتعرضون للضرب. ونسبت المصادر الى موظف اسرائيلي يعمل في الولايات المتحدة الاميركية قوله: «ان سياسة العصا والتكسير عرضت سمعة اسرائيل الى ضرر أكبر بكثير مما تعرضت له عندما كانت قواتها تطلق النار وتقتل المتظاهرين (ابي بنياهو، «الجيش الاسرائيلي واحداث المناطق»، **المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **عل همشمار**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ازاء هذه الموجة، وغيرها، من ردود الفعل السلبية على سياسته، اضطر رابين الى تبرير نهجه في لجنة الخارجية والأمن في الكنيست (١٩٨٨/١/٢٦) بالقول، انه ليس لدى الجيش الاسرائيلي سياسة لايقاع «الضرب من أجل الضرب» في المناطق المحتلة؛ وان تجاوزاً للأوامر وقع، في بعض الحالات، من قبل بعض الجنود؛ وأن ما حدث من ضرب لعدد من الشبان الذين احتجزتهم القوات الاسرائيلية، خلال الاضرابات التي وقعت في الشهر الماضي، كان «استثناءً» (**جيروزاليم بوست**، ٢٦ و ١٩٨٨/١/٢٧). وكرر رابين أوامره القاضية بايقاف الضرب بعد احتجاز أي متظاهر. وقال انه لا ينبغي استخدام وسيلة الضرب عند دخول الجنود منزلا لاعتقال مواطن، الا اذا واجه هؤلاء الجنود مقاومة من داخل المنزل (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٦). لكن صحيفة «حداشوت» اليومية

فضحت أقوال رابين بعد يومين فقط على اطلاقها، فنشرت حواراً أُجري مع جندي اسرائيلي عمل في قطاع غزة خلال أحداث كانون الثاني (يناير) وصف خلاله تصرفات الجنود الذين تلقوا الأوامر بتنفيذ سياسة العصا، فقال ان الجنود اخرجوا شباناً من بيوتهم واجبروهم على الوقوف ووجوههم الى الحائط، وضربوهم بالهراوات، ونقلوهم معصوبي العيون، موثوقي الأيدي، الى ساحة تجمّع؛ وهناك ضربوهم بشدة الى درجة أثارت الخلاف بين الجنود أنفسهم. وذكرت «حداشوت» ان عشرات الفلسطينيين ضربوا، بعد ان انتزعوا من بيوتهم، مع انهم لم يشاركوا في التظاهرات (**المصدر نفسه**).

وجاء في شهادة أدلى بها المواطن الفلسطيني عبدالباسط حمدان (٢٥ سنة)، وهو صاحب محل مفروشات في رام الله، قوله: «كنت أمام مخزني عندما هوجم عدد من الجنود الاسرائيليين بالحجارة، من قبل متظاهرين. أقفلت المخزن، فوراً، وهربت؛ لكن الجنود ادركوني وأمسكوا بي، واقتادوني، بعد ان ربطوا يدي، الى الساحة الكبرى في المدينة، التي وصلتها بعد ان كسر الجنود عصيّ عدة على ظهري» (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وأثارت احدى عمليات الضرب فضيحة في الأوساط السياسية الرسمية حين علم ان عدداً من الجنود ضربوا، بصورة منتظمة، محتجزين فلسطينيين في رام الله، وان آثار دماء ظهرت، بعد العملية، على حائط في ميدان المنارة في رام الله. واضطر اسحق رابين الى الانتقال الى مكان العملية برفقة رئيس أركان الجيش الاسرائيلي، دان شومرون، وقائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، عميرام متسنياع، ورئيس الادارة المدنية في غزة، شيكا ايرز، ومنسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن. واعترف قائد وحدة غولاني، العاملة هناك، للجميع، بأن وجود الدم على الحائط يعود الى وضع أحد الشبان، ممن سبق احتجازهم وضربهم، رأسه على الحائط. وأضاف: «كان الضرب بالهراوات مسموحاً به على الدوام كأسلوب لاجبار الناس على الخضوع، غير ان بعض الجنود أساءوا فهمه، عندما أعلن عنه كسياسة رسمية» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/٢٧).

تطوّر الأشكال التنظيمية

بعد شهر من اندلاع الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة، بدأت تظهر على سطح الأحداث بعض السمات التنظيمية للقوى المحرّكة لها. وتجلّى ذلك في البيانات والمنشورات التي وزّعت في مناطق مختلفة في الضفة والقطاع، وحملت توقيعات اللجان الشعبية في هذه المناطق. وكشفت مصادر صحفية عن ان اللجان الشعبية ضمّت «كمّاً مختلفاً من فصائل م.ت.ف. والشيوعيين والمسلمين المتشددين» (جون بارنيس، «اسرائيل سدّت الطريق على الحوار السياسي»، **القبس**، ٢٣ ـ ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **يو. اس. نيوز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وسرعان ما تطورت الأشكال التنظيمية للانتفاضة مع تطور الأحداث. وباصدار البيان الرقم ٢، الذي وزّع في المناطق المحتلة بتاريخ ١٠ و ١٩٨٨/١/١١، تكون الانتفاضة قد خطت خطوة تنظيمية متقدمة، اذ «ينبىء البيان عن تشكيل ' القيادة الوطنية الموحّدة لتصعيد الانتفاضة' ، ويحدد، بشكل دقيق، الشعارات الملموسة أمام الشعب». وهذا يعني انه قد تم سد الثغرات التنظيمية التي كانت قائمة في المراحل الاولى للانتفاضة (**الحرية**، نيقوسيا، العدد ٢٤٥/ ١٣٢٠، ١٧ ـ ١٩٨٨/١/٢٣).

وحدد البيان الذي وزع تحت اسم «نداء رقم ٢» مطالب الانتفاضة في النقاط التالية:

«○ تحريم انتهاك وتدنيس المقدسات الدينية و[اجلاء] الارهابي [اريئيل] شارون من القدس القديمة.

«○ وقف سياسة ' القبضة الحديدية' ، والغاء العمل بقوانين الطوارىء، بما في ذلك الغاء كافة قرارات الابعاد فوراً.

«○ سحب الجيش [الاسرائيلي] من المدن والقرى والمخيمات، ومنع أعمال الاستفزاز، ووقف اطلاق الرصاص على أبناء شعبنا العزّل.

«○ حل اللجان البلدية والمجالس القروية ولجان المخيمات المعيّنة من [قبل] سلطات الاحتلال واجراء انتخابات ديمقراطية لكافة المجالس

البلدية والقروية في الضفة والقطاع.

«○ اطلاق سراح معتقلي الانتفاضة فوراً وغلق معتقلات الفارعة وأنصار ـ ٢ وأنصار ـ ٣.

«○ الغاء الضريبة الاضافية المفروضة، تعسفياً، على تجار شعبنا.

«○ وقف مصادرة الأراضي [الفلسطينية] ووقف بناء المستوطنات واستفزازات قطعان وسوائب المستوطنين.

«○ تحريم مداهمة وغلق المؤسسات التعليمية والنقابية والجماهيرية المختلفة، وعدم تدخل سلطات الاحتلال في شؤونها الداخلية» (**المصدر نفسه**).

وتتالى اصدار البيانات والنداءات، على امتداد شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، فوزّعت في أنحاء مختلفة من الضفة والقطاع النداءات ٣ و ٤ و ٥ التي أكدت التطور الصاعد للانتفاضة في الاتجاه السليم، وتناولت الابعاد السياسية للانتفاضة، وما حققته من منجزات على الصعيد الدولي تمثّل في القرارات الايجابية التي أصدرها مجلس الأمن الدولي؛ وعن عزلة اسرائيل الخانقة؛ وعن هزيمة محاولات الالتفاف على م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. ودعت النداءات المواطنين، في الضفة والقطاع، الى حشد الامكانات للعمل بالارض وزراعتها وتحقيق أعلى درجة من الانتاج البيتي على طريق مقاطعة بضائع العدو؛ وتحقيق أعلى درجة من التضامن الشعبي العام؛ وتوفير المواد الغذائية ومستلزمات الحياة لمخيماتنا المحاصرة والأسر الفقيرة والمتضررة؛ وبناء النصب التذكارية للشهداء في مواقع استشهادهم وتعليق صورهم في المراكز والمؤسسات الوطنية؛ وتشكيل لجان تجار وطنية للامتناع عن دفع الضرائب المجحفة لجهات الاحتلال. ودعت، كذلك، الى جعل أيام الآحاد أيام اضرابات عامة واعتصامات في البيوت وايقاف المواصلات، واستخدام كل سبل المقاومة المتوفرة (**المصدر نفسه**، الاعداد ٢٤٥ (١٣٢٠) و ٢٤٦ (١٣٢١) و ٢٤٧ (١٣٢٢)، ١٧ ـ ١٩٨٨/١/٢٣، ٢٤ ـ ١٩٨٨/١/٣٠، ١/٣١ ـ ١٩٨٨/٢/٦).

حول النشاط التنظيمي هذا، كتب احد الصحفيين انه «لم تكن المنشورات السياسية، التي تناثرت في شوارع الضفة الغربية وقطاع غزة، اللتين غمرتهما مياه الأمطار، لتخطر على بال أحد قبل شهر؛ أما الآن، فعلى الرغم من وجود الدوريات الاسرائيلية المكثفة، فقد أصبحت المنطقتان ميادين حرب مليئة بالنشرات الداعية الى العصيان، والتي بدأت تثير مخاوف متنامية لدى الأوساط الاسرائيلية منبعها ظهور أدلة ملموسة تشير الى ان الفلسطينيين [اخذوا] يعملون على بلورة شبكة سياسية سرية، سوف تكون أكثر ازعاجاً لاسرائيل من الزعماء التقليديين» (بارنيس، **مصدر سبق ذكره**). واستخلصت مصادر أخرى من هذا النشاط التنظيمي دلالات على ان المنظمات والقيادات الفلسطينية المحلية، التي تشرف على الانتفاضة، أخذت تعمل على عرقلة وتشويش الحياة بصورة منتظمة تمكّنها من الاستمرار في دفع الانتفاضة لشهور عدة مقبلة. وان هذه العرقلة، وذاك التشويش، بدآ يشملان كل الاتجاهات والأساليب، وهو ما يشكّل «حرب استنزاف قاسية» سوف يتعرض لها الجيش الاسرائيلي الذي يعملون على تشتيته في شوارع مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع. وأضافت هذه المصادر: «الى ذلك، بدأنا نلمس اتساعاً وتكثيفاً لـ ' حرب المنشورات ' التي توزّع يومياً في الضفة والقطاع باسم م.ت.ف. وقيادة الانتفاضة، وباسم بعض التنظيمات الفلسطينية والمتديّنين. وهي منشورات صيغت بلغة حادة، وتدعو الى استخدام العنف واللجوء الى العصيان، الى جانب الاضرابات التجارية التي اخذت تشهدها هذه المناطق بطريقة منظمة» (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٢٤؛ نقلاً عن **عل همشمار**، بدون ذكر تاريخ النشر).

ومن اللافت للنظر، انه كان لهذه الاضرابات، في الضفة والقطاع، والقدس الشرقية، التي تعتبر مركزاً تجارياً هاماً للمجتمع الفلسطيني، وطأة شديدة. فقد أغلقت المدارس وسيّرت باصات عربية جديدة. كما أغلقت جميع المحال التجارية، باستثناء الضروري منها، مثل الصيدليات ومحلات بيع الخبز والخضار والفواكه. واستمر ذلك لأسابيع عدة، شلّت خلالها الحياة الطبيعية في هذه المناطق (اندرو وايتلي، «الأراضي المحتلة تشهد تضامناً منقطع النظير»، **القبس**، ١٩٨٨/١/٢٥؛ نقلاً عن **فاينانشال**

تايمز، بدون ذكر تاريخ النشر).

منتجون قلقون

أدى الغياب القسري، أو الطوعي للعمال الفلسطينيين، الى هبوط معدلات الانتاج في المصانع والمؤسسات الانتاجية الاسرائيلية، التي تعتمد، بالدرجة الاولى، على الأيدي العاملة العربية القادمة من قطاع غزة («الانتفاضة تحدث انقساماً بين الاسرائيليين وتبعدهم عن حلفائهم»، **القبس**، ١٩٨٨/١/٢٦؛ نقلاً عن **درشبيغل**، بدون ذكر تاريخ النشر). ووصف تقرير أُصدر، مؤخراً، في اسرائيل، الاضرار الاقتصادية الناجمة عن مقاطعة العمال العرب لأعمالهم بأنها «هائلة ومروعة» في اسرائيل والمناطق المحتلة، معاً، وجاء فيه: «أن توقف العمل سيكلف ما بين ٤٠ و ٥٠ مليون دولار في شكل انتاج ومبيعات ضائعة» (اندرو وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد الاسرائيلي»، **القبس**، ١٦ ـ ١٩٨٨/١/١٧؛ نقلاً عن **فايننشال تايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). فقد أكد مدراء المصانع الاسرائيلية ان أكثر من نصف العمال الفلسطينيين، العاملين في اسرائيل، اضربوا عن العمل وانضموا الى المتظاهرين. وأعلنت مصادر رسمية اسرائيلية ان الاضرابات تسببت في تراجع معدلات الانتاج في المصانع الاسرائيلية الى الثلث، بعد أسابيع فقط على اندلاع الاحداث. وقالت هذه المصادر انه، في حال استمرار الاحداث، فان التراجع في معدلات الانتاج سوف يتخذ منحى تصاعدياً يؤدي الى توقف الانتاج في هذه المصانع، في خلال شهرين أو ثلاثة (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**).

أثارت هذه التقديرات الأولية مخاوف الأوساط الصناعية والانتاجية الاسرائيلية، التي تعتمد على العمال الفلسطينيين من المناطق المحتلة؛ وبدت تبرز مؤشرات كثيرة على نمو هذه المخاوف، منها الزيادة الكبيرة في عدد الطلبات، التي تقدم بها صناعيون اسرائيليون الى وزارة العمل، لاستيراد أيدٍ عاملة من الخارج. فخلال شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، تقدم حوالى ٢٣ مصنعاً (غالبيتها مصانع نسيج وأعمال معدنية) بطلبات ملء ألفي وظيفة. وطبقاً لمصادر وزارة العمل الاسرائيلية، فقد ووفق على نسبة قليلة من هذه الطلبات (وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد الاسرائيلي»، **مصدر سبق ذكره**).

غير ان التأثير الأكبر للاضرابات العمالية على القطاعات الانتاجية الاسرائيلية ظهر، بصورة أوضح، في قطاع الحمضيات؛ إذ صادف وقوع الاحداث خلال موسم القطاف، مما أدى الى إصابة هذا القطاع بشلل جزئي. في هذا الصدد، قال مدير غديروت الاسرائيلية، هيلل كورين، لمصدر اسرائيلي: «لقد اخطأنا في اعتمادنا على عمال من مخيمات اللاجئين [الفلسطينيين]. فقد تسبب الاضراب العمالي في تركنا مع عدد من النساء كبيرات السن، ممن لا يستطعن انجاز نسبة ١ : ٨ من حجم العمل الذي نحتاج اليه خلال الموسم الرئيس الحالي. لقد استعنّا بطلاب المدارس العليا من منطقة أشدود، وعمل معنا ثلاثون منهم، كمتطوعين... الى جانب دزينتين من العمال [العرب] من منطقة الجليل، وبعض العمال من منطقة نابلس. لكن كلفة وسائل النقل كانت مرتفعة، وغزة أقرب الى مواقعنا. ونقل العمال منها واعادتهم اليها ذو كلفة أقل بكثير» (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/٢٢).

في مواجهة ذلك، أثارت القيادة الاسرائيلية مخاوف العمال المضربين عن العمل، وتأثير انقطاعهم عن أعمالهم على مستقبل حياتهم وسبل عيشهم اليومي. وهدد رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، بعدم السماح للمواطنين الفلسطينيين بمغادرة مناطق الضفة والقطاع للعمل في اسرائيل، في حال استمرار التظاهرات وأعمال المجابهة اليومية مع قوات الاحتلال، وقال: «يتوجب علينا اتخاذ جميع التدابير الأمنية الضرورية... اننا نقول لسكان يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة: اذا كنتم لا تريدون الذهاب الى العمل، فلن يكون لديكم ما يعيلكم على الحياة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/١٢). وقال وزير العلوم والتكنولوجيا الاسرائيلي، جدعون بات، في مقابلة له مع صحيفة «يديعوت أحرونوت»: «اذا كان العرب يظنون اننا سوف نخسر بسبب عصيانهم المدني، فهم مخطئون؛ هم الذين سوف يخسرون، وسوف يخسرون وحدهم» (وايتلي، «الانتفاضة تؤذي الاقتصاد...»، **مصدر سبق ذكره**). أما وزير

العمل الاسرائيلي، موشي كتساف، فقد أشار الى ان المؤسسات الانتاجية الاسرائيلية «لن تضطر الى غلق أبوابها بسبب تغيّب العمال الفلسطينيين»، لكنه عاد واعترف، في تصريح لاحق، بما يترتب على مقاطعة العمال العرب للمصانع الاسرائيلية من عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي لاسرائيل (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**).

نحو العصيان المدني

كثرت، مؤخراً، النداءات الداعية الى تنفيذ العصيان المدني في عموم مناطق الضفة والقطاع. واتخذت هذه الدعوات صيغاً مختلفة في التعبير عن هذا التوجه. فقد أعلنت شخصيات فلسطينية عزمها على طرح برنامج لتنفيذ العصيان المدني في حال أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على إبعاد الشبان التسعة، الذين أُصدرت بحقهم أوامر بالطرد من البلاد (التفاصيل في مكان آخر). ودعا رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، الى العصيان، بحيث يشمل عدم دفع الفلسطينيين الضرائب الى سلطات الاحتلال، أو شراء المنتوجات الاسرائيلية، وعدم التوجه الى الأعمال في المصانع والشركات الاسرائيلية، وارتداء الملابس السوداء حداداً على عشرات الشهداء الذين سقطوا خلال الانتفاضة. وربط سنيوره بين تنفيذ حملة العصيان وبين تنفيذ سلطات الاحتلال لأوامر الابعاد (القبس، ١٩٨٨/١/٨).

في أعقاب هذه التحركات، استدعت الحاكميات العسكرية، في مدن الضفة والقطاع، مئات الشخصيات الفلسطينية، بينها رؤساء بلديات ورؤساء مجالس قروية وغرف تجارة واتحادات اجتماعية ومخاتير، وهددتهم، جميعاً، بالمحاكمة في حال نُفّذ العصيان المدني. وكان مقرراً ان تعلن هذه الشخصيات عن برنامج العصيان في مؤتمر صحافي تعقده في القدس، لهذا الغرض؛ غير ان سلطات الاحتلال حالت دون عقده، ومنعت عدداً من المشاركين فيه، من الوصول الى القدس (**المصدر نفسه**).

في الاطار ذاته، وزّع في القدس الشرقية، بتاريخ ١٩٨٨/١/٩، منشور يدعو السكان العرب الى تنفيذ العصيان المدني، يتألف من ١٧ بنداً ويحمل توقيع «اللجنة الشعبية للعصيان المدني». والبنود هي:

«عدم شراء سلع ومنتوجات اسرائيلية؛ دعوة موظفي الادارة المدنية الى الاستقالة من مناصبهم؛ دعوة سكان القدس الشرقية الى عدم الادلاء بأصواتهم في الانتخابات لبلدية القدس؛ عدم دفع كل أنواع الضرائب المفروضة على السكان في الضفة وفي القدس الشرقية؛ عدم احترام حظر التجول والخروج من المنازل؛ ترديد ' ألله اكبر' في ساعات معيّنة في المساجد؛ عدم اقامة الافراح والمناسبات السعيدة؛ الذهاب الى المعتقلات بالمئات؛ اصدار صحف ومنشورات سرية تتضمن مواد عما يحدث في الضفة؛ رفع اعلام م.ت.ف. واعلام الامم المتحدة في شتى أرجاء الضفة؛ التحدث الى جنود الجيش الاسرائيلي ومحاولة التأثير عليهم نفسياً؛ إقامة اضرابات تجارية شاملة؛ ان يضع الشيوخ والرجال والأطفال الكوفية الفلسطينية؛ استخدام صفارات السيارات وقت الظهيرة؛ تنظيم وانتخاب لجان شبيبة في الضواحي وفي مخيمات اللاجئين والقرى تقوم بتنظيم حياة السكان؛ مواصلة تطوير الزراعة بهدف بناء اقتصاد ذاتي؛ دعوة المنظمات العربية والدولية الى تقديم يد العون للسكان والعمال العرب العاطلين» (**الملف**، نيقوسيا، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٠).

في وقت لاحق من الشهر الماضي (كانون الثاني ـ يناير)، عقد، في القدس، مؤتمر صحافي، شارك فيه كل من الاستاذ المحاضر في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، والرئيس السابق لبلدية الخليل، مصطفى النتشة، ورئيس جامعة بيرزيت، بالوكالة، د. غابي برامكي، ومدير مركز دراسات اللاعنف، مبارك عوض، وكان مقرراً ان تحضره شخصيات أخرى، غير انها منعت من الحضور. وقد أعلن الحاضرون في بيان تلاه د. نسيبة، تمسكهم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولة فلسطينية مستقلة، مؤكدين ان السبيل الى ذلك، هو عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبعدما حذّر البيان

من ان عدم الاعتراف بهذه الحقوق سوف يؤدي الى مزيد من العنف واراقة الدماء، حدّد ١٤ شرطاً، على سلطات الاحتلال، من أجل خلق الظروف الملائمة لدعوة المؤتمر الدولي الى الانعقاد، هي:

«١ ـ احترام ما تضمنته اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وممتلكاتهم في الأراضي المحتلة عسكرياً، والغاء قوانين الطوارىء الموروثة عن الوصاية البريطانية على فلسطين ووضع حد لسياسة القبضة الحديدية...

«٢ ـ التنفيذ الفوري لقراري مجلس الأمن ٦٠٥ و ٦٠٧ اللذان يدعوان اسرائيل الى احترام معاهدة جنيف للعام ١٩٤٩ وحقوق الانسان...

«٣ ـ الافراج عن كافة المساجين، وخصوصاً الاطفال، الذين اعتقلوا اثناء الحوادث الأخيرة؛ ووقف العمل بالاجراءات العدلية المتخذة ضدهم...

«٤ ـ الغاء اجراءات الطرد وتمكين جميع الفلسطينيين المبعدين من الالتحاق بعائلاتهم، ومن بينهم الفلسطينيون الاربعة الذين ابعدوا الى لبنان؛ وكذلك، الافراج عن جميع الفلسطينيين الذين وضعوا في الحجز الاداري وفي الاقامة الجبرية في منازلهم...

«٥ ـ الرفع الفوري للحصار المفروض، من قبل الجيش الاسرائيلي، على المخيمات الفلسطينية في الضفة وغزة، وانسحاب القوات الاسرائيلية من هاتين المنطقتين وتعويضها بقوات دولية...

«٦ ـ فتح تحقيقات ضد الجنود والمستوطنين الاسرائيليين المسؤولين عن استشهاد وجرح مدنيين أبرياء في الضفة وغزة وداخل السجون الاسرائيلية...

«٧ ـ وقف سياسة الاستيطان وانتزاع الاراضي، وخصوصاً في قطاع غزة...

«٨ ـ عدم المساس بقدسية الأماكن المسيحية والاسلامية التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس...

«٩ ـ الغاء الضرائب المباشرة، وغير المباشرة، المفروضة على المواطنين الفلسطينيين في الضفة وغزة...

«١٠ ـ الغاء الاجراءات المحدِّدة لحق التعبير السياسي والاجتماعي وامكانية تنظيم انتخابات بلدية حرة تحت اشراف سلطة محايدة...

«١١ ـ اعادة الأموال المقتطعة من [قبل] السلطات الاسرائيلية من أجور العمال الفلسطينيين في فلسطين المحتلة، والتي تقدّر بعدة مئات من ملايين الدولارات؛ وكذلك اعادة هذه الأموال الى اصحابها الشرعيين...

«١٢ ـ الغاء الاجراءات التضييقية المفروضة على قطاع البناء، وتلك التي ترمي الى الحيلولة دون تطور الصناعة وتقف عائقاً أمام التنقيب عن المياه...

«١٣ ـ انهاء سياسة التمييز التي تستهدف المواد الصناعية والفلاّحية المنتجة في الأراضي المحتلة، وذلك برفع كافة التضييقات عن تحويل هذه السلع الى فلسطين المحتلة او بفرض تضييقات مماثلة على السلع الاسرائيلية المصدرة الى الأراضي المحتلة...

«١٤ ـ رفع التضييقات المفروضة على الاتصالات السياسية بين مواطني الاراضي المحتلة ومنظمة التحرير الفلسطينية بصورة تمكن فلسطينيي الأراضي المحتلة من المشاركة في اشغال المجلس الوطني الفلسطيني، وذلك بغية اشراكهم في اتخاذ القرارات التي تهم القضية الفلسطينية» (**اليوم السابع**، باريس، العدد ١٩٤، ١٩٨٨/١/٢٥).

عودة الى الابعاد

استخدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي، مجدداً، سلاح الطرد من البلاد، للتخلص من عدد من النشطاء الشبان خلال الانتفاضة، فأصدرت قيادة المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٨٨/١/٣، أوامر تقضي بابعاد تسعة مواطنين، بينهم خمسة من سكان الضفة الغربية والباقون هم من سكان قطاع غزة. وادعت الاذاعة الاسرائيلية بأن الأوامر أُصدرت بالنظر الى قيام هؤلاء الشبان بالتحريض على التظاهرات. وأكدت المصادر العسكرية الاسرائيلية ان هذه الاجراءات تمّت في إطار سياسة «العقاب الجماعي»، التي تنتهجها السلطات ضد العناصر المحرّضة على التظاهر.

وأعلنت الاذاعة الاسرائيلية ان في امكان المحكومين الاعتراض على قرارات الابعاد أمام لجنة الاعتراضات العسكرية، ومن ثم تقديم التماس الى المحكمة العليا الاسرائيلية (**الشعب**، ١٩٨٨/١/٤). غير أن سلطات الاحتلال الاسرائيلي تراجعت، مؤقتاً، أمام الضغوطات الدولية وحملات الشجب والاستنكار التي واجهت قرارها. وتلافياً لوقوع المزيد من تشويه صورتها الدولية، قررت تأجيل ابعاد خمسة مواطنين تخلّوا عن تقديم دعاوى استئناف للقرارات الخاصة بابعادهم. ويتوقع ان تعيد السلطات الاسرائيلية النظر في أوضاعهم (ايان موراي، «القوات الاسرائيلية تلجأ لاسلوب شل عضلات الشبان الفلسطينيين»، **القبس**، ٣٠ ـ ١٩٨٨/١/٣١؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر). وتمّ تنفيذ قرار الابعاد بحق الاربعة الباقين، وهم: جبريل رجوب (٢٤ سنة) وبشير خيري (٤٥ سنة) وحسام خضر (٢٦ سنة) وجمال جابر (٢٨ سنة) (**جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/١٥). ووصل الشبان الاربعة جنوب لبنان بتاريخ ١٩٨٨/١/١٣، حيث نقلتهم، الى هناك، طائرة مروحية عسكرية اسرائيلية (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**). وكشف أحد المبعدين (جبريل رجوب) عن انه كان اعتقل وزملاؤه بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٨، حيث نقلتهم سلطات الاحتلال الى سجن عتليت، ومن ثم الى سجن جنيد، حيث تلي عليهم نص قرار الابعاد، ورفضوا التوقيع على الأوراق الخاصة به، مما جعلهم، في حينه، تجاه خيار وحيد هو التوجه الى المؤسسات القضائية الاسرائيلية لاستئناف قرار الطرد (**القبس**، ١٩٨٨/١/١٥). غير انهم رفضوا ذلك لعدم ثقتهم بالسلطة القضائية الاسرائيلية (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/١/٢٥).

يعتبر اجراء الابعاد، الذي نفذته سلطات الاحتلال بحق الشبان الفلسطينيين الاربعة، انتهاكاً وخرقاً فاضحين لميثاق جنيف الرابع للعام ١٩٣٩، الذي نص على «ان مواطني الاراضي المحتلة يتمتعون بالحماية ضد اجراءات الترحيل. فهم ليسوا غرباء أو أجانب، بل هم في وطنهم الطبيعي، ولا يجوز ان ينقلوا الى مكان آخر، بغض النظر عن الشيء الذي فعلوه». الا انها ليست المرة الاولى التي تقوم فيها اسرائيل بخرق هذا القانون وتحدي الرأي العام الدولي. فعلى امتداد السنوات الماضية من عمر الاحتلال، قامت اسرائيل بسجن وابعاد عدد كبير من النشطاء السياسيين في الاراضي المحتلة، بينهم رؤساء بلديات ومسؤولون نقابيون، ورؤساء تحرير صحف ومدرّسون وطلبة. واستندت عمليات ابعادهم الى تهمة الانتماء الى م.ت.ف. (**المصدر نفسه**، ٢٢ و ٢٣ و١٩٨٨/١/٢٤).

وتلقى سياسة الابعاد التعسفية تأييداً واسعاً في أوساط الرأي العام الاسرائيلي. فقد كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة «يديعوت احرونوت»، شمل ٦٠٧ أشخاص يمثلون عينات مختلفة من المجتمع، ان ٦٩ بالمئة ممن شملهم الاستطلاع يؤيدون فرض سياسة أكثر حزماً وصرامة في المناطق المحتلة، وان حوالى ٥٠ بالمئة منهم يعتقدون بأن الانتفاضة الفلسطينية زادت من تعنّت موقفهم حيال القضية الفلسطينية، وان ٨٠ بالمئة يؤمنون بوجوب طرد المحرّضين والنشطاء الفلسطينيين في الانتفاضة (**الشعب**، ١٩٨٨/٢/٢٦).

ربعي المدهون

مجلس الأمن يطالب اسرائيل باعادة المبعدين

القرار ٦٠٨ (١٦٨٨) الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٢٧٨١ المعقودة في ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨.

إن مجلس الأمن ،

إذ يؤكد، من جديد، قراره ٦٠٧ (١٩٨٨) المؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ وإذ يعرب عن أسفه البالغ لأن اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، قامت بإبعاد مدنيين فلسطينيين، متحدية ذلك القرار.

١ ـ يطلب إلى اسرائيل إلغاء أمر إبعاد المدنيين الفلسطينيين، وكفالة « العودة الآمنة والفورية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة لمن تمّ إبعادهم بالفعل».

٢ ـ يطلب إلى إسرائيل أن تكف، فوراً، عن إبعاد أي فلسطينيين مدنيين آخرين من الاراضي المحتلة».

٣ ـ يقرّر إبقاء الحالة في الاراضي الفلسطينية وغيرها من الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل منذ سنة ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض.

◇
◇ ◇

تقرير دي كويلار الى مجلس الأمن حول الأوضاع في الأراضي المحتلة

مقدمة

١ ـ في ٢٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، اتخذ مجلس الأمن القرار ٦٠٥ (١٩٨٧)، ونصه كالتالي:

«إن مجلس الأمن،

«وقد نظر في الرسالة المؤرخة في ١١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، والموجّهة من الممثل الدائم لليمن الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس المجموعة العربية لشهر كانون الأول (ديسمبر)[١]،

«وإذ يضع في إعتباره الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعوب، المعترف بها في ميثاق الأمم المتحدة والمنصوص عليها في الاعلان العالمي لحقوق الانسان[٢]،

«وإذ يشير إلى قراراته ذات الصلة بالحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٧، ومن ضمنها القدس، بما في ذلك قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٩٧ (١٩٨١) و ٥٩٢ (١٩٨٦)،

«وإذ يشير، أيضاً، إلى إتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٣ آب (أغسطس) ١٩٤٩[٣]،

«وإذ يشير قلقه وجزعه البالغين تدهو الحالة في

(١) S/19333

(٢) قرار الجمعية العامة ٢١٧ الف (د ـ ٣).

٣ ـ الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥ ، العدد ٩٧٣، الصفحة ٧٨٣ (من النص الانكليزي).

الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها إسرائيل منذ العام ١٩٦٨، بما فيها القدس،

«وإذ يضع في الاعتبار الحاجة إلى النظر في إتخاذ تدابير تكفل الحماية المتجردة للسكان المدنيين الفلسطينيين الذي يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي،

«وإذ يرى أن السياسات والممارسات الراهنة التي تتبعها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في الاراضي المحتلة، لا بد وأن تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة إلى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط،

«١ ـ يشجب، بشدة، ما تتبعه اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من سياسات وممارسات تنتهك حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وبصفة خاصة قيام الجيش الاسرائيلي بإطلاق النار، مما أدى إلى مقتل وجرح مدنيين فلسطينيين عزل.

«٢ ـ يؤكد، من جديد، إن اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب (اغسطس) ١٩٤٩، تنطبق على الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وبما فيها القدس.

«٣ ـ يطلب مرة أخرى إلى اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، أن تتقيد، فوراً، وبدقة، باتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩، وأن تكف، فوراً، عن إتباع سياساتها وممارساتها التي تمثل انتهاكاً لأحكام الاتفاقية.

«٤ ـ يدعو، علاوة على ذلك، إلى ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس من أجل المساهمة في إحلال السلم.

«٥ ـ يؤكد الحاجة الملحة إلى التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

«٦ ـ يطلب من الأمين العام أن يدرس الحالة الراهنة في الاراضي المحتلة مستخدماً جميع الوسائل المتاحة له، وأن يقدم تقريراً في موعد لا يتجاوز ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، يتضمن توصياته بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الاسرائيلي.

«٧ ـ يقرر إبقاء الحالة في الاراضي الفلسطينية والاراضي العربية الأخرى التي تحتلها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس، قيد الاستعراض».

واتخذ القرارين ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨)، المتعلقين بقيام اسرائيل بإبعاد مدنيين فلسطينيين عن الاراضي المحتلة، في ٥ و ١٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، على التوالي. وهذا التقرير مقدم وفقاً للفقرة ٦ من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧).

٢ ـ وبغية الحصول على المعلومات اللازمة لاعداد هذا التقرير، أوعزت إلى السيد مارك غولدينغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة، بزيارة اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة. وكان الغرض من الزيارة، التي تمت خلال الفترة من ٨ إلى ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ذا شقين، هما: دراسة الحالة في الاراضي المحتلة على الطبيعة، واستكشاف الطرق والوسائل التي يمكنني النظر في التوصية بها لدي مجلس الأمن لضمان سلامة وحماية السكان الفلسطينيين في تلك الاراضي.

٣ ـ وعقد السيد غولدينغ اجتماعات مع السيد شمعون بيرس، وزير خارجية اسرائيل، والسيد اسحق رابين، وزير الدفاع، الذي كان برفقته السيد شموئيل غورن، منسق عمليات الحكومة في الاراضي [المحتلة]، في يومي ١١ و١٢ كانون الثاني (يناير)، على التوالي. وعقدت اجتماعات أخرى مع السيد بيرس في ١٤ كانون الثاني (يناير) (بصدد قيام اسرائيل في اليوم السابق بإبعاد مدنيين فلسطينيين)، ومع السيد غورن في ١٧ كانون الثاني (يناير).

٤ ـ وذكر الوزيران الاسرائيليان أنهما، كما أوضح في مجلس الأمن، يرفضان القرار ٦٠٥ (١٩٨٧)، لأن مجلس الأمن ليس له دور يؤديه في تحقيق أمن الأراضي المحتلة التي لا يتحمل مسؤوليتها غير اسرائيل وحدها. وكما هو معلوم جيداً، لا تقبل اسرائيل انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على هذه الاراضي. وقد وافقا على مقابلة السيد غولدينغ بوصفه ممثلاً للأمين العام، وهما يستقبلانه في العادة، ولكن ليس فيما يتصل بالتقرير المطلوب من الأمين العام في القرار ٦٠٥ (١٩٨٧). وقالا ان للسيد غولدينغ حرية التنقل حيثما شاء، فيما عدا المناطق المفروض فيها حظر التجول أو التي أعلن أنها مناطق عسكرية مغلقة؛ كما أن له حرية التحدث مع من يرغب. ومع ذلك، أُوصيَ بتفادي قطاع

غزة والضفة الغربية، وبخاصة مخيمات اللاجئين، وبأن تتم الاتصالات مع الفلسطينيين في القدس.

٥ ـ وفيما يتعلق بالحالة في الاراضي المحتلة، وافق الوزيران الاسرائيليان على أنها خطيرة. وقد فوجيء جيش الدفاع الاسرائيلي بالمدى الذي بلغته الاضطرابات. وقالا انه، نظراً إلى أن جيش الدفاع الاسرائيلي جيش مكوّن، إلى حد كبير، من المجنّدين، ومدرب على الدفاع عن اسرائيل ضد الهجوم الخارجي، فهو يفتقر إلى الخبرة في مكافحة الشغب. وأعربا عن أسف حكومة اسرائيل إزاء الخسائر البشرية التي حدثت في صفوف المدنيين، وتقوم باتخاذ الخطوات اللازمة لتقليل هذه الخسائر في المستقبل إلى أدنى حد. ولكن الاضطراب الحالي في مخيمات اللاجئين لا يمكن تحمّله وسوف تتخذ تدابير صارمة، اذا استدعى الأمر، لأخماده، وأعلنا انه لا بد من ايجاد حل سياسي للمشكلة الاساسية، وأن اسرائيل ما زالت ملتزمة بالبحث عن تسوية من طريق المفاوضات؛ ولكن، في الوقت عينه، يجب استعادة القانون والنظام.

٦ ـ ولمّا كانت سلامة سكان المخيمات وحمايتهم أولوية واضحة، فقد أصدرت تعليماتي بالطبع إلى السيد غولدينغ بزيارة بعض المخيمات. وقد ثبت في هذه الحالة أن ذلك كان صعباً. فخلال الزيارة كانت كل المخيمات تقريباً في قطاع غزة تحت حظر التجول، أو هي كانت أعلنت مناطق عسكرية مغلقة؛ وحدث الشيء ذاته بالنسبة إلى كثير من المخيمات في الضفة الغربية.

٧ ـ وفي ١٣ كانون الثاني (يناير)، منع جيش الدفاع الاسرائيلي السيد غولدينغ، الذي كان يصاحبه المدير بالنيابة لعمليات الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاّجئيين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) في غزة، من الدخول إلى مخيمي جباليا والشاطىء في قطاع غزة، على أساس أن المخيم الأول أعلن منطقة عسكرية مغلقة، وأن الثاني فرض فيه حظر التجول. وقد قررا بنفسيهما عدم القيام بزيارة مخيم ثالث، وهو مخيم المغازي، عندما استقر رأيهما على أن الزيارة يمكن أن تؤدي إلى مجابهة بين جيش الدفاع الاسرائيلي، الذي توزع عند مدخل المخيم بأعداد كبيرة إلى حد ما، والجمهور الثائر الغاضب في الداخل مباشرة. وفي اليوم التالي، تمّت زيارة ناجحة مدتها ساعتان لمخيم رفح، الذي يقع في قطاع غزة أيضاً، حيث رحّب عدة مئات من سكان المخيم بالسيد غولدينغ وصحبه. غير أن سكان المخيم استُفزوا، عندما قامت دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي، تضم عربة مدرعة، بالاقتراب من المركز الصحي، حيث كان الفريق الزائر يعقد اجتماعاته ؛ وتلا ذلك اشتباك استمر لفترة قصيرة، انطوى على قيام صغار السن من سكان المخيم بقذف الحجارة، واطلاق جيش الدفاع الاسرائيلي، للغازات المسيلة للدموع والعيارات المطاطية. ولحسن الحظ، لم تحدث خسائر في الارواح، وتمّ القيام بزيارتين أخريين، بصحبة مسؤولي عمليات الأونروا في الضفة الغربية، لمخيم الدهيشة قرب بيت لحم، في ١٤ كانون الثاني (يناير)، ولمخيم بلاطة في نابلس في ١٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨. ومرّت الزيارة إلى مخيم الدهيشة بسلام تام، وتمكن الزوار من التحدث مع كثير من اللاجئين ومن تفقد المخيم. غير انه تعين قطع الزيارة إلى مخيم بلاطة، بعد ساعة واحدة، عندما قامت دورية تابعة لجيش الدفاع الاسرائيلي، يبدو أنها مشتركة في واقعة أخرى، باطلاق العيارات المطاطية على الجماهير المصاحبة للزوار الذين كانوا يتفقدون المخيم في تلك اللحظة.

٨ ـ وخلال هذه الزيارات لمخيمات اللاجئين، وفي كثير من الاجتماعات مع الجماعات والأفراد في أماكن أخرى من الاراضي المحتلة، تمكّن السيد غولدينغ وزملاؤه من مناقشة الحالة في الاراضي مع نحو ٢٠٠ من الفلسطينيين والفلسطينيات، من جميع الاعمار وكافة المشارب والفئات، من أهل الفكر ورؤساء البلديات المنتخبين إلى أكثر سكان المخيمات حرماناً. وقد رفض الجميع الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وأصرّوا على أن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين وإنما هي مشكلة سياسية تقتضي حلاً سياسياً. وقالوا انه يتعين إعطاء الأولوية للتفاوض بشأن التوصل إلى هذه التسوية، ولا ينبغي السماح بأن تصبح التدابير الرامية إلى التخفيف من معاناة السكان المدنيين بديلاً من حلّ عاجل للمشكلة السياسية الاساسية. وشكا الجميع، بمرارة، من الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة، ولا سيما سلوك قوات الأمن، وكذلك وجود المستوطنات الاسرائيلية، ومن اعتراض سبيل التنمية الاقتصادية للفلسطينيين. وقيل ان هذه الممارسات يجب أن تصبح معروفة لعالم يبدو أنه قد نسي الاراضي المحتلة بعد مرور ٢٠ سنة؛ وكانت هناك انتقادات كثيرة لاخفاق الدول الاعضاء في الأمم المتحدة في كفالة تنفيذ عشرات القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية

العامة، بشأن كل من الحالة في الاراضي المحتلة، والمسألة السياسية الأوسع، والمتمثلة في تحقيق تسوية عادلة وشاملة.

٩ ـ ويتضمن الفرع الأول من هذا التقرير دراسة موجزة للحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة. ويناقش الفرع الثاني الطرق والوسائل الممكنة لضمان سلامة السكان المدنيين وحمايتهم. ويشتمل الفرع الثالث على بعض الملاحظات الختامية.

أولاً ـ الحالة في الاراضي الفلسطينية المحتلة

١٠ ـ اعتمد القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، في أعقاب وقوع اضطرابات لمدة أسبوعين في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي قطاع غزة، لقي فيها ١٨ فلسطينياً مصرعهم وأصيب العشرات بجراح على أيدي قوات الأمن الاسرائيلية التي أصيب أفرادها، أيضاً، بجراح، بسبب الحجارة وقنابل النفط. ومنذ اعتماد القرار، استمرت الاضطرابات وارتفعت الخسائر في الارواح بين الفلسطينيين إلى أكثر من الضعف، مع وقوع المزيد من الاصابات في الجانب الاسرائيلي، ايضاً.

١١ ـ وبالنظر إلى التغطية الواسعة التي لقيتها هذه الاحداث في الصحافة الدولية، فليس ثمة ضرورة إلى تلخيص كل ما حدث خلال الاسابيع الستة الماضية في هذا التقرير. بيد انه من الواضح أن التدابير التي اتخذتها قوات الأمن الاسرائيلية لأعادة القانون والنظام في الاراضي المحتلة إلى نصابهما لم تنجح حتى الآن. فالجو السائد في هذه الاراضي، ولا سيما في مخيّمات اللاجئين، يتسم بالتوتر والاضطراب، والاضرابات التجارية تعمّ جميع المدن تقريباً، ولا تزال معظم المؤسسات التعليمية مغلقة. ومنذ منتصف كانون الاول (ديسمبر)، احتجز أكثر من ٣٠٠٠ من الفلسطينيين ـ كثير منهم تحت سن ١٦ سنة ـ وبعضهم تصل حداثة سنّه إلى ١١ أو ١٣ سنة، وحددت إقامة آخرين في المنازل أو المدن. ولم تنشر الارقام الحقيقة، ولكن تمّ الافراج، منذ ذلك الحين، على ما يبدو، عن مئات عدة من المحتجزين. وقد أبعد أربعة فلسطينيين إلى لبنان في ١٣ كانون الثاني (يناير)، وتلقّى خمسة آخرون أوامر إبعاد، وهي الآن محل استئناف. وكان أشد المتضررين من الاضطرابات هم المقيمون في مخيمات اللاجئين، ولا سيما في قطاع غزة، حيث اضطربت الحياة اليومية اضطراباً تاماً بسبب حالات حظر التجول وغلق المخيمات في وجه غير المقيمين، بمن فيهم عمال الاغاثة.

١٢ ـ وقد أخبر كل من الاسرائيليين والفلسطينيين السيد غولدينغ وزملاءه بأن هذه الاضطرابات ليست ظاهرة منعزلة. وعلى الرغم من أنه ذكر في وقت سابق، في اسرائيل، أنها نظمت من البداية من قبل منظمة التحرير الفلسطينية و/أو الجماعات الاسلامية الأصولية، فقد قال الوزراء الاسرائيليون إنهم قد انتهوا إلى أنها نشأت كهيجان احتجاجي تلقائي. ومما أكد أن هذا هو الواقع، الانطباع الأكيد الذي خرج به السيد غولدينغ وزملاؤه من المحادثات التي جرت بينهم وبين السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة. فالاضطرابات كانت رد فعل، لقي التأييد من الفلسطينيين من كل الأعمار ومن كافة المشارب والمهن، تجاه ٢٠ عاماً من الاحتلال وفقدان الأمل في إمكان انهائه في وقت مبكر.

١٣ ـ وبدون استثناء، قال الفلسطينيون الذين جرى سؤالهم، إنهم يرفضون الاحتلال الاسرائيلي واشتكوا مرّ الشكوى من ممارسات قوات الأمن الاسرائيلية (وهو اصطلاح يشمل جيش الدفاع الاسرائيلي، وشرطة الحدود، والشرطة المدنية، ودوائر الأمن العام، المعروفة، أيضاً، باسم «شين بيت»). وقيل انه، بالاضافة إلى الاساليب القاسية المستخدمة في مكافحة الشغب، يعتبر العنف العشوائي والنزوي ضد الافراد أمراً عادياً (مثل ضرب المتفرجين الاحداث الذين يتصادف تواجدهم في مكان حادث قذف بالحجارة، أو ضرب مدرّس أمام تلاميذه لرفضه وقف الدرس لازالة العوائق التي وضعها آخرون على الطريق في الخارج). ومن المألوف بالمثل الشكوى (التي ابديت كذلك ضد مسؤولين في الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة) من معاملة الفلسطينيين باحتقار وصلف يبدو انهما متعمّدان بقصد إذلالهم والحط من كرامتهم كبشر. كما قدمت شكاوى، ولا سيما في قطاع غزة، ضد الاسلوب غير الانساني الذي كان ينفذ به حظر التجول، مثل منع سيارات الاسعاف التابعة للاونروا من دخول المخيمات لنقل المدنيين المصابين في اضطرابات سابقة. وتناولت مجموعة أخرى من الشكاوي ادعاءات ممارسة العنف بصورة روتينية في مراكز الاحتجاز، فضلاً عن نظام الاحتجاز الاداري بأسره. وقيل ان الغرض من الاستجواب هو، في

العادة، انتزاع اعتراف لاستخدامه في اجراءات لاحقة أمام المحاكم العسكرية، وان دوائر الأمن العام تستخدم ضغوطاً بدنية ونفسانية شديدة لتحقيق هذا الغرض، وانها تستخدم أساليب (مثل التغطية) لا تترك تشويهاً بدنياً دائماً.

١٤ ـ ولم يكن مستطاعاً، في الوقت المتاح، متابعة أية شكوى فردية بالتفصيل. غير أن استمرار هذه الشكاوى وسرعة توكيدها من المراقبين الاجانب (بما في ذلك وسائط الاعلام) ومن مهنيين فلسطينيين (قال بعضهم انهم تعرّضوا هم أنفسهم للمعاناة على أيدي قوات الأمن) يوفّران أسباباً تثير بالغ القلق.

١٥ ـ وكانت مواضيع الشكوى الاخرى:

(أ) الافتقار إلى المنافذ للنشاط السياسي (لم تجر أية انتخابات غير الانتخابات البلدية في العام ١٩٧٦)، وميل السلطات إلى إعتبار أي تعبير عن الشعور الوطني نشاطاً «إرهابياً» مع ما يتبع ذلك من تدخل قوات الأمن.

(ب) الاستيلاء على الاراضي المحتلة، ولا سيما لاقامة المستوطنات الاسرائيلية، والحظوة التي تمنح لهذه المستوطنات في الحصول على امدادات المياه.

(ج) عمليات الابعاد والانتهاكات الاخرى لحقوق الأفراد، بما في ذلك الحؤول دون جمع شمل الأسر.

(د) إعاقة سير التعليم بغلق المدارس والجامعات، ولا سيما عدم منح الطلاب الفلسطينيين، الذين يتابعون دراساتهم العليا في بلدان أخرى، تصاريح مرور لفترة كافية.

(هـ) أوجه القصور في النظام القضائي، ولا سيما التعقيد في نظام يستمد التشريع المعمول به من مصادر متنوعة، مثل الانتداب البريطاني والقوانين المصرية، والاردنية، والأوامر العسكرية (التي لا تنشر في كثير من الاحيان) التي تصدرها اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، والعقبات التي توضع على طريق الدفاع عن المتهمين لدواع أمنية في العادة، وعدم إتاحة فرص عادلة للفلسطينيين في المثول أمام المحاكم الاسرائيلية العليا.

(و) الضرائب الباهظة التي يذهب كثير من ريعها لفائدة اسرائيل، ولا ينفق في الاراضي المحتلة (لا تنشر ميزانيتها).

(ز) التمييز الاقتصادي ضد الاراضي المحتلة، بهدف إعاقة تنميتها الزراعية والصناعية وإبقائها سوقاً حبيسة ومصدر يد عاملة رخيصة لأسرائيل.

١٦ ـ وكما في حالة سلوك قوات الأمن، أورد أمثلة كثيرة على الممارسات المذكورة آنفاً، لا من فلسطينيين فحسب، بل من مراقبين أجانب أيضاً. وورد وصف لها كذلك في المنشورات الصادرة عن مؤسسات أبحاث، مثل مشروع قاعدة بيانات الضفة الغربية ، ومؤسسة الحق: القانون في خدمة الانسان.

١٧ ـ وقد رفض الوزراء والمسؤولون الاسرائيليون، خلال الاجتماعات الاربعة التي عقدت معهم، الشكاوى المذكورة أعلاه، ووصفوها، كلها تقريباً، بأنها مبالغات أو تشنيعات ذات بواعث سياسية. وقالوا إن تحسينات كبيرة أدخلت على الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي [المحتلة] منذ العام ١٩٦٧، ولا سيما في ما يتعلق بالاستهلاك والخدمات الاجتماعية. وأجروا مقارنة لصالح ما ذكروه بين سجل اسرائيل وسجل كل من مصر والاردن في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. وأقروا بوجوب بذل المزيد لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان المدنيين، ولكنهم قالوا إن اسرائيل تشعر بخيبة الامل لضعف استجابة المجتمع الدولي لدعوتها إلى تقديم الاموال لتنمية الاراضي [المحتلة].

١٨ ـ وفي محادثة أجريت بتاريخ ١٧ كانون الثاني (يناير)، قال السيد غورن انه كانت لدى قوات الأمن أوامر مشددة للغاية بعدم إساءة معاملة السكان المدنيين، وانه كانت هناك حالات معزولة لم تراع تلك الاوامر مراعاة صحيحة، ولكن السلطات الاسرائيلية نفسها عالجت هذه الحالات بشكل صارم. وأعرب السيد غورن عن استعداده لاجراء تحقيق بصدد أية حالة فردية تعرض عليه. وأعرب عن استعداده، كذلك، لمعالجة أية حالة محددة من حالات ادعاء عرقلة قوات الأمن أنشطة «الاونروا»، على الرغم من ان تلك القوات لديها أوامر بالتنسيق على أساس منتظم مع «الاونروا» بشأن وصول الاغذية والامدادات الطبية إلى المخيمات التي يفرض عليها حظر التجوّل. وفي ما يتعلق بالمسائل الاقتصادية، قال السيد غورن إن اسرائيل تنفق، في الواقع، في الاراضي [المحتلة] أكثر مما تأخذ منها في صورة عائدات ضريبية، وان خدمات الصحة والتعليم هناك هي أفضل مما يعترف به الفلسطينيون. وأعرب عن رغبة إسرائيل في أن تساهم البلدان الاجنبية في تنمية الاراضي [المحتلة] وأنها ستمنح تلك البلدان

يداً طليقة دون شروط، سوى مراعاة مقتضيات الأمن والاجراءات الاسرائيلية.

١٩ ـ وهكذا، فثمة تضارب في الادلّة. ففي كل حالة، تقريباً، تختلف رواية الجانب الواحد للأحداث عن رواية الجانب الآخر. وهذا يبيّن صعوبة إجراء فحص دقيق للحالة في الاراضي المحتلة. فاسرائيل، للأسباب التي أبدتها في الماضي، ما برحت ممتنعة عن التعاون مع الهيئات التي أنشأتها الأمم المتحدة سابقاً، للتحقيق في ممارساتها في الاراضي المحتلة، بما في ذلك اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن بقراره ٤٤٦ (١٩٧٩). ورفضت، باستمرار، النتائج التي توصّلت اليها تلك الهيئات. ولكن الادلة المتوفرة من المصادر المنشورة ومن المحادثات مع الاسرائيليين والفلسطينيين والمراقبين الاجانب تؤكد أن قلق المجتمع الدولي إزاء الحالة في الاراضي المحتلة له ما يبرره، تبريراً كاملاً.

ثانياً ـ طرق ووسائل ضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي

(ألف) الحاجة إلى تسوية سياسية:

٢٠ ـ قبل استطلاع الطرق والوسائل التي قد يرغب مجلس الأمن في النظر فيها لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين، لا بد من التشديد على نقطة تتسم بأهمية أساسية. فمن الضروري، بالتأكيد، القيام بمزيد من العمل لضمان سلامة وحماية السكان المدنيين. ولكن هذه التدابير لا يمكن أن تكون أكثر من إجراءات مسكّنة، فهي لا تستطيع معالجة المشكلة الأساسية وهي استمرار احتلال اسرائيل للأراضي التي استولت عليها في حرب العام ١٩٦٧ . وقد أكدت جميع اتجاهات الرأي الفلسطيني، بصورة متكررة، أنه لا توجد هناك أية طريقة يمكن بها جعل الاحتلال الاسرائيلي مقبولاً لدى الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وبالمثل، أكد أعضاء في الحكومة الاسرائيلية الحاجة إلى حل سياسي. وإنني أشارك في هذا الرأي مشاركة قوية. والسبيل الاكيد الوحيد في المدى الطويل لضمان سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وكذلك شعب اسرائيل، هو التفاوض بشأن تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، تكون مقبولة من قبل جميع الذين يعنيهم الأمر. والمطلوب بذل جهد عاجل من جانب المجتمع الدولي، وفي طليعته مجلس الأمن، لتعزيز القيام بعملية تفاوض فعّالة والمساعدة في خلق الظروف الضرورية لنجاحها.

(باء) إتفاقية جنيف الرابعة:

٢١ ـ هناك نقطة ثانية يتعين التشديد عليها في هذه المرحلة، وهي أن اتفاقية جنيف الرابعة، التي أعاد مجلس الأمن، بصورة متكررة، تأكيد انطباقها على الاراضي المحتلة، تعلن انه يحق للسكان المدنيين التمتع بالسلامة والحماية . وهذا معلن، بوضوح، في الفقرة الأولى، من المادة ٣٧، التالي نصها:

«للاشخاص الخاضعين للحماية، الحق، في جميع الظروف، في احترام اشخاصهم، وشرفهم، وحقوقهم الاسرية، ومعتقداتهم، وممارساتهم الدينية، وعاداتهم، وتقاليدهم، ويعاملون، في جميع الاوقات، معاملة إنسانية، ويُحمَوْن بصفة خاصة، من جميع أعمال العنف ومن التهديد بها ومن الاهانات...».

ويرد التشديد على مسؤولية الدولة القائمة بالاحتلال في المادة ٣٩، التالي نصها:

«يكون طرف النزاع، الذي لديه أشخاص خاضعون للحماية، مسؤولاً عن المعاملة التي يلقاها هؤلاء الاشخاص من قبل موظفيه، بصرف النظر عن أية مسؤولية فردية قد تترتب على ذلك».

٢٣ ـ أما الانتهاكات الاسرائيلية لنصوص اتفاقية جنيف الرابعة، فيشار اليها بصورة متكررة، منذ العام ١٩٧٠، في التقارير السنوية للجنة الصليب الأحمر الدولية التي تعتبر قيّمة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ (أنظر، على سبيل المثال، التقرير السنوي لعام ١٩٨٦ الصادر عن اللجنة). وكانت تلك الانتهاكات أيضاً موضوع العديد من قرارات مجلس الأمن، مثل القرارات ٤٥٢ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٦٨ (١٩٨٠) و ٤٦٩ (١٩٨٠) و ٤٧١ (١٩٨٠) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠).

وفيما يلي أمثلة تليها المواد المنتهكة من مواد اتفاقية جنيف الرابعة:

(أ) محاولات تغيير وضع القدس (المادة ٤٧).

(ب) إقامة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة (المادة ٤٩، الفقرة ٦).

(ج) عمليات إبعاد مدنيين فلسطينيين في الاراضي

المحتلة (المادة ٤٩، الفقرة ١).

(د) العقوبات الجماعية، مثل فرض حظر التجول على مناطق بأكملها (المادة ٣٣).

(هـ) تدمير المنازل (المادة ٥٣).

وهناك، أيضاً، أدلة على أن جيش الدفاع الاسرائيلي قد لجأ، في تصديه للتظاهرات وغيرها من الاضطرابات، إلى استخدام قوة غير متناسبة، مما أدى إلى وقوع إصابات مميتة، كان يمكن تجنّبها لو استخدمت تدابير أقل قسوة. وكما ذكر في الفقرة ١٤ أعلاه، هناك ما يدعو إلى القلق الجدي بشأن مسألة ما إذا كانت ممارسات قوات الأمن الاسرائيلية تتمشى دائماً مع المادة ٣٢ من الاتفاقية.

٢٣ ـ وقد دأبت إسرائيل على اتخاذ الموقف القائل بأنها لا تقبل، رسمياً، الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة، ولكنها قررت منذ العام ١٩٦٧ التصرف من باب الأمر الواقع بموجب «النصوص الانسانية» لتلك الاتفاقية. وتبرّر اسرائيل هذا الموقف بحجة أن الاتفاقية لا تنطبق إلا عندما تكون للدولة التي أخرجت من المنطقة سيادة شرعية، وانه لا الاردن، ولا مصر، كانت الدولة ذات السيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بهذا الترتيب، خلال السنوات السابقة لحرب ١٩٦٧ (أنظر، على سبيل المثال، البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لاسرائيل في مجلس الأمن في ١٦ كانون الاول ـ ديسمبر ١٩٨٧ ـ S/PV. 2774 ، صفحة ٧٤ من النص الانكليزي). وتبرّر اسرائيل، في بعض الاحيان أيضاً، قيامها بانتهاكات فردية للاتفاقية الرابعة (مثل الابعاد) بالاشارة إلى تشريع كان نافذاً في أثناء الانتداب البريطاني و/أو فترة الحكم المصري /الاردني في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧ في ما يعتبر الآن الاراضي المحتلة.

٢٤ ـ وهذا الموقف الاسرائيلي لا تقبله لجنة الصليب الاحمر الدولية، ولا تؤيده الاطراف المتعاقدة السامية الاخرى في اتفاقية جنيف الرابعة . فبموجب هذه الاتفاقية تلتزم كل دولة متعاقدة بمجموعة تعهدات من جانب واحد، تجاه نفسها وفي الوقت عينه تجاه الأخرين، تتعلق بالتزامات قانونية لحماية من يوجد من المدنيين في الاراضي المحتلة عقب نشوب أعمال عدائية. وهذا هو السبب في أن المادة ١ تنص على أن «تتعهد الاطراف المتعاقدة السامية باحترام وبكفالة احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف» (التشديد أضيف للتأكيد). ويقصد بعبارة «في جميع الظروف» أن تشمل الحرب المعلنة وغير المعلنة، وحالة الحرب المعترف بها وغير المعترف بها، والاحتلال الجزئي والكلي بوجود مقاومة مسلحة أو بدونها، أو حتى تحت ظروف معينة عندما لا يكون الخصم طرفاً متعاقداً(أنظر المادة ٢).

٢٥ ـ وتصبح الاتفاقية سارية تلقائياً لدى نشوب الاعمال العدائية، ولا يكون سريانها في الاراضي التي يحتلها المتحاربون رهناً بشرط كون السلطة المطرودة هي صاحبة السيادة الشرعية على الاراضي التي خسرتها. والاعتبارات الانسانية هي الاساس الذي ترتكز عليه اتفاقيات جنيف، ولهذا السبب، فإنه، حتى في حالة نشوب نزاع مسلّح ليس له طابع دولي (مثل الحرب الاهلية)، تكون الدول المتعاقدة ملزمة قانوناً، بموجب المعاهدة، بأن تطبق، كحد أدنى، أحكاماً معيّنة ذات طابع انساني.

٢٦ ـ وقد أعلنت قرارات عدة من قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة (بما فيها القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) عدم جواز اكتساب أراض بالحرب، وأصرت على انسحاب اسرائيل من الاراضي التي احتلت منذ حرب ١٩٦٧. وقد أكد مجلس الامن والجمعية العامة، على الدوام، منذ العام ١٩٦٧، أن الاراضي التي وقعت تحت السيطرة الاسرائيلية أثناء حرب ١٩٦٧ هي «اراض محتلة» ضمن إطار مفهوم اتفاقية جنيف الرابعة. وكذلك أعلن كل من مجلس الأمن والجمعية العامة في قرارات عديدة أن اتفاقية جنيف الرابعة تسري على هذه الاراضي المحتلة. وبناء عليه، على الرغم من أن اسرائيل لا توافق على وجود التطبيق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة، فإن الرأي القانوني للمجتمع العالمي هو انها يجب أن تطبق.

٢٧ ـ ولذلك، فإن انجح السبل، ريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية، لكفالة سلامة وحماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة، هو أن تطبق اسرائيل أحكام اتفاقية جنيف الرابعة تطبيقاً كاملاً. ولتحقيق ذلك، أُوصي بأن ينظر مجلس الأمن في توجيه نداء رسمي إلى جميع الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة، التي لها علاقات دبلوماسية مع اسرائيل، يسترعي انتباه هذه الاطراف إلى التزامها بموجب المادة ١ من الاتفاقية بأن «... تكفل احترام هذه الاتفاقية في جميع الظروف»، ويحثها على استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لاقناع

حكومة اسرائيل بأن تغيّر موقفها في ما يتعلق بوجوب تطبيق الاتفاقية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تعمد اسرائيل إلى اتخاذ التدابير التالية التي تمس الحاجة اليها:

(أ) نشر قواعد القانون الانساني الدولي (الذي يمثّل التزاماً بموجب الاتفاقية)، وتدريب أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي عليها.

(ب) إصدار أوامر إلى جيش الدفاع الاسرائيلي بأن يساعد، في جميع الظروف، وعلى وجه السرعة، في إجلاء الجرحى في الاضطرابات للحصول على الرعاية الطبية، وأن يكفل الا تعوّق الانشطة العسكرية سير أعمال المستشفيات وموظفيها بكفاءة.

(ج) إصدار أوامر إلى جيش الدفاع الاسرائيلي بعدم إعاقة وصول الاغذية واللوازم الطبية الضرورية إلى السكان المدنيين.

(جيم) مختلف أنواع «الحماية»:

٣٨ ـ على الرغم من أن مجلس الأمن ما زال يصر على أن السلطة القائمة بالاحتلال هي المسؤولة عن حماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة، فإنه قد يرى النظر في ما قد يكون لدى المجتمع الدولي من طرق ووسائل أخرى، دون المساس بهذا المبدأ الاساسي، للمساعدة في ضمان حماية السكان المدنيين. وقد يكون من المناسب، قبل تناول هذه المسألة، تحليل مختلف المفاهيم التي يمكن أن تعنيها كلمة «الحماية». ويبدو أنها أربعة هي:

(أ) قد تعني «الحماية» الحماية العادية، أي أيجاد قوات مسلحة تردع وتكافح، عند اللزوم، أي اخطار تهدد سلامة الاشخاص المحميين.

(ب) قد تعني «الحماية» الحماية القانونية، أي تدخّل وكالة خارجية لدي السلطات الامنية والقضائية للسلطة القائمة بالاحتلال، وكذلك بخصوص ما تقيمه من محاكمات سياسية، ضماناً لمعاملة فرد، أو مجموعة من الأفراد، بالعدل.

(ج) قد تعني «الحماية»، أيضاً، شكلاً غير محدد الملامح بهذا القدر من الدقة، سمّي في هذا التقرير «المساعدة العامة»؛ وذلك بأن تتدخل وكالة خارجية لدى سلطات الدولة القائمة بالاحتلال لمساعدة الأفراد، أو مجموعات من الأفراد، على مقاومة أي انتهاكات لحقوقهم (مثل عمليات مصادرة الاراضي) وعلى مواجهة مصاعب الحياة اليومية في ظل الاحتلال، مثل قيود الأمن، وحالات حظر التجول، والمضايقة، والصعوبات البيروقراطية، وما إلى ذلك.

(د) وأخيراً هناك «الحماية» غير المادية التي تقدمها الوكالات الخارجية؛ وهي تشمل، على وجه الخصوص، وسائط الاعلام الدولية التي قد يكون لمجرد وجودها واستعدادها لنشر ما تلاحظه أثر مفيد لكل من يهمهم الأمر. ويسمّي التقرير هذا النوع من الحماية «الحماية بالنشر».

(دال) الطرق والوسائل المتاحة للمجتمع الدولي للمساهمة في كفالة حماية السكان المدنيين:

٣٩ ـ أما عن الحماية المادية، فقد طلب عدة فلسطينيين تشاور معهم السيد غولدينغ، وخصوصاً في مخيمات اللاجئين، توزيع قوات الأمم المتحدة في الاراضي المحتلة، سواء لحماية السكان من قوات الأمن الاسرائيلية أو لكي تحلّ محل هذه القوات تماماً في المناطق الآهلة بالسكان. وقد أشير إلى الامكانية الاخيرة في مناقشة مجلس الأمن التي سبقت اعتماد القرار ٦٠٥ (١٩٨٧). وقد فكّرت، ملياً، في هاتين الامكانيتين، ولكن يبدو أنه تكتنفهما مصاعب كبيرة جداً في الوقت الحاضر.

٣٠ ـ فأولاً، تعطي اتفاقية جنيف الرابعة الدولة القائمة بالاحتلال الحق في «إخضاع سكان الاراضي المحتلة لأحكام تعتبر أساسية لتمكين الدولة القائمة بالاحتلال من الوفاء بالتزاماتها في هذه الاتفاقية، ولكفالة سلامة حكم هذه المناطق، ولضمان أمن الدولة القائمة بالاحتلال، وأفراد وممتلكات قوات الاحتلال أو ادارة الاحتلال، وأمن المنشآت وخطوط المواصلات التي تستخدمها» (الفقرة ٢ من المادة ٦٤).

وهذا، في الحقيقة، يجعل الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة عن حفظ القانون والنظام. وهي، أيضاً، مسؤولة ـ كما ذكر أعلاه ـ عن حماية السكان المدنيين. وهكذا، فإن إدخال قوات أخرى إلى الأراضي المحتلة لتوفير الحماية المادية من شأنه أن ينتقص من مسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة.

٣١ ـ والأمر الثاني هو أن من مبادىء عمليات الأمم المتحدة لصيانة السلم اشتراط الحصول

على الموافقة المسبقة لأطراف النزاع المعني. وهكذا، فإن إرسال قوات الأمم المتحدة إلى الاراضي المحتلة (ما لم يقرّر مجلس الأمن اتخاذ إجراءات تنفيذ بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة) يستدعي موافقة حكومة اسرائيل. بيد أن تلك الحكومة قد ذكرت أنها لن توافق على إشراك أفراد عسكريين من الأمم المتحدة في حفظ الأمن في الاراضي المحتلة، أياً كان شكل هذا الاشراك.

٣٢ ـ وهكذا، فإنه لا يمكن، عملياً، وضع قوات للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة في الوقت الحاضر، ما لم يتغير موقف اسرائيل. ومع ذلك ينبغي أن لا تغيب هذه الفكرة عن الاذهان. فقد سبق أن قبلت اسرائيل وجود قوات دولية في إطار حالات أخرى من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وقامت هذه القوات بدور قيّم في تنفيذ اتفاقيات مؤقتة أو دائمة. وباستطاعة هذه القوات أن تكون، مرة أخرى، عنصراً قيّماً في تنفيذ أية تسوية للنزاع، تأتي بالتفاوض، أو في تنفيذ أي ترتيبات انتقالية يتفق عليها بشأن الاراضي المحتلة.

٣٣ ـ وأشير، أيضاً، إلى إمكان نشر مراقبين عسكريين للأمم المتحدة في الاراضي المحتلة. بيد أنهم لا يستطيعون تأمين الحماية المادية؛ ولذلك سوف يناقش الدور الذي يمكن ان يؤدوه في الفقرة ٤٢ أدناه.

٣٤ ـ ومع ذلك، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية توفّر قدراً من الحماية القانونية لسكان الاراضي المحتلة. وكما يتضح من التقارير السنوية لهذه اللجنة، فإنها تحظى بتعاون من السلطة القائمة بالاحتلال في ما تبذله من جهود لحماية الاشخاص المحتجزين؛ ولكن السلطات الاسرائيلية لا تسمح، عادة، بتدخل اللجنة في اجراءات المحافظة على القانون والنظام، وفي جوانب إدارة الاراضي المحتلة التي تنتهك أحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

٣٥ ـ وتستحق لجنة الصليب الأحمر الدولية الثناء على ما تقوم به من أنشطة في الاراضي المحتلة؛ وقد ترغب الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة أن تدرج في المبادرة الدبلوماسية المطروحة في الفقرة ١٧ أعلاه عبارة تقدير للتعاون الذي تقدمه اسرائيل إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية، واعراباً عن الأمل في المحافظة عليه وزيادته.

٣٦ ـ وقد يرغب مجلس الأمن، أيضاً، في حثّ الدول الاعضاء على الاستجابة، بسخاء، اذا وجّهت لجنة الصليب الاحمر الدولية نداء لتقديم الاموال لتمويل الانشطة الاضافية التي تضطلع بها في الاراضي المحتلة استجابة للزيادة الكبيرة للغاية التي حدثت مؤخراً في عدد المحتجزين.

٣٧ ـ وأجيء،الآن، إلى ذلك النوع من الحماية الذي وصف بأنه مساعدة عامة في الفقرة ٢٨ أعلاه. هناك وكالات متنوعة نشطة، بالفعل، في هذا الميدان. وفي ما يتعلق باللاجئين المسجلين، فإن الأونروا تقوم بالدور الرئيس وتقدم مجموعة متنوعة واسعة من المساعدات وأشكال الحماية (بالاضافة، بطبيعة الحال، إلى وظيفتها الرئيسة في توفير خدمات التعليم والصحة والاغاثة) وفي قطاع غزة، بصفة خاصة، تقدم الدعم الذي لا غنى عنه للاجئين في ما يبذلونه كل يوم من جهود لمواجهة العيش تحت الاحتلال. وكذلك تقدم لجنة الصليب الأحمر الدولية المساعدة، وخاصة إلى أسر المحتجزين، كما أن هناك العديد من الوكالات الطوعية الفلسطينية والدولية التي تقوم بدور على هذا الصعيد. ومع ذلك، أكد كثيرون ممن استشيروا من الفلسطينيين والعاملين في الاغاثة من الاجانب أن على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود.

٣٨ ـ وفي حالة اللاجئين المسجّلين، البالغ عددهم ٨١٨٩٨٣ نسمة، أو نحو ٥٥ بالمئة من السكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، من الواضح أن الاونروا هي الانسب لتقديم مساعدة عامّة إضافية. وقد مضى الآن على وجود الاونروا في الميدان ما يقرب من ٤٠ سنة؛ فهي تعرف مشاكل اللاجئين جيداً، وهي مقبولة لدى السلطات الاسرائيلية استناداً إلى اتفاق موقّع في العام ١٩٦٧ ، وهي موضع ثقة اللاجئين. الا أن عدد الموظفين الدوليين في الاونروا في الميدان قد انخفض على مرّ السنين. فقبل بدء الاضطرابات الاخيرة، كان هناك تسعة موظفين دوليين، فقط، في الضفة الغربية (حيث يوجد ٣٧٢٥٨٦ لاجئاً و١٩ مخيماً) وستة فقط في قطاع غزة (حيث يوجد ٤٤٥٢٩٧ لاجئاً و ٨ مخيمات). واني اذ اثني على الخدمات القيّمة التي يقدمها موظفو الاونروا من الفلسطينيين إلى اللاجئين في ظروف صعبة للغاية، أرى أن بوسع الموظفين الدوليين القيام، في الوقت الحاضر، بدور قيّم بصفة خاصة. فمن الأسهل عليهم، عادة، أن يصلوا إلى السلطات الاسرائيلية في حالات الطوارىء، ومجرّد وجودهم عند نقاط المواجهة يكون له أثر هام في كيفية معاملة السكان المدنيين (بمن فيهم

موظفو الاونروا من الفلسطينيين) من قبل قوات الأمن، ويساعد السكان نفسياً بجعلهم يشعرون بأنهم أقل تعرضاً للخطر.

٣٩ ـ ولذلك طلبت إلى المفوض العام للاونروا أن يدرس إضافة موظفين دوليين آخرين إلى ملاك الاونروا في الاراضي المحتلة، وذلك ضمن الهياكل الادارية الحالية للاونروا، بغية تحسين المساعدة العامة المقدمة الى اللاجئين. والامر متروك للمفوّض العام للبتّ في عدد وتوزيع هؤلاء الموظفين الدوليين الاضافيين في ضوء الحاجة الملموسة والموارد المتاحة. وأود أن أحث، أيضاً، الدول الاعضاء على الاستجابة، بسخاء، للنداء الذي سوف يضطر المفوض العام إلى توجيهه، طلباً للاموال، لتمويل أولئك الموظفين الاضافيين.

٤٠ ـ ومن الضروري، ايضاً، أن تحترم اسرائيل امتيازات وحصانات الاونروا بكاملها، لا سيما حق موظفيها في حرية الحركة في جميع الظروف، وحرية مبانيها ومنشآتها، وان تتيح وصولهم، في جميع الاوقات، إلى المسؤولين في إدارة الاحتلال. وقد كان السيد غولدينغ وزملاؤه شهوداً على حالات أليمة في قطاع غزة، حيث جعل منع التجول الذي فرضه جيش الدفاع الاسرائيلي من المستحيل، وفي أحسن الاحوال من الصعب والخطر، على الأونروا إجلاء الجرحى والمرضى، ونقلهم إلى المستشفيات، أو ايصال الأغذية إلى المخيمات.

٤١ ـ واني إذ أبدي هذه الملاحظات المتصلة بالاونروا، أدرك ضرورة عدم إهمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة غير اللاجئين المسجّلين (نحو ثلث السكان الفلسطينيين في غزة ونحو الثلثين في الضفة الغربية). فأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية أفضل بوجه عام من أحوال اللاجئين، ولا سيما سكان المخيمات ، ولكنهم يواجهون الاحباطات السياسية ذاتها التي يواجهها اللاجئون، وهم عديمو المناعة بذات الدرجة إزاء سلطات الأمن، ويعانون، أيضاً، من الجوانب الاقتصادية والادارية للاحتلال. وهم يستفيدون من أنشطة لجنة الصليب الاحمر الدولية (التي لا تميّز بين اللاجئين وغير اللاجئين) ووكالات طوعية متنوعة، ولكنهم مستثنون، في العادة، من ولاية الأونروا، ويبدو من المستصوب، في الظروف الراهنة، كما حدث في مناسبات معينة في الماضي، أن يسمح للمفوض العام بتقديم المساعدة الانسانية قدر الامكان، على أساس طارىء وكتدبير مؤقت إلى غير اللاجئين الذي هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، بسبب الاضطرابات الاخيرة.

٤٢ ـ وأشير في الفقرة ٣٣ أعلاه إلى امكانية نشر مراقبين عسكريين للأمم المتحدة. وأبدى بعض الفلسطينيين الذين استشيروا في هذا الأمر تأييدهم لهذا الاجراء، بوصفه سبيلاً لرصد أنشطة قوات الأمن الاسرائيلية (والأمل في ردعها)، وتقديم مساعدة عامة إلى السكان المدنيين. صحيح، ان باستطاعة هؤلاء المراقبين أن يقدموا، عن خبرة، معلومات عن الشؤون العسكرية (على الرغم من أنهم لهذا الغرض يحتاجون على الأقل إلى قدر من التعاون من السلطة القائمة بالاحتلال)، ولكنهم، من نواح أخرى، وخصوصاً من حيث قصر جولات خدمتهم وعدم معرفتهم بتلك المناطق، لايصلحون كثيراً لتقديم مساعدة عامة ذات طابع مدني أساساً. وعلى أية حال، فإن اسرائيل التي سوف يلزم الحصول على موافقتها، قد أعربت، حتى الآن، عن معارضتها الثابتة لأي اقتراح من هذا القبيل.

٤٣ ـ أما عن الحماية بالنشر، فقد ركز الفلسطينيون كثيراً على الحاجة إلى النشر عن الحالة في الاراضي المحتلة. وأشاروا إلى ضرورة زيادة النشر وإلى أن هذا سوف يكون مفيد الأثر، سواء في ممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة أو في استعدادها للتفاوض على تسوية سياسية. والحقيقة، أن التطورات الاخيرة في الاراضي المحتلة قد لقيت تغطية وافية من وسائط الاعلام الاسرائيلية، والدولية. ومن الاهمية بمكان أن تواصل الوسائط الدولية الوصول إلى الاحداث دون عائق.

٤٤ ـ واقترح بعض الفلسطينيين الذين استشيروا أن يعين الامين العام شخصاً أشبه بـ «أمين مظالم» يكون تابعاً للأمم المتحدة ويقيم في الاراضي المحتلة. وهذا التعيين يمكن أن يكون خطوة قيّمة اذا كانت اسرائيل مستعدة للتعاون، بشكل كامل، مع هذا المسؤول المختص، والاستعانة بمساعيه الحميدة في معالجة المشاكل الكثيرة التي يثيرها الاحتلال. وتتساوى هذه الفكرة مع امكانيات أخرى من هذا النوع، مثل ممارسة الأمم المتحدة وصاية، أو ايجاد إدارة مؤقتة تتبع الأمم المتحدة وتكون لها قيمتها في المستقبل؛ ولكن إمكانية تنفيذ كل هذه الافكار تتوقف على كامل موافقة اسرائيل وتعاونها.

(هاء) الاحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكان الاراضي المحتلة:

٤٥ ـ على الرغم من ان ما سوف أقوله خارج تماماً عن نطاق «السلامة والحماية» المشار اليهما في الفقرة ٦ من القرار ٦٠٥ (١٩٨٧). أود أن اغتنم الفرصة التي أتاحها هذا التقرير لابداء ملاحظتين بشأن الاحوال الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها سكان الاراضي المحتلة.

٤٦ ـ أما الملاحظة الأولى، فتتناول مخيمات اللاجئين. فقد وجّهت الاضطرابات الاخيرة اهتمام العالم إلى ظروف المعيشة المزرية في كثير من المخيمات، خصوصاً في قطاع غزة، بسبب الافتقار إلى أدنى حد من المنافع الاساسية، مثل الطرق المعبدة والمجاري والمياه والاضاءة والاسكان. كما أشار المفوض العام للأونروا في تقريره الأخير* إلى الحاجة الملحّة العاجلة إلى إصلاح كثير من مؤسسات الاونروا ذاتها، مثل المدارس والمراكز الصحية ومراكز توزيع الاغذية.

٤٧ ـ وكان اللاجئون، فيما مضى، يعربون، أحياناً، عن تحفظات من إتخاذ اجراءات لتحسين الهياكل الاساسية للمخيمات خشية أن تصبح المخيمات ذات طابع أكثر دواماً، وبذلك تتعارض مع اصرارهم على التسوية السياسية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة. لذلك، نوقشت هذه النقطة مع معظم الفلسطينيين الذين استشيروا. وكان رد فعلهم هو أنهم يرحّبون باتخاذ أي خطوة لتحسين الاحوال في المخيمات، بشرط:

(أ) أن يكون واضحاً تماماً، ان هذا الاجراء مؤقت إلى حين إيجاد تسوية سياسية شاملة، وليس بديلاً من هذه التسوية.

(ب) أن تقوم الاونروا بهذا العمل.

٤٨ ـ وإزاء هذه الظروف، طلبت من المفوّض العام للاونروا أن يعدّ، بصورة عاجلة، مقترحات لتحسين الهياكل الاساسية للمخيمات، وأن يلتمس الاموال اللازمة. وأحث الدول الاعضاء، مرة أخرى، على أن تستجيب بسخاء لهذا الطلب.

٤٩ ـ أما ملاحظتي الثانية، فهي عن الحالة الاقتصادية الأعمّ للاراضي المحتلة. وقد أشير في الفقرة ١٥ أعلاه إلى إقتناع السكان الفلسطينيين بأن السياسة الاسرائيلية تتعمد عرقلة التنمية الاقتصادية للاراضي المحتلة. وسيقت اسئلة كثيرة لتعزيز هذا القول. ومع ذلك، أصرّ الوزراء والمسؤولون الاسرائيليون على أنه لا يقوم على اساس، وأن اسرائيل ترحّب بالمساعدات الاجنبية لتنمية الاراضي المحتلة، بشرط واحد هو أن يتقيّد كل مشروع بمقتضيات الأمن الاسرائيلي التي لها الغلبة، وبالاجراءات الاسرائيلية. وأعرب كثير من الفلسطينيين الذين استشيروا عن أملهم في ظهور جهد دولي متضافر لانعاش اقتصاد الاراضي المحتلة، ويمكن أن يكون ذلك، في أول الأمر، بالتوسع في البرنامج الذي يقوم به في الاراضي المحتلة برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وقد طلبت من مدير البرنامج الانمائي أن يدرس هذه الامكانية.

ثالثاً ـ الملاحظات الختامية

٥٠ ـ أعلنت السلطات الاسرائيلية في مناسبات عديدة، في الاسابيع الاخيرة، عن أن الأمن في الاراضي المحتلة هو من مسؤوليتها وحدها، وأعاد مجلس الأمن مراراً، من جانبه، تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب (أغسطس) ١٩٤٩ على الاراضي المحتلة. وفي حين تجعل هذه الاتفاقية الدولة القائمة بالاحتلال مسؤولة عن المحافظة على القانون والنظام، فان الغرض من وجود هذه الاتفاقية هو سلامة وحماية السكان المدنيين، وهما ما تقع المسؤولية عنهما بالقدر نفسه على عاتق الدولة القائمة بالاحتلال.

٥١ ـ وتوصيتي الرئيسة، في هذا المجال، هي أن يبذل المجتمع الدولي جهداً متضافراً لاقناع اسرائيل بقبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الارض المحتلة، وتصحيح ممارساتها حتى تتفق، تماماً، مع أحكام تلك الاتفاقية. وهذا التقرير يضع، أيضاً، توصيات، ويصف خطوات معيّنة، اتخذها في نطاق الترتيبات القائمة لتحسين السلامة والحماية التي ينالها سكان الاراضي المحتلة من المجتمع الدولي.

٥٢ ـ ومع ذلك، فإنه مهما أكّدنا، فلن نوفي هذا الأمر أهميته، وهو ان هذه الاجراءات التي يراد بها تعزيز سلامة وحماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، على قدر الحاح الحاجة اليها، لن تنجح في إزالة أسباب الاحداث الفاجعة التي دعت إلى إصدار قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧)، ولا في إعادة

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والاربعون، الملحق الرقم ١٢ (A/42/13).

السلم إلى المنطقة. فقد كان عدم الاستقرار الذي شهدته الاسابيع الستة الماضية تعبيراً عن شعور سكان الاراضي المحتلة باليأس وفقدان الأمل، وأكثر من نصفهم لم يعرفوا غير احتلال ينكر عليهم ما يعتبرونه حقوقهم المشروعة؛ والنتيجة هي مأساة للطرفين؛ وأوضح صورة لذلك هي مشهد الفتية الفلسطينيين العزّل كل يوم وهم يجابهون جنوداً اسرائيليين في نفس عمرهم.

٥٣ ـ ولا يمكن حلّ المشكلة الاساسية، إلا من طريق تسوية سلمية تستجيب لكل من رفض الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة قبول مستقبل يعيش فيه تحت الاحتلال الاسرائيلي، ولتصميم اسرائيل على أن تكفل أمنها ورفاه شعوبها. ولا زلت اعتقد بأنه ينبغي أن يتحقق هذا من طريق تسوية شاملة وعادلة ودائمة، تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وتراعي تماماً الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير. وينبغي التفاوض بشأن تلك التسوية بواسطة مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة، تشترك فيه جميع الاطراف المعنيّة. وتاريخ النزاع العربي الاسرائيلي، من العام ١٩٤٨ فصاعداً قد أظهر، مراراً، أن هناك كثيراً من الطرق التي يمكن أن تساهم فيها الأمم المتحدة، بدون تحيّز، في إجراء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقات، وكذلك في تنفيذ هذه الاتفاقات . وقد المح هذا التقرير إلى امكانية استخدام قوات الأمم المتحدة، أو غيرها من الترتيبات المؤقتة، فيما يجري إحراز تقدم نحو التوصل إلى تسوية شاملة.

٥٤ ـ وبالطبع سوف يكون التفاوض بشأن التوصّل إلى تسوية أمراً بالغ الصعوبة، لأنه سوف يقتضي من جميع الاطراف المعنية أن تبتعد عن مواقف تتشبث بها تشبثاً شديداً للغاية في الوقت الحاضر. وأنا أعي شدة تعقد الخيارات التي تواجه الاطراف، وأود أن انتهز هذه الفرصة لمناشدتها ان تمارس ضبط النفس واحداث هذا التغير في المواقف، الامر الذي سوف يكون ضرورياً، اذا اريد التفاوض بشأن التوصل إلى تسوية. ويجب على كل جانب أن ينحّي جانباً ما يشعر به من استياء له ما يبرره في كثير من الاحيان إزاء اخطاء الماضي، وأن يزيد تفهمه لما للجانب الآخر من مصالح مشروعة ومظالم مشروعة. ولا يساعد القمع والسباب، ولا التواري وراء وهم أن الجانب الآخر لا وجود له ، في تحقيق هذا التفاهم. وبالمثل، أناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة، بتخفيف حدة المناقشات المتعلقة بالنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وبالعمل، بوعي، على نحو يعزّز التفاهم المتبادل.

٥٥ ـ وكما ذكر في موضع سابق من هذا التقرير، أعتقد بأن الأمر يقتضي أن يبادر المجتمع الدولي، وعلى رأسه مجلس الأمن، إلى بذل مجهود عاجل لتشجيع قيام عملية تفاوض فعّالة. وهذا ما يقتضيه الميثاق، وهي التوصية الاساسية في هذا التقرير، وما زلت ملتزماً، شخصياً، بالبحث عن تسوية وسوف أساهم بأي طريقة استطيعها لتحقيق هذا الهدف. وفي الاسابيع المقبلة، أعتزم أن استطلع، بصورة نشطة، مع الاطراف ومع اعضاء المجلس، وخصوصاً مع اعضائه الدائمين، كيف يمكن فتح الطريق المسدود الذي يعترض عملية السلم. وبعدما أوضحته بصورة مفجعة الايام الاخيرة من الاخطار والآلام المتأصلة في الوضع الراهن، يحدوني الأمل في أن تشترك جميع الاطراف المعنية في مجهود لاعادة تنشيط البحث في تسوية شاملة وعادلة ودائمة. وهذا، وحده، سوف يكفل مصالح الشعبين، الاسرائيلي والفلسطيني، على حد سواء، ويمكّنهما من العيش، معاً، في سلم.

[مجلس الامن ـ الامم المتحدة، نيويورك، ١٩٨٨/١/٢١]

◇
◇ ◇

قرار الجامعة العربية بدعم الانتفاضة

إن مجلس جامعة الدول العربية، المنعقد على مستوى وزراء الخارجية، في دورة غير عادية، في

مقرّ الجامعة، يومي ٤ و٥ جمادى الثانية ١٤٠٨ هـ الموافقين ٢٣ و ٢٤ [كانون الثاني] يناير ١٩٨٨، بناء على طلب الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فقد بحث الأوضاع الخطيرة في الاراضي العربية المحتلة، الناجمة عن انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني البطل في وطنه المحتل، وما يواجهه من قتل وتنكيل واجراءات قمعية على يد سلطات الاحتلال الصهيونية، إنتهاكاً لكل الاعراف والمواثيق الدولية؛ واذ يعبّر عن وقوفه الكامل مع انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني في مواجهته الشجاعة وتصديه للعدو الصهيوني الذي يستهدف أرواحه وحرماته ومقدساته، وتمكيناً لشعبنا العربي الفلسطيني من الاستمرار في انتفاضته وممارسته لحقه المشروع في مقاومة الارهاب والعنف الصهيوني، من أجل إنهاء الاحتلال واسترجاع أرضه وحقوقه الوطنية الثابتة في العودة وتقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد؛ وإذ يؤكد على وحدة الكفاح الذي يخوضه شعبنا العربي في فلسطين، والجولان، وجنوب لبنان، ضد الاحتلال الاسرائيلي، يقرر:

١ ـ توجيه تحيّة إكبار وإعتزاز إلى الشعب الفلسطيني على انتفاضته الباسلة في وطنه المحتل، والاشادة بوحدته الوطنية وتصديه لأعمال القمع وعمليات الابادة الاسرائيلية، ببطولة وفداء.

٢ ـ إدانة جرائم الاحتلال الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني المناضل، من قتل وإبعاد واعتقال جماعي، ومن فرض حصار الجوع والعطش ومنع الادوية والاعتداء على الاماكن المقدسة، خاصة المسجد الاقصى الشريف، والمؤسسات العلمية والصحية وهدم البيوت واستباحتها، وعلى سياسة الاستيلاء على الارض، والاستيطان فيها، ومطالبة دول العالم بالضغط على سلطات الاحتلال، من أجل وقف عسفها وانتهاكها للشعب الفلسطيني البطل، وفرض العقوبات الفعّالة على تلك السلطات التي ترتكب هذه الجرائم في حق الانسانية جمعاء وتهدد الأمن والسلام الدوليين.

٣ ـ (أ) الاستمرار في دعم انتفاضة شعبنا العربي الفلسطيني، مادياً وسياسياً، لتمكينه من مواصلة نضاله وتصميمه على إنهاء الاحتلال واستعادة حقوقه الثابتة؛ (ب) تتعهد الدول الاعضاء بتوفير وسائل الصمود والعيش للشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، وتقديم دعم مالي طيلة فترة الانتفاضة، وذلك بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، وإيصال هذه المساعدات من خلال صندوق الانتفاضة الذي أنشأته المنظمة لهذا الغرض، ومن خلال المنظمات الدولية والقنوات الاخرى المتاحة.

٤ ـ تعبئة القوى الشعبية العربية للالتفاف حول الانتفاضة الباسلة، وتقديم مختلف أنواع الدعم إلى الشعب الفلسطيني في نضاله، والتعبير عن تقديره لما قدّمته الدول والجماهير العربية من دعم للانتفاضة، والدعوة إلى تشجيع مبادرات المساعدات الشعبية وتوسيعها.

٥ ـ القيام بحملة إعلامية مكثفة على الصعيد الدولي، من أجل احكام عزل الكيان الصهيوني عالمياً، وإدانة ممارساته وفضح أعمال الابادة التي يقوم بها، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن أرضه وحقوقه الوطنية الثابتة، والتصدي لمحاولات الاعلام الصهيوني تقسيم الشعب الفلسطيني بين الداخل والخارج، وتفكيك وحدته الوطنية، بهدف تجزئة قضيته والانقاص من حقوقه الوطنية الثابتة والالتفاف عن وحدة تمثيله.

٦ ـ (أ) تشكيل لجنة من وزراء خارجية الجمهورية العربية السورية، المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية التونسية، الجمهورية العراقية، ومن رئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والامين العام للجامعة، مهمتها وضع خطة عمل عربية مشتركة لتنفيذ القرارات العربية المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي، بما في ذلك رسم التوجّه العربي المشترك في الأمم المتحدة، واجراء الاتصالات بمسؤولي الدول الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ومع مسؤولي الدول الأخرى، وكذلك مع المجموعات الدولية المختلفة والمنظمات والهيئات ذات الصلة، وذلك من أجل توفير أقصى الدعم والتأييد الممكنين لانتفاضة الشعب الفلسطيني، وخلق قوة دفع لمسيرة السلام العادل والشامل، من أجل عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، على أساس قرارات القمم العربية.

(ب) العمل على دعوة مجلس الامن لتحمّل مسؤولياته في إتخاذ القرارات والاجراءات الكفيلة بانهاء الاحتلال الاسرائيلي من جميع الاراضي

الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، ودعوة الأمم المتحدة إلى الاشراف على انسحاب قوى الاحتلال الاسرائيلية، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، طبقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧ ـ مطالبة مجلس الأمن بتحمّل مسؤولياته الكاملة تجاه انتهاكات الكيان الصهيوني لاتفاقية جنيف الرابعة في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، وامعانه في ارتكابه جرائم الحرب المنوّه عنها في المادتين ٤٩ و ١٤٧، مثل القتل والتعذيب والمعاملة اللاانسانية والنفي والابعاد واعتقال وطرد المواطنين العرب من ديارهم وتشريدهم وبناء المستعمرات الاستيطانية، وإرغام الكيان الصهيوني على الوقف الفوري لهذه الاعمال والممارسات وإعادة المبعدين إلى ديارهم، تنفيذاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

٨ ـ تكلّف الامانة العامة للجامعة برصد ومتابعة الانتهاكات الخطيرة التي يرتكبها الكيان الصهيوني في الاراضي العربية المحتلة، والتي تشكّل جرائم ضد الانسانية، وابلاغها، تباعاً، إلى الامين العام للأمم المتحدة، لتعميمها كوثيقة في الجمعية العامة ومجلس الأمن.

٩ ـ تكليف الأمانة العامة الاتصال بالمجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة، حتى تتولى كل منها، حسب اختصاصها، الاتصال بنظيراتها الدولية، والاقليمية، تجاه الأوضاع الخطيرة في الاراضي المحتلة، سعياً وراء اعلانها عن مساندتها لنضال الشعب الفلسطيني.

ويعبّر المجلس عن شكره لجميع الشعوب والحكومات التي وقفت إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله ضد الاحتلال الاسرائيلي؛ كما يشيد بالجهود التي تبذلها أجهزة الاعلام الصديقة وذات الاتجاه الموضوعي في مختلف انحاء العالم، لنقل الوقائع الحقيقية لنضال الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وكشف وحشية سلطات الاحتلال، وانتهاكها لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها والاتفاقات الدولية.

[نقلاً عن **اليوم السابع**، باريس، ١/٢/١٩٨٨]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/١٢/١٩٨٧ الى ١٥/١/١٩٨٨

١٩٨٧/١٢/١٦

• استمرت النشاطات المناهضة للاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية لليوم الثامن على التوالي؛ غير انها، نسبياً، أخفُّ من الايام السابقة. وفي نهاية يوم آخر، تميّزت هذه النشاطات، في الأساس، برشق الحجارة واشعال اطارات السيارات والاضراب التجاري، ولم يقتل أي شخص آخر، وانما جرح ثلاثة أشخاص، جراء اطلاق النيران؛ كما جرح جندي اسرائيلي، جراء طعنة بسكين (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١٢/١٩٨٧).

• تظاهرت، في جامعة تل ـ ابيب، مجموعة يسارية ضد أعمال القمع الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وقد قام احد الطلاب اليساريين بنصب يافطة كتب عليها «ساحة فلسطين». وألقى البروفيسور تسفي راز كلمة طالب فيها باقامة دولة فلسطينية (**يديعوت احرونوت**، ١٧/١٢/١٩٨٧).

• منذ نشوب الموجة الحالية من النشاطات المناهضة للاحتلال، قتل بنيران قوات الأمن الاسرائيلية ١٢ مواطناً فلسطينياً في قطاع غزة والضفة الغربية، وجرح العشرات في حوادث اطلاق النيران؛ كما أُصيب عدد يصعب حصره، جراء الضرب او الاصابة بالعيارات المطاطية، في اثناء مواجهة قوات الأمن الاسرائيلية. وبين القتلى ثمانية من سكان قطاع غزة وأربعة من سكان الضفة الغربية (**هآرتس**، ١٧/١٢/١٩٨٧). وقال مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى، ان العدد الكبير للاصابات في المناطق المحتلة هو السبب المباشر في استمرار الاضطرابات في الضفة والقطاع. وأضاف المصدر عينه «ان المصابين هم بمثابة فشل لنا في الاسلوب الذي تعاملنا به مع المشكلة» (**المصدر نفسه**).

• سلّم المبعوث الخاص لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. الى الصين، د. سامي مسلم، رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية ياسر عرفات الى القيادة الصينية حول الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة؛ كما أجرى مسلم جولتي مباحثات مع وزير خارجية الصين ونائبه بحث فيهما مع المسؤولين الصينيين في تطورات القضية الفلسطينية (**وفا**، تونس، ١٧/١٢/١٩٨٧).

• أعرب الصحافيون المصريون، عن تضامنهم مع انتفاضة الأرض المحتلة؛ وذلك في برقية أرسلها نقيب الصحافيين المصريين، ابراهيم نافع، الى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. كما أرسل نافع برقية الى السكرتير العام للأمم المتحدة، بيريز دي كويلار، طالب فيها الأمم المتحدة بادانة اسرائيل والزامها بالتقيّد بالقانون الدولي، في ما يتعلق بحقوق الشعوب الواقعة تحت الاحتلال (**الاهرام**، القاهرة، ١٧/١٢/١٩٨٧).

• دان رئيس حركة عدم الانحياز رئيس حكومة زيمبابوي، الاجراءات التي يقوم بها الاحتلال الاسرائيلي ضد السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة؛ ودعا، في رسالة وجهها الى السكرتير العام للأمم المتحدة، الى اتخاذ الخطوات العملية لوضع حد للاجراءات الاسرائيلية، والسعي من أجل عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٧/١٢/١٩٨٧).

• اجتمع ممثل م.ت.ف. لدى ايطاليا، نمر حمّاد، مع السكرتير العام للحزب الشيوعي الايطالي، الذي نقل لحماد موقف الحزب الشيوعي الايطالي وادانته للاجراءات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وتضامن الشيوعيين الايطاليين مع الشعب الفلسطيني. وفي اسبانيا، اجتمع وفد من الحزب الشيوعي الفلسطيني، برئاسة نعيم الأشهب، الذي يزور اسبانيا بدعوة من الحزب الشيوعي الاسباني، مع قيادة الحزب الشيوعي الاسباني، وبحثا في الوضع في المناطق المحتلة، وامكانية الضغط على السلطات الاسرائيلية لاطلاق سراح

الصحافي الفلسطيني رضوان أبو عياش، ورئيس جمعية الدراسات العربية، فيصل الحسيني (وفا، ١٩٨٧/١٢/١٧).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس: «اذا كان رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، يعتقد بأن اتهاماته ضدي وضد حزبي، على اننا مسؤولون عن الاضرابات في المناطق المحتلة، جدية، فعليه ان يستخلص العبر؛ اذ كيف يستطيع، في مثل هذا الوضع، ان يجلس معنا في حكومة واحدة» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/١٢/١٧).

١٩٨٧/١٢/١٧

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، حيث أوضح عرفات للرئيس العراقي صور الانتفاضة الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة؛ كما بحثا في آخر تطورات الوضع في منطقة الخليج. وأبلغ صدام حسين الى عرفات استعداد العراق لرعاية أسر شهداء الانتفاضة وتخصيص راتب تقاعدي لهم (وفا، ١٩٨٧/١٢/١٧).

• قال مصدر عسكري اسرائيلي، رفيع المستوى: «لقد شكّلت ردود الفعل الدولية على احداث المناطق المحتلة انجازاً عظيماً لسكان هذه المناطق»؛ وأضاف انه بسبب هذا التأييد، الذي شمل توجيه النقد الى اسرائيل من كافة الاتجاهات الممكنة، فان «نقطة البداية» لموجة الاضطرابات المقبلة سوف تكون أعلى بكثير (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• وقعت، في منطقة نابلس، نشاطات عدة مناهضة للاحتلال من قبل الشبان. وقد فرض حظر التجول على مخيم بلاطة بعد أعمال عنف مماثلة. وفي قطاع غزة، توفي المواطن العربي الذي جرح جراء اطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النيران عليه بعد طعنه احد الجنود الاسرائيليين في منطقة رفح (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• ذهبت مجموعة من الشبان الدروز في قرى الجليل الى مخيم بلاطة للاجئين، لكي تعبّر عن تضامنها مع سكان المخيم ودحض الاشاعات القائلة ان الدروز هم الذين يمارسون أعمال القمع في المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• قررت سكرتارية اللجنة القطرية لرؤساء المجالس المحلية العربية، في اجتماعها الذي عقدته في شفاعمرو للبحث في خطوات الاحتجاج ضد الاحداث الدامية في المناطق المحتلة، دعوة كل المنظمات والأوساط العربية الى اجراء بحث خاص في تلك الاحداث. وعلم ان السكرتارية سوف تطرح، في الاجتماع الموسّع، توصيتين: الاولى، دعوة الى اضراب عام في كافة ارجاء القطاع العربي يوم الاثنين المقبل، احتجاجاً على الاحداث الدامية في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ والثانية، الاكتفاء بالاضراب في المجالس المحلية العربية وأجهزة التعليم والقيام بمسيرات احتجاجية (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• صوّتت الجمعية العامة للامم المتحدة بأغلبية ١٤٥ صوتاً، مقابل صوت واحد، على الابقاء على مكتب م.ت.ف. في نيويورك مفتوحاً، ودعت الولايات المتحدة الى عدم انتهاك اتفاقيات مقر الامم المتحدة بالاقدام على غلق المكتب. وكانت اسرائيل الصوت الوحيد الذي اعترض على القرار، بينما تغيّبت الولايات المتحدة عن التصويت (السفير، بيروت، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• اقيمت في وزارة الخارجية الاسرائيلية هيئة خاصة لدراسة ردود الفعل العالمية وتنظيم هجوم اعلامي اسرائيلي في أعقاب الاحداث في المناطق المحتلة في الأيام الاخيرة. وقد ترأس الهيئة نائب مدير عام المهمات الخاصة في وزارة الخارجية، شماي كهانا (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/١٨).

• تتابع اللجنة الفلسطينية ـ الاردنية المشتركة اجتماعاتها في العاصمة الاردنية، عمان. وقد بحثت اللجنة في اجتماعها الثاني الجهود التي تبذلها مع الجهات العربية التي تأخرت في تسديد التزامها المالية؛ كما ناقشت اللجنة الوضع في المناطق المحتلة وسبل تقديم الدعم لنضال وصمود المواطنين هناك (وفا، ١٩٨٧/١٢/١٧). وقررت اللجنة تخصيص الأموال اللازمة لبنود الدعم الثابتة والملحّة في القطاعات المختلفة بحدود المبلغ المتاح في ضوء الوضع الحالي (الرأي، عمان، ١٩٨٧/١٢/١٨).

١٩٨٧/١٢/١٨

• عقدت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاً مشتركاً مع اللجنة العليا لشؤون الوطن المحتل، لمتابعة مجريات الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة؛

وأصدرت بياناً طالبت فيه الاشقاء العرب، والدول الصديقة ودول العالم الحر، بالتضامن مع الانتفاضة والضغط على اسرائيل لايقاف اجراءاتها القمعية ضد السكان الفلسطينيين (**وفا**، ١٨/١٢/١٩٨٧). هذا وتواصلت حملات الاحتجاج العربية والعالمية على الممارسات الاسرائيلية، واعلان التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة، والدعوة الى ضرورة الاسراع في البحث عن سلام عادل للقضية الفلسطينية (**المصدر نفسه**، ١٩/١٢/١٩٨٧).

• اجتمع مدير الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي الحاكم، حامد القروي، مع ممثل م.ت.ف. لدى تونس، حكم بلعاوي، وبحث معه في آخر التطورات على صعيد القضية الفلسطينية، وخاصة انتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة (**الشرق الاوسط** ، لندن، ١٩/١٢/١٩٨٧).

• تقرر تشكيل لجنة تضم مسؤولين مصريين من وزارات الخارجية والداخلية والعمل للبحث في أوضاع الفلسطينيين في ما يتعلق بمسائل دراسة الطلاب الفلسطينيين في مصر والاقامة العمل. وبعد انجاز الدراسات الخاصة بهذا الشأن، سوف تشكل لجنة مصرية ـ فلسطينية مشتركة للبحث في الاجراءات النهائية التي تتعلق بهذه المشاكل. وقال أمين سر المجلس الوطني الفلسطيني، محمد صبيح، ان زيارة الوفد الفلسطيني الاخيرة للقاهرة أسفرت عن الاتفاق المبدئي لحل أوضاع بعض الفلسطينيين المقيمين في مصر (**الاهرام**، ١٩/١٢/١٩٨٧).

١٩/١٢/١٩٨٧

• امتدت موجة الأعمال المناهضة للاحتلال التي تسود في المناطق المحتلة منذ اسبوعين الى القدس الشرقية بزخم لم يعرف له مثيل منذ العام ١٩٦٧. وفي قطاع غزة، قتل شخصان، جراء اطلاق جنود الجيش الاسرائيلي النيران باتجاه المتظاهرين ، بعد صلاة الجمعة (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

• قرر ممثلو الجمهور العربي في اسرائيل الدعوة الى القيام باضراب عام في القطاع العربي، احتجاجاً على سفك الدماء في المناطق المحتلة، وتضامناً مع اخوانهم هناك (**هآرتس**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

• اكتظت ساحة متحف تل ـ ابيب بالآلاف من متظاهري حركة السلام الآن، الذين تجمّعوا تحت شعار «على ماذا نقتل ولماذ يقتلون ؟» احتجاجاً على الاحداث الدامية في المناطق المحتلة. وقد حمل المتظاهرون مئات الشعارات وهتفوا هتافات منددة بالاحتلال ومؤيدة للمفاوضات السلمية، على غرار «الاحتلال مُميت» و «المناطق المحتلة قنبلة موقوتة»، وغيرها (**عل همشمار**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ان م.ت.ف. وسّعت انشطتها باتجاه عرب اسرائيل. وأقول بثقة، ان هناك علاقة بينها و ' راكح' وأوساط أخرى في صفوف عرب اسرائيل. انني أدعو عرب اسرائيل والعرب في يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، الى عدم الانجرار وراء المحرّضين الذين لا يريدون سلامتهم» (**يديعوت احرونوت**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

• أعربت مصر، في بيان رسمي لها، عن استيائها وقلقها البالغ من أساليب القمع الاسرائيلية، والاحداث الدامية في الارض العربية المحتلة؛ وأكد البيان ان هذه الاساليب تمثل خرقاً للالتزامات الدولية، وتهديداً لمسيرة السلام في الشرق الاوسط، وتحدياً للمجتمع الدولي. وقد أُصدر البيان في ختام اجتماع الرئيس المصري، حسني مبارك، مع المجموعة السياسية المصرية التي تضم رئيس مجلس الشعب والشورى ورئيس الوزراء وعدداً آخر من الوزراء (**الاهرام**، ٢٠/١٢/١٩٨٧). كما تسلّم الرئيس مبارك رسالة من الملك الاردني حسين، نقلها اليه رئيس الديوان الملكي الاردني، مروان القاسم، حول الوضع في الاراضي المحتلة، وضرورة الاسراع في عقد مؤتمر دولي للسلام (**المصدر نفسه**). بدوره، أعرب مجلس النواب الاردني، في بيان له، عن استنكاره للممارسات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، مقابل الاعلان عن تأييده ودعمه المطلق للانتفاضة الفلسطينية (**الرأي**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

• قال سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، ليس من المقبول ان تقف بلاده متفرّجة ازاء المذبحة التي تنفذ في المناطق المحتلة. وقد نشر مكتب الرئاسة، في القاهرة، بياناً شديد اللهجة يطالب اسرائيل بوضع حد فوري لأساليب القمع التي تتبعها ضد سكان المناطق المحتلة، التي قتل خلالها الشيوخ والنساء والاطفال (**معاريف**، ٢٠/١٢/١٩٨٧).

٢٠/١٢/١٩٨٧

• أصدرت الأوساط الحكومية المسؤولة عن

القطاع العربي في اسرائيل، بالتنسيق مع الأوساط الأمنية الاسرائيلية، تعليماتها الى شرطة اسرائيل والى قوات الأمن الكبيرة التي جنّدت بمناسبة الاضراب العام الذي أعلنته سلطة المجالس المحلية العربية، للعمل بضبط نفس والامتناع عن الاحتكاك مع السكان العرب. كذلك اتخذ رؤساء الادارة المدنية في الضفة الغربية سلسلة من الاجراءات، بينها تقديم موعد العطلة الشتوية في المدارس، بهدف تقليص النشاطات في بؤر الغليان (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• طالب رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية، حيدر أبو بكر العطاس، مجلس الأمن الدولي باصدار قرارات جادة لادانة الممارسات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين، والزام اسرائيل بالانسحاب من الأراضي المحتلة، ووجه رسالة بهذا الخصوص الى السكرتير العام للأمم المتحدة (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• اجتمع مدير مكتب م.ت.ف. في الكويت، عوني بطاش، مع سفراء الدول الاشتراكية لدى الكويت، في منزل السفير الكوبي، وأطلعهم على آخر تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وطالبهم بالعمل الجاد والفعّال على كافة الصعد من أجل ايقاف المجازر الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين؛ كما أعرب لهم عن تقدير م.ت.ف. لمواقف الدول الاشتراكية تجاه نضال الشعب الفلسطيني (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• استدعت وزارة الخارجية المصرية سفير اسرائيل لدى القاهرة، موشي ساسون، وأبلغت اليه احتجاج مصر على ما صدر ويصدر عن السلطات الاسرائيلية من أعمال وحشية ضد سكان قطاع غزة الفلسطينيين، والذي يشكل انتهاكاً لحقوق الانسان الفلسطيني. ووصف الاحتجاج المصري ما يجري بأنه يهدد استمرار مسار السلام في الشرق الاوسط (**الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• قابل رئيس اتحاد الصحافيين القبارصة، أندرياس كناورس، على رأس وفد صحافي، سفير اسرائيل لدى قبرص، وجدد المطالبة بايقاف الاجراءات القمعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، وطالبه باطلاق سراح رئيس رابطة الصحافيين في الأرض المحتلة، رضوان أبو عياش. واتسم النقاش مع السفير الاسرائيلي بالحدة، حيث حاول تهدئة أعضاء الوفد القبرصي، وأبلغ اليهم انه أرسل مذكرتهم بهذا الشأن الى حكومته (**وفا**، ١٩٨٧/١٢/٢١). من جهة أخرى، زار وفد من السفراء العرب المعتمدين لدى قبرص رئيس البرلمان القبرصي، فاسوس ليساريدس، بصفته رئيساً للجمهورية بالوكالة، وأبلغوا اليه شكرهم لموقف قبرص الداعم لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. وأكد ليساريدس، بدوره، دعم قبرص وتأييدها لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة (**المصدر نفسه**).

• اجتمع عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. هاني الحسن، في القاهرة، مع مدير المكتب السياسي للرئيس المصري، د. أسامة الباز، وبحثا في الانتفاضة الفلسطينية، وفي سبل التنسيق بين م.ت.ف. ومصر لايقاف الممارسات الاسرائيلية وادانتها دولياً وحماية أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• اقترح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عقد مؤتمر دولي للقضاء على مخيمات اللاجئين. وفي لقائه مع الرئيس الايطالي فرانشسكو كوسيغا، قال شامير: «من الأفضل، بدلاً من الاهتمام بمؤتمر دولي للسلام بين اسرائيل والاردن، ان تقوم الدول الاوروبية، وبينها ايطاليا، بالعمل على عقد مؤتمر دولي هدفه القضاء على مخيمات اللاجئين» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• وصلت الى اسرائيل الدفعة الاولى من طائرات أف ـ ١٦ ـ دي، وسوف يتم استيعابها في سلاح الجو الاسرائيلي. وهذه الطائرات الجديدة جزء من صفقة، تشمل ٧٥ طائرة أف ـ ١٦، وقّعت بين اسرائيل والولايات المتحدة قبل بضع سنوات. وفي اطار هذه الصفقة سوف تحصل اسرائيل على نوعين من الطائرات: طائرات أف ـ ١٦ ـ سي وأف ١٦ ـ دي الاكثر تطوراً (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

١٩٨٧/١٢/٢١

• بعد يوم من الاضراب العام في المناطق المحتلة والانشطة المناهضة للاحتلال واسعة الحجم، التي قتل خلالها ثلاثة أشخاص وجرح أكثر من عشرين شخصاً، جراء اطلاق قوات الأمن النيران، تنوي

سلطات الامن الاسرائيلية اتخاذ سلسلة من العقوبات والاجراءات الرادعة «لكي توضح للسكان العرب في المناطق المحتلة ان مثل هذا الأمر لن يغيّر شيئاً». وقد حذّر رئيس الادارة المدنية في الضفة الغربية، العميد شيكا ايرز، من انه في حال استمرار الأعمال المناهضة للاحتلال في الضفة، سوف تتخذ اجراءات أشد. وأضاف ايرز: «اذا وضعونا في اللاخيار وظهرنا الى الحائط وضغطوا علينا، لن يكون هناك مفرّ من وقوع ضحايا في النفوس» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• في يوم الاضراب في القطاع العربي في اسرائيل، اعتقل ما يزيد على مئة شخص عربي بتهمة المشاركة في أعمال رشق الحجارة واشعال اطارات السيارات والتحريض داخل «الخط الاخضر». وقد جرح حوالى عشرين عنصراً من أفراد الشرطة، جراح أحدهم بليغة وجراح ثلاثة متوسطة. وتضرر عدد من سيارات الشرطة خلال اصطدام الشرطة مع المتظاهرين. وأضافت مصادر الشرطة ان ما يقرب من ٢٣٠٠ عنصر من الشرطة الاسرائيلية ورجال حرس الحدود، اضطروا الى التدخل والعمل في عشرات الاحداث التي وقعت في انحاء البلاد، وفي الأساس في المناطق التي تحتوي على عدد كبير من السكان العرب، مثل الناصرة وعكا واللد والرملة ويافا (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• حذّر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، العرب في المناطق المحتلة واسرائيل، من أنه ينوي استخدام الوسائل كافة، بما فيها المؤلمة، من أجل المحافظة على النظام العام؛ وأوضح رابين ان العرب «لن يحرزوا شيئاً بالارهاب والعنف». وقوّم رابين الموقف، في المؤتمر الصحافي الذي عقده في اللد، إثر عودته من الخارج، بقوله: «اعتقد بأن ما يجرى من أعمال خرق للنظام وأعمال عنف، يتم من خلال اتجاه سياسي واضح تقف وراءه ايران والعراق وسوريا، وقبل كل شيء م.ت.ف.». وأضاف رابين: «اعتقد بأن ما يجرى هنا، هو محاولة لاعادة النزاع الاسرائيلي ـ العربي الى ضمير العالم، من جانب الاوساط المعادية» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• قال المدير السياسي لوزارة الخارجية الاسرائيلية، يوسي بايلين، ان الجيش الاسرائيلي لم يكن مستعداً للحجم والطابع الشامل للحوادث التي نشبت في المناطق المحتلة؛ وكنتيجة لذلك، وجد الجنود أنفسهم في موقف «السبيل الوحيد فيه، تقريباً، لمعالجة الوضع، هو استخدام النيران» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• عقد أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، الموجودون في الاردن، اجتماعاً في مقر المجلس، في عمان، حضره رئيس المجلس، الشيخ عبدالحميد السائح، وتدارسوا خلاله الأوضاع في المناطق المحتلة. ويصادف اليوم، يوم التضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني الذي حدده مجلس جامعة الدول العربية. وقد ناشد الشيخ السائح القادة العرب والمسلمين وكل قوى الخير في العالم تقديم كل أشكال الدعم المادي والمعنوي لانتفاضة الشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٩٨٧/١٢/٢١). وقد امتدت الانتفاضة الفلسطينية لتشمل المناطق المحتلة العام ١٩٤٨، حيث أعلن الاضراب العام، ووقعت اشتباكات بين المتظاهرين والشرطة الاسرائيلة؛ وانضمت الى المضربين وفود يهودية من حزب مبام وراتس، ووفود نقابية وحزبية أخرى. ووصف رئيس المجلس القطري للمجالس المحلية العربية، ابراهيم نمر حسين، الاضراب بأنه من أنجح الاضرابات التي دعي اليها (**المصدر نفسه**).

• تتواصل مظاهر التأييد والدعم لانتفاضة الشعب الفلسطيني في الارض المحتلة في عواصم العالم، حيث أماكن انتشار الجاليات الفلسطينية. وقد اعتصم حشد من الفلسطينيين والعرب في قبرص في ساحة الحرية للتنديد بممارسات اسرائيل، واظهار التأييد لانتفاضة الشعب الفلسطيني، حيث أحرقوا العلم الاسرائيلي بحضور السفراء العرب وممثل م.ت.ف. لدى قبرص (**وفا**، ١٩٨٧/١٢/٢١).

• قام الملك الأردني حسين بزيارة رسمية الى موسكو. وفي مأدبة العشاء التي أقامها له رئيس اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية، أندريه غروميكو، تحدث حسين عن ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام تحضره الدول الخمس دائمة العضوية والأطراف المعنية بما فيها م.ت.ف. كما تحدث عن الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة، باعتبارها مواجهة ضد الاحتلال الاسرائيلي (**الرأي**، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• دعا ملك المغرب، الحسن الثاني، بصفته رئيساً للجنة القدس، وزراء الدول الاعضاء في لجنة القدس، الى الاجتماع للبحث في الوضع في الاراضي المحتلة. وأكد الملك الحسن، في رسالته الى رؤساء الدول الأعضاء في اللجنة المذكورة، ان الاحداث في الأراضي المحتلة تلزم كل من ينتمي الى الاسلام بالعمل

لادانة هذا الوضع وكشف أبعاده أمام الرأي العام العالمي (الرأي، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• قال مسؤول فلسطيني ان قيادة م.ت.ف. تسلّمت، خلال اليومين الماضيين، رسالة من سوريا اتسمت بالايجابية؛ وأضاف انها تناولت القضايا الهامة التي تتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي والعلاقة المبدئية التي يجب ان تربط المنظمة بسوريا (الشرق الاوسط، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• أجّل مجلس الأمن الدولي الاقتراع على مشروع قرار يندد باسرائيل على خلفية الاحداث الدامية في المناطق المحتلة. ولم يحدد المجلس موعداً لتجديد المناقشة. واستطاعت الولايات المتحدة اقناع دول عدم الانحياز بالاكتفاء بـ «التعبير عن الأسف» تجاه الوضع في المناطق المحتلة، بدل كلمة «تنديد». كذلك استطاع الاميركيون اقناع دول عدم الانحياز بشطب البند الذي يدعو سكرتير عام الامم المتحدة الى ارسال مبعوث خاص للاطلاع على الوضع في المناطق المحتلة (معاريف، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

١٩٨٧/١٢/٢٢

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مقرّه، في تونس، وزير خارجية مالطا، فانسون تابون، واستعرض معه العلاقات الفلسطينية ـ المالطية، وتطورات الوضع السياسي في المنطقة، في ضوء الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٢).

• تواصل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها في تونس، برئاسة ياسر عرفات، لمتابعة تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، حيث تدرس سبل دعم هذه الانتفاضة (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٣). وقد رحّبت م.ت.ف. بالقرار الصادر عن مجلس الأمن الدولي الذي شجب الاجراءات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين (المصدر نفسه).

• شددت اسرائيل من قبضتها على سكان المناطق المحتلة. ففي قطاع غزة، قتل شاب نتيجة لاطلاق النيران عليه من قبل دورية تابعة للجيش الاسرائيلي. وقد شوهدت قوات كبيرة في أماكن مختلفة، في محاولة للحؤول دون قيام موجة من التظاهرات. كذلك شُنّت حملة اعتقالات واسعة في أماكن مختلفة (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في اجتماع كتلة المعراخ في الكنيست: «قد نحتاج الى أربعة أيام اخرى لكي تهدأ الأوضاع في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد نحتاج الى ثلاثة أسابيع. فالجيش الاسرائيلي سوف يعمل بحكمة، وبقوة، في آن. سوف نركّز على اعتقال المحرّضين، حتى ولو كانوا مئات، وعقوبة الطرد يجب ان تستخدم، ويجب ان نحكم سيطرتنا على المناطق المحتلة» (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ان هناك، الآن، قوات كافية من الجيش في المناطق المحتلة لقمع أي نشاط معاد. وقال، أيضاً، انه عمّم على الضباط الكبار عدم استخدام القوة بصورة مبالغ فيها، لأن ذلك قد يعقد المشاكل. وأضاف شومرون ان لدى الجنود العتاد المطلوب لتفريق التظاهرات (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• تظاهر الفنانون والكُتاب والممثلون الاسرائيليون قبالة وزارة الدفاع الاسرائيلية، احتجاجاً على اسلوب «اليد القوية» وأعمال القمع في المناطق المحتلة. وحسب أقوال منظمي التظاهرة، فان هذه التظاهرة عفوية، وليس لها أي علاقة، أو تغطية من أي حزب كان. والنداء هو من أجل التفاهم والحوار كطريق للحل السلمي، والاحتجاج على أعمال القتل وتجاهل ما يجرى في المناطق المحتلة (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• ذكرت وكالة «رويتر»، استناداً الى أوساط معتمدة في مصر، أن مصر تفكر في تقليص بعثتها الدبلوماسية في اسرائيل، وربما استدعاء السفير المصري الى القاهرة. وفي الأيام الاخيرة شدد المصريون من لهجتهم ازاء الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة؛ وقد تم التعبير عن هذا الاتجاه، أيضاً، في المقالات التي نشرت في الصحافة المصرية، التي اتهمت اسرائيل باتباع سياسة «اليد القوية» ضد سكان المناطق المحتلة. وقد هاجمت الصحافة المصرية رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لأنه لا يدرك خطورة المشكلة في المناطق المحتلة، والولايات المتحدة لأنها مستمرة في تقديم المساعدة الى اسرائيل (عل همشمار، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• قال الناطق باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، في بيان خارج على المألوف في حدته ضد اسرائيل: «ان الاحتلال الاسرائيلي المستمر يكلّف المليون ونصف المليون فلسطيني في المناطق المحتلة واسرائيل نفسها ثمناً باهظاً نتيجة الاضطرابات وأعمال العنف». كذلك قال موظفون أميركيون كبار لسفير اسرائيل في واشنطن، موشي اراد، ان الولايات المتحدة لا تستطيع الاستمرار في المحافظة على موقف مؤيد لاسرائيل، اذا اتضح ان اسرائيل لا تستطيع السيطرة على الوضع دون اتخاذ اجراءات قمع قاسية (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

• في اليوم الثاني لزيارته للاتحاد السوفياتي، تباحث الملك الاردني حسين مع السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، حول الموقف العربي الموحّد الذي نتج عن قمّة عمان، وحول فرص تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨ بشأن حرب الخليج، كما بحثا في الحاجة الى ايجاد حل لقضية الشرق الاوسط من خلال مؤتمر دولي للسلام (**الرأي**، ١٩٨٧/١٢/٢٣).

١٩٨٧/١٢/٢٣

• استمرت قوات الأمن الاسرائيلية في حملة اعتقالات واسعة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، حيث يُعتقل المسؤولون عن الاعمال المناهضة للاحتلال التي حدثت في الآونة الاخيرة. وأفادت مصادر عسكرية بأنه تم، حتى الآن، اعتقال ما يزيد على ٣٠٠ شخص في الضفة الغربية فقط. وأفادت المصادر عينها بأنه في ظل امتلاء معتقل الفارعة، اقيم معسكر اعتقال مؤقت في الظاهرية بالقرب من الخليل. الى ذلك، شنّت السلطات حملة اعتقالات واسعة ضد الشبان في قطاع غزة (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الكنيست، خلال نقاش حاد وتبادل كلمات لاذعة حول احداث المناطق المحتلة: «ان غزة والخليل ورام الله ونابلس ليست كبيروت وصيدا وصور». فردّ عليه عضو الكنيست، يوسي ساريد، بقوله: «ان رابين لم يتعلم شيئاً». وأوضح رابين ان سياسة الحكومة الاسرائيلية تركز على مبدأين: «حرب ضروس ضد ' الارهاب' الموجه من قبل م.ت.ف. وتقديم المساعدة لتحسين نوعية الحياة للسكان الذين يرغبون في العيش بسلام» (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• قال رئيس مجلس محلي باقة الغربية، سمير درويش، في لقاء الشخصيات الفلسطينية الذي عقد في مكتب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس: «ان العرب ينظرون الينا كيهود، واليهود يروننا عرباً، ولكننا جزء من الشعب العربي الفلسطيني». وقال بيرس في اللقاء: «السؤال هو كيف نعالج المشاكل، بالحجارة وقنابل المولوتوف او بالتفاهم ؟ فالأمران لا يمكن ان يستقيما؛ لن يكون هناك تفاهم عندما يُطلق الرصاص، ولا فرق بين الرصاص والقنابل الحارقة» (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• صرح رئيس الدائرة الاعلامية في م.ت.ف. ياسر عبد ربه، بأن م.ت.ف. تبحث في مسألة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، والمطالبة باقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة (**الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، الدول الخمس العظمى الى الاضطلاع بمسؤوليتها للاعداد لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط؛ وقال ان حل مشكلة السكان في الاراضي المحتلة لا تأتي من طريق تحسين المعيشة، وانما من خلال تلبية الرغبة في الاستقلال والحرية، وذلك ما أثبتته الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• اتصل الرئيس المصري، حسني مبارك، بالرئيس الأميركي رونالد ريغان، لحث الولايات المتحدة على عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع قرار تقدمت به كتلة دول عدم الانحياز الى مجلس الأمن الدولي بشأن الوضع في المناطق المحتلة. وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت عند عرض مشروع القرار (**الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

• وصف مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الاحداث الاخيرة في المناطق المحتلة بأنها بمثابة «صيحة من القلب» من جانب السكان الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وقال مورفي: «ليس هناك أساس للادعاء بأنها جاءت نتيجة لتحريض من الخارج»، بل نتيجة خيبة الأمل والتعاسة وفقدان الأمل بين صفوف الفلسطينيين (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٢٤).

١٩٨٧/١٢/٢٤

• استمرت قوات الأمن الاسرائيلية في شن

حملات الاعتقال في المناطق المحتلة. وقد تم اعتقال حوالى ألف شخص من المشتبه بهم بالقيام بأعمال مناهضة للاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأفادت مصادر عسكرية في الضفة الغربية بأن حملات الاعتقال سوف تستمر في الأيام المقبلة. وقال قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، ان عدد المعتقلين في المنطقة يقدر بالمئات (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة مركز حزب العمل التي عقدت في القدس، ان الحكم العسكري المطعّم بادارة مدنية في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الخيار الوحيد في هذه المناطق، الى ان يتم التوصل الى تسوية سياسية دائمة. وأشار رابين الى «ان من الافضل لسكان المناطق [المحتلة] وعرب اسرائيل ان يعلموا ان لا شيء يمكن انجازه عبر استخدام العنف» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

• قال عضو الكنيست، توفيق طوبي (حداش)، في جلسة لجنة المتابعة العليا لشؤون الجماهير العربية في اسرائيل: «ان أقوال رئيس الدولة الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، ورئيس الحكومة، ووزير الدفاع، التي تحذر المواطنين من حدوث فصل جديد في المأساة الفلسطينية، تشكل تهديداً ومحاولة لاخافتنا» (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

• قال عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه، الذي التقى بالرئيس المصري، حسني مبارك، في القاهرة، ان الرئيس مبارك قال له ان استمرار الوضع الحالي في المناطق المحتلة سوف يؤثر في شبكة العلاقات بين اسرائيل ومصر. وقد ندد مبارك بتصرفات قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، وانتقد وسائل القمع وقتل الاطفال (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

• أعلن ما يزيد على مئة جندي من جنود الاحتياط الاسرائيليين، انهم لن يمتثلوا للأمر الذي يدعوهم الى المشاركة في جزء من حملة القمع ضد الانتفاضة والتمرد في المناطق المحتلة، في حال استدعائهم لتأدية الخدمة فيها. وقد جاء في العريضة التي وقّعوا عليها، والتي نظّمتها حركة «يوجد حد»: «لا نستطيع، بعد، تحمل عبء المشاركة والمسؤولية في التدهور الاخلاقي والسياسي». وعلم، أيضاً، ان بين هؤلاء الجنود ضباطا كثيرين (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

• لم ينجح ممثلو لجنة رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة باقناع نائب وزير خارجية الولايات المتحدة بايقاف الادارة الاميركية عن توجيه النقد الى اسرائيل، على أرضية احداث المناطق المحتلة. وقد أكد رؤساء لجنة الرؤساء العلاقة الجيدة لادارة ريغان مع اسرائيل والعلاقات الوطيدة التي تربط بين الولايات المتحدة واسرائيل، لكنهم عبّروا عن أسفهم تجاه اللهجة التي تستخدمها ضد اسرائيل (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٥).

١٩٨٧/١٢/٢٥

• أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في مؤتمر صحافي عقده في تونس، ان مسألة تشكيل حكومة منفى فلسطينية، التي دعا اليها عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية هي، الآن، قيد الدرس. وقال عرفات انه طلب من رئيس اللجنة القانونية في المجلس الوطني الفلسطيني، أنيس القاسم، دراسة هذا الاقتراح (**الرأي**، ١٩٨٧/١٢/٢٦).

١٩٨٧/١٢/٢٦

• اتصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، هاتفياً، بالمطران هيلاريون كبوجي، الذي يضرب عن الطعام في مقر جامعة الدول العربية في روما تضامناً مع انتفاضة الشعب الفلسطيني. كما أبرق الرئيس الليبي، معمر القذافي، الى المطران كبوجي للتضامن معه (**وفا**، ١٩٨٧/١٢/٢٧).

• تم في اسرائيل القاء القبض على ثلاثة فدائيين، بعد عبورهم نهر الاردن بهدف تنفيذ عملية في احدى الكيبوتسات في غور بيسان. وقد افشلت قوات الجيش الاسرائيلي العملية، دون وقوع اصابات في صفوف القوة الاسرائيلية. وأفادت مصادر عسكرية بأن معركة وقعت استمرت عشر دقائق، جرح خلالها احد الفدائيين واستسلم الآخران. وأفادت المصادر نفسها بأن المجموعة تنتمي الى جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة «ابو العباس» (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٧).

• حيّا ملك العربية السعودية، فهد بن عبدالعزيز، في الكلمة التي افتتح بها اجتماعات قمة دول مجلس التعاون الخليجي، انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، ودعا الدول المحبة للسلام كافة، الى تقديم المساعدات لدعم صمود الشعب

الفلسطيني (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٧).

• ترك الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، جلسة مركز حزب العمل بشكل تظاهري احتجاجاً على رفض رئيس الجلسة اعطاءه حق الكلام، بعد قيام كل من رئيس الحزب شمعون بيرس، ووزير الدفاع اسحق رابين، بتقديم بيان سياسي حول احداث المناطق المحتلة. كذلك احاط وايزمان سكرتير عام حزب العمل، عوزي برعام، علماً بأنه غير مستعد للاستمرار في تحمّل مسؤولية معالجة قضايا عرب اسرائيل، من قبل حزب العمل. وقد جاء هذا احتجاجاً على سياسة بيرس ورابين في المناطق المحتلة وتجاه عرب اسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٧).

١٩٨٧/١٢/٢٧

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة يومها العشرين. وقد وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة الى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، الذين بدأوا اجتماعات القمة في الرياض، طالب فيها بدعم الانتفاضة الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٧).

• كشف أحد القياديين في م.ت.ف. عن اجتماعات عقدت في الآونة الاخيرة بين ممثلين للمنظمة وقياديين من الاتجاهات الاسلامية البارزة في المناطق المحتلة، أسفرت عن اتفاق كامل في وجهات النظر حول سبل التصدي للعدو الصهيوني. وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خليل الوزير (أبو جهاد)، ان الأمر ليس سراً، حيث تمثل م.ت.ف. كافة اتجاهات الشعب الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• صرح عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، بأن الفلسطينيين سوف يقبلون أي قطعة أرض من الأراضي الفلسطينية المحتلة لاقامة دولتهم الفلسطينية عليها؛ وأكد خلف تمسك م.ت.ف. بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط (**الأهرام**، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• بدأت في المناطق المحتلة، بوتيرة سريعة، محاكمات مئات الاشخاص، الذين تم اعتقالهم في أعقاب التظاهرات العنيفة. وقد أعلن مصدر عسكري عن «ان الاجراءات القانونية لن تتضرر بسبب المحاكمات العاجلة، وان كل حقوق المتهمين سوف تتم المحافظة عليها». لكن مكتب المحامين، في غزة، قرر مقاطعة المحاكمات، لأن ثمة انتهاكات لحقوق المتهمين، ولأن المحامين لا يملكون امكانية الدفاع عنهم، بسبب الوتيرة السريعة للمحاكمات (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• جاء في بيان اصدره الوزير الاسرائيلي بلا وزارة، عيزر وايزمان، ان الجمود السياسي كان أحد الاسباب التي أدت الى نشوب الموجة الاخيرة من الأعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة. وذكر وايزمان، في بيانه، ان ليس لديه تفسير منطقي لحقيقة انتقاد اسحق رابين لمشروع بيرس (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• رفضت الحكومة الاسرائيلية، دون اجراء تصويت، اقتراح نائب الوزير، روني ميلو، بأن تقطع اجهزة الدولة أي اتصال مع لجنة رؤساء المجالس المحلية العربية في اسرائيل. وقال رئيس الحكومة، اسحق شامير، انه لم يكن هناك، على الاطلاق، اعتراف رسمي باللجنة؛ ولذا، ليس مطلوباً من الحكومة، الآن، ان تقرر الاعتراف بها أو عدمه (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• وصف وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بأنه شخص متسرع يتجول في العالم، حيث يبثّ الخوف من الموضوع الديمغرافي، ويسبب ضرراً جسيماً لدولة اسرائيل. وقال شارون ان قائد «الجهاد الاسلامي» يقيم، الآن، في عمّان، حيث يصدر من هناك توجيهاته الى رجاله تحت رعاية الاردن. ودعا شارون الى عدم اجراء مفاوضات مع الاردن، قبل ان يصفّي مراكز قيادة م.ت.ف. في حدوده. وعلى حد قول شارون، كان في الامكان الحؤول دون حدوث اضطرابات في المناطق المحتلة، لو كانت هناك نقاط استيطانية يهودية في المناطق التي قام فيها العرب بالاضطرابات. وقال: «لو وجدت عند تقاطع قرية ام الفحم مستوطنة يهودية، لما كان التقاطع اغلق». وانتقد شارون مزاعم شامير بعدم وجود مشكلة فلسطينية، او مشكلة العرب في المناطق؛ وقال ان هذه المشكلة قائمة وينبغي مواجهتها من طريق هجرة تسعة آلاف يهودي كل عام. ودعا شارون الى منح عرب اسرائيل مساواة في الحقوق والواجبات، والى تجنيدهم في الجيش الاسرائيلي، على الرغم من المشكلة المرتبطة بذلك. وعلى حد قوله، يجب قتل الفدائيين في

كل مكان، وعدم منحهم الراحة، ولو للحظة، في أي مكان في العالم (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

• أعلن المتحدث باسم المكتب المركزي الاسرائيلي للاحصاء، استناداً الى المحصلة المؤقتة لمعطيات ميزان المدفوعات، التي تشمل، أيضاً، الصفقات الاقتصادية مع سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، ان الواردات الامنية المباشرة لاسرائيل قد بلغت في الشهور التسعة الأولى من هذا العام، مليارى دولار، أي ما يزيد على ١٢٩ بالمئة، مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٨).

١٩٨٧/١٢/٢٨

• تتواصل الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة؛ وتواصل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. اجتماعاتها في تونس. وقد استعرض رئيس اللجنة، ياسر عرفات، مع أعضاء اللجنة، التحركات والاتصالات التي قامت بها القيادة الفلسطينية على الصعد كافة، العربية والدولية، لمواجهة الاجراءات والممارسات الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• أنهى قادة دول مجلس التعاون الخليجي أعمال مؤتمر القمة المعقود في الرياض. وصدر عن الاجتماع بيان ختامي حيّا انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وطالب بتقديم كل أشكال الدعم والمساندة الممكنة للانتفاضة الفلسطينية (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• أصدرت منظمة الوحدة الافريقية بياناً دانت فيه ممارسات العدو الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني، وعمليات الابادة والقمع التي تمارسها السلطات الاسرائيلية بما يتنافى والأعراف والقوانين الدولية كافة (وفا، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في مقابلة خاصة مع صحيفة «هآرتس»: «ان الاضطرابات في المناطق المحتلة لن تحدث مرة ثانية؛ واننا لن نسمح، بأي حال من الأحوال، بتكرار احداث الاسبوع الماضي، حتى لو اضطررنا الى استخدام قوة ضخمة». وأضاف رابين: «ان لدينا معلومات تفيد بأن الفدائيين والعناصر المتطرفة تخطط للاحتفال بيوم ' فتح ' ، الأول من كانون الثاني (يناير)، بسلسلة من الاعمال متنوعة الوسائل: من تسريب مجموعات فدائية، والقيام بنشاطات في أماكن مختلفة في العالم، وحتى الاضطرابات في المناطق المحتلة». وذكر رابين ان القوات الاسرائيلية «مستعدة لعدم تكرار ذلك، وللتعامل مع اولئك الذين يحاولون القيام بهذه الأعمال بكل شدة» (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في معرض رده على انتقادات الوزير اريئيل شارون له بشأن اقتراح جعل قطاع غزة منطقة منزوعة السلاح: «انني لم اقترح انسحاباً من جانب واحد من قطاع غزة؛ لكن عندما تعرض غزة كجزء لا ينفصم عن دولة اسرائيل، فان معنى ذلك هو ضم المناطق والسكان على السواء. فمن أجل أي شيء نريد ٦٥٠ ألف عربي آخرين ؟ ان العرب في سنة ألفين سوف يشكلون نسبة ٥٠ بالمئة من سكان الدولة، ولا بد من اعطاء رد على ذلك». وأضاف بيرس: «ان اريك شارون يتحدث عن حماقة، فهل حرب لبنان هي قمة الذكاء ؟» (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، خلال اجتماعه مع مراسلين عسكريين: «في اثناء الحرب، احتلت قطاع غزة قوة أصغر بكثير من القوة الموجودة هناك الآن»، وأضاف ان حجم القوات العاملة في قطاع غزة عقب الاضطرابات أكبر، الآن، بثلاثة أضعاف من حجمها العادي. وفي الضفة الغربية، ضوعف عدد الجنود الذين يتصدون للتظاهرات وأعمال المناهضة للاحتلال. وعلى حد قول شومرون، فان حجم الاعمال المناهضة للاحتلال الاخيرة في المناطق المحتلة قد فاجأ الجيش والقوة البشرية، وان وسائل تفريق التظاهرات المتاحة للجيش لم تكن كافية في المراحل الاولى؛ وعندما اتضحت خطورة الاحداث، تزوّد الجيش بوسائل اضافية من الداخل ومن الخارج لتفريق التظاهرات، وقام بارسال قوات الى المنطقة (هآرتس، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• طلبت الولايات المتحدة الى اسرائيل، رسمياً، عدم القيام بطرد عرب من المناطق المحتلة. وقررت وزارة الخارجية الاميركية ان عمليات طرد كهذه تتناقض ومعاهدة جنيف، التي تنص على حقوق السكان في المناطق المحتلة. وجاء في الطلب الاميركي: «ان عمليات الطرد من شأنها، فقط، زيادة تفاقم الوضع في المناطق» (يديعوت احرونوت، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

• قال وزير الاقتصاد والتخطيط الاسرائيلي، جاد

يعقوبي، في اجتماع حزب العمل في تل ـ ابيب: «ان من الواجب النظر بقلق كبير الى ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات في العام ١٩٨٧، بما يزيد على ٥٠ بالمئة، والى زيادة العجز في الميزان التجاري المدني بحوالى ٣٥ بالمئة في الاحد عشر شهراً الاولى من هذا العام» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٢/٢٩).

١٩٨٧/١٢/٢٩

• انفجرت شحنة ناسفة قرب دورية تابعة للجيش الاسرائيلي على الطريق المؤدية الى بلدة البيره بالقرب من مدينة رام الله. وأعلنت مصادر عسكرية ان احداً لم يصب، ولم تحدث أية اضرار. وقد قامت قوات الأمن الاسرائيلية بعمليات تمشيط واسعة في المناطق (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

• طعن جندي اسرائيلي في وسط مدينة نابلس، فأصيب اصابة طفيفة، وتمّ نقله الى المركز الطبي في تل ـ هشومير. وأعلنت مصادر عسكرية ان الحادث وقع في ميدان الساعة، في وسط المدينة، وقد تلقى الجندي الطعنة من قبل شاب عربي يمسك بسكين. وقد نجح الجنود في السيطرة على الشاب، الذي يبلغ من العمر ١٦ سنة (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

• اعتقل عشرات السكان الفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، غالبيتهم من الذين تمّ الافراج عنهم في صفقة التبادل مع منظمة أحمد جبريل، وبعضهم من المعتقلين الاداريين السابقين. وثمة اعتقاد، في المناطق المحتلة، بأن من المزمع طردهم (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

• أجرى عدد من المسؤولين العرب اتصالات هاتفية ودبلوماسية مع الادارة الاميركية، عرضوا فيها وجوب ان تستخدم الولايات المتحدة نفوذها لدى اسرائيل لمنع الأخيرة من تهجير وابعاد مواطني الضفة الغربية وغزة. وأبلغوا الى واشنطن ان الدول العربية لن تستقبل اي مواطن يُبعَد عن المناطق المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

• قال مصدر فلسطيني مطلع، ان القيادة الفلسطينية تسلّمت، في الآونة الأخيرة، رسالة من نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، حدّد فيها نقاط الخلاف بين سوريا و م.ت.ف. في مسألة العلاقة مع القوى التقدمية اليهودية، والترتيبات الأمنية في لبنان، والعلاقات الفلسطينية ـ السورية (**السفير**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

• اعلن وزير الاستيعاب الاسرائيلي، يعقوب تسور، ان ١٣٦٥٨ مهاجراً قد وصلوا الى اسرائيل في العام ١٩٨٧، أي بزيادة مقدارها ٣٥ بالمئة، مقارنة بالعام ١٩٨٦، الذي وصل خلاله ١٠٠٧٩ مهاجراً. وعلى حد قول تسور، فان ازدياد معدلات الهجرة ينبع، أساساً، من ازدياد معدلات الهجرة من الاتحاد السوفياتي، اعتباراً من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧. كذلك طرأ، خلال العام ١٩٨٧، ارتفاع بحوالى ٣٥ بالمئة، أيضاً، في عدد المهاجرين من جنوب افريقيا والارجنتين ورومانيا. فقد هاجر من جنوب افريقيا هذا العام ٧٦٠ مهاجراً، مقارنة بـ ٥٧٧ في العام ١٩٨٦، و ٢٢٥٤ في العام ١٩٨٥. وأعلن تسور ان ٨٠٦٨ يهودياً غادروا الاتحاد السوفياتي هذا العام، وصل منهم الى اسرائيل ٢٠١٥ شخصاً، أي حوالى ٢٥ بالمئة، فقط (**عل همشمار**، ١٩٨٧/١٢/٣٠).

١٩٨٧/١٢/٣٠

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى بغداد، في زيارة للعراق تستغرق عدة أيام، يبحث خلالها مع المسؤولين العراقيين في تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي الفلسطينية (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٧/١٢/٣١).

• قال القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في معرض رده على الاقتراحات المدرجة على جدول أعمال الكنيست: «ان م.ت.ف. طبقاً لآخر المعلومات، مستعدة للدخول في مفاوضات مباشرة مع اسرائيل، دون عقد مؤتمر دولي». وأضاف بيرس: «ان المشكلة ليس م.ت.ف. وانما الاردن، الذي توجد لديه مشاكل لا يرغب بسببها في الدخول في مفاوضات مباشرة دون عقد مؤتمر دولي». وأكد بيرس، في الكنيست، وجود «وثيقة لندن»، التي تمثّل اتفاقاً بين اسرائيل والولايات المتحدة والاردن (**هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٣١). كما قال بيرس، في برنامج «موكيد»، ان الاردن أعرب عن استعداده لتسلّم مسؤولية قطاع غزة، في إطار تسوية شاملة في مؤتمر دولي. وعلى حد قول بيرس، فان م.ت.ف. هي العنصر الوحيد المستعد لتسلّم غزة من دون تسوية ما أخرى، وليس في إطار المؤتمر الدولي (**معاريف**، ١٩٨٧/١٢/٣١).

• أعلن وزير خارجية مصر، د. عصمت

عبدالمجيد، ان مصر تتابع، باهتمام شديد وقلق بالغ، تصريحات بعض قادة اسرائيل بشأن طرد عدد من الفلسطينيين من المناطق المحتلة. وقال عبدالمجيد ان مثل هذا الاجراء يعتبر مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي واتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ في ما يتعلق بالسكان المدنيين في المناطق المحتلة (**الاهرام**، ١٩٨٧/١٢/٣١).

١٩٨٧/١٢/٣١

• دخلت الانتفاضة الفلسطينية يومها الخامس والعشرين. وقد استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بغداد، وفداً من سكرتارية الطلبة العرب في العراق، الذي أكد وقوف الطلاب العرب في الجامعات العراقية مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/١/١).

• قتل فدائيان في اشتباك بين قوة تابعة للجيش الاسرائيلي وبين مجموعة فدائية شمال غرب بلدة بنت جبيل اللبنانية. ويعتبر ذلك ثاني اشتباك بين قوات الجيش الاسرائيلي وبين فدائيين في جنوب لبنان، في غضون الأربع وعشرين ساعة الأخيرة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١).

• وجه رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشيخ عبدالحميد السائح، دعوات الى أعضاء المجلس المركزي الفلسطيني، لعقد اجتماع في بغداد، في ١٩٨٨/١/٩، للبحث في الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٨/١/١).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه مع عضو الكنيست، عبدالوهاب دراوشه، ليستمع منه الى تقرير عن اجتماعاته مع الرئيس المصري، حسني مبارك: «ان السلام البارد مع مصر ينبع من انها راضية عن م.ت.ف. عقب توطّد العلاقات بين مبارك وعرفات». وتحدث شامير عن العزلة الاجتماعية لسفير اسرائيل في مصر، قائلاً: «لو كان للسفير الاسرائيلي، موشي ساسون، نصف الحياة الاجتماعية المحيطة بالسفير المصري في تل ـ ابيب، لكان سعيداً» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١).

• اجتمع القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، مع سفير مصر في اسرائيل، محمد بسيوني، وسلّمه رسالة، رداً على رسالة نظيره المصري د. عصمت عبدالمجيد، الذي أعرب فيها عن قلقه من التطورات الأخيرة في المناطق المحتلة. وقد كتب بيرس في رسالته: «ان من الواجب علينا، بعد ان بدأ الهدوء يسود في المناطق المحتلة، ان نركّز كل اهتمامنا ونشاطنا على جهد فعال من أجل تحقيق السلام الشامل في المنطقة». وقال انه يتفق مع د. عبدالمجيد على ضرورة عدم تضييع الوقت للعمل من أجل السلام (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/١).

١٩٨٨/١/١

• في كلمة ألقاها في قوات الأقصى الفلسطينية، في بغداد، بمناسبة ذكرى انطلاقة الثورة الفلسطينية، قال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة تشاغل ٤٥ بالمئة من القوة العسكرية الاسرائيلية؛ وقارن الوضع الحالي في المناطق المحتلة بالوضع الذي ساد في الجزائر عشية الاستقلال. هذا وقد دخلت الانتفاضة الفلسطينية يومها السادس والعشرين (**وفا**، ١٩٨٨/١/٢).

• تظاهر مواطنون مصريون بعد صلاة الجمعة، في القاهرة، وهم يرفعون المصاحف، تأييداً للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وقد سار المتظاهرون في موكبين انطلقا من جامعي الأزهر والحسين، وطالبوا السلطات المصرية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع اسرائيل، وقد اصطدم المتظاهرون بالشرطة، التي حاولت تفريقهم (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٢).

١٩٨٨/١/٢

• القى رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، كلمة في حشد فلسطيني وكويتي، في الكويت، بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، من بين ما جاء فيها انه لا سلام سوى السلام الفلسطيني، ولا استقرار سوى الاستقرار الفلسطيني، وسوف تفشل «وثيقة لندن»، وسوف يفشل الاميركيون في فرض ارادتهم؛ وتساءل عن دور اتفاقية الدفاع العربي المشترك حيال ما يجرى في الخليج والاراضي المحتلة. هذا وقد دخلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة يومها السابع والعشرين (**وفا**، ١٩٨٨/١/٣).

• أقامت «فتح»، في تونس، مهرجاناً بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، تحدث خلاله عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية

لـ م.ت.ف. عن دور «فتح» في تفجير الثورة الفلسطينية (وفا، ١٩٨٨/١/٣).

• قال عضو الكنيست، مردخاي غور، في مقابلة مع الملحق الاسبوعي لصحيفة «هآرتس»، ان مسؤولية عدم اتخاذ القرارات السليمة بالنسبة الى الاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة، تقع على عاتق رئيس الحكومة الاسرائيلة ووزير الدفاع. وقال غور، أيضاً، ان مسؤولية عدم حشد قوات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة لا تقع على عاتق الجيش، بل على عاتق السلطة السياسية. وعلى حد قوله، كان من الواجب، عند نشوب الاضطرابات، حشد قوات ضخمة في المناطق المحتلة، الأمر الذي كان من شأنه ايقاف التدهور، بل الحؤول دون سقوط قتلى. وأضاف غور انه كلما كان هناك عدد أكبر من قوات الشرطة، كلما ازدادات مخاوف مثيري الاضطرابات (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٣).

• قامت طائرات مقاتلة تابعة لسلاح الجو الاسرائيلي بالاغارة على أهداف تابعة للفدائيين في جنوب لبنان. وقد استمرت الغارة حوالى ساعة كاملة، وطالت قواعد للفدائيين شمال شرق صيدا وجنوبها. وفي هذه المناطق، يوجد مخيم عين الحلوة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٣).

• ذكرت مصادر دبلوماسية مطلعة في القاهرة، ان مصر طالبت قيادة م.ت.ف. بضرورة اجراء مشاورات مع جميع الدول العربية، خاصة الأطراف المعنية بالنزاع في الشرق الاوسط، قبل الاعلان الرسمي عن اقامة حكومة فلسطينية في المنفى (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١/٣).

١٩٨٨/١/٣

• قتلت هنيّة محمود سليمان (٢٥ سنة) من قرية الرام، شمال القدس، بنيران دورية تابعة للجيش الاسرائيلي خلال مطاردة راشقي الحجارة. وطبقاً للشهادات، لم يكن لهنيّة اية علاقة بالتظاهرة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٤). وقد اثبت التحقيق الاولي ان احد الجنود فقد صوابه وأطلق النيران بشكل يتعارض والأوامر. وكان الحادث في ضاحية الرام بدأ لدى قيام مجموعة من حوالى عشرين من الفتية الملثمين برشق سيارات اسرائيلية بالحجارة، عند مدخل الضاحية. وقامت قوة تابعة للجيش بالدخول الى حدود الضاحية بهدف القاء القبض عليهم. وقد أطلق احد الجنود الأعيرة النارية، في اثناء عملية المطاردة، مما أسفر عن مصرع الشابة هنيّة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٤).

• أُصدرت أوامر طرد ضد خمسة من سكان الضفة الغربية وأربعة من سكان قطاع غزة. وقد وجّهت الى غالبيتهم تهم الاشتغال بنشاط لصالح منظمات فلسطينية، وبالذات «فتح»؛ ومن بينهم ثلاثة من مواطني القطاع متهمون بالقيام بنشاط معادٍ في إطار تنظيمات اسلامية متطرفة. وقد رفضت كل الدول، التي توجّهت اليها اسرائيل، استيعاب المطرودين (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٤). وعلم ان قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسنياع، وقائد المنطقة الجنوبية، اللواء اسحق مردخاي، قد وقّعا على أوامر الطرد (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٤). من ناحية أخرى، قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان الاردن مصمّم على احباط اي اجراء اسرائيلي لابعاد مواطنين فلسطينيين من الأراضي المحتلة (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٤).

• قال وزير الطاقة الاسرائيلي، موشي شاحل، في معرض ردّه على طلب احاطة من الوزير اسحق موداعي، الذي أراد ان يعرف حقيقة ما نشر بشأن استعداد الاردن منح رؤساء شركة كهرباء القدس الشرقية ترخيصاً لامداد الكهرباء لمدة ستين عاماً أخرى: «انه اذا رغبت حكومة الاردن في اجراء اتصالات مع اسرائيل، وفي بيع كهرباء لها، فانه سوف يستجيب لذلك، وسوف يكون سعيداً باقامة طاقم مشترك» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٤).

• أكد المشاركون في ندوة البحث الاقليمي الثامنة عشرة لهيئة الامم المتحدة حول قضية فلسطين، التي عقدت مؤخراً في هافانا (كوبا)، ان المؤتمر الدولي للسلام حول الشرق الاوسط تحت اشراف الامم المتحدة، وبحضور الأعضاء دائمي العضوية في مجلس الأمن الدولي، وبمشاركة كافة الأطراف المعنية بالصراع، بما فيها م.ت.ف. وعلى قدم المساواة، هو الاطار الأفضل لايجاد الحل العادل في المنطقة. وقد شارك في الندوة ممثلو ١٧ دولة من اوروبا الغربية، والشرقية، وأميركا اللاتينية، وآسيا و م.ت.ف. (وفا، ١٩٨٨/١/٤).

• بعد حوالى خمسة أسابيع من طرح مشروع ميزانية الدولة للعام ١٩٨٨/١٩٨٩، بمبلغ ٤٨,٤٦ مليار شيكل، صادقت الحكومة الاسرائيلية،

بأغلبية ١٨ وزيراً ورفض وزيرين (نافون واربيلي الموزيلينو)، وامتناع وزيرين (تسور ونحمكين)، وعدم اشتراك وزير واحد (موداعي) في التصويت، على مشروع الميزانية (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٤).

• نقلت شرطة اسرائيل الى شرطة تركيا كل الاستنتاجات والتفاصيل التي في حوزتها حول الرسائل الملغومة التي وصلت، الاسبوع الماضي، من تركيا الى اسرائيل. وقد أعرب مفتش عام الشرطة التركية، في البرقية التي وصلت الى مفتش عام الشرطة في اسرائيل، عن أسفه على الرسائل الملغومة، وعلى كونها ارسلت من تركيا. وعلى حد قوله، فان الشرطة التركية بدأت التحقيق لاكتشاف مرسلي الرسائل الملغومة. وكان اكتشفت في اسرائيل، حتى يوم الجمعة الماضي، عشرة رسائل من هذا النوع (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٤).

١٩٨٨/١/٤

• أعلن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، عن أنه تلقى تأكيدات من مصر والاردن ولبنان بأنها لن تستقبل أي فلسطينيين تطردهم اسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة. وقال انه طلب من سوريا، أيضاً، غلق حدودها أمام أي محاولة اسرائيلية من هذا النوع، لكنه لم يحصل على تأكيدات منها، بعد. وصرّح عرفات بأن م.ت.ف. قد تعلن عن تشكيل حكومة مؤقتة في المنفى، كما سوف تعلن عن مبادرة سلام للشرق الاوسط (**الاهرام**، ١٩٨٨/١/٥).

• عمّت التظاهرات والاضرابات التجارية مناطق رام الله وطولكرم وقلقيلية ونابلس وشمال القدس الشرقية. وتبادر لجان عمل المحامين، الذين يدافعون عن المتهمين المعتقلين في المناطق المحتلة، بعمل مشترك وتقديم استئنافات وطلبات الى محكمة العدل العليا، في محاولة لالغاء الأوامر الصادرة بطرد تسعة من مؤيدي م.ت.ف. في الضفة والقطاع. وقد نظّمت تظاهرة ضخمة وعنيفة، في ضاحية الرام، بعد دفن الشابة التي لقيت حتفها بنيران جندي اسرائيلي (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٥).

• اجتمع ما يزيد على عشرة من الشخصيات العامة في المناطق المحتلة، في فندق ناشيونال بالاس في القدس الشرقية، للبحث في تنفيذ خطتهم بشأن اعلان عصيان مدني في المناطق المحتلة كجزء من مبادرة شاملة للنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي. وقد برز من بينهم حنا سنيوره، رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، الذي يتولى رئاسة هذه المجموعة، و.د. مبارك عوض، رئيس مركز دراسات اللاعنف (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٥).

• أكد مدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية، د. أسامة الباز، أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة أثبتت للاسرائيليين، وغيرهم، ان القضية الفلسطينية لم تمت، وهي حية وتتطلب حلاً؛ واذا لم تحل، فان خطر استمرارها سوف ينعكس على اسرائيل أكثر من انعكاسها على أي دولة عربية (**الاهرام**، ١٩٨٨/١/٥).

• احتج المستشار النمساوي السابق، برونو كرايسكي، نائب رئيس المنظمة الدولية الاشتراكية، في برقية بعث بها الى سكرتير عام المنظمة، على انتماء حزب العمل الاسرائيلي الى الدولية الاشتراكية. وذكر كرايسكي، في برقيته، ان «الموقف الذي تتخذه حكومة اسرائيل يتناقض، بشكل حاد، وحقوق الانسان». وطالب كرايسكي مؤسسات المنظمة باعادة النظر في سياسة حكومة اسرائيل تجاه الفلسطينيين، وباتخاذ موقف واضح (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٥).

١٩٨٨/١/٥

• قتل مواطن من خان يونس، وأصيب سبعة آخرون، خلال الأعمال المناهضة للاحتلال، والصدامات التي وقعت بين مئات السكان في المنطقة وبين جنود الجيش الاسرائيلي. وقد اصيب في هذه الاحداث، أيضاً، خمسة من جنود الجيش الاسرائيلي. وفرضت قوات الأمن حظر التجول على مناطق الاضطرابات في خان يونس (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٦).

• أعلن رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومورن، للجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، ان الجندي المظلي الذي أطلق النار وقتل شابة عربية من قرية الرام، قد أطلق النيران في الفضاء، عندما احاط به جمهور معادٍ. وقد قتلت الشابة جراء اطلاق النيران، عندما كانت تقف فوق سطح منزلها وتنشر الغسيل. وأعلن شومرون، في رده على أسئلة اعضاء اللجنة، ان الجندي لم يلق القبض عليه بسبب اطلاق النيران، وانما لأنه خرج على التعليمات وترك القوة التي وصل في إطارها الى القرية، مما جعله في وضع وجد فيه من الضروري اطلاق النيران. وفي حديثه عن

تواجد الجيش الاسرائيلي في مخيمات اللاجئين، قال شومرون: «ان سيطرة الجيش الاسرائيلي هي شرط لأي اجراء سياسي، وان من غير الممكن البقاء خارج مخيمات اللاجئين والسيطرة على الوضع» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٦).

• ذكر معاوية فهد القواسمة، نجل رئيس بلدية الخليل المنتخب الذي طرد الى الاردن واغتيل هناك قبل أربع سنوات، ان المحققين معه في سجن الفارعة قد عذبوه بالصدمات الكهربائية، واجبروه على الاعتراف بالاشتراك في تظاهرة عنيفة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٦).

• تتواصل الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كما تتواصل مهرجانات التأييد لها في دول العالم. وقد اعتصمت مئات من السيدات الفلسطينيات في سوريا في مقر اللجنة الدولية للصليب الاحمر الدولي، في دمشق، احتجاجاً على الممارسات الصهيونية ضد المواطنين الفلسطينيين. ووجهت المعتصمات رسالة الى السكرتير العام للامم المتحدة ندّدن فيها بالممارسات الاسرائيلية. من جهة أخرى، وافق مجلس الامن الدولي، بالاجماع، على قرار يدعو فيه اسرائيل الى التخلي عن التدابير التعسفية بابعاد تسعة مواطنين فلسطينيين من الاراضي المحتلة الى الخارج (**وفا**، ١٩٨٨/١/٦). من جهة أخرى، أعلن رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، ان شخصيات فلسطينية من القدس الشرقية وسائر انحاء المناطق المحتلة سوف تعلن عصياناً مدنياً دون عنف (**السفير**، ١٩٨٨/١/٦).

• ذكرت مصادر في الجامعة العربية، في تونس، ان ست دول عربية و م.ت.ف. وافقت على عقد اجتماع طارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، كانت الجماهيرية الليبية دعت اليه للبحث في الوضع في الأراضي المحتلة (**السفير**، ١٩٨٨/١/٦).

• ذكر رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه مع اعضاء سكرتارية الجيل الشاب في حزب المفدال انه «في نهاية السنوات الخمس من الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، لن تتخلى اسرائيل عن أي جزء من أرض ـ اسرائيل، وسوف تصر على حقها في السيادة على كل المناطق». وقال شامير: «اننا معنيون بايجاد تسوية تؤدي الى السلام والتعايش والهدوء في المنطقة؛ وان السبيل للوصول الى هذا الوضع هو الحكم الذاتي الذي يتيح تقدماً جاداً؛ وان اتفاقيتي كامب ديفيد هما السبيل الوحيد للسلام بين اسرائيل وجاراتها؛ لكننا بعيدون عن هذه الامكانية بسبب نشاطات شخصيات اسرائيلية من اجل المؤتمر الدولي الذي يعتبر خطراً على دولة اسرائيل» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٦). وهاجم شامير بعض العناصر في مصر، وادعى بحدوث تطرف لدى المصريين تجاه اسرائيل، وقال: «اننا نسمع نغمات جديدة في مصر. ولقد فوجئت لدى سماع مدير ادارة فلسطين في وزارة الخارجية المصرية، الذي قال ان طلب مصر في المؤتمر الدولي سوف يكون الجلاء عن كل المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧، وحتى قبل ذلك» (**المصدر نفسه**).

• قال عضو الكنيست ميخائيل ايتان (ليكود)، في الكنيست، ان آلاف المواطنين العرب في دولة اسرائيل الذين لا يشاركون في انتخابات الكنيست هم بمثابة سرطان ينبغي استئصاله (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٦).

• وصل عضو اللجنة المركزية لـ «فتح» المستشار السياسي لرئيس م.ت.ف. هاني الحسن، الى عمان، في زيارة للاردن تستمر ٢٤ ساعة. ولم يتضح ما اذا كان الحسن سوف يلتقي بمسؤولين أردنيين (**السفير**، ١٩٨٨/١/٦).

١٩٨٨/١/٦

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في الجزائر، حيث بحثا في الوضع في المناطق المحتلة، وفي سبل توفير الدعم للانتفاضة الفلسطينية؛ كما بحثا في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. واجتمع عرفات، أيضاً، مع مسؤول الأمانة الدائمة لحزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية، محمد شريف مساعديه، وبحث معه في الأمور عينها. من جهة أخرى، ألقى عرفات كلمة في مهرجان أقيم في الجزائر بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، حيّا فيها الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/١/٧).

• استمرت التظاهرات والاضرابات التجارية في أماكن عدة في الضفة الغربية. وقد فرض حظر التجول في غزة، عقب القاء زجاجتين حارقتين على دورية تابعة لحرس الحدود الاسرائيلي، دون ان تحدثا اضراراً.

كذلك استمر حظر التجول المفروض على خان يونس، وفرض حظر تجول على قلقيلية، عقب الأعمال المناهضة للاحتلال التي حدثت هناك؛ وكذلك على مخيم عين شمس للاجئين، وهو المخيم الذي يقيم فيه الشاب الذي حاول طعن الجندية الاسرائيلية. وفي رام الله، استمرت الاضرابات التجارية الجزئية وتظاهرات الشبان. وفي قطاع غزة، وقعت أعمال مناهضة للاحتلال في أماكن مختلفة من القطاع، بينها رفح ومخيم النصيرات ومخيم البريج، حيث اصيب اثنان من السكان (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٧). وقد حاول شاب من طولكرم طعن جندية بسكين، حيث أُطلقت عليه النيران من أحد ضباط الادارة المدنية، فأصيب الشاب اصابة متوسطة، وتمّ ادخاله مستشفى طولكرم (**عل همشمار** ، ١٩٨٨/١/٧). في غضون ذلك، اصدر الحكم العسكري أوامر اعتقال ادارية لمدة سنة على خمسة عشر شخصاً من الذين تم اعتقالهم خلال موجة الاعتقالات الاخيرة، بينهم معتقل كان تم اطلاق سراحه في صفقة التبادل مع أحمد جبريل، وغالبية المعتقلين من سكان منطقة نابلس، ومنهم طلبة ونشيطون في مخيمات اللاجئين (**المصدر نفسه**).

• بعد نقاش استمر أربع ساعات، رفض الكنيست الاسرائيلي أربعة اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة الاسرائيلية على خلفية الاحداث في المناطق المحتلة، قدمتها كتل «حداش» و «راتس» و «القائمة التقدمية» و «مبام». وقد انضم عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشه (المعراخ) الى التصويت بحجب الثقة عن الحكومة (**معاريف**، ١٩٨٨/١/٧). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في معرض رده على اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، ان «وسيلة الطرد لن يتم استخدامها الا في حالات قليلة وخاصة؛ ولن تستخدم هذه الوسيلة ضد كثيرين». وكشف رابين النقاب عن ان قوات الأمن الاسرائيلية اعتقلت طفلة (١٢ سنة) ارسلها فدائيون لالقاء زجاجة حارقة، وقال: «بعد ذلك تندهشون، لأننا نلقي القبض على أطفال». وفي موضوع الاعتقالات والمحاكمات، قال ربين، انه منذ كانون الأول (ديسمبر) تم اعتقال ١٩٧٨ شخصاً، تم اطلاق سراح ٩٠٨ منهم. ومن بين ١٠٧٠ شخصاً في المعتقل، تمت محاكمة ٣٠٠، و ٢٣٤ هم قيد المحاكمة، حيث تم تقديم عرائض اتهام ضدهم (**المصدر نفسه**).

• اختتمت لجنة القدس اجتماعها الطارىء برئاسة ملك المغرب، الحسن الثاني، وحضور رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد عقدت اللجنة اجتماعها في مدينة افران في المغرب. وأصدرت، في ختام الاجتماع عدداً من التوصيات تدعو الى ادانة الممارسات الصهيونية ضد المواطنين الفلسطينيين؛ ودعت الى عقد مؤتمر دولي لاحلال السلام في الشرق الاوسط برعاية الأمم المتحدة (**وفا**، ١٩٨٨/١/٧). وقد اتصل الملك الاردني حسين بملك المغرب للاطلاع على نتائج اجتماعات لجنة القدس (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٧). وقال عرفات ان اللجنة اتخذت قراراً بتقديم ١١ مليون دولار الى صندوق القدس، وذلك لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الاراضي المحتلة (**الشرق الاوسط** ، ١٩٨٨/١/٧).

• اجتمع مندوب فلسطين الدائم لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، في تونس، مع الأمين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، وبحث معه في تطورات الوضع في الأراضي المحتلة. كما اجتمع بلعاوي مع مندوب الجماهيرية الليبية الدائم لدى جامعة الدول العربية وبحث معه في أوضاع الانتفاضة الفلسطينية، أيضاً (**وفا**، ١٩٨٨/١/٦).

• أوضحت حكومة قبرص لاسرائيل انه لن يُسمح للاشخاص المطرودين بالدخول الى قبرص. وجاء في بيان رسمي أُصدر في نيقوسيا، ان قبرص لن توافق على استيعاب الفلسطينيين التسعة الذين تعتزم اسرائيل طردهم. وجاء في البيان، أيضاً، ان قبرص تدين المساس بحقوق الانسان في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالأخص طرد الفلسطينيين من مسقط رأسهم (**عل همشمار** ، ١٩٨٨/١/٧).

• عقد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد ميلر، مؤتمراً صحافياً في القدس، دان خلاله الممارسات الاسرائيلية في المناطق المحتلة. وقال ميلر ان مخاوفنا حول الوضع في الأراضي المحتلة تأكدت، حيث لا يمكن تأمين المستقبل بقوة البندقية (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٧).

١٩٨٨/١/٧

• بدأ المجلس المركزي الفلسطيني اجتماعاته، في العاصمة العراقية بغداد، حيث من المقرر ان يبحث في وضع الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، كما بحث في مسألة تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى (**الاهرام**، ١٩٨٨/١/٨).

• اصيب سبعة أشخاص خلال الاشتباكات التي وقعت بين المتظاهرين وبين قوات الجيش الاسرائيلي في مخيمي المغازي والنصيرات (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

• قال مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية لشؤون العرب، العميد (احتياط) عاموس غلبواع، في كلمته الى مؤتمر حاخامي اميركا الذي عقد في القدس: «ان قرار القيام بيوم الاضراب العام لعرب اسرائيل قد تم اتخاذه من خلال التعاون العملي بين م.ت.ف. وبين مؤسسات الحزب الشيوعي في اسرائيل». وأكد غلبواع الخطورة الكامنة في المسار الذي اتخذه عرب اسرائيل، مؤخراً، والذي تمثّل، بداية، في اضفاء الطابع الفلسطيني، ثم تمّ التعبير عنه، عملياً، بالخروج العنيف الى شوارع مدن اسرائيل، لأول مرة، منذ عشرات السنين، للاعراب عن التضامن السافر مع الفلسطينيين في المناطق المحتلة، مثلما حدث في يوم الاضراب العام، قبل عدة أسابيع» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، انه لا يعلّق أهمية كبيرة على دعوة حنا سنيوره لمقاطعة السلع الاسرائيلية. وعلى حد قوله، فان هذه الدعوة تتعلق بضرورات الدعاية وتحقيق مكاسب جماهيرية شخصية. وأعرب شامير عن أمله في ألاّ يستجيب عرب المناطق المحتلة لهذه الدعوة والا ترتبك العلاقات الطبيعية بين اليهود والعرب (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨). وأعرب القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، عن ثقته بأن سكان المناطق المحتلة لن يستجيبوا لدعوة سنيوره للقيام بعصيان مدني. وعلى حد قوله: «فانهم اذا قاموا بالعصيان، سوف تكون حياتهم مرة». وأضاف بيرس، انه لا يعتقد بأن العصيان المدني خيار حقيقي، والمؤكد انه ليس تمهيداً لمفاوضات مباشرة (**المصدر نفسه**). وعلم ان رئيس الحكومة الاسرائيلية، شامير، قد طلب الى مستشار الحكومة القضائي، يوسف حاريش، دراسة امكانية اتخاذ اجراءات قضائية ضد سنيوره (**المصدر نفسه**١٩٨٨/١/٨).

• أعلن رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، عن انه لا يعتزم الاجتماع بمساعد السكرتير العام للامم المتحدة، مارك غولدينغ، الذي في طريقه الى اسرائيل، لاعداد تقرير عن الاجراءات المطلوبة لحماية سكان المناطق المحتلة. وقال شامير: «انه لا توجد ضرورة لأن اجتمع معه؛ واننا لا نقبل قرار مجلس الأمن الذي يدين اسرائيل؛ ولذا، ليس من الواجب ان نتعاون معه في هذا الصدد» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

• قال وزير خارجية الاردن، طاهر المصري، ان الاردن سوف يكون في مقدم الداعمين للانتفاضة وصمود السكان في الأراضي المحتلة؛ وطالب ببذل جهود أكبر على المستوى العربي، والاسلامي، لتوضيح أبعاد الانتفاضة في المحافل الدولية، وكشف الممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد السكان الفلسطينيين (**الرأي**، ١٩٨٨/١/٨).

• أعلن عضو الكنيست سكرتير عام حزب العمل الاسرائيلي، عوزي برعام، استقالته من منصبه كسكرتير للحزب، خلال افتتاح جلسة مكتب حزب العمل. وقد فعل برعام ذلك، بعد ان أُبلغ بالانتقاد الحاد الموجّه ضده من قبل وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، وابراهام كاتس ـ عوز، نائب الوزير، في جلسة وزراء الحزب. فقد أعرب رابين عن تحفظه من المواقف السياسية الحمائمية لبرعام. وكان وزير الخارجية شمعون بيرس وجه انتقاداً عنيفاً، أيضاً، الى برعام لقيامه بنشاط مستقل كسكرتير عام للحزب (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان الوقت قد حان لأن تقوم الولايات المتحدة بنقل سفارتها في اسرائيل من تل ـ ابيب الى القدس. وفي مجال آخر، قال شامير، ان تصويت الاميركيين على قرار مجلس الأمن لم يكن مفاجئاً لنا، لأن الولايات المتحدة تعارض، أيضاً، طرد زعماء الاضطرابات. وعلى حد قوله، فان الخلافات في الرأي شيء طبيعي بين الاصدقاء. وأضاف، ان «التصويت لا يمثل دليلا على حدوث تحول في مواقف الولايات المتحدة» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/٨).

١٩٨٨/١/٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، رئيس مجلس الشعب المصري، رفعت المحجوب، والوفد المرافق له، الذي يزور العراق، حيث بحث معه في تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، والمشاورات حول مسألة تشكيل حكومة فلسطينية مؤقتة في المنفى (**الاهرام**،

١٩٨٨/١/٩).

• أعلنت جبهة النضال الشعبي الفلسطيني انها لن تشترك، بعد الآن، في اجتماعات جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية. وقال المتحدث باسم جبهة النضال، ان جبهة الانقاذ لا تعمل من أجل الوحدة الفلسطينية، والجو السائد داخلها لا يمكن ان يؤدي الى تدعيم العمل الوطني الفلسطيني (**الأهرام**، ١٩٨٨/١/٩).

• أُقيم في طرابلس (ليبيا) مهرجان للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة. وتحدث في المهرجان الرجل الثاني في ليبيا، الرائد الركن عبدالسلام جلود، وطالب الجماهير العربية بالالتحام مع الشعب العربي في فلسطين المحتلة؛ كما حذّر الأنظمة العربية من التآمر على هذه الانتفاضة (**السفير**، ١٩٨٨/١/٩).

• في الولايات المتحدة، أعلنت ٦٥ شخصية ومنظمة أميركية مختلفة عن انها قدمت طلباً رسمياً لالغاء قرار الحكومة الاميركية باغلاق مكتب الاعلام الفلسطيني في واشنطن. وقد عقد الموّقعون على الطلب مؤتمراً صحافياً، أوضحوا فيه أبعاد القرار الاميركي ودوافعهم الى المطالبة بالغائه (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/١/٩).

١٩٨٨/١/٩

• انهى المجلس المركزي الفلسطيني دورة اجتماعاته في بغداد، حيث خُصصت للبحث في الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وأصدر في ختام الاجتماعات بياناً ضمّنه عدداً من القرارات لدعم الانتفاضة واستمرارها، كان من بينها: تعزيز اللجان الشعبية ولجان العمل الوطني في جميع مواقع المواجهة في فلسطين المحتلة؛ ومطالبة الجماهير والحكومات العربية بدعم الانتفاضة؛ ومساندة المجتمع الدولي للتحرك لايقاف الممارسات القمعية الاسرائيلية (**وفا**، ١٩٨٨/١/٩).

• قتل شخصان من قطاع غزة وأصيب ما لا يقل عن خمسة عشر شخصاً في نهاية الاسبوع، بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، خلال التظاهرات التي وقعت في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠).

• وزّعت، لأول مرة، في القدس الشرقية، وفي أماكن عدة، شمال القدس، منشورات بتوقيع «اللجنة الشعبية للعصيان المدني»، وهي هيئة جديدة لم يعرف، بعد، من الذي يقف وراءها. وقد تضمن كل منشور سبعة عشر بنداً، يدعو كل منها الى نوع مختلف من وسائل المقاطعة ورفض الانصياع والعصيان. ودعت المنشورات، أيضاً، موظفي الادارة الى الاستقالة من مناصبهم؛ كما دعت الى مقاطعة كل المنتوجات الاسرائيلية والى عدم دفع الضرائب الى السلطات؛ وعدم احترام أوامر حظر التجول، وعدم السماح لرجال الأمن بالدخول الى منازل السكان (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠).

• تم التحقيق مع رئيس تحرير صحيفة «الفجر» المقدسية، حنا سنيوره، في شرطة القدس، بأمر من المستشار القضائي للحكومة الاسرائيلية، بشأن دعوته سكان المناطق المحتلة الى القيام بعصيان مدني. وعلم من قبل شرطة القدس ان التحقيق لا يزال مستمراً. وقد افرج عن سنيوره بكفالة مقدارها ألف شيكل، وأبلغ انه من المحظور عليه السفر الى الخارج دون الحصول على اذن خاص من الشرطة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠). ووصف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، سنيوره بأنه «عميل لـ م.ت.ف.»، وأضاف: «انني لا أريد ان اعطي وزناً أكبر من اللازم لهذا العميل؛ وانني اعرف أموراً لا استطيع التحدث عنها» (**المصدر نفسه**).

• قال المنسق الاسرائيلي السابق للعمليات في المناطق المحتلة، اللواء (احتياط) شلومو غازيت، في ندوة حول احداث المناطق المحتلة: «ان الشيء الذي بدأ به حنا سنيوره يمكن ان يتطور الى عصيان مدني». وأضاف، ان المسار الذي ادى الى الاحداث الحالية مستمر منذ عشرين سنة. وعلى حد قوله، ان الزعامة الفلسطينية و م.ت.ف. لا تتوهمان انه يمكن بالعمل الفدائي هزيمة اسرائيل، ولديهما عدة أهداف: حرب استنزاف للمساس بالروح المعنوية الاسرائيلية وبالهجرة، والتسبب في النزوح من اسرائيل؛ ودفع اسرائيل الى اتخاذ اجراءات تضرّ بها؛ ودفع العالم الى ابداء التحفظ تجاه اسرائيل، وذلك انطلاقاً من ادراك ان اسرائيل محتاجة الى تغطية العالم والولايات المتحدة واليهود الاميركيين؛ ودفع الدول العربية والاسلامية الى معركة عسكرية ضد اسرائيل. وحذّر غازيت من مغبّة تحويل النزاع السياسي الى نزاع ديني مع العالم الاسلامي (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠). وقال العميد (احتياط) رئيس الادارة المدنية السابق، افرايم

سنيه، في الندوة ذاتها: «ان الاستخبارات هي الوسيلة الأساسية لمكافحة الارهاب». وأشار الى ان موجة العمليات في العام ١٩٨٥، قد توقفت، بعد ان خرج الجيش الاسرائيلي من لبنان، حيث تمكن رجال الاستخبارات من الاهتمام بمشكلة الارهاب. وعلى حد قوله، ينبغي عزل الفدائيين عن السكان، والامتناع عن العقاب الجماعي. وفي رأيه، هناك تحولان طرآ على العمل الفدائي: انضمام العنصر الديني الاسلامي، وارتفاع معدل العمل الفدائي التلقائي. ووصف سنيه التنظيم التلقائي للشبان الذين يستخدمون السكاكين والزجاجات الحارقة ـ من دون تدريب، أو أوامر، او وسائل قتالية ـ بأنه «عمل فدائي شجاع وبالغ الخطورة» (**المصدر نفسه**).

• وصل مساعد السكرتير العام للامم المتحدة، مارك غولدينغ، الى اسرائيل، في مهمة من قبل مجلس الامن الدولي، حيث يعتزم القيام بجولة على مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، للتعرف، عن كثب، على تصرف قوات الأمن الاسرائيلية من أجل فرض النظام في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١٠).

• أصدرت منظمة التقدم العالمي، التي مقرها فيينا، بياناً دانت فيه قرارات الابعاد الاسرائيلية التي اتخذت بحق مواطنين فلسطينيين، حيث انها مخالفة للاتفاقيات الدولية حول الوضع في الأراضي المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/١/١٠).

• بدأ الرئيس المصري، حسني مبارك، جولة عربية تشمل ست دول خليجية، كانت المحطة الاولى منها المملكة العربية السعودية. وقد احتلت الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة مركز الصدارة في محادثات الملك فهد بن عبدالعزيز والرئيس مبارك (**الأهرام**، ١٩٨٨/١/١٠).

١٩٨٨/١/١٠

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، سفراء الدول الاشتراكية المعتمدين لدى العراق، ونقل اليهم آخر تطورات الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة، وما يتعرض له الفلسطينيون من قبل السلطات الاسرائيلية؛ وطلب منهم أن ينقلوا الى حكوماتهم صورة الوضع في فلسطين المحتلة. كما استقبل عرفات سفراء الصين وفرنسا وايطاليا، كلاً على حده، وبحث معهم في الأمور عينها (**وفا**، ١٩٨٨/١/١٠).

• قتل مواطن من قطاع غزة بنيران جنود الجيش الاسرائيلي، عندما تعرضت دورية تابعة للجيش، بالقرب من حي الشجاعية، للرشق بالحجارة. كذلك توفي مواطن آخر متأثراً بجراحه في مستشفى «سوروكا»، كان اصيب قبل نحو شهر، عندما حاول مهاجمة أحد الجنود الاسرائيليين. وقد شهد القطاع تظاهرات، حيث لم ينجح الجنود في تحقيق الهدوء المنشود (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١١). وقد استخدم الجنود العيارات المطاطية والغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية في تفريق المتظاهرين. وقد أسفرت هذه الحوادث، أيضاً، عن اصابة عشرات الأشخاص الآخرين (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/١١).

• كشف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في جلسة الحكومة، ان جهاز الدفاع لم يُقوّم ان التظاهرات والاعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة سوف تكون بمثل هذه القوة، وتستمر هذه الفترة الطويلة. وأضاف رابين ان الاحداث في قطاع غزة أخطر بكثير مما هي في الضفة الغربية، حيث التطرف الديني للمحرّضين وخالقي الاضطرابات الذين يلهبون عواطف الشبان (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١١).

• قال الوزير الاسرائيلي، اسحق موداعي، في جلسة الحكومة: «لقد انسقنا، في الأسابيع الاخيرة، وراء الاحداث في المناطق المحتلة. في البداية، وعدت عناصر مفوضة بأن المشكلة سوف تحل في غضون اسبوع؛ وبعد ذلك، وعدت العناصر ذاتها بأن الهدوء سوف يسود بعد استخدام العيارات المطاطية؛ وحينئذٍ قالوا: من المحتمل اعادة النظام الى ما كان عليه من طريق تكثيف قوات الجيش الاسرائيلي؛ الا ان هناك احساساً بأن كل هذه الوسائل لا تحقق هدفها، حيث تستمر الاضطرابات» (**هآرتس**، ١٩٨٨/١/١١).

• قال وزير الصناعة والتجارة الاسرائيلي، اريئيل شارون، في جلسة الحكومة: «اننا نواجه وضعاً جديداً وينبغي اتخاذ اجراءات لتهدئة الخواطر، حتى لا نصل الى حالة طوارىء». وانتقد شارون الحكومة، لأنها لا تخصص الوقت الكافي للمواضيع المدرجة على جدول اعمالها، مثل حل مشكلة مخيمات اللاجئين، وتوجيهات الاعلام في الخارج، والجوانب السياسية، وظروف أجور عمال المناطق المحتلة. واقترح شارون

انشاء طاقم مقلّص من بين أعضاء مجلس الوزراء ليجري مشاورات مع خيرة العقول في المجالات كافة، ويقوم ببلورة مقترحات، ويعرضها على الحكومة ومجلس الوزراء المقلص للتصديق عليها (هآرتس، ١١/١/١٩٨٨).

• قال العقيد معمر القذافي، في كلمة بثتها الاذاعة الليبية، انه يتعين على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة اللجوء الى التخريب والعصيان المدني، بدلاً من العنف ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلية، وذلك كي لا يعطوا جنود العدو ذريعة لاطلاق الرصاص عليهم (السفير، ١١/١/١٩٨٨).

• اقترح رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، خلال اجتماعه مع السيناتور الجمهوري، ألين سبكتور، من ولاية بنسلفانيا، عقد مؤتمر دولي خاص لحل مشكلة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. وقال شامير، انه يمكن ان تشترك في هذا المؤتمر دول النفط العربية، مثل السعودية، وكذلك الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واليابان، وهي الدول التي سوف يتعين عليها تقديم يد العون في تمويل المشروع. وأكد شامير ان اسرائيل سوف تشارك في مثل هذا المؤتمر، وسوف تسعد بالمساهمة بالخبرة القائمة التي تراكمت لديها في اعادة توطين ٨٠٠ ألف من اللاجئين اليهود من الدول العربية (هآرتس، ١١/١/١٩٨٨).

• استقبل الملك الاردني حسين عضو الكونغرس الاميركي، ميل ليفين، وبحث معه في الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، حيث أكد الملك ان الانتفاضة هي نتيجة طبيعية لاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وعدم احراز تقدم لاحلال السلام في المنطقة (الرأي، ١١/١/١٩٨٨).

١١/١/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، مع وزير خارجية العراق، طارق عزيز، وبحث معه في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطورات الانتفاضة الشعبية هناك؛ كما بحثا في تطورات الوضع في منطقة الخليج (وفا، ١٢/١/١٩٨٨). من ناحية أخرى، قال عرفات، في حديثه لصحيفة «الشرق الاوسط»، ان فكرة حكومة المنفى هي قيد الدرس من قبل لجنتين مختصتين، قانونية وسياسية، وان اقرارها رهن بموافقة المجلس الوطني الفلسطيني، أو المجلس المركزي الفلسطيني على الأقل (الشرق الاوسط، ١٢/١/١٩٨٨).

• أصدرت الهيئة الاسلامية العليا في القدس بياناً، طالبت فيه ابناء العالم الاسلامي بتحمل مسؤولياتهم تجاه ما يجرى على الأراضي الفلسطينية، وفي مقدمها المسجد الأقصى، وناشدتهم نبذ الخلافات القائمة، وتوجيه جهودهم الى دعم صمود الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (وفا، ١٢/١/١٩٨٨).

• وفقاً لتقويمات أوساط أمنية اسرائيلية، سوف تستمر الأعمال المناهضة للاحتلال في المناطق المحتلة أسابيع عدة أخرى. وترى هذه الأوساط امكانية وقوع صدامات عنيفة بين المستوطنين اليهود، من جهة، وبين سكان المناطق المحتلة العرب، من جهة أخرى (يديعوت احرونوت، ١٢/١/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «ان الجيش الاسرائيلي لا يردع كما ينبغي، اثناء قيامه بتفريق التظاهرات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك لأنه لا يتبع سياسة اطلاق النيران والحاق الأذى بالمواطنين» (يديعوت احرونوت، ١٢/١/١٩٨٨).

• قال ضابط كبير في الجيش الاسرائيلي: «أن السكان في قطاع غزة يسيطرون على مفارق الطرق الرئيسة»، وأضاف: «لا يمكن ان تدخل سيارة الى القطاع دون ان ترشق بالحجارة. انهم يرشقون الحجارة على الجنود وليس، فقط، على المدنيين، والنتيجة: ان الجيش لا يستطيع ضمان سلامة المواطنين الراغبين في الذهاب الى القطاع بشكل مطلق» (يديعوت احرونوت، ١٢/١/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لاعضاء كتلة المعراخ في الكنيست: «ان ما يجري في المناطق المحتلة ليس نتيجة لقرار م.ت.ف.». وعن عرب المناطق المحتلة، قال رابين: «ليس لهم ممثلون معتمدون، ولا أعلم من يمثلهم. ربما نستطيع معرفتهم بعد انتهاء الاضطرابات» (يديعوت احرونوت، ١٢/١/١٩٨٨).

• انهت اللجنة التنفيذية للاتحاد العام لعمال فلسطين دورة اجتماعاتها العادية التي عقدتها في تونس فيما بين ٩ ـ ١١/١/١٩٨٨؛ وأصدرت في ختامها، بياناً، حيّت فيه انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، وناشدت الرأي العام العربي، والعالمي، التحرك لدعم الانتفاضة وتصعيدها

نحو بلوغ العصيان المدني، وذلك من أجل استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (**وفا**، ١٢/١/١٩٨٨).

• أبلغ سفير الصين لدى تونس الى المسؤول المختص في الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. قرار حكومة الصين بتقديم مساعدات طبية وغذائية، بشكل فوري، دعماً للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة التي دخلت شهرها الثاني (**وفا**، ١٢/١/١٩٨٨).

• استقبل الرئيس السوري، حافظ الاسد، في دمشق، مطران القدس لطائفة الروم الكاثوليك، هيلاريون كبوجي، الذي أبعدته سلطات الاحتلال الاسرائيلية. وأجري، خلال اللقاء، استعراض الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة (**وفا**، ١٢/١/١٩٨٨).

١٢/١/١٩٨٨

• ذكرت صحيفة «عل همشمار» الاسرائيلية ان عدد القتلى الفلسطينيين قد بلغ ٣٢ قتيلاً، في حين أصيب بجراح ٣٥٧ من العرب واليهود خلال احداث العنف في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ نشوب تلك الاحداث. ووفقاً للمعطيات الصادرة عن الجيش الاسرائيلي، سُجّل في الضفة الغربية وقطاع غزة، ابتداء من التاسع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي، ١٦٧٨ حادثة محلية تشمل: رشق حجارة، واشعال اطارات سيارات، وقذف زجاجات حارقة وقنابل يدوية، وهجمات على جنود، واطلاق رصاص، ووضع شحنات متفجرة، وحرائق (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٨).

• حذر القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، من انه اذا غابت الديناميكية السياسية، فلا مفر من حدوث اضطرابات في الشرق الاوسط. وقال بيرس حول الوضع في المناطق المحتلة: «لا نستطيع تغيير السياسة بالاعلام... يجب ان يكون واضحاً ان الوضع في المناطق المحتلة لا يشكل مشكلة مركزية تجاه الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، ومصر ليست متحركة في المنطقة، وما هو واضح لها واضح، أيضاً، لنا. ان السلام مع مصر لن يعمّر لمدة طويلة اذا بقي معزولاً» (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٨).

• تجول مساعد سكرتير عام الأمم المتحدة، مارك غولدينغ، على قطاع غزة، وشاهد بأم عينيه وقائع تركت لديه، بالتأكيد، انطباعاً حزيناً. فقد أوقف جنود الجيش الاسرائيلي سيارته وحالوا دون دخوله الى مخيم جباليا. وقال غولدينغ، بعد لقائه مع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ومنسق نشاطات الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، شلومو غورن: «لقد أوضح لي كل من وزير الدفاع ومنسق النشاطات سياسة اسرائيل اليوم في المناطق المحتلة؛ اما أنا، فقد أوضحت لهما قلق سكرتير عام الأمم المتحدة تجاه هذه السياسية» (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٨).

• في اطار التنسيق والمشاورات الجارية لعقد الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية، اجتمع مندوب فلسطين الدائم لدى الجامعة، حكم بلعاوي، مع كل من سفير الجزائر لدى تونس، ومندوب الجماهيرية الليبية الدائم في الجامعة، واستعرض مع كل منهما سبل تعزيز صمود الانتفاضة الفلسطينية في الأرض المحتلة (**وفا**، ١٣/١/١٩٨٨). وتستمر ردود الفعل العربية والعالمية الداعمة للانتفاضة والمستنكرة للاجراءات الاسرائيلية ضد المواطنين الفلسطينيين، مع استمرار الانتفاضة (**المصدر نفسه**).

• ناشدت مجموعة دول السوق الاوروبية المشتركة اسرائيل العدول عن قرارها بطرد تسعة مواطنين فلسطينيين في الأراضي المحتلة. وجاء في بيان لوزارة الخارجية الالمانية الاتحادية، التي ترأس المجموعة، حالياً، ان عملية الطرد خرق لمعاهدة جنيف. واكد البيان ان هذه المعاهدة تسري على المناطق المحتلة من قبل اسرائيل في العام ١٩٦٧ (**عل همشمار**، ١٣/١/١٩٨٨). هذا وقد عدّل الفلسطينيون، المقرر ابعادهم، عن الاستئناف ضد قرارات الابعاد، حيث قالوا انهم لا يريدون منح شرعية للاحتلال وقوانينه عبر اللجوء الى هذه القوانين (**الرأي**، ١٣/١/١٩٨٨). بدوره، أعلن المتحدث باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر، عن عدم موافقة واشنطن على الاجراءات الاسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**).

١٣/١/١٩٨٨

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، السفير اليوغوسلافي لدى العراق، ووضعه في صورة الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتطورات الانتفاضة

الفلسطينية. وأكد السفير اليوغوسلافي، بدوره، استمرار دعم بلاده لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ١٣/١/١٩٨٨).

• تمكن مبعوث الأمين العام للامم المتحدة مارك غولدينغ، المكلف بتقصي الحقائق في الأراضي المحتلة، من الوصول الى مدينة رفح في قطاع غزة؛ وقد حيّاه حشد من المتظاهرين عند وصوله المدينة. وسوف يغادر غولدينغ فلسطين المحتلة، عائداً الى واشنطن لتقديم تقريره الى السكرتير العام للأمم المتحدة حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة (**الرأي**، ١٤/١/١٩٨٨).

• قتل شاب من قرية بني نعيم بالقرب من رام الله، برصاص جنود الجيش الاسرائيلي، وجرح العشرات في الاحداث التي وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة، في اليوم الدامي في المناطق المحتلة؛ واستمر الاضراب العام في مجالات الحياة كافة. كذلك جرح جنديان من قوات حرس الحدود، بعدما هوجما بالسكاكين. وقد فرض حظر التجول على معظم مخيمات اللاجئين في الضفة وغزة (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٨).

• استمرت الأعمال المناهضة للاحتلال في أرجاء القدس الشرقية. وكان الحادث الأبرز، الذي لم يسبق له مثيل في القدس، وقع في ساعات الصباح، عندما قام عشرات الشبان العرب من منطقة جبل المكبّر، برشق الحجارة على بيوت الحي اليهودي في منطقة قصر المندوب السامي، القريب من القرية. وقد تحطم زجاج نوافذ كثيرة وتضررت ستة منازل (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٨).

• تم طرد أربعة مواطنين من سكان الضفة الغربية الى لبنان. والمبعدون هم: حسام عثمان محمد خضر، من مخيم بلاطة، وبشير احمد كمال حياري، من رام الله، وجمال محمد عبدالله شاكر جبارة، من قلقيلية، وجبريل محمود محمد رجوب، من بلدة دورا. وقد تمت عملية الطرد استناداً الى أوامر اصدرها قائد المنطقة الوسطى، عميرام متسناع. وبعد انتهاء الاجراءات القضائية، وُصف المبعدون بأنهم ينتمون الى زعماء المحرضين والمنظمين للاعمال المناهضة للاحتلال في الضفة الغربية في الأسابيع الأخيرة (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٨). وقد شجب وزير شؤون الأرض المحتلة الاردني، مروان دودين، الاجراء الاسرائيلي، الذي جاء تحدياً لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٦٠٧ (**الرأي**، ١٤/١/١٩٨٨).

• لم يقر الطاقم الوزاري الاسرائيلي المصغّر أية اجراءات عقابية جديدة بهدف وضع حد للتظاهرات في المناطق المحتلة. ففي ختام مناقشة استمرت حوالى ساعتين ونصف الساعة، عاد كل من وزير الدفاع، اسحق رابين، ورئيس الاركان، الجنرال دان شومرون، ونائب رئيس الاركان، اللواء ايهود براك، فاستعرض الوضع في المناطق المحتلة ونشاط أجهزة الأمن والجيش الاسرائيلي، في محاولة لتهدئة الخواطر واعادة الحياة الى مجراها الطبيعي. وقال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، ان «الطاقم الوزاري المصغر، يتبنى سياسة الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة» (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون، انه متأكد من انه خلال بضعة أسابيع، أو بضعة شهور، سوف تهدأ المناطق المحتلة، وسوف يعود الوضع الى سابق عهده (**هآرتس**، ١٤/١/١٩٨٨).

• وصل الى تونس وفد اللجنة السوفياتية للتضامن الأفرو ـ آسيوي، برئاسة السيد ميخائيل كاتنسيا، في زيارة لـ م.ت.ف. وقد اجتمع الوفد الى رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، حيث أكد الوفد الموقف السوفياتي الداعم لنضال الشعب الفلسطيني بقيادة م.ت.ف. (**وفا**، ١٤/١/١٩٨٨). وعقد كاتنسيا مؤتمراً صحافياً في مقر وكالة الأنباء الفلسطينية «وفا»، تحدث فيه عن العلاقات السوفياتية ـ الفلسطينية (**المصدر نفسه**).

• صرحت رئيسة الحكومة البريطانية، مارغريت تاتشر، بأن الاحداث التي شهدتها المناطق المحتلة، ناتجة عن البؤس والوصول الى طريق مسدود، وان الاحداث أكدت وجوب تقديم شيء يعيد الأمل الى الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة؛ وأعربت عن خيبة أملها من مساعي الادارة الاميركية في هذا الشأن (**الرأي**، ١٤/١/١٩٨٨).

١٤/١/١٩٨٨

• اعتقل في القدس الشرقية خمسة صحافيين يعملون في الصحف الموالية لـ م.ت.ف. ونقابي. الصحافيون هم: حنا سنيوره، وصلاح زحيكه، ومحمود زحيكه، وابراهيم قراعين، وعبداللطيف غيث، وغسان ايوب (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨). وعقب

عضو الكنيست، يائير تسبان (مبام)، على قرار اعتقال الصحفي حنا سنيوره ورفاقه قائلاً: «هذا اجراء غبي وبشع، وهو نتيجة متوقعة من سياسة اليد القوية التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية في المناطق المحتلة، وخنوع للضغوط الهستيرية من جانب اليمين المتطرف» (**المصدر نفسه**).

• ندد القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، بسياسة الليكود حيث قال: «ان نهج الليكود أفلس في الثمانينات، وان عرقلة أي مسار سياسي من أجل المحافظة على الوضع الراهن اتضح انها كارثة ضخمة، لأنه لا يوجد وضع راهن، ولهذا لا يمكن المحافظة عليه» (**عل همشمار** ١٥/١/١٩٨٨).

• قال رئيس الاركان الاسرائيلي، الجنرال دان شومرون: «ان انسحاب اسرائيل من جانب واحد من المناطق المحتلة، دون التوصل الى اتفاق، هو عمل خطر وليس عملياً». وأضاف: «لقد سمعت في الآونة الأخيرة آراء تنادي بالانسحاب من المناطق المحتلة من جانب واحد. لهذا، يجب ان يُفهم، انه على الرغم من وجودنا في المنطقة ووجود الشرطة وكذلك وجود المحاكم والحكم العسكري، فالوضع، كما تعلمون؛ ولكن في حال انسحابنا من هذه المناطق، فان الشبان ومنظمة الجهاد الاسلامي سوف يسيطرون على المنطقة ويصبحون هم الشرطة والقضاء وكذلك السلطة التنفيذية، وسوف يسيطرون على الشارع ويفرضون ما يحلو لهم. وخلال فترة قصيرة، سوف يخرج من هذه المناطق ارهاب على غرار لبنان» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨). وقال الجنرال شومرون ان قوات الجيش الاسرائيلي قتلت ٢٥٠ فدائياً، خلال العام ١٩٨٧، من منظمات مختلفة على الجبهات كافة. وفي ذلك العام، سجلت ٩٢٠ محاولة من جانب المنظمات الفدائية للقيام بعمليات ضد اسرائيل على الحدود الشمالية، بينها ٤٣ عملية نجحت في الحاق الضرر داخل اسرائيل. وفي العام ١٩٨٦، سجلت ٩٢٠ محاولة من الحدود الشمالية، نجحت ٢٨ منها بالتسبب في اضرار. وفي ذلك العام قتل ١٢٥ فدائياً. وفي عمليات سلاح الجو الاسرائيلي في جنوب لبنان، قتل، في العام ١٩٨٧، ٥٠ شخصاً وجرح مئة (**المصدر نفسه**).

• استقبل مدير ادارة فلسطين في وزارة الخارجية المصرية، طه الفرنواني، القائم بأعمال مكتب م.ت.ف. في القاهرة، حيث تسلّم منه رسالة من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى الرئيس المصري، حسني مبارك، تتضمن تطورات الوضع في المناطق المحتلة (**الأهرام**، ١٥/١/١٩٨٨).

• استقبل مدير عام الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. عبداللطيف ابو حجلة، سفيري اسبانيا وبلجيكا، كلاً على حده، وأطلعهما على تطورات الوضع في المناطق المحتلة. بالمقابل، نقل السفيران قلق حكومتيهما من الممارسات الاسرائيلية تجاه الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة (**وفا**، ١٤/١/١٩٨٨).

• أعلن الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ان الدورة الطارئة لمجلس جامعة الدول العربية سوف تكون فرصة لتقويم الجهود وايجاد السبل لدعم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (**وفا**، ١٤/١/١٩٨٨). من جهة أخرى، أعلن ممثلو المؤسسات الوطنية الفلسطينية في الأراضي المحتلة، في مؤتمر صحافي، أربعة عشر مطلباً فلسطينياً، تلاها د. سري نسيبة، واعتبرت كفيلة باعداد مناخ مناسب لوضع حد للعنف والاعداد للمؤتمر الدولي للسلام (**الرأي**، ١٥/١/١٩٨٨).

• أصدر مجلس الأمن الدولي قراراً، بأغلبية ١٤ صوتاً وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت، يطلب من اسرائيل الغاء أمر ابعاد مدنيين فلسطينيين وضمان العودة الفورية الآمنة الى الأراضي الفلسطينية لمن تم ابعادهم بالفعل. وجاء القرار بعد ٢٤ ساعة من طرد أربعة فلسطينيين. وقد أبعدت اسرائيل فلسطينياً خامساً الى لبنان أيضاً (**الرأي**، ١٥/١/١٩٨٨). وقالت مصادر سياسية في القدس، في أعقاب اصدار القرار، انه كما لم توافق اسرائيل على القرار السابق، الذي دعا اسرائيل الى عدم القيام بأعمال الابعاد، فانها لا توافق على القرار الجديد الذي يدعو الى اعادة المبعدين. غير ان وزارة الخارجية الاسرائيلية لم ترد، بعد، على قرار مجلس الأمن، ولا على قرار الولايات المتحدة بالامتناع عن التصويت وعدم استخدام حق «الفيتو» (**عل همشمار**، ١٥/١/١٩٨٨). وقال رئيس الاركان الاسرائيلي، دان شومرون، في نادي الصحافة في تل ـ أبيب: «لن يعود المبعدون الاربعة الى اسرائيل. لن نسمح لهم بالدخول». وأضاف انه من المحتمل ان يستخدم المبعدون كافة وسائط الضغط الاعلامية «ولكن لن يعودوا» (**المصدر نفسه**).

١٥/١/١٩٨٨

• تتويجاً للانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، قرر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اطلاق اسم «معسكر الثورة» على مخيم جباليا في قطاع غزة المحتل (**وفا**، ١٥/١/١٩٨٨). وقد التقى عرفات، في بغداد، مع الرئيس المصري، حسني مبارك، الذي يزور العراق، وبحث معه في سبل دعم الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة (**المصدر نفسه**، ١٦/١/١٩٨٨).

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في بغداد، سفير الاتحاد السوفياتي لدى العراق، الذي نقل اليه رسالة من الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، الذي أكد في رسالته انه سوف يعمل بجد من أجل الاسراع بعقد المؤتمر الدولي للسلام (**وفا**، ١٦/١/١٩٨٨).

• استقبل مدير عام الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. عبداللطيف ابو حجلة، سفير المانيا الاتحادية لدى تونس، ووضعه في صورة الوضع والانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة، وممارسات الكيان الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني. وطالب أبو حجلة دول السوق الاوروبية المشتركة بالعمل لايقاف الممارسات الاسرائيلية الوحشية ضد الفلسطينيين (**وفا**، ١٦/١/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ بيانات وتصريحات

• «بيان الحكومة الاسرائيلية حول الوضع في مناطق الضفة والقطاع»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٧، العدد ٢٨٢، ١٩٨٨/١/٢، ص ٢٤.

• سماره، سميح؛ «قراءة في طروحات اسرائيلية: خطوط حمراء وأفق مسدود [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨٨ ـ ٩٣.

• العبدالله، هاني؛ «الانتفاضة؛ تعميق المأزق الاسرائيلي [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٣١.

• «قادة اسرائيل يواكبون تفاقم التطرف...؛ تصعيد القمع ضد الفلسطينيين وتحميل الصحافة مسؤولية الاحداث»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٤، العدد ١٩١، ١٩٨٨/١/٤، ص ١٦ ـ ١٧.

• «[مقتطفات من أقوال موشي دايان حول قطاع غزة في النقاش الذي أجرته هيئة الاركان العامة في ١٩٥٦/٩/١٧]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٤٧؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٢/١٣.

• «[مقتطفات من رسالة دادي تسوكر عضو الكنيست الى اسحق رابين حول المحاكمات العاجلة وغير القانونية للمواطنين الفلسطينيين]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٤٦ ـ ٩٤٧؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١٢/٣٠.

• «نص الرد الاسرائيلي على قرار مجلس الأمن [الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٢٢]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٤٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٧/١٢/٢٤.

○ الاجتماع

• كوهين، عميرام؛ «ما الذي سيأتي به عام ٢٠١٠ ؟»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٣٦ ـ ٩٤٠؛ نقلاً عن **عل همشمار** ، ١٩٨٧/١٠/٣٠.

• Bar'on, Mordechai; "Trends in the Political Psychology of Israeli Jews 1967 - 1986", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 21 - 36.

• Goldberg, Harvey; "The Changing of Ethnic Affliation", *The Jerusalem Quarterly*", No. 44, Fall 1987, pp. 39 - 50.

• Houseman, Gerald L. and Carl E. Lutrin; "Israeli Emigration: A Zionsit Dilemma", *Midstream*, Vol. XXXIII, No. 8, October 1987, pp. 16 - 18.

○ الاحزاب والتكتلات

• صراص، سمير؛ «انشقاق حركة ' هتحياه ' وانعكاساته [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (نوفمبر) ١٩٨٧، ص ٩٤٠ ـ ٩٤٣.

• عنباري، بنحاس؛ «استقالة عوزي برعام [سكرتير حزب العمل] بداية المعركة ضد اسحق رابين»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ١٩٨٨/١/٢٣، ص ٤٨.

○ الاستيطان والمستوطنات

• الدقاق، ابراهيم؛ «السياسة الاستيطانية وانعكاساتها على قضية الاسكان الفلسطيني في الاراضي المحتلة»، **المستقبل العربي** (بيروت)، السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨،

ص ٤ ـ ٢٩.

• غانـؤور، آفي؛ «مستعمـرات الجـولان تنتظر تسـوية؛ فيل ابيض في ' كتسرين ' »، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٩٢٣ ـ ٩٢٥؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨٧.

• Schueftan, Dan; "Jordan's Motivation for a Settlement with Israel", *The Jerusalem Quarterly*, No. 44, Fall 1987, pp. 79 - 120.

○ الشؤون العسكرية

• ثابت، احمد؛ « ' الحرب النفسية ' الصهيونية وأساليبها الخفية»، **كل العرب** (باريس)، العدد ٢٧٧، ١٦/١٢/١٩٨٧، ص ١٢ ـ ١٣.

• اركـين، دان؛ «حيتس: صاروخ أكثـر سرعة وأكثـر دقـة ومـدى»، **نشرة مؤسسـة الدراسـات الفلسـطينيـة**، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٩٤٤ ـ ٩٤٥.

• Barnaby, Frank; "The Nuclear Arsenal in the Middle East", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 97 - 106.

• Gaffeny, Mark; "Prisoners of Fear: A Retrospective Look at the Israeli Nuclear Program", *American Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 75 - 96.

• Schiff, Zeev; "Israel's Strategic Quandaries", *Midstream*, Vol. XXXIII, No. 8, October 1987, pp. 3 - 5.

○ العلاقات الخارجية

• «بعـد عشر سنوات على زيارة القدس: بيغن يخـرج عن صمتـه ويكشف خفـايـا زيارة السادات وتطوراتها؛ باحثون ومعلقون اسرائيليون يناقشون ما حققته ' اتفاقية السلام ' مع مصر»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٨٩٤ ـ ٩٠٨.

• دسوقي، أمير كمال؛ «أبعاد التعاون الاسرائيلي ـ الافـريقي ومستقبـل عودة العـلاقات الدبلوماسية [تقرير]»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٢٧ ـ ٢٣٣.

• ملحم، هشـام؛ «تـراجع في التأييد الاعلامي لاسرائيـل [بسبب الانتفـاضة الفلسطينية]»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٢، ١١/١/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٦.

• Ro'i, Yaacov; "A New Soviet Policy towards Israel", *The Jerusalem Quarterly*, No. 44, Fall 1987, pp. 3 - 17.

• Sheffer, Gabriel; "The United States - Israeli Special Relationship", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 35 - 44.

○ الصهيونية واليهودية

• جبـور، سمـير؛ «المـؤتمر الصـهيوني الواحد والثـلاثـون: بروز الصراع بين القيـادة الاسرائيليـة والزعامة اليهودية والصـهيونية في الخارج [تقرير]»، **نشرة مؤسسـة الدراسـات الفلسطينية**، السنة ١٤، العـدد ١٢، كانـون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٩٢٧ ـ ٩٣٩.

• Abba Eban; "A Grotesque Symmetry", *The Jerusalem Post*, 26/12/1987, p. 9.

• Berman, Jaye; "Harold Bloom and Judaism", *Midstream*, Vol. XXXII, No. 8, October 1987, pp. 19 - 22.

• Dinner, Chava and Yohai Goell; "A Selected and Annotated Bibliography for 1986: The History of Zionism and the State of Israel", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 245 - 295.

• Friesel, Evyatar; "New Zionism: Historical Roots and Present Meaning", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 173 - 189.

• Halpern, Ben and Jehuda Reinharz; "The Social Sources of Zionism", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 151 - 171.

• Hoffman, Charles; "Zionist Congress Calls for Complete Equality in Judaism: Who's a Jew Backlash", *The Jerusalem Post*, 19/12/1987, p. 5.

• Gal, Allon; "Brandeis' Social - Zionism", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 191 - 209.

• Ruether, Rosemary Radford; "Zionism

and the Ideological Manipulation of Christian Groups",*American Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 63 - 68.

• Weitz, Yechiam; "The Yishuv's Response to the Destruction of European Jewery, 1942 - 1943", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 211 - 222.

العالم العربي

• أندوني، ليس؛ «نقاش بين القوميين والاسلاميين؛ المؤتمر العربي الاستراتيجي الاول، عمان، ١٥ ـ ١٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧ [تقرير]»، **الفكر الديمقراطي** (نيقوسيا)، العدد ١، شتاء ١٩٨٨، ص ١٤٨ ـ ١٦١.

• سعيد، عبدالمنعم؛ «الموقف الأميركي من قانون البحار وانعكاساته على المصالح العربية»، **السياسة الدولية**، العدد ٩١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٣٧.

• عبدالله، صلاح؛ «قمة عمّان في المجهر الاسرائيلي؛ ربحت مصر الغائبة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨١ ـ ٨٧.

• عبدالمجيد، وحيد؛ «القمة العربية الطارئة والنظام الاقليمي العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٥ ـ ١٠٣.

• "The Golan Heights: Twenty Years After", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 136 - 144; as quoted by Al - Awdah (Jerusalem), 8/6/1987.

فلسطين

○ الاجتماع

• شيف، زئيف؛ «[قطاع غزة] قنبلة موقوتة بشرية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩١٨ ـ ٩١٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٣/١٢/١٩٨٧.

○ الاقتصاد

• البحر، وفاء؛ «... اقتصاد المناطق المحتلة انفصال تدريجي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٣٢.

• بلوتسكر، سيفر؛ «[اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة:] ارتباط تام باسرائيل»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٠٧ ـ ٩١١؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٨/١٢/١٩٨٧.

• «تقويم ' الاونكتاد' لبنية الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع؛ ظروف وسياسات التنمية السليمة للاقتصاد الفلسطيني (٤)»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٦، العدد ٦٧٩، ١٧/١٢/١٩٨٧، ص ٢٩ ـ ٣١.

• التميمي، عبدالرحمن؛ «الامن المائي في الاراضي المحتلة؛ نحن البلد الوحيد دون خارطة جيولوجية»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٢، ٢/١/١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٣١.

• «... خمسة مشاريع تنموية في مؤتمر تطوير الصناعات الحرفية بالمناطق المحتلة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٣٥ ـ ٣٧.

• ريد ايلي، بيرا؛ «المرأة الفلسطينية العاملة في المناطق المحتلة»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ١، شتاء ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٩.

• مباركة، محمد؛ «المشكلة الزراعية في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **صوت فلسطين** (دمشق)، العدد ٢٤٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٧.

• موسى، ابراهيم؛ «البحث عن حلول جذرية لمشاكل صيد الاسماك في القطاع [تقرير]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٢٩ ـ ٣٠.

• Roy, Sara; "The Gaza Strip: A Case of Economic De - Development", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 56 - 88.

○ التعليم

• البحر، وفاء؛ «... قصة كفاح عمرها ثلاثون عاماً؛ الأوضاع التعليمية والتربوية والمعيشية في تدهور مستمر بالمناطق المحتلة [تحقيق]»، **البيادر**

السياسي، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٤٠ ـ ٤١.

• «الجامعات الفلسطينية؛ تحقيق خاص عن محنة جامعة بيت لحم»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٧٩، ١٧/١٢/١٩٨٧، ص ٢٤ ـ ٢٧.

• سلامة، سليم؛ «تقليص المخصصات الحكومية للجامعات والمعاهد والمدارس، ومخاطره؛ من ' هروب الادمغة ' الى ' هروب التعليم ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦،العدد ٦٧٩، ١٧/١٢/١٩٨٧، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• Baramki, Gabi; "Building Palestine Universities under Occupation", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 12 - 20.

○ الجمعيات والمؤسسات

• «الاعداد منذ سنوات للاستيلاء على امتياز [شركة كهرباء القدس]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٤٧ ـ ٤٩.

• «الجمعية الطبية في قطاع غزة تحتفل بعيدها السادس؛ علاج بالمجان وأدوية بسعر التكلفة»، **صوت البلاد** (نيقوسيا)، السنة ٤، العدد ١٤٤، ٢٢/١٢/١٩٨٧، ص ٣١ ـ ٣٢.

• كيوان، ماهر؛ «... هل يمكن تدعيم صمود شركة كهرباء القدس ؟»، **الحرية**، العدد ٢٤٣، ٢٧/١٢/١٩٨٧، ص ٢٦.

• «مشاريع انقاذ أمام الحكومة الاردنية؛ شركة كهرباء القدس في مهب السياسة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٢، ١١/١١/١٩٨٧، ص ١٥ ـ ١٦.

• Greenberg, Joel; "Palestinians Despair in Electric Power Stuggle", *The Jerusalem Post*, 19/12/1987, p. 7.

الفلسطينيون

○ الاضرابات والتظاهرات

• بن شاي، رون؛ «منظمة التحرير الفلسطينية وراء التصعيد في القطاع العربي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ٢٢/١٢/١٩٨٧.

• «تصعيد نوعي في الانتفاضة المستمرة»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٨٩، ٢١/١٢/١٩٨٧، ص ١٠ ـ ١١.

• حجير، مرسي؛ «أين حقوق الانسان الفلسطيني في الذكرى الدولية للاعلان العالمي لحقوق الانسان [؟]»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩/١٢/١٩٨٧، ص ٣٣ ـ ٣٤.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «انتفاضة شعب [تقرير]، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨٨٦ ـ ٨٩٦.

• درغام، راغدة؛ «اميركا تحاول حماية اسرائيل من النتائج السياسية للانتفاضة الفلسطينية»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٢٥، ٢٥/١٢/١٩٨٧، ص ٢١ ـ ٢٢.

• سماره، مهى؛ «غزة قد تدفع اسرائيل للرد، وسوريا والاردن لمصالحة المنظمة؛ ' فتح ' دعمت العمل الاصولي الاسلامي في غزة والضفة بعد ١٩٨٢»، **النهار العربي والدولي** (بيروت)، السنة ١٠، العدد ٥٥٤، ٢١/١٢/١٩٨٧، ص ٢٤ ـ ٢٦.

• سنيه، افرام (عميد احتياط، رئيس الادارة المدنية السابق في الضفة الغربية)؛ «الانفجار في المناطق وما بعد ذلك»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ ص ٩٢٥ ـ ٩٢٧؛ نقلاً عن **هآرتس**، ٧/١/١٩٨٨.

• شاهين، أحمد؛ «الانتفاضة فضحت ' الحدود الآمنة ' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٠٤ ـ ١١٢.

• «عام الانتفاضة الكبرى [وقائع]»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٤، ٢٢/١٢/١٩٨٧، ص ٣ ـ ١٠.

• «قادة اسرائيل يواكبون تفاقم التطرف...؛ تصعيد القمع ضد الفلسطينيين وتحميل الصحافة مسؤولية الاحداث»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩١، ٤/١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• كيوان، ماهر؛ «في محاولة لقمع الانتفاضة؛ أساليب اسرائيلية فاشية لم يسبق لها مثيل»،

الحرية، العدد ٢٤٣، ١٩٨٧/١٢/٢٧، ص ١٣ ـ ١٤.

• ليطاني، يهودا؛ «غزة تخيلات واهمة؛ غزة واقتراح نزع السلاح منها»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ٢٢.

• مانسفيلد، بيتر؛ «الانتفاضة انعطافة وحكومة المنفى تواجهها مصاعب»، **التضامن** (لندن)، السنة ٥، العدد ٢٤٩، ١٩٨٨/١/١١، ص ١٨ ـ ١٩.

• المدهون، ربعي؛ «أكثر من تمرّد وأقلّ من عصيان»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٣٢ ـ ١٤٠.

• مصطفى، مازن؛ «استخدم الفلسطينيون طاقة النزف ليسمع العالم صوت احتجاجهم»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٥، ١٩٨٧/١٢/٢٥، ص ١٩ ـ ٢١.

• نصار، أحمد؛ «الانتفاضة الفلسطينية تحاصر الاحتلال»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٨٩، ١٩٨٧/١٢/٢١، ص ٨ ـ ٩.

• نصّار، سليم؛ «ثورة الارض المحتلة؛ سقوط الحل السياسي»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١١، العدد ٥٦٥، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ١٤ ـ ١٥.

• هلال، جميل؛ «دلالات الانتفاضة المتجددة»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ١، شتاء ١٩٨٨، ص ٥ ـ ١٦.

• الوحيدي، حسن؛ «الغضب الساطع في غزة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٤٥، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• «يوميات المظاهرات...»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ١٦ ـ ٢٠.

• Benvenisty, Meron; "Israel's Apocalypse Now; [The First Victim of the Civil War is the So - Called 'Peace Process']", *Newsweek*, Vol. CXI, No. 4, 25/1/1988, pp. 15 - 16.

• "Civil Rights Groups Attack Recourse to Explosion; Deportations: Appeals Weighed", *The Jerusalem Post*, 16/1/1988, pp. 1, 3.

• Goel, Yosef; "No Easy Way out of Gaza", *The Jerusalem Post*, 26/12/1987, p. 8.

• Goodman, Hirsh; "Questions for Palestinians", *The Jerusalem Post*, 9/1/1988, p. 9.

• Hewitt, Bill (and others); "Israel's Civil War: The Palestinians Could Make the Occupied Territories Ungovernable", *Newsweek*, Vol. CXI, No. 4, 25/1/1988, pp. 10 - 14.

• Kubic, Milan J.; "A Burst of Bloodshed: Gaza and West Bank Explode in Violence", *Newsweek*, 21/12/1987, p. 32.

• McGeary, Johanna; "Days of Rage in the Territories", *Time*, No. 52, 28/12/1987, p. 16.

• Litani, Yehuda; "A New Phase in an Old War", *The Jerusalem Post*, 16/1/1988, p. 3.

• "The Reluctant Occupiers", *The Jerusalem Post*, 9/1/1988, p. 3.

• Serrill, Michael S.; "No End in Sight", *Time*, Vol. 131, No. 4, 25/1/1988, pp. 4 - 11.

• Shapiro, Allan E.; "The Frozen Night - mare", *The Jerusalem Post*, 16/1/1988, p. 9.

• "Wave of World Criticism: Steps to Repair Battered Image", *The Jerusalem Post*, 26/12/1988, pp. 1, 2.

• "Why, and What is to be Done ?" *The Jerusalem Post*, 26/12/1987, pp. 1, 2.

○ بيانات وتصريحات

• «[نص بنود منشور العصيان المدني الذي وزعته ' اللجنة الشعبية للعصيان المدني ' في القدس الشرقية بتاريخ ١٩٨٨/١/٩]»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **بديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٠.

• «[نص بيان المؤسسات والفعاليات الوطنية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٧، ١٩٨٨/١/١٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• «[نص الشروط التي طرحتها الشخصيات الفلسطينية في الأراضي المحتلة لاعادة الهدوء في الضفة وغزة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٣، ١٩٨٨/١/٢١، ص ١٣.

• «نص مذكرة الشخصيات في الضفة وغزة للدول الكبرى [من خلال قناصل الدول الاوروبية في القدس]»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد

١٩١، ١٩٨٨/١/٤، ص ١٥ ـ ١٦.

(انظر، أيضاً، م.ت.ف. ـ بيانات وتصريحات).

القضية الفلسطينية

• ح. ن.: «المؤتمر الدولي في معادلة الكبار [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٩.

• سلمان، يوسف: «المشاريع والمقترحات الأميركية المتعاقبة لحل القضية الفلسطينية»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ١، شتاء ١٩٨٨، ص ١٨٤ ـ ١٩٣.

• شاهين، خليل: «عشرون عاماً من الكفاح ضد سياسات النظام الاردني لتصفية القضية الفلسطينية وشطب أداتها: منظمة التحرير»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٧٢ ـ ٨٥.

• «قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة: المزيد من الدعم لحقوق الشعب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٤٢، ١٩٨٧/١٢/٢٠، ص ١٦.

• «في ندوة الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية بهافانا: تضامن حار مع انتفاضة الشعب الفلسطيني»، **الحرية**، العدد ٢٤٣، ١٩٨٧/١٢/٢٧، ص ٢٥.

• مسلّم، سامي: «أوروبا والسلام في الشرق الأوسط»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٥٠.

• مصطفى، مازن: «حكومة المنفى [الفلسطينية]: خيار أم اختيار؟ الانتفاضة دخلت مرحلة اللاعودة وأصبحت الخيار الوحيد»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٨، ١٩٨٨/١/١٥، ص ١٨ ـ ١٩.

• «[نص البيان التضامني مع الشعب الفلسطيني، الصادر عن اجتماع الاحزاب وقوى المعارضة العربية]»، **الحرية**، العدد ٢٤٢، ١٩٨٧/١٢/٢٠، ص ٢٢.

• ياسين، عبدالقادر حسين: «تقرير حول ندوة مستقبل الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، التي عقدها المعهد الدولي لأبحاث الصراع في اسكندنافيا]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٦، ١٩٨٨/١/١٢، ص ٢٦ ـ ٢٩.

• Benvenisti, Meron; "The Peace and Intercommunal Strife", *Journal of Palestine Studies*, Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 3 - 11.

• Gazit, Mordechai; "Ben - Gurion's 1949 Proposal to Incorporate the Gaza Strip with Israel", *Studies in Zionism*, Vol. 8, No. 2, Autumn 1987, pp. 223 - 243.

• "Resolution of the American Jewish Congress on the Middle East Peace Process, September 22, 1987, *American Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 120 - 123.

منظمة التحرير الفلسطينية

○ بيانات وتصريحات

• « بيان لـ م.ت.ف. [حول استمرار تردي الوضع الأمني في المخيمات الفلسطينية في بيروت]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٧٩، ١٩٨٧/١٢/١٧، ص ٣٣.

• الزعنون، سليم (أبو الأديب): «[مقتطفات من كلمته في المهرجان الجماهيري في قطر، والذي عقد دعماً وتأييداً للانتفاضة الفلسطينية]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٥، ١٩٨٨/١/٥، ص ٢٨ ـ ٣١.

▷ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

• « بيان صادر عن المكتب السياسي بمناسبة الذكرى العشرين لانطلاقة الجبهة الشعبية: عشرون عاماً من الكفاح العنيد والمتواصل من أجل القضية الوطنية والظفر بالحقوق التاريخية لشعبنا»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٨ ـ ١٠.

• «[نص رسالة حبش الاذاعية الى الجماهير الفلسطينية بمناسبة انطلاقة الجبهة الشعبية]»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٤، ١٩٨٨/١/٤، ص ٦ ـ ٨.

▷ حزب العمال الشيوعي الفلسطيني

• «بيان سياسي صادر عن اللجنة المركزية... في الذكرى العاشرة لانطلاقة حزبنا»، **طريق الانتصار** (نيقوسيا)، السنة ١١، العدد ١٩٥، ١٩٨٨/١/١،

ص ٤ ـ ٧.

• «[نص البيان السياسي للحزب حول الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة]»، **طريق الانتصار**، السنة ١١، العدد ١٩٥، ١/١/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

• «اطفال الحجارة يكتبون التاريخ بأحرف من نور ونار [كلمته في المهرجان الجماهيري بمناسبة الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية، الكويت، ٢/١/١٩٨٨]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٥، ١٥/١/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٧.

• «رسالة الأخ ياسر عرفات... في الذكرى الثالثة والعشرين لانطلاقة الثورة الفلسطينية: عام البشرى»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٢.

• «ما تشهده أرضنا هي المواجهة بين داود الفلسطيني وجالوت الصهيوني [كلمته في المهرجان التضامني الذي اقيم بالجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩/١٢/١٩٨٧]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٤، ٢٩/١٢/١٩٨٧، ص ٢ ـ ٤.

• «[مقتطفات من حديثه في المؤتمر الصحافي الذي عقد في بغداد بعد انتهاء أعمال المجلس المركزي]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٧، ١٢/١/١٩٨٨، ص ٨.

• «نداء القائد العام الى الشعب [الفلسطيني] في الوطن [المحتل]: ليحق الحق ويبطل الباطل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٢٧٩، ١٧/١٢/١٩٨٧، ص ٦.

• «[نص رسالته الى السفير مسامبا ساري رئيس لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة انعقاد الندوة الاقليمية لاميركا اللاتينية في هافانا حول حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٣، ٢٢/١٢/١٩٨٧، ص ٢ ـ ٣.

• «[نص رسالته الى قادة دول مجلس التعاون الخليجي، ٢٧/١٢/١٩٨٧]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٥، ٥/١/١٩٨٨.

• «[نص رسالته السنوية الى عمال مؤسسة ' صامد ']»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٣، ٢١/١/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

▷ اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف.

• «بيان اللجنة التنفيذية حول معركة المصير الوطني: الاحتلال الى زوال محتوم [بغداد، ١٨/١٢/١٩٨٧]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٠، ٢٤/١٢/١٩٨٧، ص ٤ ـ ٥.

▷ المجلس المركزي الفلسطيني

• «[بيان المجلس المركزي في دورته الاستثنائية الخاصة بالانتفاضة، بغداد، ٧ ـ ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٤١ ـ ١٤٢؛ نقلاً عن **وفا** (تونس)، ٩/١/١٩٨٨.

▷ المجلس الوطني الفلسطيني

• السائح، عبدالحميد؛ «[وقائع المؤتمر الصحافي الذي عقده السائح في بغداد، بعد انتهاء أعمال المجلس المركزي]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٧، ١٢/١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٨.

(انظر، أيضاً، «الفلسطينيون» ـ بيانات وتصريحات).

○ العلاقات الخارجية

• آفي ـ ران، رؤوبين؛ «النزاع السوري ـ الفلسطيني في لبنان؛ قومية سورية مقابل استقلالية فلسطينية»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ١٠/٤٦، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٨٦٨ ـ ٨٨٥؛ نقلاً عن **سكيروت** (تل ـ أبيب)، أيار (مايو) ١٩٨٥.

• الجندي، محمد؛ «رؤوس أقلام سياسية؛ الوضع العربي الدولي وتأثيراته على النضال الوطني الفلسطيني»، **الفكر الديمقراطي**، العدد ١، شتاء ١٩٨٨، ص ٤٠ ـ ٥٥.

• حيدري، نبيل؛ «منظمة التحرير الفلسطينية في السياسة السوفياتية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٣ ـ ٣١.

• شبيب، سميح؛ «انجازان في القمة العربية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٩ ـ ١٠٣.

• صلاح، صلاح؛ «عشرون عاماً من النضال في

سبيل حماية قاعدة الارتكاز الثانية للثورة الفلسطينية في لبنان»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٥٨ ـ ٧١.

• «[عرفات] استقبل سفير المهمات الخاصة السوفياتي؛ العراق الشقيق يرعى أسر شهداء الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٨٠، ١٩٨٧/١٢/٢٤، ص ٧.

• «مباحثات أبو مازن مع المسؤولين المصريين»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٦٧٩، ١٩٨٧/١٢/١٧، ص ٧.

• "[The Letter from the U.S. Department of State to the National Association of Arab - Americans, Concerning the Palestine Information Office in Washington, D.C.]", *Americans Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 115.

• "[The Letter from the U.S. Department of State's Office of Foreign Missions Informing the Palestine Information Office that it must Cease Operation]", *American Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 116 - 119.

• "[The Statement of Dr Hasan Abdul Rahman, Director of the Palestine Information Office in Washington, D.C., Read at a Press Conference in Wahsington, D.C., on September 16, 1987, in Response to the Government Order Closing the Office]", *American Arab Affairs*, No. 22, Fall 1987, pp. 119 - 120.

○ العمليات الفدائية

• «انتفاضة تشرين عززتها عشرات العمليات؛ المولوتوف اولاً»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٤، ١٩٨٧/١٢/٢٢، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• بن شاي، رون؛ «م.ت.ف. وراء التصعيد في القطاع العربي»، **الملف**، المجلد ٤، العدد ٤٦/١٠، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٣٣ ـ ٩٣٤؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٧/١٢/٢٢.

• فؤاد، أبو أحمد (عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية)؛ «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين؛ عشرون عاماً على طريق حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٩٢ ـ ١٠١.

• «... القوة ١٧ تعلن مسؤوليتها عن قتل اسرائيلي في غزة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٠، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ٤٤ ـ ٤٥.

• «عملية معسكر ' الناحل ' [قبية] أعادت الى أذهان الاسرائيليين عمليات سافوي والساحل؛ اختراق بحجم الاسطورة»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٤، ١٩٨٧/١٢/٢٢، ص ٢٥ ـ ٢٧.

• سلمان، رضى؛ «عملية الشراعيات؛ ست دقائق تختصر اربعين عاماً من الأمن الموعود [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٨٨٣ ـ ٨٩٤.

• صايغ، يزيد؛ «جرأة أربكت الاسرائيليين [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٢٠ ـ ١٢٤.

المقابلات

• الأحمد، عزام (ممثل م.ت.ف. في العراق)؛ «العلاقات الفلسطينية ـ العراقية متميزة وتسير على خطى ثابتة منذ العام ١٩٧٨»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٤، ١٩٨٧/١٢/٢٢، ص ٢٠ ـ ٢١.

• تزونيف، كيرك (رئيس قسم الشؤون العربية في وزارة الخارجية البلغارية)؛ «لا أولوية على القضية الفلسطينية في الشرق الاوسط»، **نضال الشعب** (دمشق)، العدد ٤٧٩، ١٩٨٧/١٢/١٩، ص ٢٠ ـ ٢٣.

• حبش، جورج؛ «مسار التجربة الرائدة ودروسها المستخلصة»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد الخاص ٨٩٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ١١ ـ ٤٧.

• الحسن، هاني؛ «الانتفاضة يجب ان تستمر سياسياً وتطور على الارض من أجل انتقاضات مستقبلية»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٦، ١٩٨٨/١/١٢، ص ١٢ ـ ١٤.

• حماده، مروان (وزير لبناني سابق)؛ «المعادلات الحالية ستتغير قبل انتخابات الرئاسة؛ حرب المخيمات انتهت والاجتياح الاسرائيلي مستحيل»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٧، ١٩٨٨/١/١٨،

ص ١٦ ـ ١٨.

• خلف، صلاح (أبو اياد)؛ «نعم لحكومة تسرع في خطوات النصر، ولا لحكومة تقدم التنازلات»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٨، ١٥/١/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• دي كويلار، بيريز؛ «اتمنى ان يظهر مجلس الامن عضلاته في الخليج»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٧، ٨/١/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٨.

• رابين، يتسحاق؛ «عن الاستيطان والأمن: قبل حرب الايام الستة وبعدها»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٤، العدد ١٢، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٩١٨ ـ ٩٢٠؛ نقلاً عن **مبغنيم** (تل ـ أبيب)، المجلد ٤٩، العدد ٢، أيلول (سبتمبر) ١٩٨٧، ص ٧٩ ـ ٨١.

• الزعنون، سليم (أبو الأديب)؛ «رايتنا انطلقت نظيفة بيضاء من عزالدين القسّام الى ياسر عرفات الى الجنرالات الجدد»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٦، ١٢/١/١٩٨٨، ص ١١ ـ ١٢.

• ستيانكو، ميخائيل (سفير المهمات الخاصة في الاتحاد السوفياتي)؛ «لماذا يتباطأ الدب الروسي»؛ **كل العرب**، العدد ٢٧٩، ٣٠/١٢/١٩٨٧، ص ١٨ ـ ١٩.

• سعد، مصطفى معروف؛ «مستعدون لصد أي اجتياح اسرائيلي»، **كل العرب**، العدد ٢٨٧، ٢٣/١٢/١٩٨٧، ص ٢٠ ـ ٢١.

• شيسون، كلود؛ «على اسرائيل الانسحاب من الاراضي المحتلة»، **كل العرب**، العدد ٢٧٩، ٣٠/١٢/١٩٨٧، ص ٢٢ ـ ٢٥.

• الطرزي، زهدي؛ «كل احتجاجات العرب لم تنفع في منع اغلاق مكتب المنظمة [في واشنطن]»، **المجلة**، العدد ٤١٣، ٦/١/١٩٨٨، ص ١١.

• عباس، محمود (أبو مازن)؛ «أطفال اليوم يمثلون استمرارية الرصاصة الاولى»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٦، ١٢/١/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• عرفات، ياسر (أبو عمار)؛ «انتفاضة الأرض المحتلة لن تتوقف»، **كل العرب**، العدد ٢٨٧، ٢٣/١٢/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٩.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «الدم يغلب السيف»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٧٨، ٢٤/١٢/١٩٨٧، ص ٨ ـ ١٠.

• غروميكو، اناتولي اندريه (مدير معهد افريقيا في أكاديمية العلوم السوفياتية)؛ «الأسلحة النووية ندمرها أو تدمرنا؛ [لا بد من اعطاء الفلسطينيين دولة]»، **كل العرب**، العدد ٢٧٧، ١٦/١٢/١٩٨٧، ص ١٤ ـ ١٧.

• القدومي، فاروق (أبو اللطف)؛ «هذه الانتفاضة أعمدة ضخمة تغرسها الثورة [في] أرض فلسطين»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ١٧٦، ١٢/١/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٨.

• الفرّا، محمد؛ «أزمة الخليج مستمرة، والدولي مؤجل، والشرق والغرب يهتمان فقط بمصالحهما»، **الحوادث**، العدد ١٦٢٩، ٢٢/١/١٩٨٨، ص ٣٤ ـ ٣٥.

• كبوجي، ايلاريون؛ «قدرنا الجهاد... الجهاد»، **كل العرب**، العدد ٢٨١، ١٣/١/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢١.

• كوفمان، جيرالد (من حزب العمل البريطاني)؛ «لا احتلال بلا مقاومة، ولا حل من دون المنظمة»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٤٩، ١٦/١/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١١.

• لبانغ، تشيو (رئيس قسم العلاقات الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني)؛ «[يجب ان تستعاد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني]»، **المجاهد**، العدد ١٤٣٣، ٢٢/١/١٩٨٨، ص ٤٨ ـ ٤٩.

• مصطفى، حسن (وزير الشباب والرياضة السوداني)؛ «شباب فلسطين والعراق انشودة الدفاع عن الأوطان»، **صوت البلاد**، السنة ٤، العدد ١٤٤، ٢٢/١٢/١٩٨٧، ص ٤٤.

• «[مقابلات قصيرة مع مواطنين وشخصيات في الضفة الغربية حول فكرة حكومة المنفى الفلسطينية]»، **التضامن**، السنة ٥، العدد ٢٤٩، ٦/١/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• ميعاري، محمد؛ «شعبنا في أراضي ٤٨ حسم انتماءه الفلسطيني»، **اليوم السابع**، السنة ٤، العدد ١٩٢، ١١/١/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٥.

• الوزير، خليل (أبو جهاد)؛ «الانتفاضة خلقت واقعاً جديداً»، **الافق**، السنة ٧، العدد ١٧٩،

١٤/١/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• Hawatmeh, Nayef; "Tensions in the Family", *The Middle East,* No. 158, December 1987, pp. 17 - 18.

• Sharp, Gene; "Nonviolent Struggle", *Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 37 - 57.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• ابراش، ابراهيم: البعد القومي للقضية الفلسطينية؛ فلسطين بين القومية العربية والوطنية الفلسطينية، **عالم الكتب** (الرياض)، المجلد ٨، العدد ٤، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٥٨٩.

• البيطار، نديم: هل يمكن الاحتكام الى الولايات المتحدة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي ؟، **المستقبل العربي**، السنة ١٠، العدد ١٠٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ١٤٠ ـ ١٤٨ (مراجعة جورج المصري).

• عبدالرحمن، أسعد (رئيس التحرير): منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٨، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩٤ ـ ٩٨ (مراجعة س. س.).

• ليـن يوسيف: الحركة الكيبوتسية؛ دراسة معطيات (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٨٥، ٢٣/١/١٩٨٨، ص ٤٩ ـ ٥٠ (مراجعة أمية الخطيب).

• Amalia and Aharon Barbea; *Lalekhet Shevi - Gone into Captivity, The Jerusalem Post,* 2/1/1988, p. 18 (Reviewed by Gidi Shalev).

• Avnery, Uri; *My Friend, the Enemy, American Arab Affairs,* No. 22, Fall 1987, pp. 102 - 104.

• Beit - Hallahmi, Benjamin; *The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why, American Arab Affairs,* No. 22, Fall 1987, pp. 97 - 99 (Reviewed by Weston F. Cook Jr).

• Chomsky, Noam; *Pirates & Emperors: International Terrorism in the Real World, American Arab Affairs,* No. 22, Fall 1987, pp. 100 - 102 (Reviewed by Bayly Phillip Winder).

• Cohen, Esther Rosalind; *Human Rights in the Israeli - Occupied Territories 1967 - 1982, The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 91 - 94 (Reviewed by Yehuda Z. Blum).

• Cossali, Paul and Clive Robson; *Stateless in Gaza, Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 154 - 157 (Reviewed by Ann M. Lesch).

• El - Asmar, Fouzi; *Through the Hebrew Looking - Glass: Arab Stereotypes in Children's Literature, Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 159 - 163 (Reviewed by Yerach Gover).

• Halevi, Ilan; *A History of the Jews: Ancient and Modern, The Jerusalem Post,* 9/1/1988, p. 18 (Reviewed by Nissim Rejwan).

• Hof, Frederick C.; *Galilee Divided: Thd Israel - Lebanon Frontier, 1916 - 1984, Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 163 - 165 (Reviewed by Anis Abdul - Kader).

• Fishman, Hertzel; *The Meaning of Jewish Destiny* (in Hebrew), *The Jerusalem Post,* 26/12/1987, p. 14 (Reviewed by Jeffrey M. Green).

• Freedman, Robert O.; *The Middle East after the Israeli Invasion of Lebanon, Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 157 - 159 (Reviewed by Charles D. Smith).

• Fuchs, Esther; *Israeli Mythogynies: Women in Contemporary Hebrew Literature, The Jerusalem Post,* 9/1/1988, p. 18 (Reviewed by Nissim Rajwan).

• Charaibeh, Fawzi A.; *The Economies of the West Bank and Gaza Strip, Journal of Palestine Studies,* Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 154 - 157 (Reviewed by Ann M. Lesch).

• Gilboa, Eytan; *American Public Opinion toward Israel and the Arab - Israeli Conflict, The Jerusalem Journal of International Relations,* Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 89 - 91 (Reviewed by Alan Dowty).

• Said, Edward W.; *After the Last Sky,* ***American Arab Affairs,*** No. 22, Fall 1987, pp. 104 - 106 (Reviewed by Peter S. Tanous).

• Sandler, Shmuel and Hilel Frisch; *Israel, the Palestinians and the West Bank,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 170 - 171 (Reviewed by Geoffrey Aronson).

• Shepherd, Naomi; *The Mayor and the Citadel: Teddy Kollek and Jerusalem,* ***The Jerusalem Post,*** 2/1/1988, p. 18 (Reviewed by Eric Silver).

• Stein, Kenneth W.; *The Land Question in Palestine, 1917 - 1939,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 146 - 149 (Reviewed by Rahsid Khalidi).

• *The Blue Helmets: A Review of United Nations Peace - Keeping,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 94 - 97 (Reviewed by Nissim Bar - Yaacov).

• Viorst, Mitlon; *Sands of Sorrow: Israel's Journey from Independence,* ***American Arab Affairs,*** No. 22, Fall 1987, pp. 99 - 100 (Reviewed by Lean Levenson).

• Yeagar, Moshe; *The History of Israel's Foreign Information System* (in Hebrew), ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** No. 9, No. 4, December 1987, pp. 81 - 85 (Reviewed by Shlomo Raz).

• Zakh, Moshe; *Israel and the Superpowers Game in the Middle East* (in Hebrew), ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 85 - 89 (Reviewed by Shlomo Raz).

الكتب

• ابو حرب، قاسم (مُعِد)؛ **المستعمرات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة،** القدس: جمعية الدراسات العربية، [١٩٨٧]، ١٢٠ صفحة (بالعربية والانكليزية)، مع خارطتين منفصلتين للمستعمرات.

• أبو مروان، وجيه حسن قاسم (ممثل م.ت.ف. في المغرب)؛ **نظرة جديدة في التحالف**

• Goldberg, David J. and John D. Rayner; *The Jewish People: Their History and Their Religion,* ***The Jerusalem Post,*** 9/1/1988, p. 18 (Reviewed by Nissim Rejwan).

• Kleiman, Aharon; *Unpeaceful Coexistence - Israel, Jordan and the Palestinians* (in Hebrew), ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 77 - 81 (Reviewed by Shlomo Raz).

• Lakos, Amos; *International Terrorism: A Bibliography,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, p. 174.

• Locke, Richard and Antony Stewart; *Bantustan Gaza,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 154 - 157 (Reviewed by Ann M. Lesch).

• Miller, Ylana N.; *Government and Society in Rural Palestine 1920 - 1948,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 146 - 149 (Reviewed by Rashid Khalidi).

• Naor, Arye; *Cabinet at War: The Functioning of the Israeli Cabinet in the Lebanon War 1982,* [in Hebrew], ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 9, No. 4, December 1987, pp. 72 - 77 (Reviewed by Shlomo Raz).

• O'Brien, Lee; *American Jewish Organizations and Israel,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 167 - 168 (Reviewed by Paul Findley).

• Palumbo, Michael; *The Palestinian Catastophe: The 1948 Expulsion of a People from their Home Land,*

المجلة، العدد ٤١٣، ٦/١/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٨ (مراجعة نديم ناصر).

• Rawkdowicz, Simon; *Israel: The Ever - Dying People and other Essays,* ***The Jerusalem Post,*** 9/1/1988, p. 18 (Revewed by Nissim Rejwan).

• Roy, Sara; *The Gaza Strip Survey,* ***Journal of Palestine Studies,*** Vol. XVII, No. 1 (65), Autumn 1987, pp. 154 - 157 (Reviewd by Ann M. Lesch).

الصهيوني الامبريالي، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ١١٧ صفحة.

• أيوب، سمير (جامع ومُعد)؛ **وثائق أساسية في الصراع العربي ـ الصهيوني، الجزء الخامس، مرحلة السويس ـ جدل النصر والهزيمة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٦**، عمان: دار الكرمل، ١٩٨٧.

• جابر، فايز؛ **الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة**، عمان: دار البيرق، ١٩٨٧، ٢٦٨ صفحة.

• جامعة الدول العربية ـ الأمانة العامة؛ **مؤتمر القمة العربي غير العادي ـ عمان ٨ ـ ١١/١١/١٩٨٧** (كراس)، تونس: الجامعة العربية، ١٩٨٧، ٢٤ صفحة.

• جرّار، حسني أدهم؛ **الحاج أمين الحسيني رائد جهاد وبطل قضية**، عمان: دار الضياء للنشر، ١٩٨٧، ٤٣١ صفحة.

• حاساسيان، مناديل، **الصراع السياسي داخل الحركة الوطنية الفلسطينية ما بين ١٩١٩ ـ ١٩٣٩**، القدس: منشورات البيادر، ١٩٨٧، ٢٣٤ صفحة + ٢٠ صفحة ببليوغرافيا بالانكليزية.

• حرب، أسامة الغزالي؛ **مستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧، ٢٣٩ صفحة.

• حموده، هدى؛ **الفلسطينيون في العراق: مدخل ديمغرافي ـ اجتماعي ـ اقتصادي**، نيقوسيا: الشرق برس، ١٩٨٧.

• الخالدي، وليد؛ **قبل الشتات: التاريخ المصوّر للشعب الفلسطيني، ١٨٧٦ ـ ١٩٤٨**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٧، ٣٥١ صفحة.

• راضي، أشرف؛ **الفجوة: الصراع الطائفي في التجمع الصهيوني**، القاهرة: دار البيادر للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ١٨٤ صفحة.

• ربابعة، غازي؛ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي**، عمان: دار الكرمل، ١٩٨٧، ٣٤١ صفحة.

• سليمان محمد؛ **تاريخ الصحافة الفلسطينية ١٨٧٦ ـ ١٩٧٦، الجزء الأول (١٨٧٦ ـ ١٩١٨)**، نيقوسيا: مؤسسة بيسان للصحافة والنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ١٨٢ صفحة.

• سماره، منية ومحمد الظاهر؛ **سيناريو المعتقلات الصهيونية**، عمان: دار منارات، ١٩٨٧.

• صايغ، يزيد يوسف؛ **الاردن والفلسطينيون؛ دراسة في وحدة المصير أو الصراع الحتمي**، لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧، ٩٤ صفحة.

• عبدالرحمن، أسعد (رئيس التحرير)؛ **منظمة التحرير الفلسطينية: جذورها، تأسيسها، مساراتها**، نيقوسيا: مركز الأبحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ٤٠٥ صفحات، كشاف.

• العقبي، نوري وجمال طلب (اعداد واشراف)؛ **الزيتون تحت الاحتلال؛ التفاصيل الكاملة لحادث الاعتداء على أشجار الزيتون في قرية المدية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧، ٥١ صفحة + ١٥ صفحة بالانكليزية.

• عليان، محمد شحادة؛ **الجانب الاجتماعي في الشعر الفلسطيني الحديث**، عمان: دار الفكر، ١٩٨٧، ٤٨٥ صفحة.

• عودة، زياد؛ **من رواد النضال في فلسطين ١٩٢٩ ـ ١٩٤٨**، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٧، ١٠٦ صفحات.

• غباش، حسين؛ **فلسطين؛ حقوق الانسان وحدود المنطق الصهيوني**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٧، ٢٠٠ صفحة.

• مصطفى، احمد عبدالرحيم؛ **بريطانيا وفلسطين ١٩٤٥ ـ ١٩٤٩؛ دراسة وثائقية**، القاهرة: دار الشروق، ١٩٨٧، ٢٠٠ صفحة.

• مقبول، هاني نايف؛ **الاوضاع الديمغرافية في الضفة الغربية**، القدس: جمعية الدراسات العربية، ١٩٨٧، ٤٦٢ صفحة + ٢٤ صفحة ملحق منفصل.

• **وثائق فلسطين؛ مائتان وثمانون وثيقة مختارة، ١٨٣٩ ـ ١٩٨٧**، تونس: دائرة الثقافة ـ م.ت.ف. ١٩٨٧، ٤٨٦ صفحة.

• *American Jewish Yearbook 1987*, New York: The American Jewish Committee, 1987, 507 pages, Index.

ens; *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question,* London: Verso Publications, 1988.

• Saleh, Abdul Jawad; *Israel's Policy of De - institutionalization: A Case Study of Palestinian Local Governments,* London: Jerusalem Center for Development Studies, 1987, 187 Pages.

• Shinar, Dov and Danny Rubinstein; *Palestinian Press in the West Bank: The Political Dimension,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, 83 Pages.

• Shipler, David; *Arab and Jew: Wounded Spirits in a Promised Land,* London: Bloomshury, 1987.

• The International Institute for Strategic Studies, *The Middle East Military Balance 1987 - 1988,* London: IISS, 1987, 246 Pages.

• Tivnan, Edward; *The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy,* New York: Simon & Schuster, 1987.

• Viorst, Milton; *Sands of Sorrow: Israel's Journey from Independence,* New York: Harper & Row, 1987, 328 Pages.

• Zureik, Elia and Fuad Moughrabi; *Public Opinion and the Palestine Question,* London: Croom Helm, 1987.

• Ata, Ibrahim W.; *The West Bank Palestinian Family,* New York: Routledge & Kegan Paul, 1987.

• Davis, Uri; *Israel: An Apartheid State,* London: Zed, 1987, 145 Pages.

• Mutawi, Samir A.; *Journal in the 1967 War,* London: Cambridge University Press, 1987.

• Palumbo, Michael; *The Palestinian Catastrophe: The 1948 Expulsion of a People from their Home Land,* London: Faber and Faber, 1987, 233 Pages.

• Pelge, Ilan; *Begin's Foreign Policy, 1977 - 1983: Israel's Move to the Right,* West Port: Green Wood Press, 1987.

• Posner, Steve; *Israel Under Cover: Secret Warfare and Hidden Diplomacy in the Middle East,* Syracuse: Syracuse University Press, 1987.

• Rokach, Livia; *The Catholic Church and the Question of Palestine,* London: Al - Saqi, 1987.

• Sachar, Howard M.; *A History of Israel, Vol. 2: From the Aftermath of the Yom Kippur War,* New York: Oxford University Press, 1987, 319 Pages.

• Said, Edward and Christopher Hitch-

صدر عن مركز الابحاث

منظمة التحرير الفلسطينية
جذورها ، تأسيسها ، مساراتها

تأليف

فريق من الباحثين

اشراف وتحرير

د. اسعد عبدالرحمن

٤٠٥ صفحات ١٠ دولارات أو ما يعادلها

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمـواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء السدراسـات أو المقـالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدَّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصـدر فيهـا، وتـواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عنـد الاقتبـاس من مصـدر باحـدى اللغتـين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومـات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.